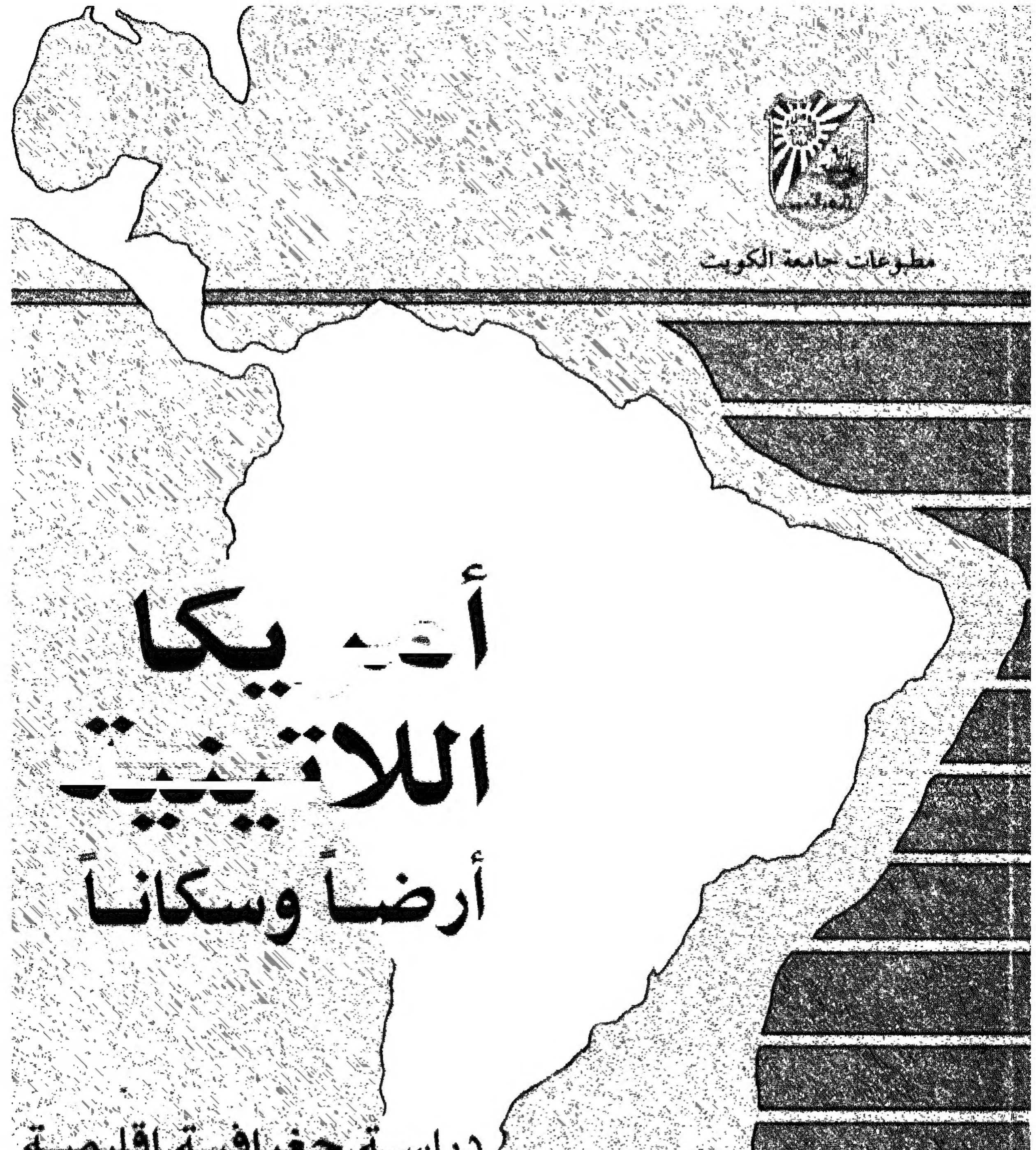


مطبوعات جامعة الكويت

أمريكا اللاتينية

أرضاً وسكاناً

دراسة جغرافية اقليمية

الطبعة الأولى ١٩٩٠ - ١٤١٠

تأليف

دكتور حسن طه نجم

أستاذ بجامعة الكويت



مطبوعات جامعة الكويت

أميريكا اللاتينية ـ أرضا وسكانا
دراسة جغرافية إقليمية

تأليف
دكتور حسن طه نجم
أستاذ بجامعة الكويت

الطبعة الأولى
١٩٩٠ ـ ١٤١٠

الشكر إلى هيئة مختبر الرسم في القسم الذين بذلوا جهدا لا ينكر في إخراج الخرائط التي احتواها المطبوع.

كما لا بد من تقديم الشكر اللازم إلى جامعة الكويت متمثلة بلجنة التأليف والترجمة والنشر فيه لما قدمته من تشجيع أخرج هذا العمل إلى حيز الوجود. سائلا المولى أن يوفق الجميع لما فيه الصلاح والخير.

المؤلف

الكويت في يوليو ١٩٨٩

أمريكا اللاتينية ـ أرضا وسكانا
دراسة جغرافية

مقدمة عامة :

أمريكا اللاتينية اسم حديث نسبيا يطلق على جميع الأراضي والجزر التي تقع إلى الجنوب من حدود الولايات المتحدة مع المكسيك وحتى نهاية القارة الجنوبية في جزيرة أرض النار Tierra del Fuego. وعليه فإن أمريكا اللاتينية تشمل إضافة إلى قارة أمريكا الجنوبية جزءا من أمريكا الشمالية ومجموعات الجزر الممتدة على الحافات الخارجية للبحر الكاريبي والتي كانت تدعى (بجزر الهند الغربية).

ورغم ما يحمله هذا الامتداد لأمريكا اللاتينية من علاقات مكانية متعددة الجوانب، إلا أن الجوانب الثقافية هي أكثر أهمية في صياغة هذا الاسم للقارة: فاللغات السائدة (الاسبانية والبرتغالية) والعائدية الدينية للكنيسة الكاثوليكية والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية ولاسيما الاقطاعية منها، والدكتاتورية السياسية والعسكرية (على الأقل حتى عهد قريب) هي أكثر ما يميز القارة، وهي الأكثر تأثيرا في كيفية تعامل الانسان مع الأرض وبشكل يختلف اختلافا كبيرا عما هو عليه الوضع في القارة الشمالية (الانجليزية) التي يغلب فيها المشروع الحر والمؤسسة الديمقراطية تأثيراً في مثل هذا التعامل، وبالتالي في حياة السكان الاقتصادية والاجتماعية.

إن النتيجة الأنية لمثل هده الاختلافات، هي أن أمريكا اللاتينية التي سبقت أمريكا الشمالية اكتشافا واستيطانا من قبل الأوربيين، بقيت تنتمي إلى عائلة العالم الثالث الأقل تقدما في حين خرجت أمريكا الشمالية من تبعيتها الاستعمارية والاقتصادية ومنذ القرن الماضي تتقدم ركب الدول الاكثر تقدما.

وعلى الرغم من تعرض القارة في الوقت الحاضر إلى التغيرات الجذرية والمتسارعة من حيث انحسار النظم الدكتاتورية ونمو الروح الديمقراطية وظهور المؤسسات الانتخابية في الكثير من دولها، ومن حيث تقلص ظل الكنيسة خاصة عند مجتمعات الحواضر

الشابة، وظهور المجمعات الصناعية الضخمة التي لا تقل انتاجا وابداعا عن نظيراتها في العالم المتقدم، غير أن مثل هذه التحولات أبعد من أن تكون ظاهرات سائدة الحدوث والانتشار في جميع مناطق القارة، ولاهي متشابهة الأنماط وسرعة التطور، وبالتالي فإن تسمية (أمريكا اللاتينية) لهذه المنطقة في العالم أبعد من أن تشير إلى أي تشابه مطلق بين أجزائها ومناطقها: لا من الجوانب البشرية ولامن الجوانب الطبيعية.

إذ فرغم الجهود الكبيرة والجبارة التي تبذل في سبيل رفع مستويات المعيشة للفرد الأمريكي اللاتيني، إلا أن الفقر لايزال ضاربا أطنابه في مناطق كثيرة من القارة والتشرد ظاهرة ليست بقليلة الشيوع في بعض المجتمعات اللاتينية حيث يوجد ملايين الناس لا مأوى لهم. كما أن هناك ملايين أخرى من الأطفال وقد أنكرت حقوقهم الأبوية. ففي أمريكا الوسطى، على سبيل المثال، كان هناك ٦٤٪ من السكان عام ١٩٨٠ يعيشون بمستوى الفقر (حيث لم تساعدهم قوتهم الشرائية على شراء حاجاتهم الأساسية)، بينما كان هناك ٤١٪ منهم لم يتمكنوا من شراء الطعام لغذائهم. (preston, 1987, p. 209).

كما أن ذلك يبدو واضحا من اختلاف معدلات نصيب الفرد الواحد من الناتج القومي بين القارة المختلفة، والذي كان يتراوح بين ٢٩٠ دولارا/ للفرد سنويا في (هيتي Haiti) وأكثر من ٥٠٠٠ دولار للفرد في الارجنتين. (كان بالنسبة للقارة يعادل ٢٣٥٠ دولاراً انخفض إلى ١٨٢٠ دولارا عام ١٩٨٤).

ونظرا لأن سكان القارة قد تزايدوا بأكثر مما تزايدت معه الدخول القومية، فإن معدل حصة الفرد الحقيقية في القارة قد أخذت تميل نحو الهبوط في السنوات الأخيرة. حيث هبط المعدل الاجمالي لحصة الفرد بحوالي ٩٪ بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٥.

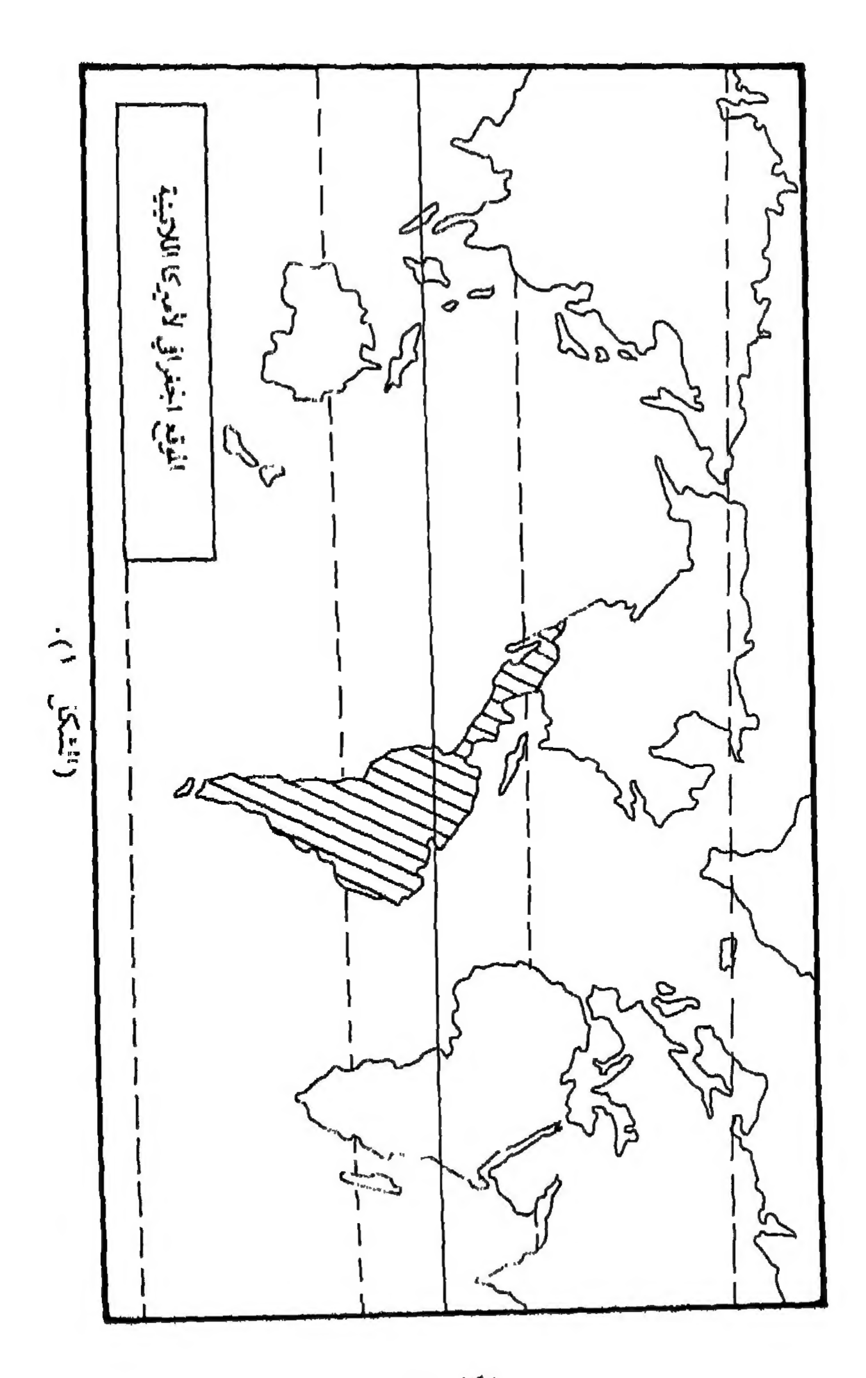
لذا فليس من المشاهد الغريبة للمتجول في القارة أن يرى جماعات تعيش بمستوى البذخ في حين هناك جماعات أخرى تقضي يومها في نبش أكوام النفايات بحثا عن العلب والقناني الفارغة لغرض بيعها وكسب عيشهم منها، كما يجري ذلك في التجمعات الحضرية المترفة مثل مدينة (ريودي جانيرو). كما ليس غريبا منظر العمارات الضخمة الفارهة وهي تزهو بحداثتها وقد تظللت بظلالها تجمعات من بيوت الصفيح التي فقدت أدنى متطلبات الحياة الصحية. أو مشاهد المتبضعين لكماليات الحياة إلى جانب هؤلاء الذين يبيعون أطفالهم تخلصا من عبء إعالتهم.

كما لا تختلف الظاهرات الديمجرافية المرتبطة بتوزيع السكان في القارة كثيرا في مظاهر التباين عن ذلك. ففي الوقت الذي توجد فيه مناطق تزخر بسكانها وتزدحم بهم

الأرض، مثل السلفادور أو هيتي حيث تزيد الكثافة الحسابية للسكان على ١٥٠٠ نسمة/ للكم٢، إذ بمناطق أخرى، مثل بوليفيا، تقل فيها هذه الكثافة عن ٤٠ نسمة/ للكم٢، بل إن هناك مناطق من داخل البرازيل لاتزيد فيها هذه الكثافة عن ٥ أنفار للكم٢.

إن مثل هذا الاختلاف يعني بأن هناك أراض وقد استنزفت فيها مواردها وانعكس ذلك على أحوال سكانها المعيشية، في حين هناك أراض، وهي أوسع، لاتزال تنتظر يد الانسان لاستغلال واستخدام إمكاناتها. ولذا ربما لاتوجد قارة أخرى في العالم تكثر فيها مناطق غنية بمواردها الطبيعية وقد أهملت ولاتزال خارج مجال الاستثمار الفعلي، مثل أمريكا اللاتينية، بحيث يكثر الحديث الآن في دول القارة عن استيطان واستغلال مناطق التخوم Frontier Lands والتي تتميز بالفراغ السكاني.

هذه الملامح من التباين وغيرها الكثير التي تميز الحياة في أمريكا اللاتينية، هي وبلاشك لايمكن عزلها عن خصائص الأرض فيها ـ سطحا ومناخا وموارداً، والتي هي الأخرى على درجة كبيرة من التباين والاختلاف. وإن سلوكيات الانسان في هذه القارة، سواء كان ذلك قبل الفتح (الكولومبي) أو بعده، أو منذ الاستقلال، لم ينفك يتأثر بهذه الخصائص، ولا سيما بعد الفتح الأوربي. فقد ركز هذا الانسان استيطانة في بعضها التي تحقق له أفضل المغانم، خاصة وإن فلسفة الكسب التجاري كانت هي التي تسيطر على أذهان الفاتحين. في حين تركت الاخرى بعيدا عن متناول اليد. لذا فإن التعرف على أنماط السلوك البشرى في هذا الصدد يقتضي أولا التعرف على خصائص الأرض الطبيعية للقارة.



شكل (١)
موقع أمريكا اللاتينية الجغرافي

تقديم المؤلف

كنت أشعر باستمرار وأنا أقدم مقرر جغرافية أميركا اللاتينية منذ سنوات عديدة، بأن هناك حاجة ماسة لمطبوع يتناول دراسة هذه القارة ويساعد الطلبة على الإلمام والتعرف على هذه المنطقة البالغة الأهمية في العام.

غير أنني في ذات الوقت كنت أتردد في الإقدام على وضع مؤلف في هذا الشأن وذلك بسبب ثقل مسؤولية التأليف من ناحية، ولأن المتغيرات المتسارعة التي تتعرض لها القارة باستمرار تجعل ما يكتب عنها اليوم، وخاصة في الجوانب البشرية، غير صالح غدا، من ناحية أخرى. وهو أمر ليست له نهاية منظورة.

ومع ذلك، فقد وجدت بأن حاجة الطلبة إلى مساعد مكتوب في دراسة الموضوع هي الأكثر إلحاحاً، وهي التي دفعتني إلى المجازفة في تقديم هذا الجهد المتواضع دون الادعاء بالكمال والتفصيل، حاولت فيه بيان أهم الخصائص الجغرافية العامة للقارة وضمن اطار المتغيرات الرئيسية المؤثرة. وكان القصد الأساسي في ذلك تقديمه بغلفين مستقلين، يتناول الأول منهما الدراسة العامة للقارة، والثاني الدراسة الاقليمية لها. غير أن خوفي من التأخير وطمعاً في تحقيق فائدة آنية للطالب، فقد استبقت الوقت وقدمتهما في غلاف واحد، اضطررت فيه حاليا إلى الايجاز في الدراسة الاقليمية للقارة وقدمتها للطالب بشكل خصائص عامة لاقاليمها المهمة وذلك ضمن اختيار نموذج تمثيلي واحد لكل منها، طمعاً في أن أتمكن مستقبلاً من استكمال هذا الجزء بشكل أفضل.

ورغم أنني لم ابتعد عن المنهج التقليدي في تقديم هذه الدراسة، غير أنني حاولت أن أجعل ذلك ضمن الصورة المتغيرة للاقليم بمؤثراتها التاريخية وبعلاقاتها المكانية المتطورة. كما قد وجدت في مثل هذا الاطار منهجاً أقرب فهما لادراك الطالب من بعض المناهج الاقليمية الأخرى الأكثر تعقيداً وتشابكا.

ولا يسعني في هذا المجال إلا أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لزملائي في قسم الجغرافيا بجامعة الكويت الذين حفزوني على إخراج هذا الجهد المتواضع إلى حيز الوجود والذين ابدوا ملاحظاتهم على بعض محتوياته. كما لا يفوتني تقديم مثل هذا

الباب الأول
الدراسة العامة للقارة

تتناول فصول هـذا الباب أهم الخصـائص الطبيعيـة والمعالم البشريـة للقارة والتي يمكن أن تقدم لنا صورة واضحة لشخصية القارة التي تميزها عن قارات العالم الأخرى.

كما سنحاول خلال ذلك متابعة أهم التطورات التي تتعرض لها القارة وخـاصة في مجال معالمها البشرية وبما لذلك من علاقة بنشاطات السكان وبأنماط حياتهم والتي هي في تغير دائم منذ بداية الاستقلال في القرن الماضي، وبشكل يجعل أمريكا اللاتينيـة، كجزء من العالم الثالث، حالة مختلفة في الكثير من مجالات التطور الذي تتعرض له بقية منـاطق هذا العالم الأقل تقدما.

وسيضم هـذا الباب ثـلاثة فصـول: يتناول الفصـل الأول منها دراسـة الجغرافيـا الطبيعية للقارة بجميع مظاهرهـا المختلفة. في حـين ينطوي الفصـل الثاني عـلى دراسة الجوانب البشرية المختلفة للسكان فيها أما الفصل الثالث فسينصرف إلى دراسة الجغرافيا الاقتصادية للقارة، محور الاهتمام الرئيسي في هذا الباب.

الفصل الأول
الدراسة الطبيعية للقارة

إن لجميع العناصر المكونة للكيان الطبيعي لأمريكا اللاتينية خصائص وسمات مميزة تختلف في كثير من الأحيان عما هو قائم في قارات العالم الأخرى. فلكل من الموقع والشكل العام للقارة، كما لأشكال السطح فيها ولمناخها وما يلحق بهما من ظاهرات أخرى، من المميزات ما تنطوي على الكثير من العلاقات المكانية بأبعادها المحلية أو العالمية والتي انعكست على سلوكيات الانسان في توزيعه وفي علاقاته البيئية: الاقتصادية منها أو الاجتماعية أو السياسية، وبالتالي رسم الشخصية الجغرافية للقارة.

١ ــ الشكل والموقع وعلاقاتهما:

تتكون أمريكا اللاتينية من كتلتين قاريتين شمالية التي هي جزء من القارة الشمالية وجنوبية التي هي كتلة أمريكا الجنوبية، ومجموعة من الجزر التي تشكل أشبه ما يكون بالقوس الذي يربط بين الكتلتين، وبمساحة اجمالية تزيد بعض الشيء على ٢٠ مليون كم٢ . وكما هو الحال مع معظم قارات العالم ، فإن كتلتي القارة تأخذان شكلا مثلثيا مقلوبا، قاعدته في الشمال وقمته نحو الجنوب، وهي حالة يفترض أن تجعل القاعدة المستعرضة لهذا الشكل ذات خصائص وصفات قارية مناخيا، بينما يخضع الطرف المستدق من شكل القارة للمؤثرات البحرية المعدلة للمناخ بدرجة أكبر. ولكن في أمريكا الجنوبية وبسبب وقوع القاعدة المثلثية المستعرضة للقارة على جانبي خط الاستواء، فإنها أبعد ما تكون عن الخصائص القارية.

على أن الأمر الأكثر أهمية في علاقات هذا الشكل الهندسي جغرافيا هي القمة المستدقة وخاصة للكتلة الشمالية التي تربطها بقاعدة الكتلة الجنوبية المستعرضة. فاضافة إلى أن هذه لعبت دورا في الاتصال بين القارتين الشمالية والجنوبية سلكته الشعوب في حركاتها منذ أقدم العصور حتى اليوم فانها تقدم ايضا ايسر موقع للاتصال بين المحيطين الاطلسي شرقا والهادي غربا، وبالتالي بين سواحل القارتين الشرقية والغربية والذي عمق أهميته شق قناة بنما في أوائل القرن الحالي والذي اكتسب عنق هذه الكتلة الشمالية بسببها أهمية استراتيجية بالغة، سواء كان ذلك لأغراض السلم أم لاغراض الحرب.

وبنفس التأثير، تقدم النهاية المستدقة للقارة الجنوبية أهميتها المعروفة عبر مضيق ماجلان للاتصال بين الشرق والغرب، وهو الممر الذي سلكه الرحالة الذي عرف المضيق باسمه في أيام جولته التاريخية المعروفة حول الأرض.

أما المجموعة الجزرية التي تمتد بشكل يشبه القوس بين الكتلتين الشمالية والجنوبية، فتحصر بينها وبين الجسمين القاريين جسما مائيا شبه داخلي يكون البحر الكاريبي والذي يشبهه البعض لهذا السبب بالبحر المتوسط للعالم الجديد، رغم وجود بعض الاختلافات بين البحرين، ولكن بالتأكيد لعب دورا كبيرا في استيطان القارة الحديث وفي علاقاتها التجارية الخارجية، وبالتالي فإن هذه الجزر والممرات المائية الموجودة بينها كانت ولاتزال تمثل مراكز انطلاق وبوابات الدخول نحو الأجزاء الوسطى من القارتين الشمالية والجنوبية، وبمثل ما تمثل منافذ المنطقة الهامة إلى العالم الخارجي.

أما موقع القارة اللاتينية بكتلها القارية والجزرية فله أيضا ابعاده وانعكاساته على جغرافيتها، سواء كان ذلك من الجانب المطلق أو الجانب النسبي.

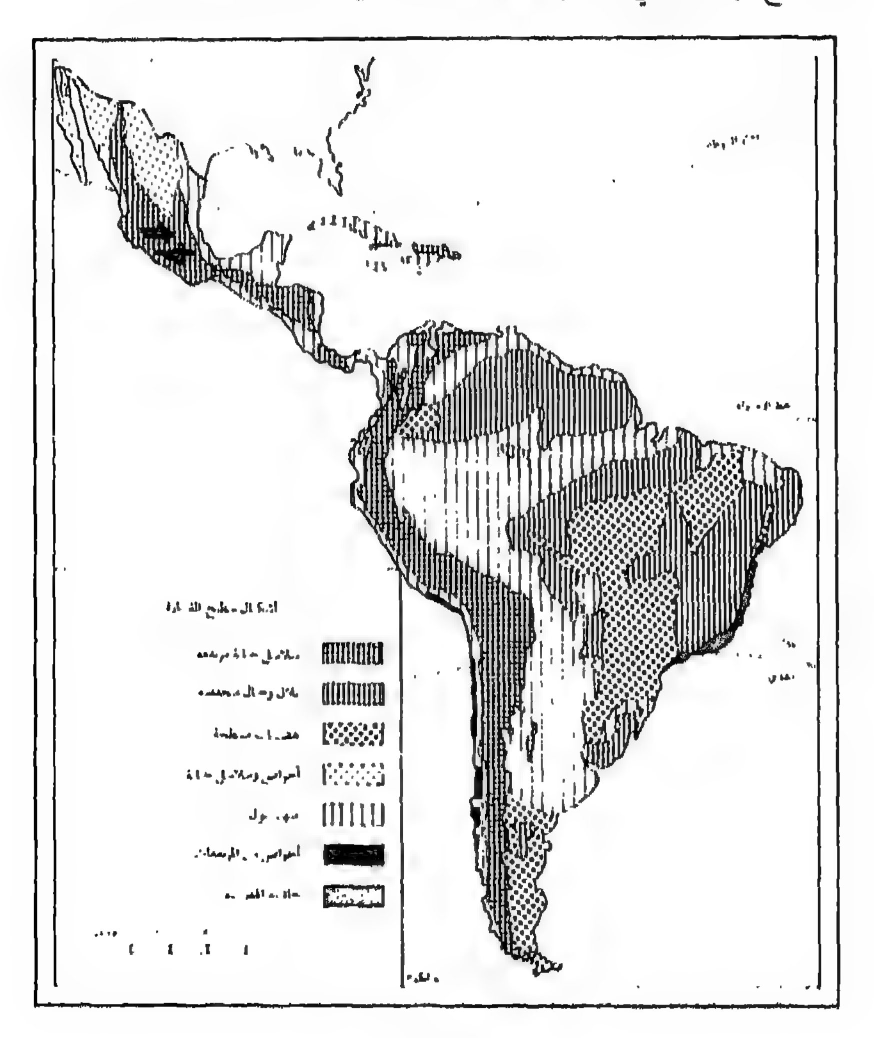
فمن حيث الجانب المطلق للموقع، أو ما يعبر عنه أحيانا بالموقع الفلكي الذي تحدده خطوط الطول والعرض، فإن أمريكا اللاتينية تمتد عبر ما يقرب من ٩٠ دائرة عرض بين الشمال والجنوب ـ بين خطي ٣٣° شمالا و ٥٦° جنوبيا تقريبا، أو زهاء ١٠٠٠٠ كيلومترا، وهذا امتداد بزيد بحوالي مرتين على أقصى اتساع لها بين الشرق والغرب (انظر الشكل ١)، وعلى ذلك فللقارة أطول امتداد شمالي ـ جنوبي لأي كتلة يابسة على سطح الأرض.

هذا الامتداد الطولي وبهذه الصورة ينطوي على بعض النتائج والمردودات الجغرافية، فالقارة في امتدادها هذا، يعني أولا: بأنها تقع على جانبي خط الاستواء، شأنها في ذلك شأن القارة الافريقية. ونظرا لأن المساحة الأكبر من القارة توجد في هذا الموقع، فإن معظمها يتميز بالمناخ المداري وشبه المداري الرتيب، والواقع أن أكثر من ٨٠٪ من أمريكا اللاتينية تقع محصورة بين مداري السرطان شمالا والجدي جنوبا.

وثانيا: أن هذا الامتداد الطولي البالغ، خاصة إذا اضيف إلى الطبيعة التضاريسية للأرض، يجعل الاتصال بين اجزاء القارة الشمالية والجنوبية على درجة كبيرة من الصعوبة، وبالتالي يجعل الحديث عن أي نوع من الوحدة أو الاتحاد بين دول القارة أمرا بعيد المنال والتحقيق. وربما يمكن في هذا الصدد تفسير بعض أسباب الفشل الذي منيت بها حركة (سيمون بوليفار Simon Bolivar) ضد الحكم الاسباني في أوائل القرن الماضي

وحلمه في تحقيق وحدة أمريكية جنوبية (ربما على غرار الولايات المتحدة الأمريكية) إلى عامل التباعد هذا وصعوبة السيطرة على مناطق القارة المختلفة.

أما من الناحية الثالثة، فإن الامتداد الجنوبي لأمريكا اللاتينية إلى ما وراء خط ٥٥" جنوبا يجعلها أقرب قارات العالم من سواحل القارة المتجمدة الجنوبية. ورغم قلة أهمية هذه القارة في الوقت الحاضر، إلا أن ذلك لم يمنع كلا من دولتي تشيلي والارجنتين، اللتين تتقاسمان الطرف الجنوبي من قارة أمريكا الجنوبية، من اعلان احقيتهما في سواحل القارة المتجمدة التي تقع على محور امتداد أراضيهما، واللتين بسبب ذلك تدخلان في نزاع صامت مع بريطانيا التي تسيطر على هذه الأجزاء من القارة المتجمدة الجنوبية.



شكل (٢)

أما من حيث اتساع القارة الأفقي عبر خطوط الطول، فإن الأمر الواضح هنا، هو أن قارة أمريكا الجنوبية تقع أكثر باتجاه الشرق نسبة إلى أمريكا الشمالية، حيث يمر خط ٣٥° غربا عند أقصى امتداد شرقي للقارة في راس (ساو روكه) في البرازيل، (بالمقارنة مع خط ٥٥° غربا الذي يمر أقصى امتداد شرقي لأمريكا الشمالية).

وبالتالي فإن القارة الجنوبية تكون أقرب إلى العالم القديم، وخاصة إلى افريقيا، من أمريكا الشمالية، فالمسافة البحرية التي تفصل بين (ساو روكه) وأقرب ساحل افريقي غربي لذلك في (سيراليون) تقل عن ٢٥٠٠ كيلومتر. هذه السواحل الافريقية الغربية التي كانت احدى مسارح النشاط الايبيري البحري والتجاري للبرتغال واسبانيا في بداية عصر الاستكشافات الجغرافية، ربما تفسر لنا احدى أسباب سيطرة هاتين الدولتين على القارة اللاتينية آنذاك.

٢ ـ البناء وأشكال السطح :

رغم الامتداد المتواصل بين الكتلتين الشمالية والجنوبية من أمريكا اللاتينية، إلا أنهما تختلفان من حيث البناء والتركيب وبالتالي أشكال السطح. فالجزء الأكبر من تكوينات السطح للكتلة الشمالية يعتبر استمرارا لتكوينات القارة الشمالية والتي تنتهي جنوب المكسيك عند خط ٢٠° شمالا، لتبدأ بعدها تكوينات انتقالية تشمل أمريكا الوسطى وبعض جزر البحر الكاريبي. أما أمريكا الجنوبية فلها تكويناتها المستقلة المختلفة من حيث المظهر والتوزيع. وهكذا فمن الممكن تمييز ثلاث تشكيلات من التكوينات ومظاهر السطح في أمريكا اللاتينية وعلى النحو التالي (انظر الشكل ٢):

أ ـ تكوينات بلاد المكسيك: والتي كما أشرنا أعلاه، تمثل استمرارا جنوبيا لكتلة المرتفعات الغربية لأمريكا الشمالية والتي تتميز هنا بسيطرة الهضبة المرتفعة التي هي جزء من سلسلة الهضاب والأحواض الداخلية المحصورة بين سلاسل الجبال الغربية للقارة، والممتدة امتدادا طوليا بين الشمال والجنوب. وعلى ذلك فتقع هضبة المكسيك في امتدادها الطولي هذا بين سلسلتين طوليتين، هما سيرا مادري الشرقية وسيرا مادري الغربية اللتان ترتفعان ارتفاعا فجائيا في واجهاتهما البحرية تاركة شريطا ساحليا ضيقا، خاصة على السواحل الشرقية المطلة على خليج المكسيك والذي يمثل استمرارا للسهول الساحلية الشرقية لأمريكا الشمالية. وهكذا تمثل هذه السلاسل احدى المعوقات الطبيعية للاتصال الميسور بين السواحل وداخلية الهضبة التي تعتبر المسرح الرئيسي للاستيطان البشري في بلاد المكسيك.

وتنتهي كتلة هضبـة المكسيك جنـوبا بخط من الأراضي المـرتفعة التي تـأخـذ الآن اتجاها شمـاليا غـربيا ـ جنـوبيا شرقيـا تعرف بمـرتفعات سيـيرا مادري الجنـوبية التي تنحـدر انحـدارا حـادا بـاتجاه الجنـوب لتنتهي عنـد منخفض من الأرض يعـرف بمنخفض (أو بـرزخ) تيوانتبـك Tehuantepec ولتنتهي عنده التكـوينات الشـمـاليـة وتبدأ بعده التكوينات الخاصة بأمريكا الوسطى.

ب ـ تكوينات أمريكا الوسطى: وهي معقد من السلاسل الجبلية الالتوائية الحديثة التي تتخللها العديد من الوديـان والأراضي المنخفضة، والتي تمتـد باتجاه غربي ـ شرقي خـلافا لامتـداد سلاسـل القارة الشـمـالية. وبسبب هـذا الاتجـاه في الامتـداد فـإن الأراضي المنخفضـة التي تتخللهـا تمثـل ممـرات طبيعيـة بـين السـواحـل الشرقيـة والسواحـل الغربية للمنطقة والتي من أمثلتهـا الممر الـذي تحتله بحيرة (نيكـارجوا) والتي يفكر البعض بربطها بقناة مائية بالسواحل الشرقية لتكون بـديلا أو مسـاعدا لقناة بنما في عمليات الاتصال البحـري بين شرق وغـرب القارة. هـذا اضافـة إلى المنخفض الذي يحتله برزخ (تيوانتبك) المذكور أعلاه.

وتتجه خطوط المرتفعات هذه نحو الانخفاض كلما اقتربت من السـواحـل الشرقيـة لتختفي بعدها تحت سطح الماء ثم لتظهر ثـانية في الجـزر الكبرى للبحـر الكاريبي مكونة السلاسل الجبلية لجنوب شرقي كيوبا وجمايكا واسبانيولا. ويعتقد بأن هـذه التكوينات سواء كانت منها الموجودة على القـارة أو في المجموعـات الجزريـة للبحر الكـاريبي، لاتزال في طـور التكوين، بـدليل النشـاط الزلـزالي القائم في أمـريكا الوسطى والتكوينات البركانية لبعض جزر الكاريبي الصغرى.

جـ ـ تكوينات أمريكا الجنوبية: وهي بلاشك أكبر التكوينات وأكثرهـا تنوعـا باعتبـارها تشمل جميع القارة الجنوبية. ومع ذلك فهي على درجـة كبيرة من انـتظام وبساطـة التوزيع، وبشكل يشابه الوضع الموجود في أمريكا الشمالية.

فمحور التكوينات في أمريكا الجنوبية هي كتلة البرازيـل القديمـة التي يعتقد بـأنها تنتمي إلى القارة السحيقة القدم الجنوبية المعروفة بقارة (جوندوانا).

وقـد تعرضت الحـافات الغـربية للكتلة والمغمـورة تحت سطح البحـر بـرواسبهـا الكثيرة إلى عمليات التـداخل والـرفع الشـديد الـذي تميزت بـه الحركـة البنائيـة للجبال الحديثة والمعروفة بالحركة الألبية والتي أدت إلى ظهـور سلاسـل الجبال الغـربية لـلانديـز تاركة بينها وبين الكتلة البرازيلية القـديمة منخفضـا من الأرض ملأتـه الرواسب عـلى مر

العصور. وهكذا أصبح سطح القارة يتكون وبببساطة من ثلاث مجموعات من الأشكال المتميزة: الهضاب الشرقية القديمة، والسلاسل الجبلية الغربية الحديثة، والأحواض والسهول الداخلية. (انظر الشكل ٢).

أ ــ وحدة الهضاب الشرقية: وتكونها بالدرجة الأولى هضبة البرازيل والجزء المفصول عنها إلى الشمال والذي يكون هضبة جيانا، اضافة إلى هضبة بتاجونيا في الجنوب، والتي هي عبارة عن كتلة قديمة أخرى تتصل مباشرة بالسلاسل الغربية وتمتد إلى الشرق من حضيض هذه الجبال.

وتتكون هذه الهضاب من أصول صخرية متحولة وجرانيتية راسخة غنية بثرائها المعدني تعلوها طبقات أفقية من الرواسب الأكثر حداثة والتي تعرضت إلى قدر غير قليل من النحت والتآكل والذي أدى إلى احداث الكثير من التباين في مظاهر السطح كما أدى إلى تقطيع هذا السطح وعزل اجزائه بعضه عن البعض الاخر. كذلك فإن مما أدى إلى زيادة تقطيعها هي عمليات التصدع والتكسر التي حدثت في الكتلة الواحدة منها نتيجة الحركات التكتونية التي تعرضت لها عبر تاريخها الجيولوجي الطويل.

تعتبر هضبة البرازيل من أكبر وأهم هذه الوحدات حيث تشغل حوالي نصف مساحة البرازيل، أو قرابة ربع مساحة أمريكا الجنوبية. لذا فتعتبر ظاهرة واضحة ومؤثرة في سطح القارة، سواء كان ذلك في النواحي الطبيعية أو في انعكاساتها على حياة الإنسان ونشاطاته.

وعلى الرغم من أن هذه الهضبة ذات الشكل المثلثي ليست بشديدة الارتفاع حيث يتراوح معدل ذلك بين ١٥٠٠ و ٥٠٠٠ قدما، إلا أن اشد هذه الارتفاعات موجودة عند حافاتها الشرقية المكونة لقاعدة المثلث حيث ترتفع الهضبة ارتفاعا فجائيا فوق الشريط الساحلي الشرقي الضيق مكونة أشبه ما يكون بسلاسل جبلية يصل ارتفاعها في سلسلة (دا مانتكويرا da Mantiquera) إلى أكثر من ٩٠٠٠ قدما فوق مستوى سطح البحر، والتي تطل على الشريط الساحلي الذي تقع فيه مدينة (ريو دي جانيرو)، ثم لتتبعها سلاسل أخرى أقل ارتفاعا قبل أن تأخذ الهضبة بالانحدار والانحسار التدريجي باتجاه الغرب الداخلي وإلى مستويات تقل عن ١٠٠٠ قدم وقبل أن تندمج مع المنخفضات الداخلية.

مثل هذا الوضع الطبيعي للهضبة يتمخض عن بعض النتائج ذات الأثر الهام في حياة الانسان، والتي يمكن تلخيصها بما يلي:

١ ــ إن ارتفاعها المفاجيء عند السواحل يمثل عائقا كبيرا في مجال الاتصال الميسور بين الساحل وداخلية الهضبة. ويمكن أن نقدر انعكاس ذلك على حياة الانسان إذا أخذنا بنظر الاعتبار أهمية السواحل كمناطق استيطان وكمنافذ رئيسية للبلاد على العالم الخارجي.

٢ ــ إن انحدارها باتجاه الداخل يعني بأن نظام التصريف على الهضبة (عدا نهر سان فرنسسكو) يأخذ مثل هذا الاتجاه، وبالتالي تعيق مرة أخرى عملية الاتصال مع السواحل، سواء كان ذلك مباشرة أو بصورة غير مباشرة خلال وديان الأنهار.

ومع ذلك، فإن هضبة البرازيل بارتفاعها المعتدل تمثل متنفسا مكانيا ومناخيا ملائما لضغط السواحل الضيقة والقاسية المناخ بحرارتها ورطوبتها، رغم أنها لم تستغل بالمقياس اللازم ورغم المحاولات الحديثة في هذا الشأن.

أما هضبة (جيانا) إلى الشمال والتي انفصلت عن الكتلة الرئيسية لهضبة البرازيل بانكسار يشغله المقطع الأسفل لوادي الامزون، فتختلف في أنها تزداد ارتفاعا باتجاه الداخل جنوبا لتصل إلى ارتفاعات تزيد أيضا على ٩٠٠٠ قدما في جبل (روريما Roraima) في حين تنحدر باتجاه الساحل تاركة سهلا ساحليا تختلف الاتساع بينها وبين البحر. وبالتالي فإن الهضبة هنا تكون مفتوحة على الساحل ومناخها أكثر مدارية بحرارته وأمطاره. ولكنها كهضبة البرازيل كثيرة التقطع بفعل الحت المائي الذي ترك الكثير من الوديان والخوانق العميقة.

ب ــ المرتفعات الغربية لجبال الانديز:

وهي عبارة عن مجموعة السلاسل الجبلية التي تمتد امتدادا متواصلا ومتماسكا وبارتفعات شاهقة بموازاة الساحل الغربي من الشمال إلى الجنوب، وبذا تمثل حاجزا طبيعيا وبشريا بين السواحل الغربية وداخلية القارة. وتنتمي هذه الجبال إلى عمليات البناء الجبلي الحديث التي حصلت نتيجة حركة الرفع الراسي الشديدة لقاع البحر برواسبه الكثيرة والتي ولدتها عمليات التداخل الشديدة التي أخذت تحدث نحو نهاية العصر الثاني وخلال العصر الثالث الجيولوجي والتي تبعتها حركات رفع أخرى كثيرة صحبتها سلسلة من العمليات الانكسارية الحادة التي تمثلها الحافات الشديدة الانحدار التي تتميز بها السفوح المواجهة للمحيط الهادي في الوقت الحاضر، اضافة إلى العديد من الوديان الطولية التي تشغلها الكثير من الأنهار والمجاري المائية.

وبالتالي فإن هذه المنطقة الجبلية، عكس الكتل الشرقية القديمة، لاتزال تتسم بعدم الاستقرار وبنشاطاتها البركانية والتكتونية والتي بسببها تكون جزءا بما يسمى (بحزام النار) الذي يحيط بالمحيط الهادي في الجانبين الأمريكي والاسيوي.

وتختلف مرتفعات الانديز اختلافا طبوغرافيا كبيرا في أجزائها المختلفة، لذا فهي على درجة غير قليلة من التعقيد. ففي اجزائها الجنوبية وفي أواسط بلاد تشيلي تقتصر مرتفعات الانديز على سلسلة واحدة قليلة الارتفاع (بمعدل يتراوح حوالي ٢٠٠٠ قدما) تسير بمحاذاة الساحل مباشرة إلى حد انغمار سفوحها السفلي في مياه المحيط حيث تتحول أجزاؤها المرتفعة إلى مجموعات من الجزر المتقاربة (بشكل ارخبيل) في حين تغمر المياه الأراضي المنخفضة منها لتكون الكثير من الخلجان والمداخل المائية الساحلية.

أما إلى الشمال من ذلك، فتبدأ مرتفعات الانديز بالاتساع على شكل عقد تنطلق منها سلاسل طولية متوازية وبشكل متعاقب تحصر بينها عددا من الهضاب والاحواض العالية والتي أهمها هضبة بوليفيا واستمرارها الشمالي في بيرو، والتي عندها تصل مرتفعات الانديز إلى أكبر اتساع منها والذي يبلغ قرابة ٥٠٠ كيلومترا، كما تزداد ارتفاعا لما يزيد على ١٠,٠٠٠ قدم وتصل ذروتها في جبل (اكونكجوا Aconcagua) على الحدود بين تشيلي والارجنتين والذي يقرب ارتفاعه من ٢٣٠٠٠ قدما فوق مستوى سطح البحر، وهو أعلى ارتفاع في القارتين الشمالية والجنوبية.

ويستمر تعاقب ظهور العقد والسلاسل الطولية المنطلقة منها، حتى بلاد كولومبيا شمالا حيث عندها ومن عقدة تسمى (بعقدة باستو Pasto) تتفرع مرتفعات الانديز بثلاث سلاسل شمالية وشرقية عبر بلاد كولومبيا وفنزويلا حيث يكون الخط الشرقي منها العمود الفقري للبلاد وتحصر هذه بينها وديانا طولية عميقة متوازية وذات طبيعة انكسارية يشغلها نهرا (كوكا Cauca) و (مجدلينا Magdalena) اللذان يلتقيان مع بعضهما قرب مصبهما في مياه البحر الكاريبي.

وعلى الرغم من أن سلاسل الانديز وبهذه الارتفاعات الشاهقة المتماسكة والتي لاتقل عن ١٠,٠٠٠ قدما في أجزائها الوسطى والشمالية، تمثل حاجزا مناخيا وبشريا بين شرق وغرب القارة إلا أن تزايد اتساعها واحتواءها على عدد من الهضاب والاحواض المرتفعة في مواقعها المدارية من القارة، تقدم ومنذ قبل الفتح الاوربي، مواطن ملائمة مناخيا لتجمع السكان الذين يلجأون إليها هربا من قساوة المناخ المداري في

المنخفضـات. لذا كـانت الهضاب والاحـواض المرتفعـة في كولـومبيا والاكـوادور وبـيرو وبوليفيا محاور النشاط البشري منذ أيام الحضارات الأولى (الانكا) في أمـريكا الجنـوبية، ولازالت كذلك حتى يومنا هذا.

وفضلا عن ذلك فإن هذه المرتفعات الجبلية وبمستويـاتها الشـاهقة تحتضن حقـولا ثلجية دائمة تكون بالاضافة إلى اقتناصها للمقـادير الـوفيرة من الأمـطار، المصادر الهـامة للموارد المائية ولمجاريها على المنخفضات. هذا اضافة إلى الثروات المعدنيـة والغابيـة التي تحفل فيها هذه الجبال، وبالتالي فـإن لأهميتها الاقتصـادية وزنـا ربما يـزيد عـلى مشاكلهـا ومصاعبها الطبوغرافية.

ج ــ وحدة المنخفضات الداخلية:

وتكـونها مجموعـة السهول النهـرية الكـبرى الثلاث وهي أنهار (الأورينـوكـو) في الشمال و (الأمزون) في الوسط و (البرانا ـ بارجوى) جنوبا، والتي بمجموعها تشغل الثنية الكبيرة الواقعة بين كتلتي هضبة البرازيل وهضبة جيانا شرقا، ومرتفعـات الانديـز غربـا والتي يعتقد بأنه كانت مشغولة بامتداد البحر داخليا. وقد عملت رواسب الأنهار الوافدة إلى هذه المنخفضات من المـرتفعات المجـاورة على طمى هـذه المناطق المنخفضـة بسمك كبير يصل في حوض نهر الأمزون إلى ٨٠٠٠ قدما، واحالتها إلى أراض منبسطة عمومـا لايزيد مستوى ارتفاعها على ٦٠٠ قـدما فـوق مستوى سـطح البحر. لـذا فإن الأنهار في هـذه السهول تجـري بانحـدار طفيف ودون عقبات كبـيرة بما يجعلهـا صالحـة للمـلاحـة لمسافات بعيدة إلى الداخل، وهوأمر له أهميته في عملية الاتصال مع السواحل.

وتشمل هذه السهول بمجموعها والتي تمتد امتـدادا طوليـا من الشمال إلى الجنـوب مع بعضها دون فـواصل طبـوغرافيـة كبيرة، أكـبر وحدة فيـزيوغـرافية في القـارة، حيث تشكل حوالي نصف مساحتها الكلية، ولكنها مع ذلك فهي محـدودة الفائـدة، أما بسبب مشـاكلها البيئيـة كما هـو الحال مـع سهلي نهر الاوريـنـوكو ونهر الأمـزون، أو بسبب بعد موقعها الجغرافي الجيد، كما هو الحال مع سهل البرانا ـ بارجوي. في حين لاتوجد هنـاك سهول ساحلية كبيرة بديلة. فالمنخفضات الساحليـة لاتعدو عن كـونها شرائط ضيقة من الأرض تكونت في كثير من الاحيان من الإرسابات النهرية المنتهية في المحيطات. لذا فإن السهول في أمريكـا الجنوبيـة، عدا الاجـزاء الساحليـة من سهول الـبرانا واستمـراره في سهول البمباس، لا تلعب ذلك الدور الكبير في اقتصاديات السكان وفي استيطاتهم.

ويعتبر سهل حوض الأمزون أكبر هذه السهول الداخلية، وربما من بين أهم السهول النهرية في العالم والذي يخترقه نهر الأمزون بروافده العديدة وبانحدار طفيف يجعله صالحا للملاحة لعمق داخلي لا يقل عن ٣٠٠٠ كيلومترا. هذا الانحدار الطفيف الذي يرتبط بمدى انبساط الأرض التي يجري فيها وقلة ارتفاعها تجعل النهر قادرا على غمر مساحات كبيرة من شواطئه المجاورة خلال فترات الفيضانات والتي قد يصل إلى اتساع مجرى النهر خلالها إلى أكثر من ٥٠ كيلومترا.

ويتصل حوض الأمزون من الشمال بحوض نهر الاورينوكو وسهله في فنزويلا والذي يتكون سطحه من أرض متموجه تتعرض فيها المناطق المنخفضة منها إلى الانغمار خلال فترات الأمطار والفيضانات، فيحد ذلك من مدى الاستفادة منها ويؤدي إلى عرقلة الاتصال بين أجزائها.

أما جنوبا فيتصل حوض الأمزون بسهول حوض البرانا والتي تتصل اتصالا مباشرا ودون فواصل ملحوظة بسهول البمباس ذات الرواسب الهوائية والبركانية، والتي تعتبر من أفضل سهول أمريكا الجنوبية بسبب انفتاحها وانبساطها العام ومناخها المعتدل.

٣ ـ مناخ القارة:

في الحديث عن مناخ أمريكا اللاتينية، لابد أن نتذكر بضعة خصائص يتميز بها هذا المناخ عموما ويشكل يختلف عما هو موجود في بقية قارات العالم.

أ ـ خلو هذا المناخ عموما من التطرفات الحرارية السنوية الشديدة وبالشكل المألوف في كثير من قارات العالم، خاصة الشمالية، لاسيما إذا أخذنا بنظر الاعتبار الامتداد الطولي الكبير للقارة والذي يتجاوز دائرة عرض ٥٥° جنوبا. فنادرا ما يتجاوز التباين الفصلي بين أقصى معدل حراري وأدنى معدل حراري للمكان الواحد على ٢٠ درجة مئوية، في حين يزيد مثل هذا الفرق في مناطق شمال أمريكا الشمالية على ضعف المقدار.

ربما كان التباين اليومي أشد من التباين الفصلي أحيانا. ففي مدينة (كيتو) عاصمة الاكوادور يبلغ الفرق الحراري بين الليل والنهار أكثر من الضعف، بينما يصل الفرق الحراري بين معدل اسخن شهر وابرد شهر أقل من درجة مئوية واحدة.

لذا قل أن يصل أدنى معدل حرارة في أي مكان في القارة إلى حدود الصفر، كما انه قل أن يرتفع عن ٣٠° مئوية (عند مستوى سطح البحر).

ب ـ لكن التنوع المناخي الكبير الذي يسببه وجود كتل الجبال المرتفعة، خاصة في المناطق المدارية يقلب هذه الصورة رأسا على عقب. فعلى خط العرض الواحد يوجد مناخ مداري بكل أوصافه في المنخفضات، بينما يسود المناخ القطبي ذرى الجبال الشاهقة وبالتالي استمرار الغطاءات الثلجية المستديمة. ثم يتنوع المناخ بين هذين النقيضين. أي أن من الممكن تواجد معظم أنواع المناخات الموجودة على سطح الأرض بين خط الاستواء ومنطقة الأقطاب عن طريق الانتقال الرأسي من القيعان المنخفضة إلى المستويات الشاهقة للجبال ضمن المناطق المدارية.

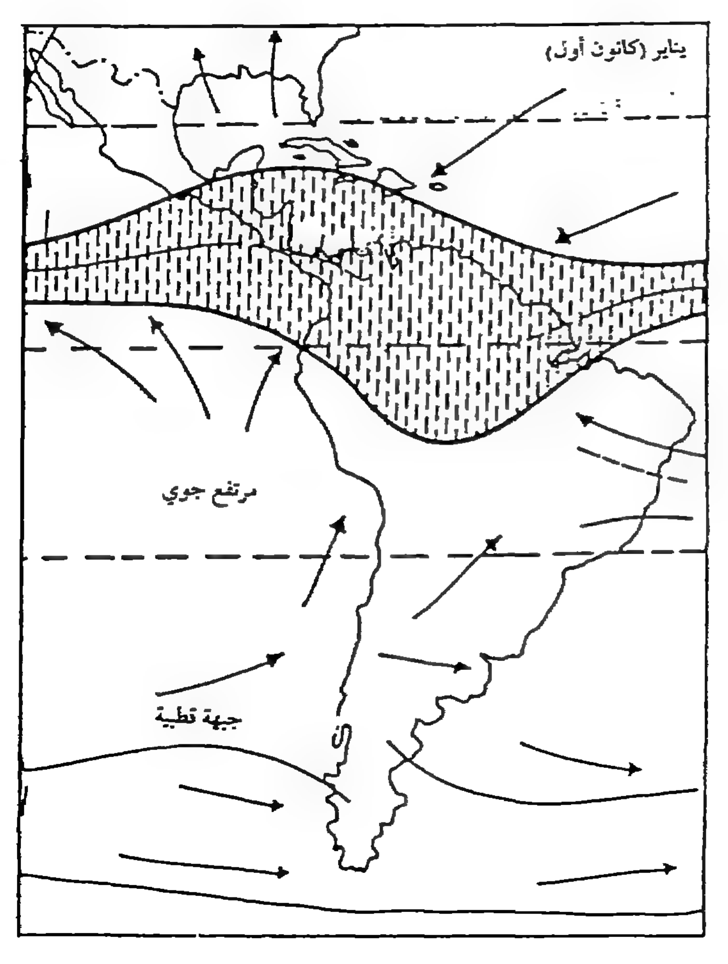
جـ ـ رغم وقوع معظم أمريكا اللاتينية ضمن العروض المدارية، فإن معدلات الحرارة السنوية فيها أكثر اعتدالا، ولاسيما لاسخن الأشهر، عما هو في بقية المواقع المدارية من القارة الأخرى. فنادرا ما يصل أعلى معدل حراري في أية محطة مدارية من أمريكا اللاتينية إلى "٣٠" مئوية، بينما يزيد هذا على ٣٥"م في الكثير من مثل هذه المحطات في آسيا وافريقيا. إن سبب ذلك يعود إلى سعة الغطاء النباتي المداري وإلى ارتفاع نسبة الايام الغائمة والممطرة في هذه المناطق.

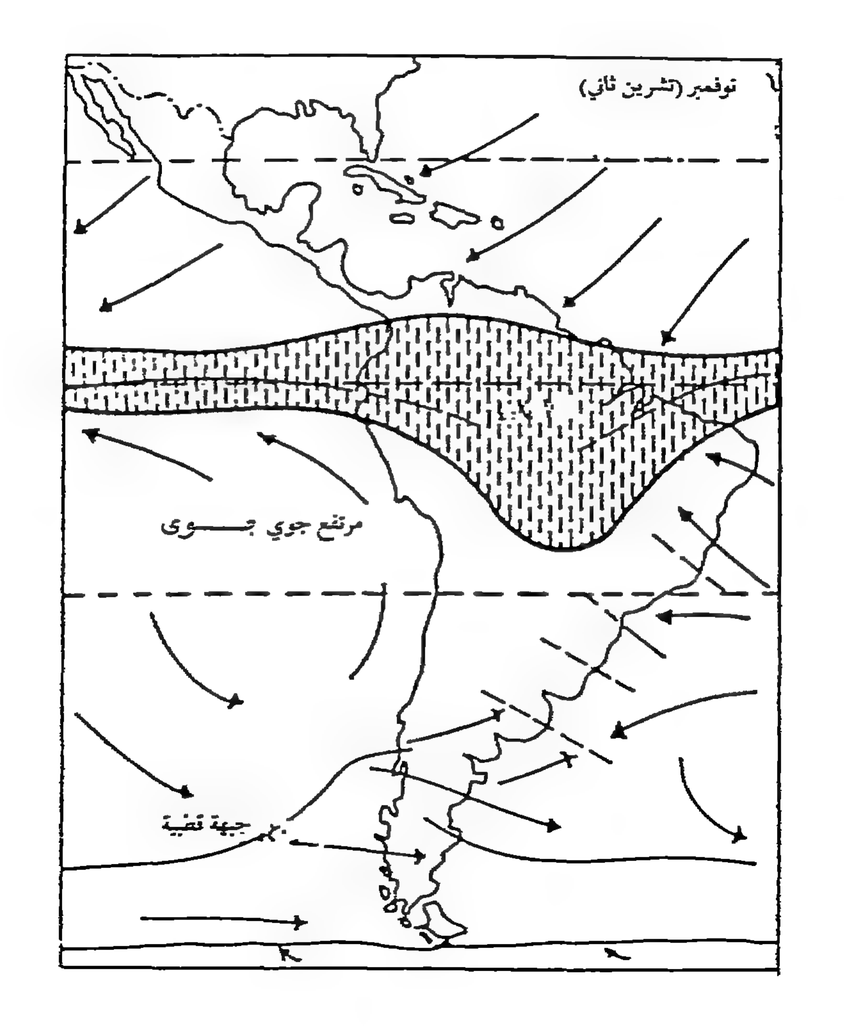
إن مثل هذه الخصائص هي حصيلة التأثيرات الفريدة للضوابط المناخية التي تصوغ مناخ القارة، والتي لا تختلف بعناصرها عما هو قائم في تكوين أي مناخ على الأرض، مثل الموقع والتضاريس وتأثير البحار وعلاقة ذلك بحركات الضغوط والرياح والتساقط. ولكن خصائص هذه الضوابط بالنسبة للقارة هنا هي التي تجعلها تنفرد بمؤثراتها عما هو عليه في مناطق أخرى من العالم.

إن أكثر العوامل تأثيرا في تكوين مناخ القارة هو موقعها الفلكي وتضاريس السطح، في حين تعمل بقية العوامل الأخرى مثل شكل القارة وتوزيع الماء واليابس والمؤثرات البحرية على احداث مؤثرات أقل شمولا في صورة المناخ العامة.

١ ـ فبالنسبة للموقع: لابد من الاشارة إلى أن خط الاستواء يقطع القارة من وسطها الشمالي حيث تبلغ أكبر اتساع قاري لها، ومن أن معظمها يقع بين المدارين: السرطان شمالا والجدي جنوبا.

هذا الوضع لامتداد دوائر العرض هذه له دلالته الهامة بالنسبة إلى موقع القارة من نطاقات الضغوط الرئيسية. فهو يعني بأن معظم القارة تقع بين نطاقي الضغط المرتفع شبه المداري الشمالي والجنوبي والذي يتخذ موقعه الأكثر استقرارا فوق المحيطات المجاورة بصورة خاصة، واللذين بينهما يوجد المنخفض الضغطي الاستوائي الذي يتحرك على جانبي خط الاستواء على كتلتي اليابس لامريكا


يناير (كانون أول)
مرتفع جوي
جبهة قطبية


نوفمبر (تشرين ثاني)
مرتفع جوي
جبهة قطبية

اللاتينية: الشمالية والجنوبية، تبعا لتغير الفصول. وهذا كله يعني بالتالي أن معظم القسم المداري من القارة يخضع لتأثير الرياح التجارية الشمالية والجنوبية الشرقية المندفعة من نطاقات الضغط المرتفع والتي تكون معها قادمة من فوق المسطحات المائية للمحيط الأطلسي (انظر الخارطة شكل ٣)، وفي حركتها هذه تدفع أمامها الكتل الهوائية البحرية التي تلتقي ضمن نطاق المنخفض الاستوائي لتكون الجبهة الهوائية المدارية Inter-Tropical Front المصحوبة بالفعاليات الجوية ذات الأمطار الغزيرة.

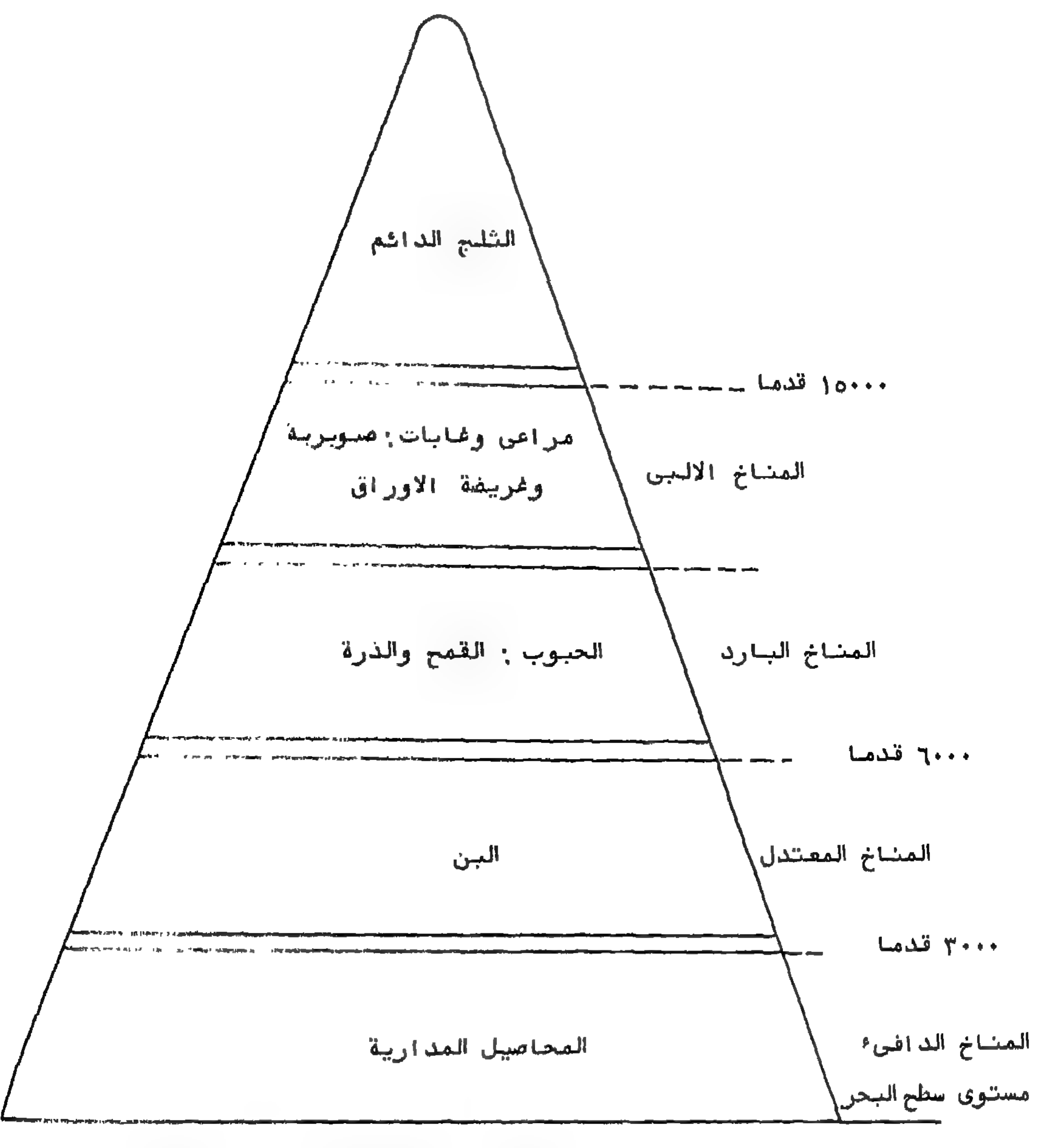
أما الأطراف الشمالية والجنوبية بدرجة أكبر من القارة فتخضع لتأثير حركة أخرى من الرياح المندفعة باتجاه معاكس، وهي الرياح الغربية التي يكون تأثيرها أشد على مناطق القارة الغربية، خاصة لجنوب أمريكا الجنوبية.

هذا الاطار النظري لأثر الموقع في توزيع الضغوط الجوية وأثرها في حركة الرياح يتغير عمليا تبعا لاختلاف عوامل كثيرة، مثل اختلاف الفصول، وتباين الماء واليابس والمرتفعات.

٢ ـ أما بالنسبة للتضاريس: فلقد سبق وأشرنا أكثر من مرة إلى أثر التضاريس في مناخ أمريكا اللاتينية خاصة في نطاقاتها المدارية. فاضافة إلى أن هذه التضاريس وخاصة سلاسل الانديز منها، تمثل حاجزا مناخيا في وجه حركة التيارات الهوائية بين الساحل والداخل وبالعكس فإن أثرها الأكبر هو ذلك الذي يتمثل في تنوع المناخ الرأسي مع الارتفاع والذي يرتبط بالأساس بتغير درجات الحرارة. وهكذا يختلف المناخ مكانيا وبشكل نطاقات أفقية تبدأ بالنطاق الدافيء Tierra Caliente على السفوح السفلى وحتى ارتفاع ٣٠٠٠ ـ ٣٥٠٠ قدما ثم النطاق المعتدل T.Templada الذي يليه حتى ارتفاع يتراوح بين ٦٠٠٠ ـ ٧٠٠٠ قدما، ثم النطاق البارد T.Fria حتى حوالي ١٠,٠٠٠ قدما وبعدها النطاق الألبي Paramos الذي يصل إلى حدود ١٥٠٠٠ قدما حيث يوجد نطاق الثلج الدائم T.Nevada. (انظر الشكل ٤).

هذا بينما تختلف الظروف المطرية للسفوح تبعا لمواجهتها لحركة الرياح العامة. ففي النطاق المداري الذي هو مجال نشاط الرياح الشرقية، تحظى السفوح الشرقية من المرتفعات بأكبر نصيب من الأمطار بينما تعاني السفوح الغربية منها من الجفاف الشديد الذي يحيل المناطق المنخفضة منها إلى صحارى قاحلة، وتنعكس الآية في نطاقات ما وراء المدار الجنوبي حيث تأثير الرياح الغربية القادمة من المحيط الهادي.

٣ ـ اضافة إلى ما سبق، هناك عوامل أخرى مؤثرة في تكوين المناخ، والتي من بينها نعد تأثير البحار وبما له علاقة بالتيارات البحرية، أكثر ما يستحق الذكر في هذا الصدد



شكل (٤): النطاقات المناخية للمرتفعات ضمن المناطق

وقارة أمريكا اللاتينية، شأنها شأن الكتل اليابسة الأخرى، تتحرك على سواحلها مختلف التيارات البحرية الدافئة والباردة لتحمل معها تأثيراتها المناخية المتمثلة بالدفء والرطوبة للتيارات الدافئة والاعتدال والجفاف للتيارات الباردة، والتي يعتمد مدى انتشارها إلى داخلية القارة على طبيعة التضاريس من ناحية، وعلى اتجاهات الرياح من ناحية أخرى.

وعموما في أمريكا اللاتينية، تكون التيارات الدافئة هي الأكثر تأثيرا على سواحلها الشرقية في حين تعرف السواحل الغربية منها بأهمية تأثير التيارات الباردة.

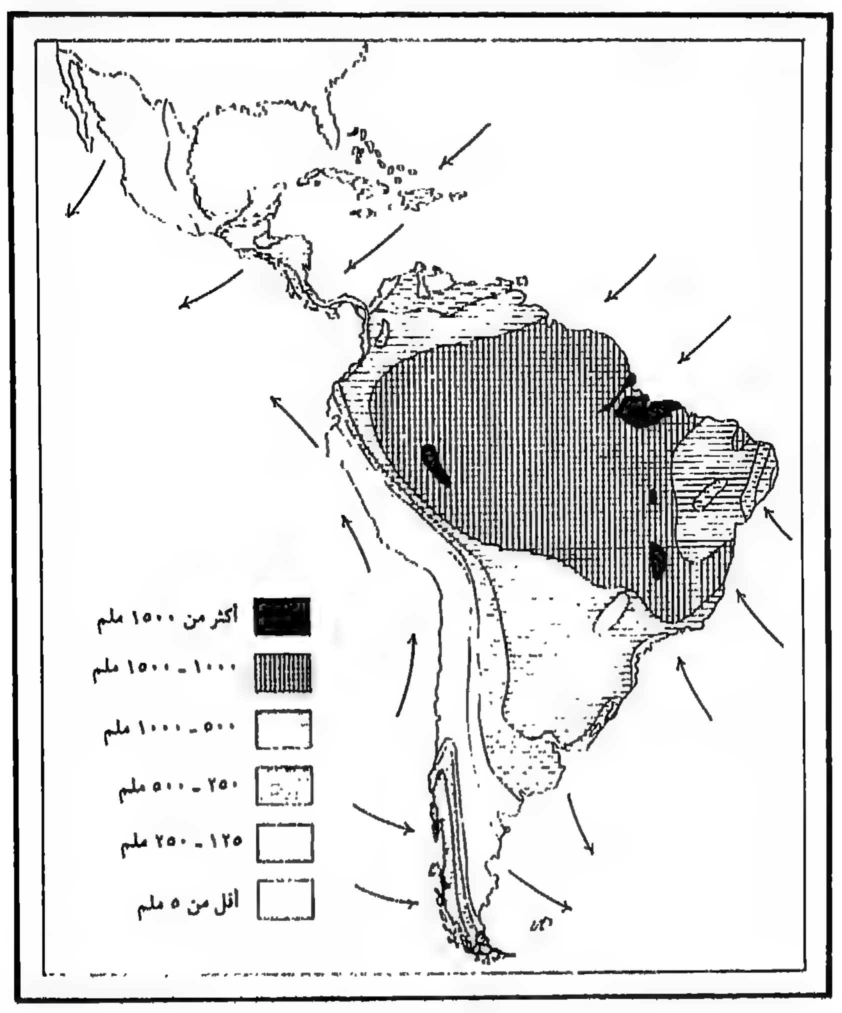
فالسواحل الشرقية تستقبل التيار الاستوائي الجنوبي للمحيط الاطلسي قادما من افريقيا حيث عند اصطدامه برأس (ساو روكه) في البرازيل ينقسم إلى قسمين: جنوبي ويسمى بتيار البرازيل الدافيء والذي قد يتعدى اندفاعه مصب نهر لابلاتا في الارجنتين وليلتقي هناك بتيار (فوكلند) البارد القادم من الجنوب وليغير التياران بعد ذلك اتجاههما نحو الشرق، بعد أن تظهر بعض الظاهرات المناخية في منطقة الالتقاء مثل الضباب الساحلي، وخاصة خلال فصل الشتاء.

أما الفرع الشمالي فيتجه ليمر بمحاذاة السواحل الشمالية لقارة أمريكا الجنوبية حيث يلتقي هناك بالتيار الاستوائي الشمالي للمحيط الاطلسي حيث تدخل أجزاء منه البحر الكاريبي وخليج المكسيك ليزداد دفئا وليخرج بعدها من خليج المكسيك مكونا تيار الخليج الدافيء الذي يمر على السواحل الشرقية لأمريكا الشمالية.

أما على السواحل الغربية، فأهم التيارات وضوحا هو تيار بيرو (أو همبولت) البارد والذي يقدم من البحار الجنوبية الباردة متجها شمالا. وعند وصوله شمال تشيلي وجنوب بيرو يزداد برودة بسبب وجود كتل المياه الباردة المتصاعدة من الأعماق بفعل الحركة الراسية للمياه هنا Upwelling. ويلتقي هذا التيار عند الأجزاء الشمالية من سواحل القارة بفرع من التيار الاستوائي الجنوبي للمحيط الهادي والمعروف هنا بتيار (النينو El Nino) الدافيء، والذي في حالة شدته يحدث الكثير من الاثار البيئية البحرية الضارة بالنسبة لسكان السواحل. أما تيار بيرو البارد فبسبب مروره على شواطيء دافئة فإنه يورث الجفاف فيها ويحدث الكثير من ظاهرات الضباب الواطي الذي يسبب تساقط الرذاذ الخفيف والمسمى (كاروا Garua) فضلا عن تعديل درجات الحرارة. لذا فإن هناك فروقا حرارية في المعدل السنوي لدرجات الحرارة بين محطات الساحل الغربي للقارة وما يوازيها على الساحل الشرقي منها تتراوح بين ٥ و ٧ درجات مئوية.

مكونات المناخ :

إن حديثنا السابق عن المناخ قد أشار إلى العناصر التقليدية المكونة لهذا المناخ، سواء كان ذلك بصورة مباشرة أم بصورة غير مباشرة، حيث وجدنا بأن هذه العناصر ذات خصائص ترتبط بدرجة كبيرة بموقع القارة المناخي كما ترتبط بطبيعة التضاريس وبالمؤثرات البحرية. ويمكن أن يضاف إلى ذلك عنصر آخر أصبحت له أهميته في الدراسات المناخية الحديثة، خاصة منذ الحرب العالمية الثانية، ذلك هو الذي يتعلق بالكتل الهوائية والتي تتحرك مع حركات الرياح العامة، وما ينجم عنها من جبهات هوائية تؤدي بمجموعها إلى إحداث تغييرات جذرية في أوضاع المناخ السائدة أحيانا.



شكل (٥): توزيع الأمطار الفصلية في القارة بين نوفمبر - ابريل

وفيما يلي وصف موجز وشامل لعناصر المناخ هذه وخصائصها العامة:

أ ـ درجات الحرارة وتوزيعها: بسبب الموقع المداري العام للقارة، فإنه قل أن تنخفض معدلات الحرارة السنوية عن ٧٠°ف (أو ٢١° مئوية) ضمن هذا النطاق، عدا السواحل الغربية المتأثرة بتيار بيرو البارد، كما أن هناك مناطق محدودة تلك التي تسجل درجات حرارية عالية تزيد على ٩٠°ف (أو حوالي ٣٢°م) والتي عادة توجد خارج النطاق الاستوائي في شمال بلاد المكسيك عند الحدود مع الولايات المتحدة الامريكية، وجنوبا في منطقة (الجاكو) شمال بلاد الارجنتين.

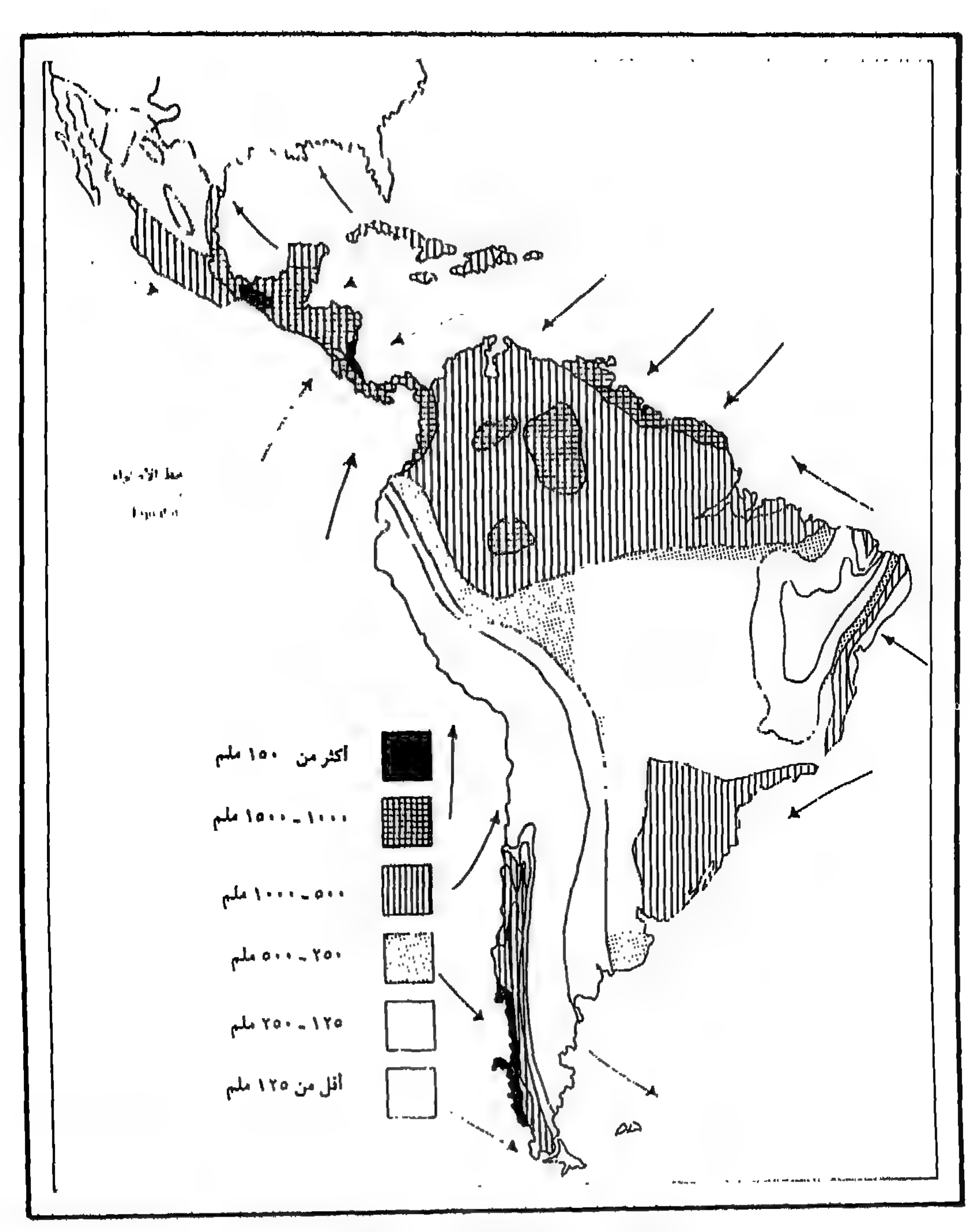
كذلك فإن القارة نادراً ما تسجل فيها معدلات حرارية تقرب من درجة الصفر المئوي (عند مستوى سطح البحر)، ففي أقصى الجنوب لا يقل معدل ما تسجله محطة (بونتا أريناس) جنوب بلاد (تشيلي) لأبرد شهر (وهو يوليو) عن ١,٥ درجة مئوية، وبالتالي فإن ذلك يوضح ما سبق وأشرنا إليه من أن القارة تخلو من التطرقات المناخية الشديدة التي تميز القارة الشمالية مثلاً.

ب ـ التساقط والأمطار: على النقيض من أوضاع درجات الحرارة، فإن القارة تظهر تبايناً شديداً وكبيراً في توزيع مقادير الأمطار الساقطة، سواء كان ذلك من مكان لآخر، أو من فصل لآخر، أو من فترة زمنية لأخرى، وذلك تبعاً لاختلاف الضوابط المؤثرة في ذلك والتي سبق الحديث عنها.

فمن مظاهر التباين المكاني هناك فرق كبير بين مناطق يقل فيها معدل التساقط السنوي عن نصف بوصة، مثل محطة (انتوفجاستا) الواقعة عند مدار الجدي على ساحل تشيلي الغربي، ومناطق يزيد فيها معدل المطر السنوي على ٢٥٠ بوصة، مثل محطة (بينا فنتورا) الواقعة عند خط ٤° شمال خط الإستواء على الساحل الغربي أيضاً لبلاد كولومبيا.

كما أن هناك اختلافاً فصلياً واسعاً في معظم المحطات المدارية خاصة ذات الأمطار الصيفية والتي قد يزيد فيها الاختلاف على ٢٠ ضعفاً بين الفصل المطير والفصل الجاف، كما هو الحال في محطة (بيلوهوريزونتي) في البرازيل حيث يختلف مقدار المطر الساقط بين ١/٢ بوصة شهرياً لفترة الشتاء، وأكثر من ١٠ بوصات شهرياً لفترة الصيف.

هذا فضلاً عن التباين الزمني الذي يختلف فيه مجموع التساقط من فترة زمنية لأخرى خاصة في تلك المناطق التي تقع في مسارات الأعاصير المدارية وشبه المدارية. فقد اختلف مجموع المطر الساقط في محطة (كنجستون) عاصمة (جمايكا) بين ٩ بوصات عام ١٩١٤ و٨٦ بوصة عام ١٩٣٣.



شكل (٦): أمريكا اللاتينية توزيع الأمطار الفصلية بين مايو ـ أكتوبر

ج ـ الرياح والكتل الهوائية: لقد أصبح معروفاً في الوقت الحاضر بأن أكثر عناصر المناخ المؤثرة في تكوين صورة المناخ التفصيلة في أي منطقة من العالم هي الكتل الهوائية التي تتحرك مع حركة الرياح العامة. وذلك بسبب ما تحمله من خصائص مناخية معينة وما تحدثه من جبهات هوائية لها تأثيرها البالغ في إحداث النشاطات الجوية.

لا شك أن أكثر الكتل الهوائية تأثيراً في مناخ أمريكا اللاتينية هي الكتل المدارية والاستوائية خاصة البحرية منها، والتي تدفعها نحو داخلية القارة الرياح التجارية الشرقية، الشمالية منها والجنوبية وباتجاه المنخفض الاستوائي لتلتقي مع بعضها مكونة الجبهات المدارية المصحوبة بالعواصف الرعدية والأمطار الغزيرة، ويتغير موقع تكون هذه الجبهات تبعاً لتغير الفصول، فخلال الصيف الجنوبي ـ بين كانون أول (ديسمبر) وشباط (فبراير) تمتد حدود تكون الجبهات جنوباً حتى مدار الجدي. بينما يتحول خط تكونها نحو الشمال من خط الإستواء خلال الصيف الشمالي، بين حزيران (يونيو) وآب (أغسطس). (أنظر الشكل ٣) وتتميز الكتل الهوائية المدارية بدفئها ورطوبتها العالية وبالتالي عدم استقرارها والذي يزداد شدة عند دخولها القارة وملامستها سطح الأرض.

أما الكتل الهوائية المدارية المؤثرة في الساحل الغربي، خاصة جنوب خط الاستواء، فتكون أبرد وأكثر استقراراً بسبب مرورها فوق المسطحات المائية الباردة لتيار بيرو، وبالتالي تسبب الركود والجفاف على السواحل الغربية تلك.

إضافة إلى الكتل المدارية، فإن القارة تتعرض أيضاً إلى اندفاع بعض الكتل القطبية الباردة، القارية منها والبحرية، ولا سيما في النصف الجنوبي، فالكتل القطبية البحرية القادمة من الجنوب تزداد نشاطاً كلما تقدمت شمالاً واقتربت من السواحل بسبب التقائها بالكتل الدافئة، خاصة خلال النصف البارد من السنة، فيؤدي ذلك إلى تكوين الجبهات النشطة المصحوبة غالباً بالرياح الشديدة والأمطار الغزيرة والتي بسببها تسمى المناطق الواقعة ضمن خطي ٤٠° و ٥٠° من غربي القارات بمناطق (الأربعينات الهادرة).

أما الكتل القطبية القارية والتي تتحرك عبر بلاد الأرجنتين وسهول البمباس شمالاً فتكون باردة مصحوبة برياح شديدة أحياناً مثيرة للغبار، يطلق عليها في الأرجنتين اسم (البامبيرو سوسيو)، والتي قد تتسرب إلى داخل المناطق المدارية الدافئة شمالاً باسم رياح (الفرياجم Friagem) تعمل على تخفيض درجات الحرارة بحوالي ٢٠ درجة فهرنهايتية (أو ١١° مئوية) وخلال فترة قصيرة من الزمن.

وحتى الأجزاء الشمالية من القارة لبلاد المكسيك، تتعرض أحياناً لاندفاع الكتل الباردة القادمة من الولايات المتحدة مسببة رياح باردة تعرف بالشمالية (Northers) والتي يصل تأثيرها حتى مدينة المكسيك على الهضبة والأقسام الجنوبية للسواحل الشرقية حتى منخفض (تيوانتبك) حيث تنخفض درجات الحرارة بما يتراوح بين ١٠ ـ ١٥ درجة فهرنهايتية (أو ٦ ـ ٨ درجات مئوية).

هذه المكونات المناخية وكما قدمت بايجاز أعلاه، لا تعمل بأي حال من الأحوال بمعزل عن بعضها. فكل منها يؤثر في الآخر وبشكل متداخل، بحيث يصعب فصلها عن الأخرى على أرض الواقع، ولا يحدث ذلك إلا في الكتابة وللأغراض الايضاحية. كما أن تغير خصائصها من حال لآخر لا يتم بصورة فجائية وبالشكل الذي يبدو فيه تمييز المناطق المناخية، إنما يتم ذلك بصورة تدريجية عند الانتقال من منطقة لأخرى، أو من فصل لآخر.

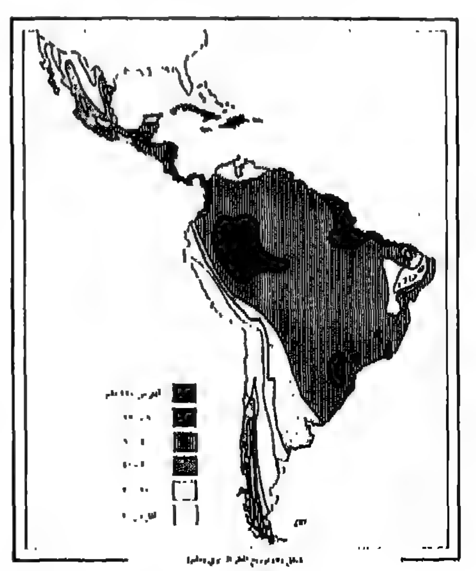
٤ ـ المناخ والغطاء النباتي في القارة :

يعتبر الغطاء النباتي لسطح الأرض من أكبر المظاهر الطبيعية التي تمثل انعكاساً كبيراً للأوضاع المناخية في أية منطقة من المناطق، بحيث أن النبات الطبيعي السائد في منطقة من المناطق، سواء الذي كان موجوداً منه في السابق، أو ما تبقى منه حالياً، يتخذ مؤشراً جيداً للخصائص المناخية القائمة في المنطقة بحيث أن بعض علماء المناخ صنف مناخ العالم بالاشارة إلى الخصائص النباتية. كما يتخذ مثل هذا الغطاء دليلاً مهماً في تحديد امكانيات استغلال الأرض واستخداماتها.

وتعتبر الأمطار من أهم عناصر المناخ المحددة لصنف المجموعة النباتية، والتي بموجبها تصنف المجموعات النباتية إلى ثلاثة أصناف كبرى: الغابات والحشائش والنباتات الصحراوية. أما الحرارة، وهي العنصر الآخر المؤثر في الغطاء النباتي، فيحدد نوع الصنف النباتي ضمن أية مجموعة من المجموعات الثلاث المذكورة. فأشجار الغابات في المناطق الدافئة هي غير نوعية الأشجار لغابات المناطق المعتدلة أو الباردة. وكذلك في حالة الحشائش والنباتات الصحراوية وتبعاً لهذه الظروف المناخية، فإن من الممكن تمييز المجموعات النباتية الثلاث في القارة على الوجه التالي (أنظر الأشكال ٧ و ٨ و٩) والتي يمكن اتخاذها مؤشراً للتصنيف المناخي على القارة.

أ ـ المجموعات الغابية: تغطي الغابات مساحات غير قليلة من سطح أمريكا اللاتينية سواء كان ذلك في المنخفضات أو على سفوح المرتفعات، وذلك بسبب سعة توزيع المناطق المطيرة فيها، فضلا على وفرة المعدلات الحرارية الملائمة. وتعتبر هذه

المجموعات الغابية بأنواعها المختلفة ذات أهمية كبيرة في اقتصاديات القارة كما للكيان البيئي فيها. وقد عمد الإنسان ومنذ أمد بعيد إلى استغلالها وبشكل مدمر أحياناً بحيث أدى ذلك إلى تغيير الكثير من معالم السطح وبالتالي من النظم البيئية السائدة وتوازنها. ولعل من أبرز الشواهد الحالية على ذلك هو تعرض الغطاء الغابي في منطقة حوض الأمزون إلى عمليات الإزاحة والتنظيف الشاملة والتي أصبحت تهدد حياة الإنسان على المدى البعيد.







شكل (١) أمريكا اللاتينية - النبات الطبيعي

من الممكن تمييز ثلاث مجموعات غابية كبرى في القارة ،ذلك تبعاً لاختلاف الظروف المناخية السائدة في مناطقها المختلفة.

١ ــ غابات المناطق المدارية المطيرة: وتعتبر أهم المجموعات الغابية وأكبرها في القارة، بل ولربما في العالم، حيث تمثل الغابات المدارية المطيرة في أمريكا اللاتينية أكثر من نصف مجموع ما يمتلكه العالم منها. وهي مهمة ليس بسبب ضخامة أشجارها وكثرتها فقط، ولكن أيضاً بسبب تنوع هذه الأشجار وبالتالي تشكل مصدراً لكثير من الحاصلات النباتية، هذا فضلا على غناها بالحياة الحيوانية.

وسبب الغزارة الكمية والنوعية لهذه الغابات يعود إلى طبيعة المناخ الذي تتواجد فيه وهو المناخ المداري الرطب الذي يتميز بارتفاع درجات الحرارة على مدى العام وبمعدلات لا تقل عموماً عن ٢١° مئوية، وبأمطار مستديمة لا تقل عن ١٥٠ سنتيمتراً سنوياً دون وجود فصل جاف، اضافة إلى الرطوبة الجوية العالية.

إن أكبر مناطق وجود هذه الغابات هو حوض الأمزون حيث تشغل الغابات قيعان الحوض والسفوح المنخفضة المواجهة لها وبامتداد يصل إلى السواحل الشرقية على جانبي مصب نهر الأمزون. وتتكون من حصيلة شديدة التنوع من الأصناف النباتية التي تتباين بين الأنواع الطفيلية البسيطة والأشجار الضخمة المعقدة التي تتشابك غصونها وأوراقها العليا لتكون مظلة نباتية ضخمة تغطي معظم أراضي المنطقة.

هذا النوع الكبير، بمثل ما يكون مورداً هاماً من موارد الثروة، فإن استغلال هذه الموارد يجابه الكثير من المصاعب، وخاصة عند البحث عن صنف معين أو أصناف معينة منها. حيث يتبين للباحث عنها بأنها تتوزع توزيعاً واسعاً تتطلب إنفاق المزيد من الجهد في سبيل العثور عليها. لذا اضطر الإنسان الحديث الذي أصبح يبحث عن مثل هذه الثروات، خاصة بعد الثورة الصناعية إلى إقامة مزارع متخصصة لانتاجها تسمى (المزارع المدارية التجارية التخصصية Plantations) كما حصل مع مزارع المطاط أو مزارع المحاصيل الزيتية.

كما تنتشر هذه الغابات المدارية المطيرة، وإن كان بنمط اخف واقل تنوعاً، على الشواطىء الشرقية للقارة الجنوبية وعلى جانبي خط الإستواء ـ بين سواحل (جيانا) شمالاً، وسواحل شرقي البرازيل جنوباً. كما تتواجد هذه الغابات على السواحل الغربية للقارة بين (بنما) شمالاً وخليج (جوياكيل) في كولومبيا جنوباً.

ب ـ غابات المناطق المدارية شبه المطيرة: وتتكون من حصيلة متنوعة من الأصناف النباتية الشجرية: المستعرضة الأوراق النفضية أو الدائمة الخضرة، الضخمة منها والقصيرة وتتوزع في مناطق متنوعة على جانبي مناطق الغابات المطيرة وفي المناطق الانتقالية بينها وبين المناطق التي تتميز بوجود فصل جاف طويل وواضح، حيث تتناقص كميات الأمطار نسبيا عما هي في المناطق المدارية الرطبة، أو أن يوجد هناك فصل جاف قصير. ولذا فإن غابات هذه المناطق تكون مفتوحة ومتباعدة الأشجار بعض الشيء، أو أن تكون متقاربة ولكن بأشجار أصغر حجماً. وقد تكون نفضية حيث تفقد أوراقها عند حدوث الفصل الجاف القصير، أو أن تكون دائمة الخضرة في حالة توفر التساقط والمياه باستمرارية أكثر.

وتتوزع هذه الغابات في نطاقات محدودة على طوال السواحل الشرقية والجنوبية الشرقية لبلاد البرازيل وفي المنطقة المتأرجحة الأمطار في شمالها الشرقي (منطقة سيرا) والتي تعرف في البلاد بمنطقة الكوارث المناخية. هذا اضافة إلى مناطق من بلاد (بارجوي) وشمال الأرجنتين. كما توجد في أجزاء من سهل الأورينوكو في فنزويلا وعلى طول السواحل الغربية لأمريكا الوسطى ومعظم جزر الهند الغربية.

ج ـ غابات المناطق المعتدلة: وتوجد في مناطق محدودة من أمريكا الجنوبية، خاصة على طول السواحل الغربية والسفوح المواجهة لها من جنوب بلاد (تشيلي)، وفي مناطق أكثر اتساعاً نحو الداخل في جنوب البرازيل. وتكونها غالباً مزيج من الصنوبريات الدائمة الخضرة والأشجار النفضية العريضة الأوراق. وتتميز مناطق وجود هذه الغابات بفصلية الأمطار، ولكن باعتدال واضح لدرجات الحرارة.

ويمكن أن يضاف إلى هذه المجموعة نباتات البحر المتوسط ذات الخضرة الدائمة رغم فصلية الأمطار، وذلك بسبب خصائص هذه الأشجار في مقاومة الجفاف، وتوجد هذه في نطاق محدود من أواسط بلاد (تشيلي).

٢ ـ مجموعة الحشائش والأعشاب:

ينتشر الغطاء النباتي للحشائش والأعشاب في تلك المناطق التي يصبح فيها التساقط فصلياً (خاصة خلال الصيف) أو التي تتميز بقلة معدلاته نسبة إلى معدلات الحرارة. ومثل هذه المناطق تتوزع توزيعاً واسعاً في أمريكا اللاتينية، سواء على سطوح الهضاب، مثل هضبة البرازيل، أو في السهول والمنخفضات، مثل سهول الأورينوكو وسهول البمباس في الأرجنتين ونظراً لإختلاف الخصائص المناخية لهذه المناطق، سواء

كان ذلك من حيث مقادير الأمطار ونظامها أو من حيث معدلات الحرارة، فإن هذه المجموعة النباتية توجد بأصناف ثلاثة رئيسية، وهي: مجموعة الحشائش الضخمة من عائلة السفانا، والمعتدلة، من عائلة البراري، ثم القصيرة من عائلة السهوب.

أ ــ حشائش السفانا: وتوجد بصفة خاصة على جانبي النطاق المداري المطير لحوض الأمزون على هضبة البرازيل وفي سهول الأورينوكو. وتعتبر حشائش هضبة البرازيل أكبر تجمع لهذا النوع من الحشائش في القارة، ويتخذ أشكالاً متعددة وتحت أسماء مختلفة، مثل (الكامبو Campo) و (السيرادو Cerrado)، حيث تختلف الحشائش من حيث الحجم وكثافة الانتشار ومدى تداخلها مع النمو الشجري الذي يكون أكثر ظهوراً في المناطق الأكثر رطوبة والأوفر مياه.
أما في سهول الأورينوكو فتسمى هذه الحشائش (اللانوس Llanos) حيث غالباً ما تظهر مخلوطة مع تجمعات شجرية خاصة على طول المجاري المائية.

ب ــ حشائش البراري المعتدلة: وتتواجد في المناطق المعتدلة الأمطار من القارة الجنوبية وإلى الجنوب من مدار الجدي، وبالتالي فهي تحتل الأجزاء الشرقية من سهول البمباس في بلاد الأرجنتين وامتدادها في بلاد أورجواي وجنوب البرازيل. ولكن نادراً ما يمكن العثور على هذه الحشائش بشكلها الطبيعي في الوقت الحاضر نظراً لملائمة المناطق التي توجد فيها للاستيطان والاستخدامات الزراعية والرعوية بحيث أن الإنسان قد عمد إلى احلال مثل هذه الاستخدامات محل الغطاء الطبيعي الأصلي.

ج ــ حشائش السهوب القصيرة، وتتمثل في المناطق الداخلية من القارة وما وراء المدارين، السرطان شمالاً والجدي جنوباً. وعلى ذلك فهي توجد على الأجزاء الشمالية الوسطى من هضبة المكسيك وعلى سهول البمباس الرطبة خاصة في بلاد الأرجنتين. وتعتبر حشائش سهول البمباس الأفضل والأكثر استغلالاً بسبب الخصائص الطبوغرافية والمناخية الملائمة. ولذا فشأنها شأن مناطق حشائش البراري، من أنها استغلت في اشغالات أخرى، وخاصة الزراعية.

٣ ــ مجموعة النباتات الصحراوية، وتتكون هذه من أنواع مختلفة من الشجيرات القصيرة والنباتات الخازنة للمياه المستديمة الحياة، ومن الأعشاب الفصلية القصيرة، والتي جميعاً تنمو إما بشكل منفرد أو بشكل مجموعات متكتلة مع بعضها ولكنها متباعدة التوزيع. وتوجد في مناطق محدودة من القارة، ما عدا الشريط الصحراوي لصحراء (أتاكاما) في شمال تشيلي وجنوب بيرو، وذلك بسبب شدة الجفاف وانعدام

التساقط لسنوات عديدة متعاقبة في كثير من الأحيان. ففي صحراء (السنورا) في شمال غربي المكسيك، كما في شبه جزيرة كاليفورنيا توجد النباتات المعمرة الخازنة للمياه والمقاومة للجفاف، اضافة إلى بعض الأعشاب التي تنمو في فصل الأمطار، بينما تتكون النباتات الصحراوية في منطقة (بتاجونيا) الجافة من جنوب الأرجنتين من غطاء الحشائش الفقيرة يتخللها نمو متباعد من الشجيرات القصيرة، خاصة عند مجاري المياه.

يشذ عن هذه المجموعات النباتية وتوزيعها الجغرافي في القارة، نظام النباتات الجبلية التي تختلف تبعاً لاختلاف الارتفاعات وحسب النطاقات المناخية التي سبق الإشارة إليها في الحديث عن المناخ.

٥ ــ التربة ومشاكلها في القارة :

اعتماداً على الخصائص الطبيعية للقارة، لا سيما ما يتعلق منها بخصائص السطح والمناخ، يمكن القول بأن التربة في أمريكا اللاتينية تعاني من الكثير من المشاكل والتي تنعكس على النشاط الزراعي للسكان. ولما كانت النسبة الكبيرة من سكان المجتمع اللاتيني تنتمي إلى القطاع الريفي الزراعي الفقير، فإن من السهولة التوقع بأن تكون التربة حلقة في مسلسل الفقر الذي يعانيه الفلاحون في أمريكا اللاتينية.

أ ــ من حيث المناخ، لا شك بأن التربة تمثل انعكاساً مباشراً وغير مباشر للأوضاع المناخية، وخاصة لحالات التساقط. ولما كان الجزء الأكبر من أمريكا اللاتينية يقع ضمن المناخ المداري المطير وشبه المطير، فإن التربات في هذا الجزء الكبير تتعرض إلى عمليات الترشيح وفقدان عناصر الخصوبة فيها، بما في ذلك المكونات العضوية، خاصة في مناطق السهول، مثل حوض الأمزون وغيره من المناطق المطيرة. ولذا فلابد للتربة من عناية وإعادة التسميد إذا أريد لها أن تكون منتجة.

إلا أن فقر الفلاح اللاتيني وجهله يقفان حائلا دون ذلك، وبالتالي يضطر هذا الفلاح إلى اتباع أسلوب التنقل الزراعي بحثاً عن أرض جديدة كلما أظهرت أرضه ميلاً لتناقص الانتاج، وبالتالي ظهور نظام الزراعة المتنقلة Shifting Agriculture في الكثير من مناطق القارة. إن مثل هذا الأسلوب كان ولا يزال سبباً في تدمير مساحات كبيرة من الغطاءات النباتية، فضلاً على أثره في عدم تحقيق الاستقرار للمجتمعات الفلاحية الفقيرة. كما أنه قد يكون سبباً في زيادة عملية الترشيح في التربة بسبب تعريتها من غطائها النباتي الذي يحفظ لها توازنها عادة.

ب ـ أما بالنسبة لأوضاع السطح، فمن المعروف أن جزءاً كبيراً من سطح أمريكا اللاتينية مشمولاً بالهضاب والجبال ذات السطوح المنحدرة. هذه الأراضي المرتفعة من الهضاب والجبال قد لجأ إليها السكان هرباً من قساوة المناخ في المناطق المنخفضة، وبالتالي استغلت امكاناتها الزراعية منذ أمد بعيد. وقد تمكن سكان الحضارات القديمة للسكان الأصليين من التعامل مع الأراضي المنحدرة عن طريق بناء المدرجات والمصاطب الجبلية وبالتالي منع عمليات تعرية وانجراف التربة، إلا أن تدهور تلك النظم القديمة وظهور طبقات الفلاحين الفقراء الذين يتوزعون عشوائياً ودون سيطرة واشراف قد ساهم في عمليات الجرف الكبيرة التي تتعرض لها تربة سفوح المرتفعات المشغولة زراعياً، وبالتالي فقدان مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية في أمريكا اللاتينية خاصة المدارية المطيرة منها.

ومما يمت بصلة إلى السطح، هو أن بعض تربات مناطق الهضاب القديمة، مثل هضبة البرازيل، مستمدة تكويناتها من الصخور البلورية أو الجرانيتية القديمة، والتي قد تصلح لانتاج محصول معين، مثل البن، ولكن لا تصلح كثيراً لمحصولات حقلية أخرى من الحبوب الغذائية. وأبرز مثل على ذلك هي التربة الحمراء Tierra Roxa، أو ما تسمى بسبب ذلك (بتربة البن).

وباستثناء المشاكل المذكورة أعلاه، فإن هناك مجموعات من التربات الجيدة التي تنتمي إلى أفضل أنواع التربات في العالم، وخاصة تربات البراري الداكنة والسهوب السوداء ذات المكونات العضوية التي تضفي عليها خصوبة عالية، والتي توجد بصورة خاصة في مناطق سهول البمباس من أمريكا الجنوبية. كما توجد مناطق تضم تربات منقولة جيدة، خاصة من الرواسب البركانية أو الرواسب المائية كالتي توجد في بعض أحواض هضبة المكسيك الجنوبية والأحواض الجبلية في فنزويلا، وكذلك التربات الفيضية الموجودة في وديان بعض الأنهار من حوض نهر الأورنيوكو وحوض نهر الأمزون.

البيئة الطبيعية لأمريكا اللاتينية ـ سلبياتها وايجابياتها:

توحي لنا الدراسة الطبيعية الآنفة الذكر للقارة بأن القارة ورغم التناغم الذي تتصف به بعض جوانبها الطبيعية، خاصة المناخية منها، إلا أنها في ذات الوقت حافلة بمظاهر التناقص والتباين الكبير، والتي رغم وجود بعض الجوانب الإيجابية فيها، إلا أنها يمكن أن تورث أيضاً الكثير من المشاكل وتخلق الكثير من التحديات للإنسان في القارة والتي يبدو بأنها قد تفاقمت بعد دخول الإنسان الأوروبي إليها عندما كان مدفوعاً بدافع

النهم وحمى البحث عن الثروة وبالتالي سيطرة اقتصاد النهب ... Robbing Economy على نشاطه والذي أدى إلى تدمير الكثير من إمكانات البيئة وأحياناً إلى حدود اللاعودة.

إن مثل هذا القول يعني تلقائياً، بأن أمريكا اللاتينية شأنها شأن بقية القارات الأخرى يتوفر في بيئتها الوجهان السلبي والإيجابي بالنسبة لحياة الإنسان. ولكن يعتقد بأن الجوانب السلبية في أمريكا اللاتينية تكون على درجة من الانتشار وسعة التوزيع بحيث أنها تفرز آنياً مساحات غير قليلة من القارة خارج مجال الإشغال الفعال ما لم تتوفر لها النظم الفنية والحضارية المحكمة للاستفادة منها. وحتى الجوانب الايجابية، فإنها تكون على درجة كبيرة من حساسية التوازن بحيث أن عشوائية الاستغلال تؤدي إلى تدميرها، كما حصل للكثير من مناطق الغابات ومن الترب الزراعية.

ومما لاشك فيه أن كلا من الخصائص السلبية والايجابية هي حصيلة التكوين الطبيعي للقارة سواء كان ما يتصل منه بالتركيب البنائي وما ينجم عنه من مظاهر السطح، أو ما يتعلق بالمناخ الذي يتأثر بالكثير من العوامل المكونة له، ثم ما ينتج من تفاعل هذين الجانبين من تربة وغطاء نباتي وحياة حيوانية أخرى. وسنحاول الإشارة بإيجاز إلى ذلك فيما يلي:

١ ـ الجوانب السلبية ومشاكلها:

إن الجوانب السلبية للبيئة الطبيعية للقارة تنبع من جميع العناصر المكونة لهذه البيئة مثل البناء والتركيب الجيولوجي وما يرتبط بهما من أشكال السطح والمناخ بجميع مؤثراته وعناصر تكوينه المباشرة وغير المباشرة في القارة.

أما من حيث البناء والتركيب فقد وجدنا بأن جزءاً كبيراً من سطح القارة يتكون من مرتفعات معقدة وقاسية تقف غالباً عقبات مانعة في وجه حركة السكان ونشاطهم.

ولعل من أشد هذه التكوينات قسوة ووطأة على الإنسان هي التكوينات الجبلية الغربية الممتدة بين القارتين الشمالية والجنوبية والتي تقع على حافة الكتلة القارية عند التقائها بأغوار المحيطات السريعة الإنحدار، وبالتالي فإن هذه التكوينات الجبلية لا تزال تتميز بعدم الاستقرار الذي يتجلى في الحركة البنائية وبشدة الفعاليات البركانية والزلزالية التي تتعرض لها المنطقة باستمرار، في الوقت الذي تكون فيه هذه المنطقة مأهولة بالسكان، لذا فإن مثل هذه الحركات الأرضية العنيفة تتحول إلى كوارث طبيعية تكلف السكان أثماناً باهظة في الأنفس والممتلكات. ومن أحدث هذه الكوارث هو زلزال بيرو الذي حدث في ٣١ مايو من عام ١٩٧٠ وكلف ٥٠٠٠٠ قتيل و ١٧٠٠٠ مفقود، وزلزال

جواتيمالا في ٤ فبراير ١٩٧٤ والذي أدى إلى قتل ٢٣٠٠٠ شخص. زلزال المكسيك الأخير في ١٩ ـ ٢٠ سبتمبر ١٩٨٥ والذي كلف قتل ٢٥٠٠٠ شخصاً. هذا إضافة إلى البراكين النشيطة والمدمرة فقد كلف ثوران بركان (نيفادا دل رويز) في بلاد كولومبيا في نوفمبر ١٩٨٥ فقدان ٢٥٠٠٠ نسمة من السكان، هذا إضافة إلى العديد من البراكين النشيطة الأخرى التي لا تزال تهدد السكان في أمريكا الوسطى ومنطقة جبال الأنديز بالويل والثبور.

إضافة إلى ذلك، فإن سفوح جبال الأنديز الحادة الانحدار في واجهاتها البحرية الغربية تهدد دائماً بحصول الانهيارات الأرضية، خاصة خلال فترات الأمطار الغزيرة، والتي تؤدي إلى طمر قرى زراعية بكاملها بعض الأحيان.

أما من الناحية المناخية، فإنه رغم الاعتقاد السائد بأن المناخ المداري الذي يسود معظم القارة يتميز بالانتظام والتناغم، إلا أنه في الواقع أبعد ما يكون عن الاستقرار. فهناك العديد من الانحرافات والتقلبات الجوية ضمن هذا المناخ والتي إما أن تسبب غزارة غير اعتيادية في التساقط أو جفافاً غير متوقع. وسبب ذلك هو التغير الذي يحدث في موازين توزيع الحرارة لأي سبب يتعلق بالضوابط المؤثرة في المناخ. فحركة التيار الإستوائي الصغير المسمى (النينو EL NINO) على الساحل الغربي من القارة الجنوبية غير الاعتيادية بعض السنوات، كاندفاعه الشديد نحو الجنوب من خط سيره، كفيل بأن يؤدي إلى تغييرات بيئية واسعة المدى، مثل زيادة التساقط وانحسار المياه الباردة لتيار بيرو البارد نحو الجنوب مما يؤدي إلى الحاق أفدح الخسائر بنشاط الصيد البحري لسواحل بيرو والإكوادور، فضلاً على الانعكاسات المناقضة لذلك في مناطق أخرى عندما تعاني من الجفاف.

كما أن المناطق المعتدلة من تشيلي والأرجنتين التي تقع على حافة نطاق الضغط المرتفع شبه المداري تتعرض إلى فترات جفاف مدمرة للمحاصيل الزراعية. هذا فضلاً على فترات الجفاف التي تعاني منها منطقة (سيرا Ceara) الشمالية الشرقية للبرازيل رغم وجودها قريبة من الساحل ومن النطاق الاستوائي، بحيث تسمى هذه المنطقة بمنطقة الكوارث بسبب تردد فترات الجفاف عليها.

ولا يقل تأثير التيارات الباردة التي تغزو القارة من الجنوب مع تقدم الجبهات القطبية الجنوبية سوءاً، حيث تصل مثل هذه إلى مناطق البرازيل شبه المدارية المعروفة بمزارع البن والشاي وقد تؤدي إلى تساقط الثلوج بحيث يؤدي ذلك إلى تدمير حقول

تلك المحاصيل، مما يكون لـه انعكاسـه على صـادرات البرازيـل من البن وبالتـالي على الأسعار العالمية للسلعة. كما حدث ذلك بعد فترات الصقيع التي حـدثت هناك في شتـاء السنوات ١٩٦٣ و١٩٦٩ و١٩٧٥.

٢ ـ الجوانب الإيجابية واستخداماتها:

ولكن على الرغم من الجوانب السلبية التي أشير إلى بعضها أعـلاه، فإن القـارة لا تزال تضم بعض القدرات والإمكانات الايجابية التي توفر بدورها بيئة ملائمـة لاستيطان سكاني مستقر، مع الأخذ بنظر الإعتبار بـأن مثل هـذه البيئات الإيجـابية تتـوزع توزيعـاً متبايناً في القارة وبشكل منعزل بعضها عن البعض الأخر، بحيث يصعب معه أن يتمتع انتشار السكان في القارة بالاستمرارية والتواصل وحتى في القطر الواحد.

ولعل أول ما يسترعي الإنتباه في هذا المجال هي البيئات الاستيطانيـة الجبلية التي ضمت مـراكز الحضـارات الأصلية قبـل الفتـح الأوروبي والتي وفـرتهـا بعض السـطوح والأحواض الجبلية المرتفعة والمعتدلة المنـاخ. ولكن بالتـأكيد لم تكن هـذه متصلة بعضها بالبعض الآخر لأنها لم تكن بيئات سهلية، بل جبلية.

والواقع أن البيئة الجبلية وفي مواقعها المدارية بالذات تمثل من الناحية النظرية بيئة ملائمة لتـوفير امكـانات مختلفـة للاستغـلال الزراعي، تختلف تبعـاً للاختـلاف الرأسي للمناخ. وبالتالي فمن الممكن تطوير موارد زراعية متنوعة: بين محاصيل مدارية ومحاصيل مناطق معتدلة ومحاصيل مناطق باردة، ولكن بفرض توفير التقنيات اللازمـة في استخدام السفوح المنحدرة، مثل بناء المصاطب الجبلية، وتـوفير طـرق النقل والاتصـال والارتباط بمنـاطق الأسواق الـداخلية والخـارجية، بحيث يمكن تحـويـل سلبيـات هـذه الجبـال إلى إيجابيات مثمرة.

هـذا فضلاً عـلى المحتوى المعـدني في هذه المرتفعـات والـذي كـان سبباً لجـذب المستوطنين الأوروبيين الباحثين عن الثراء منذ عقود الفتح الأولى.

على أن الأكثر اهتـماماً في مجـال امكانـات القارة الإيجـابية هي السهـول الداخليـة وعلاقاتها المكانية. فعلى الرغم من الإمتداد الـطولي لهذه السهـول واشغالهـا لمساحـة غير قليلة من سطح القارة وغياب المناخات القاسية الخالية من التطرف والمحددة لفصل النمو اللازم فوقها، فإن الجزء المداري من هذه السهول يتمتع بظروف نمـو سخية شـديدة من حرارة وأمطار أدت إلى إشغالها بالغطاءات الغابية الكثيفة، كما سبق الحـديث عن ذلك،

والتي إضافة إلى ظروفها المناخية هذه جعلتها مناطق طرد أكثر من أن تكون مناطق جذب للسكان. يشذ عن ذلك السهول الجنوبية لمنطقة البمباس في الأرجنتين التي تعتبر أفضل ما يوجد في القارة، رغم بعدها المكاني.

يضاف إلى ذلك، ورغم مشاكل هذه السهول، فإن الأنهار التي تخترقها تكون ذات صلاحية كبيرة للملاحة لأعماق كثيرة إلى داخلية القارة بحيث يؤدي ذلك إلى التقليل من عزلتها وعكس بعض سلبياتها، بحيث وفر ذلك ومنذ الاستيطان الأول سبيلاً لاستغلال بعض إمكانات تلك السهول، خاصة الغابية منها، وربطها بالنشاطات التجارية.

وهكذا، فإنه يبدو لنا وبشكل واضح بأن البيئة الطبيعية لقارة أمريكا اللاتينية حافلة بالمشاكل المقيدة لنشاطات الإنسان من أجل بناء أنماط معيشية متكاملة ومترابطة تتمتع بقيم ومقاييس انمائية متشابهة على مستوى القارة الشاملة، كما حاولت به أمريكا الشمالية وتحاوله اليوم دول أوروبا الغربية بصورة خاصة. هذا إذا لم نضف إلى ذلك المشاكل البشرية التي لها جذورها التاريخية والتي تضيف إلى هذا الوضع تعقيدات أخرى في مجال تطور القارة.

الفصل الثاني
الدراسة البشرية

يمثل الجانب البشري الجانب الأكثر أهمية في دراسة أمريكا اللاتينية سواء كان ذلك قبل الفتح الأوروبي أو بعده. فقبل الفتح الأوروبي كانت المنطقة أرض الحضارات للسكان الأصليين وهي الحضارات التي شكلت إحدى الخلفيات الهامة المؤثرة في نشاطات وسلوكيات الفاتحين الأوروبيين الذين أضفوا على المنطقة اسمها الحالي، وذلك بسبب خصائصهم الثقافية والاجتماعية، مثل اللغة والدين والنظام الاقتصادي والاجتماعي الذي أقاموه منذ اقامة حكمهم هناك وحتى يومنا هذا. هذه الخصائص التي لا تزال تميز المجتمع الأمريكي اللاتيني بدرجة كبيرة هي التي أفرزت شخصية القارة اللاتينية، كما لا تزال تلعب دورها في الجغرافيا البشرية للقارة. لذا وقبل الحديث عن جوانب الدراسة البشرية هذه، لابد لنا من القاء بعض الضوء على الخلفية التاريخية للقارة قبل وبعد الفتح الأوروبي (الكولومبي).

١ ـ لمحة تاريخية:

أ ـ فترة قبل الفتح الأوروبي:

لم تكن أمريكا اللاتينية، ولا الشمالية أيضاً، القارتان اللتان تسميان بالعالم الجديد، بالمناطق الخالية من السكان. فهناك من الدلائل المتزايدة التي تشير إلى أن السكان قد تسربوا إلى أمريكا الشمالية ثم بعد ذلك جنوباً نحو أمريكا الجنوبية، عبر مضيق (بيرنج Bering) من آسيا منذ حوالي ٣٠٠٠٠ سنة من الزمن، حيث انتشروا في القارتين انتشاراً واسعاً ووصلوا في ذلك إلى الطرف الجنوبي من القارة الجنوبية حوالي الألف التاسع قبل الميلاد. وكانوا يعيشون حياة بداوة وترحال يمارسون فيها الصيد والقنص والجمع عندما كانت القارة حافلة بمواردها الحيوانية والنباتية خلال العصر المطير. ولكن أوضاع هؤلاء السكان بدأت تتغير بعد تراجع العصر الجليدي وانكماش مظاهر التساقط سواء بكمياته أو بتوزيعه، فانكمشت معه موارد الغذاء لأولئك السكان بحيث اضطروا إلى تقليص مجال تجوالهم وتنقلهم والاتجاه نحو حياة أقل ترحالاً والاقتصار على مناطق أصغر في حركاتهم وأصناف أقل من الموارد في بحثهم. وكان مثل هذا الأمر قد قاد البعض منهم، لا سيما في المناطق الأكثر قسوة من الجفاف أو صعوبة

التضاريس، إلى تهجين بعض أصناف المحاصيل النباتية واستئناس بعض الحيوانات، وهكذا ظهرت نواة الزراعة المستقرة بين هؤلاء، وبالشكل الذي ظهرت فيه بين جماعات أخرى من العالم القديم، لا سيما على أطراف الهلال الخصيب، ولذات الأسباب. وإذا كانت الممارسة الزراعية التي ظهرت بين سكان المناطق المنخفضة الأغزر بحياتها النباتية تتميز ببدائية أكثر، ومن قبيل الزراعة المتنقلة، فإنها كانت أكثر تقدماً في المناطق الأكثر شحة من الأجزاء الجافة والجبلية، حيث استخدمت تقنيات أفضل في مجال إحياء وإدامة الأراضي بالري والصرف وفي مجال عمل المدرجات والمصاطب الجبلية في المناطق الأكثر انحداراً. وقد اقتضى للسكان في ظل مثل هذه الجهود أن يكونوا أكثر استقراراً وأن يقيموا نظاماً اجتماعياً أكثر انضباطية وتعاوناً وذلك طمعاً في استمرارية نظامهم الزراعي.

وبالتالي استمرارية الحصول على موارد الغذاء. وهكذا نشأت الأنواء الزراعية ومجتمعاتها الفردية المختلفة الحجم التي كانت كل منها تدين إلى سلطة محلية رئيسية. معظم هذه التجمعات اتحدت مع بعضها مكونة اتحاداً أكبر ظهر على شكل حضارة مترامية المساحة والامتداد. بينما بقي الآخر يتمتع باستقلال ذاتي. وقد عرفت بضعة حضارات هامة قبل الفتح الأوروبي، مثل الأزتك Aztec في منطقة المكسيك شمالاً، والأنكا Inca في منطقة الأنديز الوسطى بين بيرو وشمال تشيلي، والمايا Maya في أمريكا الوسطى وشبه جزيرة يوكاتان، والتي يقال بأنها من أوائل الحضارات التي عرفت نظام الصرف للأراضي الزراعية، وربما يعود سبب ذلك إلى أنها تحتل أراضي أكثر انبساطاً وانخفاضاً. وقد تمكنت هذه الحضارات أن تطور زراعة أنواع كثيرة من المحاصيل الحقلية، خاصة الذرة، والعديد من الخضروات مثل الكوسة والبقول. كما أصبحت لها طقوس اجتماعية ودينية تتمثل بالمعابد التي لا تزال آثارها قائمة حتى اليوم والتي يكتسب بعضها النظام الهرمي الذي أقامته حضارات الشرق الأوسط القديمة. وأقامت هذه الحضارات علاقات تجارية مع بعضها بينما اضطرت إلى الدخول في نزاعات مسلحة من الناحية الثانية.

مثل هذه النظم الزراعية وما ترتب عليها من ظهور نشاطات اقتصادية أخرى، كانت قاعدة لتجمعات سكانية كبيرة تجاوزت الملايين في بعض أجزائها وخاصة في مناطق البؤرات الزراعية الجبلية بينما بقيت المناطق المنخفضة بنظمها الزراعية المتنقلة قليلة السكان وضحلة الكثافة بهم.

ومن هنا أصبحت مراكز الحضارات ومناطق انتشارها هي المستهدفة للغزو الأوروبي الأول في بداية القرن السادس عشر، وذلك لاعتقاد الأوروبيين بأنها مواطن الثراء الذي كانوا يبحثون عنه في غزواتهم وفتوحاتهم. ولأن المجتمعات الكثيرة السكان

هناك كانت توفر مصادر العمالة التي أرادوا الاستعانة بها في تلك البيئات الغريبة عليهم في جمع الثروات أو استغلال الأرض لاطعامهم. وهكذا انتهى عصر الحضارات الأمريكية للسكان الأصليين وتقوضت أركانها ليقام محلها نظام استيطان استعماري جديد من قبل الأوروبيين الأسبان ولتبدأ فترة جديدة في تاريخ أمريكا اللاتينية.

ب ـ فترة الفتح الأوروبي:

لا شك في أن الكثير من الخصائص السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تميز أمريكا اللاتينية اليوم، تعود في أصولها وبدرجة كبيرة إلى المتغيرات التي جاء بها الفتح الأوروبي إلى هذه القارة، والذي سار فيها باتجاهات معاكسة في الغالب لما كان يجري إبان الحضارات الأصلية السابقة.

فسياسياً، قسمت القارة أولاً إلى منطقتي نفوذ بين الدولتين الأوروبيتين المتنافستين اسبانيا والبرتغال وفقاً لإتفاق (توردسياس ..Tordesillas) عام ١٤٩٤، الذي كرس منطقة البرازيل الحالية إلى البرتغال، بينما اختصت اسبانيا ببقية القارة قبل أن تنافسها القوى الأوروبية الأخرى مثل فرنسا وبريطانيا، في مناطق البحر الكاريبي. ثم بعد ان استقر الوضع للحكم الإسباني، قسمت ممتلكاتها إلى قاعدتين للحكم يمثل كلا منهما نائباً للعرش، هما نيابة Viceroyalty (اسبانيا الجديد) التي تشمل المكسيك وأمريكا الوسطى، ونيابة (بيرو) ثم تبع ذلك انشاء نيابة (غرناطة) لتشمل بنما وشمال أمريكا الجنوبية، ونيابة (لابلاتا) لتشمل الأرجنتين والأراضي الواقعة إلى شمالها.

أما اقتصادياً واجتماعياً، فقد تسبب الفتح الأوروبي في احداث الكثير من التغييرات الجذرية في التركيبة الاجتماعية والاقتصادية لمجتمعات السكان الأصليين والتي كانت ترتكز على العمل الجماعي في ظل مشيخات أو دويلات صغيرة متحدة مع بعضها ضمن اطار سلطة مركزية اشبه ما تكون بامبراطورية لها قاعدة حكم مركزية التي هي عاصمة الإمبراطورية. وأشهر تلك الإمبراطوريات كانت امبراطورية (الأزتك) في المكسيك وامبراطورية (الانكا) في بيرو. ويعمل السكان في ظل تلك التجمعات الإقليمية أو التكوين الامبراطوري الأكبر بتنظيم هرمي أساسه القرية والعمل الزراعي وبشكل تعاوني سواء كان ذلك من حيث تحضير الحقول الزراعية وفلاحتها، أو شق قنوات الري أو بناء المساكن أو فتح الطرقات أو غير ذلك. كما ترتبط تلك التجمعات مع بعضها بعلاقات التداول التجاري السلعي، بينما تدين جميعها بالأداء المادي والخدمي إلى مركز الامبراطورية الرئيسي.

أما الفتح الأيبيري، خاصة الإسباني، فقد اعتمد على شهية المغامرين الباحثين عن الثروة والجاه، والذين كانوا يؤلفون حملات يدخلون خلالها مع سلطة الملكية الاسبانية باتفاق ذي صبغة تجارية يخولهم السيطرة على أراض معينة، نظير أداء من العوائد بحيث يتحول بسببه اتباع الحملة ومن تبقى من السكان الأصليين في الأراضي المفتوحة إلى عمالة تقوم بانتاج الغذاء أو البحث عن المعادن، ثم لا تلبث السلطة المركزية للوطن الأم أن تقوم بفرض سيطرتها السياسية وترسيخها في هذه الأراضي المفتوحة وذلك عن طريق الحاقها بنيابة العرش التي أقيمت في القارة الجديدة وبالشكل الذي أشرنا إليه أعلاه.

وهكذا أصبح لنيابة العرش أو من يمثلها في الممتلكات الجديدة الدور الحاسم في ادارة شئون المناطق المفتوحة، وبالتالي أصبحت المدينة التي تضم مقر وقصر الحاكم الجديد مصدر السلطة والسيطرة والجاه، وذلك بدلاً من القرية الزراعية التي كان لها شأنها قبل الفتح وأيام الحضارات القديمة.

وقد احتاج صاحب السلطة إلى بناء قوة عسكرية من أجل حمايته وحماية مصالحه، خاصة وأن القوة العسكرية للمغامرين الأوائل هي المسئولة عن عمليات الفتح والتوسع. فأصبحت القلعة العسكرية علامة أخرى بارزة من معالم المدينة اللاتينية الجديدة إلى جانب مقر الحكم. هذا إضافة إلى مقر السلطة الروحية للكنيسة الكاثوليكية ذات الأثر الكبير في المجتمع اللاتيني.

وهكذا أصبحت المدينة ظاهرة مهمة ومؤثرة في حياة مجتمع أمريكا اللاتينية الجديد وذلك خلال سلطاتها الثلاث (الحاكم، القوة العسكرية والكنيسة) والتي أخذت تحتل أبنيتها مركز المدينة، وتحيط بها أحياء المقربين وذوي السلطة والباحثين عن الجاه، بينما تسكن الجماعات الأقل حظوة المناطق الهامشية من المدينة.

إذا، فالفتح الأوروبي أخذ يحدث تغييرات جوهرية وهامة في التركيبة الهرمية للبناء الاجتماعي كانت لها انعكاساتها الجذرية على تكوينات السكان ووظائفهم. كما كانت لها انعكاساتها على الشئون الإدارية والسياسية للمناطق المفتوحة، والتي استمرت محافظة على طابعها الجديد هذا حتى بعد انتهاء الفترة الاستعمارية وقيام الكيانات السياسية المستقلة في القارة وحتى اليوم.

ثانياً: سكان القارة وخصائصهم الديمجرافية:

تدين الكثير من الخصائص الديمجرافية لسكان أمريكا اللاتينية حالياً إلى المعطيات المختلفة التي جاء بها الفتح الأوروبي إلى القارة وبالشكل الذي أوجزناه أعلاه، سواء

كان ذلك مباشرة أو بصورة غير مباشرة. فقد كان مجتمع الفتح الأوروبي الأول مجتمع رجال جاءوا باحثين عن الثراء في مناطق السكان الأصليين، ودون أن تصحبهم نساؤهم أو عائلاتهم. وعندما استقر بهم المقام وأصبحوا مستوطنين تحول مجتمعهم إلى مجتمع استغلال، اختص فيه القادة والرؤساء بالأرض ومواردها، في حين عمل الأتباع ومن تبقى من السكان الأصليين في خدمة هؤلاء أو في الاشتغال في الأرض التي سيطروا عليها. وقد اضطر الأتباع مع مرور الزمن إلى التزاوج مع السكان الأصليين لتكوين عائلاتهم في الوطن الجديد وليظهر بذلك هجين جديد من هذا التزاوج.

وعندما توجه المستوطنون الجدد إلى استغلال أراضي السهول المدارية لانتاج المحاصيل التي أخذت أوروبا تحتاجها بتزايد، خاصة بعد الثورة الصناعية، وجدوا أنهم بحاجة إلى عمالة جديدة للعمل في أراضي المنخفضات هذه تكون أكثر تكيفاً لظروفها المناخية. فاستوردوا الرق الأفريقي إبان تجارته التي استمرت في أمريكا الجنوبية حتى بعد الغائها دولياً في أوائل القرن الماضي. فأضيف بذلك عنصر جديد إلى مجتمعهم، ولكنه يمثل مرتبة متدنية في السلم الاجتماعي رغم دخوله في عملية التزاوج مع السكان المحليين.

ثم تزايدت الهجرات السكانية من مناطق مختلفة من العالم، بما في ذلك شرق آسيا وبالذات بعد حركات الاستقلال وظهور الوحدات السياسية، بحيث أصبحت أمريكا اللاتينية بمثابة وعاء يضم مختلف العناصر والأجناس الخليطة وغير الخليطة، ومن العالمين القديم والجديد، تعيش جميعاً في ظل تركيبة اجتماعية على درجة كبيرة من الاختلاف والتباين كاختلاف التشكيلة العرقية فيها، ولها انعكاساتها على خصائص سكان القارة وكما يأتي:

أ ـ التكوين العرقي للسكان وتركيبتهم الاجتماعية:

ربما قل أن توجد منطقة في العالم تحتوي على تشكيلة من الأعراق البشرية الأصلية أو الخليطة، كالتي في أمريكا اللاتينية. فعلى الرغم من أن الأجناس الرئيسية التي كونت المجتمع اللاتيني خلال فترة الاستعمار الأوروبي هي الأجناس الأصلية (التي تسمى الهندية ـ الأمريكية Amerindians) والأوروبية (خاصة الأسبانية والبرتغالية) والزنجية الأفريقية. إلا أنه وكما وجدنا اختلطت هذه في الغالب اختلاطاً حراً ليتمخض عن ذلك هجين جديد متنوع تعتمد خصائصه على خصائص الأعراق المختلطة. فقد نجم عن تزاوج الأوروبيين مع السكان الأصليين ظهور الهجين (الخلاسي) أو (المستيزو Mestizo) ومن تزاوج الأوروبيين مع الزنوج ظهور هجين (المولاتو Molatto) في حين ظهر هجين

(الزامبو Zambo) من تزاوج الأفريقيين مع السكان الأصليين. هذا إضافة إلى الأسيويين الشرقيين والهنود الذين توافدوا على القارة، خاصة خلال القرن الحالي.

ولكن رغم ما يبدو من الانفتاح العرقي الذي أخذ يميز المجتمع اللاتيني الجديد، فإن ذلك لم ينعكس بالمقابل على الاندماج الاجتماعي. فقد بقي المجتمع، ولا يزال، ينقسم إلى طبقات ترتبط ارتباطاً كبيراً بتنوع الأجناس وهجينهم، إلى الحد الذي لا يزال ينص عليه في تمييز الهويات الشخصية للمواطنين في بعض الدول، مثل البرازيل، حيث يوصف الفرد بأنه أبيض أو أسمر أو أسود. وبل حتى بين الأوروبيين أنفسهم هناك عدم انسجام حضاري وثقافي بين المولودين في أوروبا والمولودين في أمريكا اللاتينية والذين يطلق عليهم اسم (الكريول Creole).

من بين هؤلاء، يحتل الجنس (الأبيض) من الأوروبيين قمة الهرم في التركيبة الاجتماعية حيث يسيطرون على موارد الثروة والصناعة ويحتلون مراكز السلطة العليا في الحكم والجيش، بينما ينحدر العرق الزنجي والكثير من السكان الأصليين الفقراء إلى حضيض قاعدة الهرم المعدمة والمهملة. أما الجماعات الأخرى، خاصة من الهجين، فتحتل مختلف سلالم الهرم الاجتماعي بين القمة والقاعدة وذلك تبعاً لقدراتهم وامكاناتهم المالية والحرفية.

ومع ذلك، فإن مثل هذا التنظيم الاجتماعي يختلف مكانياً تبعاً لاختلاف التشكيلة العرقية القائمة في المجتمع. فهناك مناطق وأقطار يسود فيها عرق رئيسي دون غيره، مثل الأرجنتين وكوبا حيث يسود الأوروبيون (البيض)، وهايتي حيث يسود الزنوج، وبيرو وبوليفيا حيث يكون الهنود الأصليون النسبة الكبرى في المجتمع. بينما هناك مناطق يسيطر في تكوينها السكاني الهجيني الخلاسي بصورة خاصة، مثل تشيلي وفنزويلا. ومع ذلك لا نزال القلة الأوروبية هي المسيطرة على مقاليد الحكم على الأقل.

وعموماً، تتميز الدول الجبلية الغربية وأمريكا الوسطى بارتفاع نسبة الهنود والخلاسيين في التكوين السكاني، بينما يكون الأوروبيون أكثر سيطرة في المناطق المعتدلة من جنوب وشرقي أمريكا الجنوبية، في حين تكثر نسبة الزنوج في المناطق المدارية القارية منها والجزرية.

ب ـ حجم السكان وتوزيعهم الجغرافي:

رغم التزايد السريع الذي شهده سكان القارة في الآونة الأخيرة والذي أوصل سكانها إلى حوالي ٤٠٠ مليون نسمة (حسب تقديرات ١٩٨٥)، فإن أمريكا اللاتينية لا

تزال قارة قليلة السكان نسبة إلى مساحتها الاجمالية، والتي تبلغ حوالي ١٥٪ من مجموع مساحة العالم اليابس، في حين أن مجموع السكان المذكور أعلاه يعادل حوالي ٨٪ من مجمل سكان العالم حالياً.

ومع ذلك، فيعتبر المجموع الحالي لسكان القارة قفزة كبيرة عما كان عليه في أواسط القرن الحالي عندما كان عدد السكان في حدود ١٦٠ مليون نسمة، كما أن ذلك يشير إلى النمو المتسارع الذي تتعرض له القارة منذ تلك الفترة والذي يبلغ معدله حسب الزيادة المشار إليها أعلاه حوالي ٢,٥٪ سنوياً، وهو معدل رغم أنه أخذ يميل إلى الهبوط بعض الشيء (حيث بلغ للفترة ١٩٨٠ / ١٩٨٥ حوالي ٢,٣٪ سنوياً)، إلا أنه لا يزال يمثل مؤشراً لانفجارات سكانية متوالية تتعرض لها القارة، يتوقع منها أن يبلغ عدد سكان القارة في نهاية الربع الأول من القرن القادم حوالي ٨٠٠ مليون. كما أنه معدل يزيد بالتأكيد على المعدل العام للعالم والبالغ ١,٧٪ للفترة ٨٠ / ١٩٨٥.

من هذا المنطلق، يصبح موضوع الزيادات السكانية في القارة أحد مواضيع الجدل بين المعنيين بمستقبل التنمية فيها سواء كان ذلك على المستوى العالمي أم المستوى المحلي. فعالمياً تنصح الهيئات الدولية المعنية بوضع الضوابط المنظمة للزيادات السكانية، والتي يتفق معها بعض المعنيين بالتخطيط محلياً لدول القارة، في حين تقف هيئات أخرى، خاصة الكنيسة الكاثوليكية ذات الهيمنة الاجتماعية في أمريكا اللاتينية، ضد مثل هذا الرأي. ومع ذلك، فإن اتجاهات الزيادات السكانية في القارة وكما تظهرها الاحصاءات، قد أخذت تميل نحو الانحدار منذ بداية عقد الثمانينات، وذلك بسبب المتغيرات التي يتعرض لها المجتمع اللاتيني، خاصة التحضر وما يرتبط به من تطلعات السكان المستقبلية، ولكن ذلك أبعد ما يكون عن حالة الاستقرار السكاني للأمد المنظور.

ورغم أن الزيادات السكانية هذه تختلف بشكل واضح في مناطق القارة المختلفة، فهي أقل من المناطق المعتدلة والدول التي يكون الأوروبيون النسبة الغالبة بين سكانها، مثل الأرجنتين، حيث يبلغ معدل الزيادة السنوية ١,٥٪ وكوبا بمعدل ٠,٧٪ سنوياً بينما تكون أعلى في معظم دول أمريكا الوسطى، حيث يزيد معدل الزيادة على ٣٪ سنوياً في دول السلفادور ونيكارجوا وهوندوراس وكوستاريكا. بينما في بقية دول القارة المدارية تتراوح بين ٢,٥ - ٣٪ سنوياً. ولكن بما أن الزيادات السكانية هذه مرتبطة بالتركيبة العمرية للسكان، حيث يكون توقع الزيادات أكبر في تلك الدول التي تزيد فيها نسبة الأعمار الصغيرة، وبالعكس في الدول التي تقل فيها هذه النسبة، فإن مؤشرات هذه

التركيبة السكانية لمعظم دول أمريكا اللاتينية (وحسب احصاء ١٩٨٤) تدل على أن القارة لا تزال مقبلة على زيادات سكانية متصاعدة للفترة المنظورة من الزمن على الأقل.

فيما عدا دول الزيادات القليلة، مثل الأرجنتين وتشيلي وكوبا، والتي تبلغ نسبة الأعمار الصغيرة دون ١٤ سنة فيها حوالي ٣٠٪ أو أقل من مجمل التركيبة العمرية للسكان، فإن معظم دول أمريكا اللاتينية تسجل نسباً عالية من هذه الفئة حيث قد تصل إلى أكثر من ٤٧٪ في بعض دول أمريكا الوسطى مثل نيكاراجوا وهوندوراس، بينما هي تتراوح بين ٣٠ و ٤٥٪ في بقية دول القارة.

أما بالنسبة للتوزيع الجغرافي للسكان في القارة، فإنه مرة أخرى على درجة كبيرة من التباين. فالقارة الجنوبية تحظى بحوالي ثلثي مجموع السكان في حين يوجد بقية الثلث في أمريكا الوسطى، القارية والجزرية. ولكن بالمقارنة بمساحة كل من الكتلتين القاريتين الشمالية والجنوبية، فإن أمريكا الوسطى تحظى بكثافة سكانية أعلى حيث تزيد على ٥٠ نسمة / للكم٢، وقد تزيد في بعض دولها على ٣٨٠ نسمة / للكم٢ (مثل بورتوريكو) بينما تهبط هذه الكثافة الحسابية للسكان في القارة الجنوبية إلى ١٥ نسمة / للكم٢، وتتدنى إلى دون ٥ أنفار / للكم٢ في مقاطعات جيانا.

ومع ذلك فإن هذه الكثافة الحسابية لا تعطي الصورة الحقيقية والواقعية لتوزيع السكان في القارة، لا من حيث حصة كل دولة في هذا الشأن، ولا من حيث التوزيع الفعلي في كل دولة من الدول أو منطقة من المناطق. فأكثر من ثلثي مجموع السكان (حوالي ٦٧٪ منهم) يوجدون في أربع دول، وهي البرازيل والمكسيك والأرجنتين وكولومبيا، في حين يتوزع الباقي بين بقية الـ ٢٥ دولة لاتينية أو مناطق التبعية الأخرى فيها.

ولكن الأكثر أهمية في الوزيع الفعلي هو الذي يرتبط بكيفية توزيع السكان في كل دولة من الدول أو كل منطقة من المناطق، وما إذا كان هذا التوزيع متكافئاً أم أنه ذو طبيعة تركزية.

وفي هذا الصدد لابد أن نتذكر بعض الحقائق التاريخية التي سبقت الإشارة إليها في مقدمة الفصل والتي لها علاقة مستمرة بتوزيع السكان. وأهم هذه الحقائق:

١ ـ أن مراكز الحضارات الجبلية القديمة كانت مواطن الجذب السكاني، قبل وبعد الفتح الأوروبي.



شكل (١٠) توزيع السكان والمدن المليونية في أمريكا اللاتينية

٢ ــ ارتباط أمريكا اللاتينية بعد الفتح الأوروبي بالوطن الأم في اسبانيا والبرتغال (ثم الدول الأوروبية) وبالتالي أهمية السواحل كمنافذ مهمة للتجارة وبالتالي للجذب السكاني.

٣ ــ تزايد أهمية المدينة التي أصبحت مركز السلطة الدينية والدنيوية والتي تحولت بعد التطورات الاقتصادية والصناعية إلى مراكز البحث عن العيش والحياة الأفضل.

إن إمعان النظر بهذ الحقائق والاعتبارات يرينا بسهولة مدى الترابط المكاني بينها، بحيث أن مواقع مناطق التجمع السكاني وفقاً لهذه الاعتبارات تتجه لأن تتوزع توزيعاً هامشياً مع امتداد السواحل البحرية، خاصة الشرقية منها، أو شبه هامشي مع امتداد المرتفعات الجبلية الغربية. والخريطة (رقم ١٠) تظهر لنا بوضوح نمط توزيع السكان في القارة تبعاً لهذه المعطيات بحيث يبدو معها مدى التركز الموجود على المناطق الساحلية والجبلية، في حين تبقى أواسط القارة شبه خالية من السكان ومن امكانية الأشغال والسيطرة الفعلية بحيث أنها يمكن أن تعتبر خارج متناول يد الإنسان Outside The Effective Territory.

ويلخص الأستاذ (جون كلارك J. Clarke ,1974) أهم مناطق التجمع السكاني في القارة بما يلي:

١ ــ منطقة أواسط المكسيك والتي يتمركز فيها السكان حول العاصمة (مدينة المكسيك)،

٢ ــ الوديان الجبلية في أمريكا الوسطى وبين بلاد المكسيك وبنما.

٣ ــ الكثير من جزر البحر الكاريبي وخاصة كوبا وهاييتي والدومنيكان.

٤ ــ أحواض وهضاب الأنديز المرتفعة بين شمال ـ وسط فنزويلا وجنوب بوليفيا.

٥ ــ الوادي الأوسط لبلاد تشيلي.

٦ ــ النطاق الجنوبي الشرقي للبرازيل والذي يتمركز فيه السكان حول مدينتي ساو باولو وريو دي جانيرو.

٧ ــ النطاق الشمالي الشرقي للبرازيل والذي يتمركز حول مدينة (رصيفة).

٨ ــ المنطقة المحيطة بخليج لابلاتا وبالذات مركزاً بيونس أيرس ومونتفديو.

هذا إضافة إلى عدد من المراكز الحضرية المتباعدة التوزيع في الكثير من دول أمريكا الجنوبية خارج هذه التجمعات المذكورة. والواقع أنه وكما سبق وأشرنا إلى ذلك أعلاه، تستقطب المراكز الحضرية في أمريكا اللاتينية معظم التجمعات السكانية، رغم أن الاقتصاد الريفي والزراعي يكون قاعدة النظام الاقتصادي لمعظم دول القارة ورغم

ضعف القاعدة الصناعية وما يرتبط بها من وظائف حضرية منتجة. فقد بلغت نسبة من كان يسكن المراكز الحضرية التي تزيد على ٢٠ ألف نسمة أكثر من ٤٠٪ من مجموع السكان، وذلك عند عام ١٩٧٠، والتي لابد أن تكون أكثر من ذلك في الوقت الحاضر، هذا خلافا للمجموعات السكانية التي تعيش حول هذه المراكز وبالعلاقة والارتباط الوظيفي معها.

إن مثل هذا النمط التوزيعي للسكان يعني بأن هناك مناطق تتعرض إلى ضغط استغلالي مستنزف يساهم في حالات الفقر الشائعة (كما سنرى فيما بعد)، بينما توجد مناطق، وهي أوسع، لم تمسها يد الإنسان كثيراً. وهو أمر أخذ يدفع بعض حكومات أمريكا اللاتينية إلى محاولة اعادة توزيع السكان وفق خطط انمائية واعمارية معينة، سنشير إليها في حينها.

ومما يزيد من حدة هذه الظاهرة، هو أن الكثير من التجمعات الحضرية الكبرى وما يدور في فلكها من مستوطنات صغيرة غالباً مالا ترتبط مع بعضها ارتباطاً وظيفياً، إما بسبب ضعف وسائل النقل، أو بسبب الطبيعة الطبوغرافية للأرض خاصة في المناطق الجبلية أو بسبب التركيبة الإدارية والاقتصادية لهذه المدن، خاصة لتلك التي نشأت منذ العقود الأولى للفتح الأوروبي والتي كانت فيها هذه المراكز تمثل قاعدة الثقل الإداري لمقاطعات مستقلة ومنعزلة بعضها عن البعض الآخر. وهكذا تبقى مثل هذه التجمعات السكانية المتباعدة معتمدة على مواردها البيئية المحلية في اكفاء حاجاتها الأساسية دون قيام عمليات تبادل انتاجي واسع النطاق أو تخصص اقليمي بينها، وهو أمر يساهم بدرجة كبيرة في عملية الاستنزاف المشار إليها أعلاه.

ج ـ الخصائص الاجتماعية للسكان:

كحصيلة للتطورات التاريخية المرتبطة بأوضاع المجتمع اللاتيني الاقتصادية والعرقية الاجتماعية والسياسية وغيرها فإن هذا المجتمع، كما قلنا قد أصبح جزءاً من مجتمعات العالم الثالث من حيث الكثير من الخصائص التي تتسم بها تلك المجتمعات، اضافة إلى خصائص أخرى متميزة قل أن يوجد لها مماثل في بقية مناطق العالم: المتقدم منه أم الأقل تقدما.

فمن الخصائص الاجتماعية التي يشترك فيها المجتمع الأمريكي اللاتيني مع بقية مجتمعات العالم الثالث هي تلك التي تستخدم كمؤشرات لقلة التقدم، مثل الأمية وتخلف مستويات التغذية والصحة وتردي الأوضاع السكنية، رغم أن أمريكا اللاتينية عموماً تقف في الكثير من هذه المؤشرات موقفاً وسطاً بين الدول الأقل تقدماً والدول

الأكثر تقدماً. هذا إذا لم نأخذ بنظر الاعتبار التباين الكبير بين دول القارة نسبة إلى هذه الأوضاع.

١ ـ الأمية: وهي إحدى المشاكل المهمة في أمريكا اللاتينية، سواء كان ذلك من حيث تحديد مفهوم الأمية أو من حيث توزيعها الجغرافي أو من حيث أسبابها وكيفية معالجتها. وفي كل الحالات تعتبر الأمية عقبة كبيرة في وجه تنفيذ خطط التنمية والتطوير في القارة.

فمن حيث مفهوم الأمية، هناك اختلاف ما اذا كانت الأمية تعني عدم القراءة والكتابة فقط أم إحداهما، أم أنها تشير إلى التعليم والتأهيل المدرسي عموماً، وما إذا كانت تشمل جميع الأعمار ابتداء من سن الدراسة، أم مجموعة عمرية معينة.

وفي هذا المجال تواجه أمريكا اللاتينية مشكلة قد تبدو خفية بعض الأحيان. وهي أن بعض مجموعات السكان الأصليين (من الهنود الأمريكان) ليست لهم لغة كتابة أو قراءة ولكن لغة تخاطب لا يزالون يتكلمونها، كما لا تزال بعض الحكومات تعترف بها رسمياً.

أما بالنسبة لمفهوم الأمم المتحدة (اليونسكو) للأمية والتي تحددها بعدم معرفة القراءة والكتابة معاً لمن هم بعمر ١٥ سنة فأكثر، فإن نسبة الأمية في القارة وفقاً لإحصاء ١٩٨٠، قد تراوحت بين ١٨٪ للذكور و ٢٢٪ للإناث. وهي وإن كانت نسب عالية بالقياس للمجتمعات المتقدمة إلا أنها أقل مما في آسيا وأفريقيا التي تزيد فيها الأمية على ٥٠٪.

ومع ذلك، فإن هناك اختلافا جغرافيا واسعاً في توزيع الأمية بهذا المفهوم بين مختلف مناطق وأقطار القارة، كما هو بين مجتمعاتها. فهي على أقلها بين مجتمعات الانتماء الأوروبي بينما تكون أكثر شيوعاً بين مجتمعات السكان الأصليين او الانتماء الأفريقي. وهكذا ففي الأرجنتين تنخفض نسبة الأمية إلى ٥٪ و ٦٪ للذكور والإناث على التوالي، بينما ترتفع إلى أكثر من المعدل القاري المذكور اعلاه بين مجتمعات أمريكا الوسطى والمجتمعات الجبلية وتصل إلى ٦٦٪ و ٦٧٪ على التوالي في هايتي، (حسب احصاء وتقديرات ١٩٨٠). وعلى العموم فإن الأمية تزيد على ٢٠٪ بين حوالي ١/٢ سكان القارة، يوجدون في دول المنطقة المدارية، بينما تقل عن ١٠٪ بين سكان دول المنطقة المعتدلة.

ولا شك أن هناك الكثير من العوامل التي تساهم في نشر الأمية بهذا الشكل بحيث يصبح أمر علاجها غير هين وميسور. من هذه العوامل هي العزلة الجغرافية التي

تعيشها بعض المجتمعات، خاصة الجبلية منها ومجتمعات مناطق الغابات المدارية، كما تساهم التركيبة الاجتماعية والخلفية الحضارية للسكان في ذلك. هذا إضافة إلى الفقر العام، سواء كان ذلك بإطاره الشخصي أو بالإطار الرسمي للدولة، حيث تتطلب مشاريع نشر التعليم ميزانيات باهظة التكاليف، ليس فقط في مجال اعداد وسائله، ولكن في كيفية ايصاله إلى الجماعات المتباعدة والمنعزلة، وهي أمور لا قبل لكثير من حكومات أمريكا اللاتينية على تلافيها.

٢ ـ التغذية والصحة: وهي مشكلة أخرى في القارة ينطلق جانب منها من الجهل والأمية، وجانب آخر من الفقر ومن التقاليد الاجتماعية، يضاف إلى ذلك مساعدة المناخ على انتشار الكثير من الأمراض، خاصة في المناطق المدارية. ولكن مهما كانت عوامل ذلك، فإن سوء التغذية وانتشار الأمراض تشكل عوامل هامة في تردي قدرة الإنسان الانتاجية، فضلاً على أثرها في ارتفاع نسبة الوفيات وقصر معدلات الحياة عند الولادة. فنسبة وفيات الأطفال في معظم دول أمريكا اللاتينية تزيد أضعاف ما هي عليه في أمريكا الشمالية والانجليزية، ففي البرازيل مثلاً بلغت هذه النسبة (عام ١٩٨٠) حوالي ٨٠ في الألف بالمقارنة مع ١٢ بالألف للولايات المتحدة. أما في بوليفيا فكانت النسبة أكثر من ١٣٠ بالألف. أما المدى العمري فنادراً ما يزيد على ٧٠ عاماً في معظم دول القارة، وهو يقل عن ٦٠ عاماً في الكثير منها، مثل بوليفيا وبيرو ودول أمريكا الوسطى.

إن ضعف هذه المؤشرات الصحية يقابلها ضعف في تقديم الخدمات الوقائية والعلاجية اللازمة في القارة، وذلك إما بسبب ضعف القدرات المالية للدول أو صعوبة النقل والاتصال أو ضعف الوعي الصحي بين السكان، أو غير ذلك من العوامل. فمن مؤشرات ضعف الخدمات الصحية هو تدني نسبة الأطباء إلى أعدادالسكان، والتي عموماً تبلغ طبيباً واحداً لكل أكثر من ١٠٠٠ نسمة من السكان، بحيث تصل إلى طبيب واحد لأكثر من ٨٠٠٠ نسمة في مناطق مثل جيانا وهايتي، وذلك بالمقارنة مع طبيب واحد لحوالي ٥٠٠ نسمة في الدول الأكثر تقدماً.

أما بالنسبة لمستويات التغذية فهي الأخرى على درجة كبيرة من التباين، رغم أن المعدل العام للقارة يتراوح حوالي المعدل العالمي العام والبالغ حوالي ٢٦٠٠ سعرة حرارية للفرد / يومياً (حسب ١٩٨٠). فهو يختلف بين ٨٤٪ من معدل المستوى المطلوب للكفاية البدنية (كما في هايتي) إلى ١٣٠٪ من المعدل (كما في الأرجنتين). وهو عموماً يقل عن المستوى الأدنى المطلوب في الدول الجبلية ومعظم دول أمريكا الوسطى وبعض الجزر.

٣ ـ **الأحوال الإسكانية**: رغم ماتظهره الاحصاءات من المستويات الجيدة في معدلات الاسكان، حيث يتراوح معدل ما يصيب الأفراد من المساكن بين ٤ ـ ٦ أفراد للسكن الواحد في معظم دول القارة ولكن الواقع هو أن حالة معظم هذه المساكن، خاصة في الأرياف، أبعد جداً من أن تكون قريبة لأدنى متطلبات السكن الصحي.

وفيما عدا بعض الدول التي تتميز بمستوى معيشي أفضل في القارة، مثل الأرجنتين وتشيلي وكوبا والمكسيك وفنزويلا، والتي يكون سكانها مع بعضها حوالي ١/٢ سكان القارة، فإن أوضاع معظم المساكن في الدول الأخرى وطبقاً لكثير من المؤشرات لا تتمتع بالمستويات السكنية والصحية المطلوبة. ففي معظم دول القارة، لا تقل نسبة عدد المساكن التي تحتوي على غرفتين وأقل عن ٤٠٪ من مجمل المساكن، وهي في بوليفيا تقرب من ٧٠٪ من مجموع عدد المساكن بينما تزيد على ٨٠٪ في السلفادور (أنظر الجدول رقم ٢)، بالتالي لابد أن تكون الكثافة السكنية عالية في مثل هذه الحالات. والواقع أن نسبة المساكن التي يسكنها ٦ أفراد وأكثر تزيد في معظم دول أمريكا اللاتينية على ٣٠٪، وتصل إلى ٥٨٪ في السلفادور بينما تصل إلى ٤٠٪ و ٤٤٪ في فنزويلا والمكسيك على التوالي.

أما بمؤشر الخدمات الصحية والحضرية المتيسره، فإنها تدل مرة أخرى على مستويات متدنية في كثير من الاحيان (انظر الجدول ١) ففي كثير من دول القارة لاتزيد نسبة المساكن المزودة باسالة المياه على نصف المجموع، وقد تنخفض عن ذلك في الدول الفقيرة مثل بوليفيا والسلفادور حيث تتدنى النسبة إلى حوالي ٤٠٪ من المجموع. بينما تنخفض نسبة تلك المزودة بالكهرباء إلى أقل من ٤٠٪، وإلى أقل من ٣٠٪ لتلك المساكن التي تمتلك دورات مياه خاصة بها أو نظام تصريف صحي.

جدول رقم (١)
النسبة المئوية للخدمات المتوفرة في المساكن
لبعض أقطار أمريكا اللاتينية

	مزودة باسالة المياه	مزودة بالكهرباء	مزودة بدورات مياه
الأرجنتين . .	٪٨٦	٪٣٣	٪ ٨٦
تشيلي . .	٪٨٢	٪٨٠	٪١٠٠
البرازيل . .	٪٥٨	٪٣٣	٪ ١٨

تابع جدول رقم (١)

	مزودة باسالة المياه	مزودة بالكهرباء	مزودة بدورات مياه
بوليفيا . .	٤٠٪	٣٥٪	٢٣ ٪
السلفادور . .	٤٥٪	٣٤٪	٢٢ ٪
المكسيك . .	٧١٪	٧٧٪	
بيرو . .	٣٨٪	٤٤٪	٢٣ ٪
فنزويلا . .	٨٥٪	٨٩٪	٧١ ٪

الاحصاءات لأوائل السبعينات وأوائل الثمانينات.

المصدر: UN. Statistical Yearbook for Latin America, 1986

إن جانبا كبيرا من أسباب مثل هذا الوضع إنما يعود إلى انعزال المجتمعات الريفية في القارة من ناحية، وإلى تكاثر التجمعات السكنية العشوائية حول المدن الكبرى من ناحية أخرى، وكما ستتطرق إليها في حينه.

جدول رقم (٢)
السعة المكانية والكثافة السكانية
للمساكن في بعض دول أمريكا اللاتينية[١]

الدولة	نسبة المساكن ذات غرفتين أو أقل	نسبة المساكن التي يسكنها ٦ أفراد أو أكثر
الارجنتين . .	٣٩٪	١٨٪
بوليفيا . .	٦٩٪	٣٠٪
البرازيل . .	١١٪	٢٣٪
المكسيك . .	٥٨٪	٤٤٪
بيرو . .	٦١٪	٣٨٪
تشلي . .	٢٥٪	٢٨٪
فنزويلا . .	٢٨٪	٤٠٪
السلفادور . .	٨٣٪	٥٨٪

(١) الاحصاءات تتراوح بين أوائل السبعينات وأوائل الثمانينات.

المصدر: UN. Statistical Yearbook for Latin America, 1986

د ــ حركات السكان واتجاهاتها[1]:

تعرف أمريكا اللاتينية بأنها واحدة من مناطق العالم التي تتميز بنشاط الحركات السكانية، سواء كان ذلك من قبل الفتح الاوربي أو بعده. فقبل الفتح الاوروبي، عرفت جماعات السكان الاصليين بحركاتهم المستمرة خاصة في مناطق السهول والمنخفضات، حيث كانوا يزاولون الحرف البسيطة للصيد والزراعة المتنقلة والتي كانت تقضي بتنقلهم بحثا عن مصادر العيش. وحتى في مناطق الاستقرار الحضارية، كانت هناك حركات سكانية بين الشمال والجنوب حيث كانت تتوزع مواطن الحضارات القديمة.

ولكن الأكثر أهمية في هذه الحركات السكانية هي تلك التي حدثت بعد الفتح الاوربي والتي عرضت القارة إلى هجرة سكانية متوالية من الخارج والتي أدت إلى احداث تغييرات حضارية واجتماعية كبيرة في المجتمع القديم للقارة. فقد خضعت القارة إلى نظامين موحدين: الاسباني والبرتغالي، بعد أن كانت مجتمعاتها تنتمي إلى ولاءات قبلية وحضارية متعددة. كما تعرضت إلى تغيير عرقي كبير بعد أن أخذ العرق الأصلي للسكان يتضاءل بسبب الابادة المرضية أو التعسفية، علما بأن هذه الحركة الوافدة للسكان من الخارج لم تلغي الحركات الداخلية بين مناطق القارة المختلفة اقليمية كانت أم قارية. وبالتالي فقد أصبح ممكنا تمييز نوعين من حركات السكان في أمريكا اللاتينية، منذ الفتح الأوربي حتى الآن.

١ ــ حركات الهجرة الوافدة إلى القارة،
٢ ــ حركات السكان الداخلية:

١ ــ حركات الهجرة الوافدة:

إن التدفق الخارجي للسكان إلى القارة والذي بدأ مع الفتح الاوربي وكما أشرنا إليه أعلاه لم يكن بتلك الدرجة من الضخامة، رغم الزيادات الكبيرة التي حصلت نتيجة تجارة الرق واستيراد العمالة الافريقية للاشتغال في المزارع المدارية التي أقامها الاوربين بعد ذلك. غير أن أضخم حركة للهجرة الوافدة قد حصلت في القرن الماضي، وعقب الحركات الاستقلالية وذلك نتيجة عوامل الانفتاح التي أخذت تتزايد في القارة اثر انكماش الاحتكار الاستعماري الذي كان يمارسه البرتغاليون والاسبان في مستعمراتهم من ناحية، ومحاولة الدول الجديدة المستقلة تشجيع عمليات الاستثمار واستغلال موارد الثروة من ناحية أخرى. ويقابل ذلك حالات الطرد التي أخذت تتفاقم في العالم القديم

(١) الكثير من أفكار هذا البند مأخوذة من كتاب (David Preston, 1987).

وخاصة في أوربا، نتيجة الحروب الاقليمية والضغوط الاقتصادية والاجتماعية والتي دفعت بالكثير من الموجات الاوروبية، وخاصة من الألمان والايطاليين إلى أمريكا اللاتينية وبالذات نحو المناطق الحالية من جنوب الارجنتين وتشيلي وجنوب البرازيل، وبقي هذا التدفق متصاعدا الفترة تقرب من القرن من الزمن وحتى قيام الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤، عندما بدأ يخف بعض الشيء، نتيجة ممارسة بعض الحكومات الامريكية اللاتينية وضع بعض الضوابط على الهجرة باتباعها السياسة الانتقائية في نوعيات السكان الراغبين في الهجرة إليها أكثر من السياسة الكمية. فقد أصبح الحرفيون والمهرة والمستثمرون وذووا القدرات الانتاجية هم الأكثر تقبلا في الهجرات الجديدة، خاصة بعد أن أخذت المدن والحواضر تصبح مراكز لجذب الأكبر وتتعرض للتوسع السرطاني في القرن الحالي.

لذا اضافة إلى الهجرات الاوربية، أخذت أمريكا اللاتينية تتعرض إلى الهجرة الاسيوية سواء كان من الصينيين واليابانيين أو الهنود الشرقيين، اضافة إلى الشرق أوسطيين من سوريا ولبنان بالذات، سواء كان هؤلاء الذين وفدوا طواعية أو الذين جذبتهم المصالح الاستثمارية، خاصة في مشاريع الزراعة التجارية، حيث أصبح اليابانيون والصينيون والهنود الشرقيون ظاهرة سكانية بارزة في بعض مناطق زراعة الأقطان والأرز والفواكه، والذين مالبث الكثير منهم أن تحولوا إلى مشاركين أو مستأجرين للأراض أو مدراء مشاريع فيها أو أنهم هجروا إلى المدن للاشتغال في الأعمال الحضرية المختلفة.

مثل هذه الهجرات وأهدافها هي التي جعلت البعض يعتقد بأن أهم التغييرات التي أخذت تشهدها أمريكا اللاتينية منذ الاستقلال، لم تتمثل كثيرا في الانسلاخ السياسي والاقتصادي عن الدولتين المستعمرتين: أسبانيا والبرتغال، بل أكثر من ذلك في التغييرات السكانية التي أخذت تحصل في المجتمع الامريكي اللاتيني نتيجة تصاعد الهجرات الاوربية وغير الاوروبية التي أدخلت إلى القارة اساليب جديدة في التعامل مع الأرض ومواردها والتي أدت إلى احداث تغييرات جوهرية في مظاهر السطح في بعض المناطق وإلى تدشين مناطق جديدة من القارة لم يكن الفاتحون الأوائل يفكرون في اقتحامها، فكان لكل ذلك انعكاساته على بعض المتغيرات الاقتصادية والتجارية للقارة.

٢ ــ حركات السكان الداخلية:

بلاشك أن حركات السكان الداخلية في أمريكا اللاتينية هي الظاهرة الأكثر وضوحا والأكثر أهمية في الوقت الحاضر، خاصة بعد أن هدأت موجات الهجرات

السكانية الخارجية إلى حد كبير. وتتخذ الحركات السكانية داخل القارة اللاتينية أنماط متعددة ولأغراض متعددة. وعموما يمكن تمييز نوعين من هذه الحركات الداخلية.

أ ـ الهجرة بين أقطار القارة وعبر الحدود المشتركة بصورة خاصة.

ب ـ الهجرة داخل القطر الواحد. وفي كلتا الحالتين يبحث السكان في حركاتهم هذه، أما عن دخل أفضل ومعيشة أحسن، أو عن أرض جديدة ومستوطن جديد.

أ ـ الهجرة بين أقطار القارة: والدافع الرئيسي في مثل هذه الهجرة هو البحث عن فرص جديدة للعمل والمعيشة. لذا تحدث حيث تظهر تطورات اقتصادية معينة تعمل على اجتذاب العمالة الماهرة منها وغير الماهرة. ومما يساعد السكان على مثل هذه الحركات هو التشابه اللغوي بين أقطار القارة وعدم التزمت الإداري والسياسي الذي تمارسه حكومات وسلطات دول القارة في تقبل السكان الوافدين والراغبين في الاشتغال خاصة وإن هذه الدول تتحدث الآن عن قيام تكتلات اقتصادية، مشتركة بينها: مثل كتلة دول الأنديز وكتلة التجارة الحرة لدول القارة اللاتينية (لافتا LAFTA) وغيرهما. ومن أمثلة هذه الهجرات هي الهجرة التي تعرضت لها الأرجنتين ولاتزال أحيانا من بعض دول الانديز الفقيرة المجاورة وخاصة (بوليفيا) للعمل في مزارع قصب السكر والأقطان في شمال البلاد، أو للتوجه إلى منطقة العاصمة بيونس أيرس خاصة أثناء ازدهارها الاقتصادي.

وكذلك الهجرة التي تتعرض لها (فنزويلا) منذ تطور الصناعة النفطية فيها من قبل الدول المجاورة لها، مثل (كولومبيا)، وذلك للعمل في حقول النفط أو في المدن الكبرى التي شهدت تطورات حضرية متسارعة، خاصة العاصمة (كراكاس).

ومن الممكن ادخال توجه السكان من المكسيك شمالا نحو الولايات المتحدة في أمريكا الشمالية ـ الانجليزية ضمن هذه الهجرات بين الأقطار تدفعهم ذات الاعتبارات السابقة الذكر، خاصة إذا أخذنا بنظر الاعتبار بأن المناطق الجنوبية من الولايات المتحدة كانت ضمن امبراطورية اسبانيا في العالم الجديد، وبالتالي لاتزال تحمل البصمات الاسبانية الثقافية مثل اللغة والعلاقات الاجتماعية والتي تجعل عملية التكيف للمهاجرين من المكسيك أكثر سهولة وجذبا.

ب ـ الهجرات داخل القطر الواحد: وهي الأكثر نشاطا في الهجرات الداخلية وتكون على أنماط وبدوافع متعددة: فإما أن تكون من الريف إلى المدينة، وإما أن تكون بين مدينة وأخرى، أو أن تعمد إلى التوجه إلى أراض جديدة دشنتها مشاريع التنمية في القطر الواحد.

فمن حيث حركة السكان بين الأرياف والمدن، فإنها من أكثر الحركات شمولية في قارة أمريكا اللاتينية في الوقت الحاضر، وذلك بسبب سوء الأوضاع المعيشية في الأرياف والحرمان الذي يعانيه معظم الفلاحين فيها، خاصة إذا علمنا بأن القلة من ملاكي الأراضي في بعض دول القارة (حوالي ١٠٪ منهم) يسيطرون على حوالي ٩٠٪ من الأراضي الزراعية، وبالتالي فإن بقية الفلاحين الاضخم نسبة لا يمتلكون إلا ملكيات صغيرة لا تتجاوز بضعة أفدنة من الأرض لايمكن لانتاجها أن يغطي حاجات الفلاح الانتاجية والمعيشية، أو انهم لا يمتلكون شيئا بالمرة ويعملون كأجيرين عند الملاكين أو مشاركين بالمحصول.

أما من الناحية الثانية، فإن الجذب الذي أخذت تقدمه الحواضر والمدن الكبرى التي يطمع فقراء الفلاحين في أن يحصلوا فيها على أجور أعلى وحياة أفضل، هو عامل آخر مساعد على مثل هذه الهجرة.

والواقع أن الهجرة من الأرياف باتجاه المدن قد افرغت الكثير من الأراضي الزراعية في بعض دول القارة من عمالتها الأساسية، وذلك لأن مثل هذه الهجرة تتناول الشباب والقادرين على العمل، في حين تخلف وراءها الشيوخ والعجزة من السكان. ولكنها من الناحية الثانية وفرت عوائد مالية أفضل للسكان المتخلفين في القرى وذلك بسبب التحويلات النقدية التي يبعث بها المهاجرون إلى ذويهم لاعانتهم.

هذا في حين عملت هذه الهجرات من الناحية الأخرى على تضخم حجم المدن في معظم دول أمريكا اللاتينية وإلى حد التعجيز. فقد دلت الاحصائيات بأن حجم المدن التي تزيد على ٢٠,٠٠٠ نسمة قد تزايد سكانها للفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٠ بنسبة تبلغ حوالي ٥٪ سنويا، وهي نسبة تكاد تبلغ ضعف نسبة زيادة السكان السنوية في القارة. وهو أمر أحدث الكثير من المشاكل التي سنتحدث عنها عند بحث التطورات الحضرية في القارة.

أما من حيث الحركة بين المدن، فهي ظاهرة أخذت بالتزايد مؤخرا نتيجة التغيرات الحضرية الكبيرة التي أخذت تتعرض لها المدن الأمريكية اللاتينية. مثل التفاضل في مستويات التنمية وبالتالي خلق فرص أفضل للأجور والحياة بين مدينة وأخرى أو المشاكل البيئية والاجتماعية كالتلوث واحداث الاجرام والازدحام، التي أخذت تتعرض لها بعض المدن الكبرى في القارة وتسبب نفور السكان منها، أو رغبة بعض السكان في أخذت المبادرات بالقيام بأعمال تجارية خاصة في مدن أخرى أصغر بعد أن كونوا لأنفسهم رؤوس الأموال اللازمة من أعمالهم السابقة. وهذه بمجموعها أمور ودوافع

تتزايد ظهورا مع تطور القطاع الحضري ونمو المدن في القارة. ولقد أظهرت بعض الدراسات التي تمت حديثا في البرازيل، بأن ٤٩٪ من المهاجرين داخل البرازيل قد تحركوا بين المدن، بينما بلغت نسبة المهاجرين من الأرياف إلى المدن ١٩٪ من جملة المهاجرين في البلاد فقط.

هذا وتشكل حركات السكان نحو استيطان أراضي جديدة ظاهرة أخرى من ظاهرات الهجرة الداخلية في دول القارة. وتنشأ مثل هذه الحركات نتيجة قيام الدول بافتتاح مناطق استيطانية جديدة لتخفيف الضغط السكاني عن مناطق معينة، كما يحصل في البرازيل نتيجة افتتاح مشاريع الاستيطان الجديدة في منطقة الأمزون الداخلية لتخفيف وقع الكوارث الطبيعية التي يتعرض لها سكان المنطقة الشمالية الشرقية من البلاد، أو لتمليك الفلاحين المعدمين أراضي زراعية جديدة. كما تحدث نتيجة قيام الدولة باعادة توزيع السكان بنقل بعض الثقل السكاني، خاصة من مناطق العواصم إلى مناطق جديدة فارغة السكان لاستغلال قدراتها الكامنة، كما هو الحال مع انشاء العاصمة الجديدة (برازيليا) الداخلية في البرازيل بدلا من (ريو دي جانيرو) الساحلية، أو إنشاء مدينة (سيوداد جيانا) في شرقي فنزويلا لاجتذاب السكان من أواسط البلاد المزدحمه بهم إلى الداخل أو محاولة الأرجنتين اليوم بنقل العاصمة نحو الجنوب الأقل سكانا لتخفيف الضغط عن منطقة (بيونس ايرس) الكبرى ولاستغلال أراضي جديدة فيها.

واستنادا إلى الدراسة التي تمت في البرازيل حديثا والتي أشرنا إليها أعلاه، تحظى الهجرة نحو المناطق الريفية الجديدة بحوالي ٢٦٪ من مجمل الهجرة الداخلية في البلاد.

٣ ــ معطيات حركات السكان:

لاشك بأن لحركات السكان في القارة، الوافدة منها أو الداخلية، أثارا بعيدة المدى في تغيير الكثير من مظاهر البيئة الطبيعية للقارة اللاتينية، منذ الفتح الأوربي وحتى اليوم، بحيث أصبحت تكون جانبا مهما في دراسة جغرافيتها البشرية. ونظرا لأن السكان الذين وفدوا إلى القارة قد جاءوا من خلفيات متعددة ومن ثقافات مختلفة، فإن عمليات التغير البيئي التي احدثها هؤلاء أصبحت على درجة غير قليلة من التعقيد. فقد جاء الوافدون بمحاصيل زراعية جديدة وبثروات حيوانية لم تكن موجودة في القارة كما جلبوا معهم مختلف المهارات الحرفية مما كانت لها جميعا أثارا بالغة في تغيير المعالم الريفية التي كانت سائدة قبل الفتح. هذا اضافة إلى التغييرات الاجتماعية التي حصلت نتيجة

تطور الارستقراطية الاقطاعية وارستقراطية الحكم والنشاط التجاري وانعكاسات ذلك على علاقات الريف والمدينة.

أما الهجرات والحركات الداخلية، فاضافة إلى أنها أدت إلى توسيع المؤثرات البيئية المذكورة أعلاه إلى مناطق جديدة من القارة، فإن آثارها الأخرى المهمة تلك التي تتمثل في التطورات الحضرية والتي انصبت على الثورة التحضرية التي تمر بها القارة اللاتينية منذ منتصف القرن الحالي والتي أدت إلى احداث الكثير من التغيرات في مجتمع المدينة، ليس فقط ذلك الذي يتمثل في التوسع العمراني وتعبيد الطرقات وادخال تقنيات الحياة الحديثة، وإنما الأكثر من ذلك انعكاساتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. فقد أصبحت المدينة تضم مختلف التركيبات العرقية والاجتماعية والاقتصادية لسكان القارة والتي تستهدف بدرجة أساسية تحسين مستوياتها المعيشية، وهو أمر ينعكس انعكاسا كبيرا على سلوكيات الانسان فيها، سواء كان ذلك عبر الأساليب السلمية، كتحسين الأحوال الصحية والتعليمية والحرفية، أو عبر التشنجات الكثيرة التي تتطور أحيانا إلى مستوى التصادم والعنف الذي أخذت تعرف به المدينة اللاتينية بشكل واضح. وهو بدوره يؤدي إلى التأثير المباشر وغير المباشر على الأوضاع السياسية وبالتالي على برامج وفلسفات التغيير في مجالات حياة المجتمع المختلفة.

و ـ التحضر ومشاكله:

كما سبق وأشرنا في المقدمة التاريخية لهذا الفصل، أصبحت المدينة تحظى باهتمام أكبر في حياة المجتمع اللاتيني منذ العقود الأولى للفتح الأوروبي للقارة، باعتبارها أصبحت تمثل قاعدة الحكم والسلطة من ناحية، ومركز الثراء والنشاط التجاري من ناحية أخرى، وبالتالي أصبحت بؤرة الجذب الرئيسية لحياة الانسان الجديد في القارة.

غير أن تطور هذه المدينة لم يكتسب السرعة اللازمة له حتى بداية القرن الحالي، وبالذات بعد الحرب العالمية الأولى وما خلفته من ويلات اقتصادية متمثلة بالكساد الذي شهده العالم في العشرينات والثلاثينات من هذا القرن، والذي بسببه عانت دول القارة اللاتينية من تدهور صادراتها، اضافة إلى انقطاع الكثير من وارداتها من السلع الضرورية. كل ذلك دفع بهذه الدول إلى تبني سياسات التصنيع الذي كان أحد أهم الأسباب التي حفزت على نمو المدينة الحديثة في القارة، وذلك بسبب ما أخذت توفره هذه المدينة من فرص العمالة والحياة الافضل.

فمن حيث توفر فرص العمالة في الصناعة الحديثة وملحقاتها من النشاطات الأخرى، عملت هذه على جذب الكثير من سكان الأرياف نحو المدن هربا من ظروف الحياة الريفية القاسية وطمعا في حياة أفضل. كما عملت على جذب المزيد من المهاجرين من عبر البحار الباحثين عن فرص استثمار وتشغيل افضل، بينما ساعد تحسن مستويات المعيشة بين سكان المدن على تحسين المستويات الصحية والذي أدى بدوره إلى تصاعد الزيادات الطبيعية لهؤلاء السكان، وهي أمور وضعت المدينة الأمريكية اللاتينية على طريق التوسع والتضخم المتزايدين. كما أن ذلك قد أدى إلى اختلاف الوظائف التي كانت تميز المدينة اللاتينية عند نموها خلال الفترة الاستعمارية، بأنها لم تعد تقتصر على الوظائف السياسية والدينية أو التجارية، بل تعدتها إلى الوظائف الصناعية والخدمية المختلفة والثقافية والترفيهية، وإلى غير ذلك من الوظائف المتزايدة نوعا.

ثم جاءت الحرب العالمية الثانية لتضيف دفعا جديدا إلى عوامل نمو المدينة في القارة حتى أصبحت هذه ومنذ منتصف القرن الحالي أبرز ظاهرة اجتماعية في أمريكا اللاتينية كما أصبحت تستقطب أكبر اهتمام وأكبر انحياز سكاني في محيطها الحضري وإلى الحد الذي تحولت معه إلى مشكلة كبيرة تنوء بثقلها الكثير من دول القارة.

لقد كانت النتيجة الآنية والمباشرة من هذه العملية هي زيادة نسبة السكان الحضريين، وغالبا على حساب السكان الريفيين، وبالتالي تحول هؤلاء السكان من أنماط النشاط الاقتصادي الانتاجي إلى النشاط الخدمي - الاستهلاكي، خاصة وأن المدينة الحديثة لم تعد تتمحور حول البؤرة الصناعية بشكل أساسي. فقد تزايدت نسبة زيادة السكان الحضريين في الآونة الأخيرة إلى حوالي ضعف نسبة زيادة السكان الطبيعية (والبالغة ٢,٣٪ سنويا) مما يعني أن جزءا كبيرا من هؤلاء السكان الحضريين قد أصبح مصدرهم الهجرة الداخلية ومن الأرياف بالذات، وأصبحت بالتالي شريحتهم تحتل نسبا أكبر في تركيبة المجتمع اللاتيني في الوقت الذي لم تكن دول القارة مستعدة على استيعاب وهضم هذه النسب المتزايدة من الهجرة إلى مدنها.

فإذا أخذنا التجمعات السكانية التي تزايد على ٢٠,٠٠٠ نسمة مؤشرا على ظهور المراكز الحضرية (وهو المؤشر الذي تتبناه الأمم المتحدة وبعض دول العالم الحديثة)، فإن نسبة السكان الحضرين في امريكا اللاتينية قد تزايدت من حوالي ١١٪ عند بداية القرن الحالي إلى حوالي ٢٨٪ عند منتصف القرن، لتصل إلى حوالي ٦٥٪ عام ١٩٨٠، (انظر الجدول ٣) رغم أن نسب الزيادة هذه لم تكن متشابهة بين دول القارة حيث توجد دول بالغة التحضر خاصة تلك التي يكون السكان الاوروبيون فيها النسبة العالية مثل

الأرجنتين وأرجواي، وأخرى لاتزال عملية التحضر فيها تتم ببطيء نسبي، مثل بارجواي التي لاتزال تعتمد على الاقتصاد الريفي بدرجة كبيرة.

رغم أن عملية التحضر ارتبطت أحيانا بانشاء مدن جديدة أو خلق وظائف حضرية جديدة في بعض التجمعات القديمة، إلا أنها انصبت بدرجة كبيرة على المدن الرئيسية في الدولة، خاصة العاصمة التي تعتبر مركز اهتمام السلطة وموطن الاستثمارات الرئيسية بحيث تحولت بسببها إلى مدن مليونية تحتل مركز الصدارة بين بقية المدن، كما أصبح حجمها السكاني يمثل جزءا كبيرا من مجموع سكان الدولة التي توجد فيها هذه المدينة.

جدول رقم (٣)

تطور نسبة سكان المدن التي تزيد على ٢٠,٠٠٠ نسمة في أمريكا اللاتينية ١٩٠٠ ـ ١٩٨٠ (٪)

الدولة	١٩٠٠	١٩٢٠	١٩٥٠	١٩٨٠
أمريكا اللاتينية	١٠,٩	١٥,٥	٢٨,٢	٦٥,٠
الأرجنتين	٢٤,٩	٣٧,٠	٤٩,٩	٨٣,٠
بوليفيا	٦,٦	٩,٤	١٩,٤	٤٤,٥
البرازيل	٨,٧	١٣,٠	٢٠,٣	٦٧,٦
تشيلي	١٩,٩	٢٧,٦	٤٢,٦	٨١,٠
كولومبيا	٦,٢	٨,٩	٢٣,٠	٦٥,٠
كيوبا	٢٥,٠	٢٣,٢	٣٦,٠	٦٨,٤
الإكوادور	٩,٣	١٣,٦	١٧,٨	٤٧,٠
السلفادور	٦,٠	٠٠	١٣,٠	٤١,٠
المكسيك	٩,٢	١٢,٦	٢٣,٦	٦٦,٣
نيكارجوا	٠٠	١٠,٩	١٥,٢	٥٣,٤
بارجواي	١٣,٠	١٨,٠	١٥,٣	٣٨,٤
بيرو	٦,٠	٥,٠	١٨,٠	٦٤,٠
أورجواي	٠٠	٢٧,٨	٥٣,٠	٨٤,٠
فنزويلا	٨,٥	١١,٧	٣١,٠	٧٦,٠

المصدر:

D.Prestom Latin American Development. p. 170

UN., Statistical Yearbook for Latin America, 1986.

فمن أمثال التجمعات السكانية الصغيرة التي تضخمت إلى مدن كبيرة بسبب تغير وظائفها هي مدينة (سيوداد جيانا) في شرقي فنزويلا التي تضاعف سكانها بأكثر من مائة مرة بين ١٩٥٠ ـ ١٩٨٠ (من ٣٠٠٠ نسمة إلى أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠) بسبب تطور تعدين وصناعة الحديد والصلب فيها. والمدن مكسكالي وتيهوانا الحدودية الشمالية في المكسيك التي تضاعفت سكانها بين ٤ ـ ٥ مرات خلال فترة ١٩٥٠ ـ ١٩٧٠ بسبب تطور وظائفها الخدمية السياحية. في حين تضاعف حجم سكان (بوجوتا) عاصمة كولومبيا من حوالي ٧٠٠ ٠٠٠ نسمة عام ١٩٥٠ إلى أكثر من ٤ ملايين نسمة سنة ١٩٨٠ ومثلها مدن أخرى كثيرة معتدلة الحجم في المكسيك والبرازيل والأرجنتين، تزايد سكانها لتصبح مدنا مليونية، هذا فضلا على تصاعد أعداد المدن المليونية، مثل ساوباولو وبيونس ايرس ومدينة المكسيك وريودي جانيرو، والتي هي في الغالب تمثل عواصم دولها. فقد تزايد سكان ساوباولو مثلا من ٢,٥ مليون عام ١٩٥٠ إلى أكثر من ١٢ مليون عام ١٩٨٠، بينما وصلت مدينة المكسيك العاصمة إلى حوالي ١٣ مليون بعد أن كانت أقل من ٣ ملايين عام ١٩٥٠ ويقدر لها أن تصل إلى أكثر من ٣٠ مليون نسمة بنهاية القرن. وهكذا تزايد عدد المدن المليونية في القارة من ٤ مدن عام ١٩٤٠ ليصبح ١٨ مدينة بحلول عام ١٩٨٠، ٦ منها يزيد نفوسها على مليوني نسمة، أما إذا أخذنا التجمع الحضري الأكبر حول هذه المدن بنظر الاعتبار، فإن هذا العدد يزداد عن ذلك بكثير.

ومن بين مظاهر هذا التطور الحضري، أن أصبحت كل دولة في أمريكا اللاتينية تمتلك مدينة رئيسية كبرى . . . Primate City، وعادة تمثلها العاصمة، يكون مجموع سكانها نسبة كبيرة بين مجموع سكان البلاد كما أشرنا إلى ذلك أعلاه: ففي الأرجنتين مثلا، يمثل حجم العاصمة بيونس ايرس حوالي ٣٠٪ من مجموع سكان البلاد، بينما تمثل مدينة المكسيك، عاصمة المكسيك حوالي ٢١٪ من مجموع سكان الدولة، وسانتياجو عاصمة تشيلي حوالي ٣٣٪ من مجموع السكان، ومونتفيديو عاصمة أورجواي أكثر من ٤٠٪ من مجموع سكان البلاد، وليما عاصمة بيرو تحتضن حوالي ٢٥٪ من مجموعهم. . وهكذا. بينما هناك بعض الدلائل التي تشير إلى أن حجم بعض هذه المدن، مثل (مدينة المكسيك)، أخذ في الازدياد للمستقبل المنظور بدلا من التناقص أو الاستقرار، لتصل إلى أكبر مدينة في العالم بحلول عام ٢٠٠٠.

إن مثل هذا الوضع الانفجاري لأحجام سكان المدن الكبرى في القارة قد أخذ يخلق الكثير من المشاكل للمستوطنين أنفسهم من ناحية، وللسلطة من ناحية أخرى.

بالنسبة للوافدين الجدد إلى المدينة، فقد تعرضت الكثير من أحلامهم في العثور على حياة أفضل إلى خيبة أمل كبيرة. فازدحام المدينة المتزايد يصبح سببا في تزايد أثمان

الأرض وايجارات المساكن بحيث يكونون عاجزين عن الحصول على سكن ملائم فيضطروا إلى السكن مع أقربائهم في بيوت محشورة، أوأن يلجأوا إلى بناء أعشاش فقيرة من الصفيح أو المواد البالية على أطراف المدينة وبشكل غير نظامي وخالي من أبسط المتطلبات الصحية، وهكذا أخذت تظهر على أطراف المدن مدن العشيش أو الصفيح Shanty Towns والتي تأخذ أسماء متعددة في أمريكا اللاتينية مثل favelas ، Cerros ، barrios ، والتي تبنى عادة على سفوح التلال المحيطة بالمدينة مثل ريودي جانيرو، أو في مناطق المستنقعات كما هو الحال في بعض المدن الساحلية، وفي بيئات حافلة بالأوبئة والأمراض وبعيدة عن سيطرة وخدمات السلطة المحلية، في الوقت الذي يشكل فيه سكانها نسبة كبيرة من مجمل سكان المدينة. فمثل هؤلاء الوافدين المقتحمين للأرض بشكل غير نظامي Squatters يشكلون حوالي ٤٠٪ من سكان مدينة كاراكاس في فنزويلا و ٤٥٪ من سكان ليما في بيرو و ٤٦٪ من سكان مدينة المكسيك و ٦٠٪ من مدينة بوجوتا في كولومبيا.. وهكذا.

كما يفشل هؤلاء في الحصول على العمل الملائم مما يؤدي إلى انتشار البطالة بينهم بحيث يدفعهم ذلك إلى القيام بكافة الأعمال المشروعة وغير المشروعة من أجل كسب العيش، كما يلجأ أولئك الذين تكون لديهم تطلعات أخرى إلى الانضمام إلى تنظيمات القلق السياسي والاجتماعي في الدولة.

وهكذا يتحول هؤلاء إلى عبء كبير على الدولة، سواء كان ذلك من حيث محاولة توفير بعض المتطلبات الأساسية لمستوطناتهم، مثل المياه الجارية والكهرباء، أو معالجة مشاكلهم الاجتماعية والاقتصادية، هذا اضافة إلى تزايد مستويات التلوث الطبيعي والاجتماعي لبيئة المدينة بحيث أصبحت معه المدينة تشكل مصدرا من مصادر القلق في دول أمريكا اللاتينية التي تريد أن تحفظ لمدنها الرئيسية وجهها المشرق ووزنها المؤثر في المجتمع وبشكل قد يكلفها كثيرا من ميزانيتها ويعثر من تحقيق التوازن الاقليمي في مجالات التنمية لديها بحيث يؤدي ذلك إلى ظهور قدر كبير من الانفصام والتباين بين الحاضرة الأكثر عناية والريف الأكثر اهمالا، مما يشجع على استمرار عملية الجذب إلى المدينة والنفور من القرية.

الفصل الثالث

الجغرافيا الاقتصادية للقارة

لا شك في أن الفتح الأيبيري للقارة وما تبعه من الفترة الاستعمارية التي استمرت لأكثر من ثلاثة قرون من الزمن قد زرع البذرات الأولى للكثير من الخصائص الاقتصادية التي لاتزال تميز اقتصاد أمريكا اللاتينية.

فاسبانيا التي تبنت الفلسفة التجارية (المركنتالية Mercantalism) بقيت ملتزمة بها وحملتها معها إلى علاقاتها مع مستعمراتها في العالم الجديد، رغم تخلي أوربا عنها بظهور المدارس الاقتصادية الحرة Laissez Fair في فرنسا من قبل الطبيعيين (الفيزيوقراط) وأرباب التجارة الحرة من جماعة ادم سميث في بريطانيا، وقد أصبحت أمريكا اللاتينية بموجب تلك الفلسفة البقرة الحلوب للاقتصاد الإسباني، وخاصة من المعادن النفيسة وموارد الثروة الأخرى، في حين جعلتها سوقا لمنتجاتها الصناعية دون منافس. وقد أقامت الحكومة الاسبانية يومها (عام ١٥٠٣) مجلسا تجاريا مركزيا Casa de Contratacion مقره مدينة اشبيلية من أجل الاشراف على تجارة الصادرات والواردات مع العالم الجديد وجمع حصة عرش المملكة من المعادن النفيسة والبالغة ٢٠٪، وليشجع نظير ذلك تصدير السلع الاسبانية خاصة الصناعية منها إلى المناطق المفتوحة.

وقد تميزت ادارة تلك المناطق المفتوحة وعلى أساس تلك العلاقات التجارية بالمركزية، رغم أنها كانت مركزية شخصية، إذا أعطيت عمليات السيطرة المركزية في المناطق المفتوحة هذه إلى الفاتحين المغامرين Conquistadores كل حسب المنطقة التي عمد إلى فتحها وتدشينها والحاقها بامبراطورية الأم الجديدة، دون أن يكون للمستوطنين من اتباع أولئك الفاتحين أو بقايا السكان الأصليين شأن يذكر من الأمر. وهكذا نشأت الاقطاعية الكبيرة التي أصبحت سمه بارزة من سمات الاقتصاد اللاتيني، وحتى يومنا هذا.

ومن الطبيعي أن يقوم الفاتحون المغامرون أولئك بتحقيق سيطرتهم على الأراضي المفتوحة بالقوة العسكرية، لذا أصبحت المؤسسة العسكرية سمة أخرى من السمات الواضحة في حياة هذه القارة. وهكذا أخذت السلطة في العالم الجديد اللاتيني تعني

الاقطاعية زائدا العسكرية والتي أخذت تتمتع بعوائد الثروة الكبيرة والمتزايدة نوعا نظير دفع حصة الحكومة المركزية (أو عرش المملكه) والتي كانت تعاني من الاستنزاف المالي الذي أوصلتها إليه الفتوحات الداخلية التي استهدفت ازاحة حكم العرب في الأندلس اضافة إلى حروبهم الخارجية. وعلى الرغم من نضوب المناجم أو عدم العثور عليها، فإن البحث عن الثروة في العالم الجديد لم يتوقف بل تحول إلى موارد الأرض الظاهرية من النباتات وامكانية الاستفادة منها زراعيا ورعويا رغم مشاكل العماله وشحتها التي تفاقمت بتطبيق نظام التسخير Encomienda على السكان الاصليين المستغلين للأرض، والتي دفعتهم فيما بعد إلى استيراد الرق تعويضا لذلك. فاصبحت موارد الغابات والمنتجات الحيوانية مصدرا جديدا من مصادر الثروة قبل أن تضاف إليها الموارد الزراعية الأخرى.

أما البرتغاليون الذين سيطروا على ما يعرف اليوم ببلاد البرازيل فرغم أنهم لم يوجهوا اهتمامهم الكبير إلى مستعمراتهم الجديدة بسبب تجارتهم الرائجة مع الشرق آنذاك، إلا أن تزايد المنافسة لهم في الشرق اضافة إلى تطور دخول محاصيل جديدة إلى العالم الجديد، مثل قصب السكر قد جعلهم أكثر اهتماما بهذه المستعمرة الجديدة والتي بدأوا يجنون منها العوائد السخية.

وقد ازدادت أهمية الأرض من هذا المنطلق بعد قيام الثورة الصناعية في أوربا وتزايد حاجة الدول الصناعية إلى الموارد الخام والتي أصبحت أمريكا اللاتينية احدى مصادرها الهامة في العالم خاصة بعد تسرب هذه الثورة إلى أمريكا الشمالية. وهكذا أخذت أمريكا اللاتينية تدخل في اطار المناطق الهامشية Periphery التي تغذي الدول الصناعية الشمالية بحاجاتها من الموارد الأولية.

ولم يتغير الوضع كثيرا بعد الفترة الاستقلالية التي بدأت بالظهور منذ بداية القرن التاسع عشر والتي أذنت بتقلص النفوذ الايبيري في القارة. فقد شعرت الكثير من الحكومات المستقلة الجديدة أنها بحاجة إلى تطوير مواردها دعما لاستقلالها الوطني من ناحية، ولحاقا بركب التطور المتزايد خلال القرن الماضي. ولما لم تكن تلك الدول قادرة على تحقيق ذلك، بسبب فقرها من ناحية وقلة كوادرها وقدراتها البشرية من ناحية أخرى، فقد عمدت إلى دعوة الاستشار الأجنبي للقيام بمثل هذه المهمة. ولم يكن لتلك الاستشارات الخارجية والقادمة من الدول الصناعية غير متابعة ذات الخط السابق، وهو ابقاء أمريكا اللاتينية مصدرا للحصول على الخامات الأولية، زراعية أو نباتية أو معدنية من ناحية، وسوقا لمنتجاتها، من ناحية أخرى، لابل إن بعض هذه الدول المستقلة، مثل البرازيل، بقيت تصر على أن مسؤولياتها تنحصر في توفير المواد الأولية للأسواق الصناعية

والحصول على سلع الاستهلاك نظير ذلك. وهكذا استمرت القارة تلعب دور المناطق الهامشية للدول الصناعية، والآن بدرجة أكبر للولايات المتحدة الأمريكية. ولكن بدلا من أن تكون العلاقات والولاءات السابقة محصورة بالدولتين الأم اسبانيا والبرتغال، أصبحت الآن مرتبطة بدول متعددة من أوروبا الشمالية الغربية أولا، ثم بعد ذلك بالولايات المتحدة الأمريكية.

وقد أدى مثل هذا التغير إلى احداث تغييرات كبيرة جدا، منها أن البحث عن الموارد قد اتسعت دائرته، سواء كان ذلك إلى موارد متنوعة أخرى، أو إلى مناطق جديدة، كما أن ذلك قد أدى إلى انشاء العديد من خطوط النقل الحديثة خاصة السكك الحديد، من أجل تصدير تلك الموارد وإن كان ذلك قد تم بمقاييس مختلفة وغير مترابطة كما قد أدى ذلك إلى تطوير منافذ التصدير، وخاصة خلال العواصم الساحلية أو موانئها المرتبطة بها. وقد تسبب كل ذلك في نشوء وتطور قطاعات اقتصادية وحضرية حديثة قائمة على أسس تقنية أكثر تقدما وبمظاهر أكثر حداثة في حين تركت القطاعات الوطنية الداخلية خاصة الزراعية منها، منطوية على ذاتها تمارس ذات الأساليب التقليدية لاكفاء حاجات مجتمعاتها الخاصة، فحصل بذلك الفصم الاقتصادي والاجتماعي بين المناطق الحديثة التنظيم، ولكن بشكل جيوب صغيرة ومتباعدة التوزيع، والمناطق التقليدية النظم في بقية أجزاء القارة، يسحب وراءه فجوة متزايدة العمق بين المستفيدين من بؤرات التنظيمات الاقتصادية الحديثة، وهم الاقلية، وبين الشرائح الاجتماعية الأكبر التي كانت لاتزال تعيش بمستوياتها التقليدية المتدنية.

وهكذا ما أن أطل القرن العشرين حتى كان الاقتصاد الأمريكي اللاتيني قد تبلور وانتظم حول بضعة خصائص معينة:

١ ـ اعتماد الاقتصاد القومي على تصدير سلعة رئيسية، أو ربما بضعة سلع رئيسية قليلة، والتي كانت في الغالب على شكل مادة أولية، سواء كان ذلك من المحاصيل الزراعية، مثل قصب السكر في كيوبا والبن في البرازيل واللحوم والذرة في الأرجنتين، أو من المحاصيل المعدنية، مثل النفط في المكسيك وفنزويلا، والنترات ثم النحاس في تشيلي وبيرو والقصدير في بوليفيا.

وقد كان لمثل هذا الوضع أثاره السيئه على الاقتصاد القومي للدول، وذلك بسبب

أ ـ تقلب أسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية.
ب ـ تدني العوائد المتحصلة منها بسبب تدني أسعارها.

٢ ــ تغلغل الاستثمارات الأجنبية وسيطرتها على الكثير من قطاعات الانتاج التصديري، سواء كان ذلك في ميادين الزراعة والمتمثلة باقامة المزارع المدارية التخصصية المنتظمة Plantations أم في ميادين التعدين والمتمثلة بالحصول على الامتيازات الطويلة الأمد لاستغلال مورد من الموارد المعدنية. مثل هذه الاستثمارات التي توجه انتاجها إلى الأسواق الخارجية، يعني بأن عوائدها تتسرب إلى القنوات الخارجية أيضا، عدا الجزء القليل منها الذي يتحول داخليا إلى نقد ينفق في الغالب على الأمور الاستهلاكية أو غيرها، ولكن ضمن بعض التجمعات الحضرية، لاسيما العواصم، وبالتالي تبقى النسبة الأكبر من المجتمع غير مستفيدة من هذه العوائد.

٣ ــ إن استغلال موارد الثروة لم يتم على نطاق شامل وواسع بحيث يشمل جميع مناطق القارة. فقد بقي ذلك مقتصرا على تلك المناطق الأكثر ثراء والأكثر ملاءمة في مواقعها الجغرافية وحيث القرب من التجمعات السكانية، في حين تركت الكثير من مناطق الأطراف الداخلية Frontier Lands بعيدة عن يد الاستغلال وهكذا شهدت اشغالات الأراضي تباينا كبيرا، بين مناطق أشغلت واستغلت استغلالا كثيفا بحيث أدى ذلك إلى استنزاف مواردها أو احداها المستهدفة بالاستغلال، وبالتالي تدني مردوداتها، في حين بقيت مناطق أخرى، أو موارد أخرى فيها لاتزال تحفل بثرائها وبقواها الانتاجية.

إن مثل هذه الأوضاع أخذت تولد الكثير من ردود الفعل، خاصة مع نمو الشعور الوطني الذي تزايد مع نمو الطبقات الوسطى وبالذات الشرائح المتنورة والنخبة الواعية منها the Intelligentsia.

وقد عزز ذلك تفاقم الأزمات الاقتصادية المحلية التي صاحبت قيام الحربين العالميتين الأولى ثم الثانية، وما أعقبها من فترات الكساد العالمي، وهي أمور تعاونت مع بعضها على قطع تدفق الكثير من السلع الاستهلاكية المصنعة من الخارج من ناحية، وعلى عرقلة تسويق منتجات دول أمريكا اللاتينية، خاصة من المواد الأولية، من ناحية أخرى، وبالتالي إصابة الاقتصادات الوطنية لمعظم دول القارة بالكثير من الهزات مما حدى بالحكومات الوطنية إلى اتخاذ الاجراءات اللازمة باتجاه اصلاح هذه الاقتصادات وتعزيز استقلاليتها. وقد اتخذت ردود الفعل هذه ومنذ بداية القرن الحالي عددا من الاتجاهات منها:

أ ــ تبني مشاريع الاصلاح الزراعي واعادة توزيع الأراضي، والتي كانت أولى بوادرها قد ظهرت في بلاد المكسيك منذ ١٩١٧، ثم سرت إلى معظم دول أمريكا اللاتينية، سواء كان ذلك عبر التحولات الفجائية أو التدريجية.

ب ـ تأميم مصالح الاستثمارات الاجنبية والذي تناول تأميم صناعات التعدين وخطوط النقل والاتصال والتي بدأت مرة أخرى في بلاد المكسيك منذ الثلاثينات من هذا القرن ثم في الارجنتين، واستمرت حتى يومنا هذا.

جـ ـ طرح مشاريع التنمية، لاسيما في مجال اقامة الصناعات سواء كان منها الأساسية أو الاستهلاكية والتي كانت من مسؤولية الحكومة أحيانا، كما كانت من مسؤولية القطاع الخاص أيضا، وذلك بهدف تحقيق التوازن بين قطاعات الدولة الاقتصادية المختلفة.

د ـ اعادة توزيع السكان عن طريق نقل مراكز الثقل السكاني من الهوامش نحو الداخل وخاصة عن طريق نقل عاصمة البلاد، أو بتأسيس مشاريع صناعية أساسية في مناطق الأطراف البعيدة أو بتدشين مشاريع استيطان زراعي في العمق المكاني للدولة، كما ظهر ذلك في فنزويلا والبرازيل وكما تحاوله اليوم الأرجنتين في مجال نقل العاصمة باتجاه الجنوب خلال التسعينات.

رغم أننا سنعود إلى الحديث عن هذه الاتجاهات وأمثالها بتفاصيل أكثر عند الكلام عن القطاعات الاقتصادية، إلا أننا يمكن الاشارة بايجاز هنا إلى أن الكثير من هذه الطموحات لم تبلغ أهدافها حتى يومنا هذا.

فالاصلاح الزراعي لايزال يتعثر في قنوات التنظيم الاداري والشكليات بحيث يقدر بأن ١٥٪ فقط من الأراضي التي يجب أن يشملها التوزيع في معظم مناطق القارة خلال الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٨٠ هي التي صودرت وأن من استفاد من ذلك هم ٢٢٪ من مجموع من يجب أن يستفيد منها (CEPAL, Dec. 85,120)، وأن الشركات الأجنبية لاتزال تسيطر على حصة غير قليلة من الاستثمارات الزراعية والصناعية. فمساهمة هذه الشركات في رأس المال المدفوع في صناعات طحن الحبوب والزيوت والشكولاته واللحوم تتراوح بين ٢٠٪ و ٦٠٪ من المجموع. كما أن الكثير من هذه الشركات الأجنبية كانت المستفيدة الكبيرة من المشاريع الجديدة المفتوحة في حوض الأمزون في بلاد البرازيل مثلا. هذا فضلا على تعرض الكثير من مشاريع التنمية التي انفقت عليها الملايين إلى التراخي مما أدى إلى وقوع الكثير من دول القارة في شباك الديون الخارجية، اضافة إلى تدني حصة الفرد من الناتج القومي (حسب أسعار السوق) الذي هبط دون الألفي دولار (حسب احصاء ١٩٨٤) بعد أن كان يزيد على ٢٣٠٠ دولارا عام ١٩٨٠، وذلك بسبب التخلف النسبي لقطاعات هذا الناتج القومي، خاصة القطاع الزراعي والتراكم المالي.

ومع ذلك، فإن الاقتصاد اللاتيني قد أخذ يتجه نحو التكامل نتيجة نمو وتزايد مشاركة القطاعات الاقتصادية المختلفة في تكوينه بعد أن كان مقيدا بالعلاقات التجارية مع الوطن الأم خلال الفترة الاستعمارية وباتساع قاعدة النشاطات الاستخراجية الأولية الزراعية والتعدينية للفترة التي أعقبت الاستقلال. فقد أصبحت الصناعة والخدمات والعمليات المالية والبناء والنقل وغيرها، أنشطة لها وزنها الأكبر في تكوين النظام الاقتصادي للقارة، وإن كان ذلك مختلفا من منطقة لأخرى ومن دولة لأخرى فيها. فقد تضاءلت حصة القطاع الزراعي من حوالي ١٨٪ من مجمل الناتج القومي للقارة عام ١٩٦٠ (وذلك حسب الأسعار الثابتة لعام ١٩٧٠) إلى حوالي ١٢٪ عام ١٩٨٣. كما تناقصت حصة التعدين من حوالي ٤٪ إلى حوالي ٣٪ لذات الفترة الزمنية، في حين تزايدت حصة الصناعة من حوالي ٢١٪ إلى ٢٣٪ تقريبا والنقل من ٧٪ إلى حوالي ٩٪ وذلك لنفس الفترة الزمنية أيضا وكذلك اتجهت حصة النشاطات التجارية والمالية نحو نفس المستويات من الزيادة.

ولكن رغم ذلك فإن وزن القطاع الزراعي في الناتج القومي للقارة لايزال مهما، كما لايزال يكون المحور الرئيسي في حياة القسم الأكبر من السكان، فهو لايزال يستوعب حوالي ٣٠٪ من شريحة السكان النشطين اقتصاديا في القارة، رغم أن هذه النسبة تختلف من منطقة لأخرى، ومن دولة لأخرى، ورغم أنها تقل عما كانت عليه عام ١٩٥٠.

أهم القطاعات الاقتصادية:

لقد أشرنا إلى أن معظم دول أمريكا اللاتينية، خاصة الكبرى منها، اندفعت وبجرأة أحيانا إلى تبني الكثير من مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي المجالات المتعددة بما يوحي بأن الاقتصاد اللاتيني، ورغم التعثر الذي تواجهه هذه المشروعات، قد أخذ يتجه نحو التوازن بين قطاعاته المختلفة بحيث أصبحت معه هذه القطاعات الاقتصادية المختلفة في القارة تتعرض ومنذ أمد غير قليل إلى التغير والتحول وإعادة البناء والتوزيع.

أ ـ القطاع الزراعي:

كما سبق وأشرنا، فإنه رغم التغيرات الكبيرة التي تعرض لها القطاع الزراعي منذ الفتح الأوربي ولايزال كذلك، فإن هذا القطاع يبقى حتى الآن القطاع الأكثر أهمية في حياة السكان في أمريكا اللاتينية. سواء كان ذلك بالصورة المباشرة المتمثلة بالتشغيل

والاعالة أم بالصورة غير المباشرة المتمثلة بتجارة المحاصيل الزراعية أو تصنيعها أو نقلها وتخزينها. فحسب إحصاء ١٩٨٠، كانت لاتزال الزراعة توظف ٣٠٪ من مجموع قوة العمالة الفاعلة اقتصاديا في القارة (بالمقارنة مع ٥٤٪ عام ١٩٥٠)، بينما كانت نسبة الريفيين فيها تكون ٣٧٪ من مجمل سكان القارة (بالمقارنة مع ٥٧٪ عام ١٩٥٠) (CEP-AL., Dec. 85) أما مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الاجمالي فقد بلغ ١١,٥٪ عام ١٩٨٠ (بالمقارنة مع حوالي ٢٠٪ عام ١٩٥٠).

ومع ذلك، فمن المرجح أن تكون مثل هذه الأرقام أقل من الواقع الفعلي لهذا القطاع الانتاجي، وذلك لأن هناك أنماط زراعية شائعة مثل نمط الزراعة المتنقلة والتي تشكل وزنا كبيرا في الممارسة الزراعية عند الكثير من سكان أمريكا اللاتينية المدارية، مثل سكان حوض الأمزون وحوض الأورينوكو، لا تتوفر عنها المعلومات الدقيقة لاعن المساحات التي تشغلها ولا الانتاج الذي تحققه، أو حتى عدد السكان الذين يعملون فيها لذا فكثيرا ما يهمل الحديث عنها. كما أن هناك اهمالا كبيرا في الحديث عن زراعةالكفاية الذاتية التي يمارسها الفلاحون الصغار لاسيما من السكان الأصليين الذين يعيشون في مناطق نائية ومنعزلة مثل المناطق الجبلية أو المناطق البعيدة عن وسائل الاتصال، والذين يقومون بانتاج ما يغطي حاجاتهم الخاصة أو حاجات الجماعة التي يعيشون بينها. وبالتالي فإن أغلب الكلام عن القطاع الزراعي في أمريكا اللاتينية اليوم يدور حول الأنماط التجارية والتسويقية منه، كما يتناول تلك الجوانب التي تعرضت لرياح التغيير في ظل مشاريع الاصلاح الزراعي وتسرب التقنيات الزراعية الحديثة، رغم أن القطاع التقليدي الأكثر تخلفا هو الأكثر شمولية بين مجتمع الفلاحين في القارة.

كذلك، فإن مما يجدر ذكره هو أن هذه الأرقام تمثل نسبا متغيرة تبعا لتطور القطاعات الاقتصادية الأخرى في القارة مثل الصناعة والخدمات والحالة الديمجرافية للسكان. بينما قد تشير الأرقام المطلقة للانتاج الزراعي إلى تطورات جذرية لاتظهرها الأرقام النسبية التي يشير إليها الحديث بتعميماته عادة. فبين عامي ١٩٦٥ و ١٩٨٥ مثلا، تزايد مجمل الانتاج الزراعي للمحاصيل الرئيسية في القارة بمعدل يزيد على ٢٠٠٪، ومع ذلك فإن موقع الزراعة (مع بعض الحرف الأولية الأخرى) في مجمل الناتج القومي قد هبط من حوالي ١٧٪ إلى حوالي ١١٪ لذات الفترة الزمنية.

المقومات الطبيعية للزراعة وامكاناتها:

رغم أن أكثر من ٨٠٪ من أمريكا اللاتينية تقع محصورة بين المدارين الشمالي والجنوبي وبالتالي يسودها المناخ المداري وشبه المداري الذي من شأنه أن يوفر من الناحية

النظرية فصول نمو زراعي تمتد على مدى العام، إلا أن هذا الوضع الحراري المحدد لفصل النمو قد يكون شديد الوطأة بسبب ارتفاع معدلات الحرارة على مدى العام بحيث تحد من نمو الكثير من المحاصيل الغذائية، خاصة من الحبوب الغذائية المعتدلة. كما أن رشح التربات أو جرفها كما هي الحال في تربات حوض الأمزون وبقية المناطق المنخفضة والسهلية المدارية يشكل معوقا آخر، حيث تعرف التربات بضعف انتاجيتها إن لم تتعرض إلى التجديد الإرسابي أو التخصيب، كما وتجعلها بيئة ملائمة لنشاط الكثير من الأمراض النباتية والمخاطر البيولوجية الأخرى. وقد يكون الأمر على النقيض من ذلك، بسبب شدة الجفاف بحيث لا يمكن استغلال الأرض إلا عن طريق توفير المياه اصطناعيا، مثل شمال المكسيك والسواحل الغربية لأمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية وحتى الجزء المعتدل من جنوب القارة والذي يفترض أن يكون مناخه أكثر نموذجية لانتاج الكثير من المحاصيل الزراعية، فإن نسبة كبيرة من أراضيه تخضع للجفاف العام والذي يقلص من مرونة التنمية الزراعية الشاملة.

ولكن رغم هذه الواجهات المقيدة للنشاط الزراعي، فإن وجود المرتفعات من الهضاب والجبال العالية والتي تسيطر على قدر كبير من مساحة القارة المدارية، توفر بيئة مخففة للضغوط المناخية في مناطق المنخفضات، وذلك خلال التغير المناخي مع الارتفاعات وبالتالي خلق بيئات مناخية ـ انتاجية متنوعة تكون سببا لتوفر مجموعة مختلفة من المحاصيل الزراعية كانت منذ القديم وحتى الآن احدى أسس التبادل التجاري الهامة بين سكان الوديان والسهول من ناحية والمرتفعات من ناحية أخرى. هذا على الرغم من أن النشاط الزراعي الجبلي هذا يتميز بالتركز المكاني وفي مواطن محددة ومتباعدة عن بعضها عكس زراعة السهول. كما أنه يحتاج إلى عناية متواصلة للتغلب على المشاكل التي يخلفها انحدار الأرض للسفوح والأراضي الجبلية (انظر شكل ٤).

كذلك فإن هذه الجبال توفر مصدرا مهما للموارد المائية للمناطق الجافة التي تمتد عادة مجاورة للمناطق الجبلية في أمريكا اللاتينية، وبالتالي يمكن بواسطتها احياء الكثير من هذه الأراضي الجافة والتي تتميز مرة أخرى بتوزيعها المكاني المتباين والمتباعد تبعا لذلك.

لذا وبناء على المعطيات المذكورة أعلاه، فإن الامكانات الزراعية في القارة، بمؤشر المساحات الزراعية، تتميز ببضعة خصائص:

١ ــ إن الأراضي الزراعية بامكاناتها المباشرة تعتبر قليلة نسبيا في القارة بالمقارنة مع ما يتوفر منها في مناطق أخرى مثل القارة الشمالية، أو حتى في افريقيا، سواء كان ذلك

من حيث نسبتها إلى المساحة الكلية للقارة، أونسبتها إلى معدل حصة الفرد الواحد منها. فعلى الرغم من التطورات الكثيرة التي حصلت في تحسين الأراضي الزراعية عبر العشرين سنة الواقعة بين ١٩٦٥ و ١٩٨٥ والتي أدت إلى زيادة المساحات الزراعية بأكثر من ٥٠٪ مما كانت عليه فإن نسبة الأراضي الزراعية في القارة لاتزال قليلة، لاتزيد على ٧٪ من مجموع المساحة الكلية للقارة اللاتينية.

أما بالنسبة لمعدل حصة الفرد من هذه الأراضي الزراعية البالغ مجموع مساحتها حوالي ٣٦٥ مليون فدانا، فإنها تقرب من فدان واحد/ للفرد. وهي نسبة معتدلة من الناحية النظرية وفي ظل ظروف انتاجية ملائمة وديمجرافية مستقرة. ولكن المعروف أن سكان القارة يتزايدون تزايدا انفجاريا للأمد المنظور من الزمن، مما يؤدي إلى تقليص حصة الفرد من هذه الأراضي الزراعية. كما أن من الناحية الفعلية، تختلف نسبة الأراضي الزراعية إلى عدد السكان القائمين فيها اختلافا كبيرا بسبب اختلاف توزيع السكان، فنظير وجود أراضي زراعية فسيحة غير مستغلة، فإن هناك أراضي أخرى يتكدس فيها السكان إلى درجة حرمان بعضهم من امكانية الحصول على شبر واحد منها.

٢ ـ إن معظم الاراضي الزراعية أكثر من ٧٥٪ منها، موجودة ضمن المناطق المدارية من القارة خاصة الرطبة منها حيث تتعرض التربة إلى مشاكل الرشح وضعف الانتاجية اضافة إلى مخاطر الانجراف في الوقت الذي يعيش ضمن هذه المناطق أكثر من ٩٠٪ من السكان المزارعين في أمريكا اللاتينية.

٣ ـ بسبب الضعف الذي تتعرض له التربات في المناطق المدارية المطيرة، لاسيما تلك التي تستعاد من تنظيف الغابات ومن غطائها النباتي الطبيعي، فإن الكثير من المزارعين أصبحوا يفضلون تحويلها إلى مراع لتربية الحيوانات، فيضيفوا بذلك مساحات جديدة إلى المساحات الكبيرة الموجودة من هذا النمط من استغلال الأرض في القارة الجنوبية، خاصة في حوض الأمزون، وبالتالي اخراج الأرض من انتاج المحاصيل الحقلية الغذائية المباشرة.

وهكذا يبدو لنا واضحا مدى المشاكل الايكولوجية التي تواجه المقومات الطبيعية للزراعة في القارة، في الوقت الذي تتعاون فيه المعطيات البشرية على تعميق هذه المشاكل وتلك حالة تعتبر أشد أثرا في تعثر القطاع الزراعي في القارة.

المعطيات البشرية للزراعة :

إذا كانت المعطيات الطبيعية وكما أوجزت أعلاه تبدو على درجة غير قليلة من البساطة ووضوح التمييز، فإن المعطيات البشرية المرتبطة بالزراعة تتميز بقدر كبير من التعقيد والتداخل. وهو أمر ليس بالغريب في القطاع الزراعي خاصة في المجتمعات التقليدية وغير الصناعية، حيث يلعب العامل التاريخي وفي اطار العزلة التي تعيشها تلك المجتمعات دورا كبيرا في شبك العلاقات البشرية للمجتمعات الريفية القائمة ويحولها إلى مؤسسات عميقة الجذور يصعب اقتلاعها، حتى لو تعرض القطاع الزراعي إلى ثورة تنظيمية.

وفي أمريكا اللاتينية تبدو مثل هذه العلاقات الريفية على درجة كبيرة من التقليدية رغم التفكك (وربما المؤقت) الذي يتعرض له المجتمع الريفي اللاتيني بسبب الهجرة المتزايدة نحو المدن وبسبب تزايد تسرب التقانة الحديثة. إلا أنه يبدو واضحا أيضا أن مثل هذه العلاقات ترحل مع هؤلاء المهاجرين الذين يتجمعون في الحواضر متمحورين حول تقاليدهم الريفية من ناحية ومرتبطين بمن تبقى من أهلهم وذويهم في الريف، خاصة عن طريق تسريب العوائد المالية من ناحية أخرى، بل وربما تبقى عيونهم متجه نحو الريف يطمعون في العودة إليه عندما يجمعون ما يكفيهم من المال لمباشرة مشروع زراعي جديد. وهذا ما يحدث الآن في بعض دول أمريكا اللاتينية بينما أخذت الثقافة تعمل على تثبيت واستقرار مؤسسة الملكية الواسعة كاحدى أبرز خصائص النظام الزراعي اللاتيني.

ومن الممكن ايجاز المراحل التاريخية التي مرت بها الزراعة في أمريكا اللاتينية والتي تركت بصماتها وآثارها في صياغة وبناء النظام الزراعي في القارة، كما يلي:

١ ـ مرحلة ماقبل الفتح الكولومبي والتي كانت فيها الزراعة تكون العمود الفقري لحياة السكان وخاصة لمجتمعات الحضارات التي كانت قائمة آنذاك، مثل الازتك والانكا والمايا، حيث كانت الأرض الزراعية توزع بين الجماعات أو العائلات تبعا لحاجاتها، والأفراد يقومون بفلاحتها بالتعاون مع بعضهم ويحصلون على عوائدها مشتركا، بينما تبقى الأرض ملكا مشاعا في ظل اشراف وسيطرة السلطة.

٢ ـ فترة السيطرة الايبيرية، والتي تميزت بتحول الاهتمام عن الزراعة إلى البحث عن المعادن وبقية موارد الثروات التجارية، وبتغير نظام التملك الزراعي الجماعي إلى التملك الشخصي حيث وزعت الأراضي على أرباب السلطة واتباعهم، بينما

انحسرت النظم الزراعية المحلية للسكان الاصليين إلى جيوب منعزلة ومتباعدة، خاصة في المناطق الجبلية من القارة.

٣ ـ فترة الاستقلال وظهور الواحدات السياسية المستقلة للقارة، والتي شهدت زيادة في توزيع الاقطاعيات الكبيرة على اتباع السلطة، اضافة إلى تغلغل المصالح والاستثمارات الاجنبية التي سيطرت على الأراضي الزراعية الافضل موقعا من أجل تطوير الزراعة الحديثة المنتظمة خاصة في المناطق المدارية.

٤ ـ الفترة الحديثة منذ بداية القرن الحالي التي شهدت التحولات الاجتماعية والاقتصادية في دول القارة، الكبيرة منها خاصة، والتي تمخضت عن ظهور حركات الاصلاح الزراعي واعادة توزيع الأراضي، اضافة إلى ظهور التجمعات الحضرية الكبرى التي قادت إلى ظهور وتطور الظهير الزراعي لهذه التجمعات الحضرية لانتاج مختلف المحاصيل الحقلية والحيوانية من أجل تغطية الطلب المتزايد لسكان الحواضر على الغذاء كما ونوعا، وكذلك الطلب الذي خلقته الصناعات الحديثة على المنتجات الزراعية.

وهكذا شهدت الزراعة في أمريكا اللاتينية تحولات كبيرة، وأحيانا جذرية منذ الفتح الاسباني وحتى اليوم، أدت إلى خلق مختلف النظم الزراعية التي تتباين في أنماطها وتركيبتها من نظم شديدة البساطة والبدائية إلى نظم غاية في التقدم والتقيدات. وفيما يلي مسح شامل لأهم هذه النظم الزراعية السائدة في القارة اليوم[1].

١ ـ نظام الكفاية الذاتية في المرتفعات الجبلية: ويوجد غالبا بين جماعات السكان الأصليين والذي قلنا بأنه يمثل النظام الزراعي الأصلي المنحسر إلى الجيوب الجبلية المنعزلة لمرتفعات الانديز الوسطى والشمالية اضافة إلى مرتفعات أمريكا الوسطى، ويهدف أساسا إلى اكفاء حاجات السكان الذين يقيمون في ذلك الجيب الجبلي أكثر من الغرض التجاري. لذا فإن الممارسة الزراعية لاتزال تقوم على أساس جماعي أو تعاوني، سواء كان ذلك في مجال ملكية الأرض أو في العمل الحقلي. وتنطوي على انتاج عدد من المحاصيل في الحقل الواحد، منها ماتكون المصدر الأساسي للغذاء، ومنها ما تكون مساعدة على الحفاظ على الأرض الزراعية ضد التدهور البيئي. كما تشمل الممارسة الزراعية تربية أنواع معينة من الحيوانات والتي تكون أكثر ظهورا في

---

(١) معظم التصنيف مستمد من (Morris, 1987).

المناطق المرتفعة من نطاق المناخ الالبي، اضافة إلى إمكانية الاحتفاظ ببعض حيوانات المرزعة. وقد تختلف التشكيلة الزراعية التي تقوم بانتاجها هذه الجماعات التقليدية تبعا لاختلاف مستويات الارتفاعات التي تعيش فيها وبالتالي فقد يوجد اختلاف في مجموعات المحاصيل التي يقوم بانتاجها سكان الجيوب الجبلية الاصليون، وهنا قد يقوم نوع من المقايضة التجارية بهذه المحاصيل الزراعية، خاصة إذا كانت هذه الجماعات تنتمي إلى بعضها بصلة القرابة أو القبيلة. لذا فإن هذا النظام الزراعي يتميز بقدر كبير من التوازن وبقدرته على مواجهة الكوارث البيئية، سواء كان ذلك على المستوى المكاني للوحدة الزراعية، أو المستوى الجماعي لمجموعة السكان الأصليين المقيمين في المنطقة كما أنه أقل تعرضا للتغيير، سواء كان ذلك من حيث أساليب الممارسة الزراعية أو من حيث تشكيلة المحاصيل الحقلية.

٢ ـ **نظام الزراعة الاقطاعية**: وهو الذي يقوم على أساس مناقض لنظام الزراعة الجماعي والتقليدي للسكان الاصليين، إذ يعتمد على الملكية الشخصية الواسعة المساحة، وهو النظام الذي جاء به الفاتحون الاسبان الأوائل والذي يمثل استمرارا لسيطرتهم الاقطاعية على أراضي المسلمين الزراعية بعد سقوط دولة الاندلس بأيديهم ليظهر الآن في القارة على أنقاض النظم الزراعية الجماعية للسكان الاصليين وليتوسع بعد الاستقلال عن طريق منح الأراضي من قبل السلطة الجديدة للاتباع أو السيطرة عليها من قبل الرواد المغامرين وبمساحات تصطلح الكثير من المصادر الآن بأنها تزيد على ١٠٠٠ هكتار (أو حوالي ٢٥٠٠ فدان) للملكية الواحدة. ولذا فإن العمل فيها يقوم على أساس العمالة المستأجرة أو العمال المشاركة أو العمالة المستعبدة. ففي حالة العمالة المستأجرة، تقسم المقاطعة إلى قسمين، قسم يفتت إلى حقول صغيرة Minifundio يمنح لعمال المستأجرين حيث يقومون بانتاج حاجاتهم الزراعية فيها. والقسم الآخر يتم العمل الزراعي فيه من قبل هؤلاء المزارعين لعدد من أيام الاسبوع لمصلحة المالك، كما يوجد فيه قصر الاقطاعي الذي قد يقيم في المقاطعة أو أن يكون من سكان المدينة. لذا فليس من المناظر الريفية الغريبة في أمريكا اللاتينية أن توجد الاقطاعية الكبيرة التي يتوسطها قصر المالك وقد أحاطت بها أو جاورتها الحقول الصغيرة ببيوتها البسيطة للعاملين في الاقطاعية. Latifundio.

أما في حالة المشاركة أو المقاسمة، فإن العمال الذين يعملون على الاقطاعية يقومون بالانتاج الزراعي، ثم يقتسمون الحاصل مع صاحب الأرض الاقطاعية بنسب تختلف تبعا لما يستعملونه من مدخلات انتاجية أخرى اضافة إلى عملهم، والتي قد

تكون نسبا هزيلة أيضا لاتساعد على تغطية حاجات الفلاح وعائلته، خاصة إذا كان هذا الفلاح مدينا لصاحب الأرض بقروض سابقة. ومن هنا عرف المجتمع الريفي في القارة بفقره وتخلفه.

أما العمالة المستبعدة فقد ظهرت بعد تطور الزراعة التجارية في مناطق المنخفضات المدارية بصورة خاصة، سواء كان ذلك من قبل المالكين الاوربيين أو من قبل الاستثمارات الاجنبية التي أقامت المزارع التجارية المتخصصة Plantations في بعض المناطق الساحلية من أمريكا اللاتينية. ونظرا لأن الاوربيين غير قادرين على العمل في هذه البيئات المدارية، فقد عملوا على جلب الرق أيام تجارته، اضافة إلى استعباد بعض السكان الأصليين للعمل فيها. وقد كانت مثل هذه المزارع من مزارع قصب السكر، والكاكاو والبن وغيرها من المحاصيل المدارية، سببا مهما في دخول العنصر الافريقي إلى القارة وتواجده حتى الوقت الحاضر بدرجة أكبر في مناطق السواحل والجزر من النطاق المداري للقارة هذا على الرغم من تقلص ظاهرة العمالة المستعبدة في الوقت الحاضر بسبب تحريم الرق من ناحية، ودخول الاله والماكنة البديلة للأيدي العاملة من ناحية أخرى.

ومهما كان نظام العمل في هذه المزارع والملكيات الكبيرة، فإن الاقطاعية تعتبر من أبرز الظواهر الاقتصادية في النظام الزراعي لامريكا اللاتينية، كما أنها قد تحولت إلى مؤسسة اجتماعية لها تأثيرها الكبير في مقدرات الحياة لمجتمع القارة، بما في ذلك الحياة السياسية، فضلا على الحياة الاقتصادية. والواقع أن البعض يعتقد بأن ظاهرة الاقطاعية في أمريكا اللاتينية هي احدى أهم أسباب التخلف في القارة. مثل هذا الرأي لايمكن تجاهله إذا ما علمنا بأنه في بعض دول أمريكا اللاتينية، وقبل أن تتبنى عمليات اعادة توزيع الأراضي حديثا، كانت الملكيات الكبيرة التي تزيد على (١٠٠٠ هكتار) تسيطر على أكثر من ٩٠٪ من الأراضي الزراعية والرعوية، في الوقت الذي يكون فيه الريفيون الشريحة الكبرى في مجتمع الدولة الواحدة. ففي بوليفيا بلغت نسبة هذه الاقطاعات الكبيرة ٩٢٪ من مجموع مساحة الأراضي الزراعية الحقلية والرعوية، وفي المكسيك كانت النسبة ٨٢٪ وفي فنزويلا ٧٩٪ وفي تشيلي ٧٣٪.. وهكذا. وسنعود إلى الحديث عن هذه المشكلة عند الكلام على مشاكل الزراعة في أمريكا اللاتينية.

٣ ـ الزراعة البدائية: وهي التي تمثل الممارسات الزراعية التي يزاولها السكان الأكثر بدائية في مناطق الغابات المدارية من حوضي الأمزون والاورينوكو خاصة، وربما في بعض الجيوب الجبلية المنعزلة أيضا. يعتمد هذا النظام الزراعي على تنظيف

الأراضي من نباتاتها الطبيعية بطريق الحرق أو القلع ثم اشغالها بتركيبة جديدة من المحاصيل الزراعية الغذائية، والتي قد تستمر زراعتها لبضع سنوات قبل أن تظهر الأرض ضعفا وانكماشا في قدرتها الانتاجية، عندها يتحول المزارع إلى بقعة أخرى أعدت بذات الاسلوب. لذا يعرف هذا النمط الزراعي (بالزراعة المتنقلة Shifting Agriculture). وهي كما يبدو من مراحلها على درجة من البساطة وسبب كبير في تدمير الأرض ونظامها البيئي، خاصة عند وجودها في المناطق الجبلية. ومع ذلك فإنها تنطوي على قدر غير قليل من التوازن عند القيام بزراعة محاصيل متعددة، بما في ذلك بعض المحاصيل الشجرية ذات القيمة التجارية والتي أخذ الاهتمام يتزايد بها بعد تطور الأسواق ووسائل النقل والاتصال معها. لذا يتمتع الفلاح البسيط في هذه الحالة بقدر كبير من الضمان في وجه الكوارث الطبيعية التي قد تؤدي إلى القضاء على بعض محاصيله. كما أن المنتجات التسويقية قد ساعدته على الحصول على بعض الدخل الذي يستعمله في تحسين أحواله المعيشية.

هذا النظام الزراعي يتعرض حاليا إلى ضغوط كثيرة بسبب تزايد السكان وتطور مشاريع التنمية والتي أخذت تعمل على تقليص حرية ومرونة التحرك لهذا النوع من الممارسة الزراعية، وبالتالي تقلص هذا النظام.

٤ ـ الزراعة التجارية التخصصية **Plantation**: رغم أن الزراعة التخصصية لبعض المحاصيل التجارية، مثل مزارع القمح في الارجنتين وحقول الكروم في تشيلي والارجنتين، إلى جانب مزارع البن وقصب السكر والمطاط، تنتشر انتشارا واسعا في أمريكا اللاتينية ومنذ الفترة الاستعمارية، إلا أن المقصود بهذا النظام الزراعي في القارة هو الزراعة المنظمة والأكثر تحديثا والتي تقوم ضمن المنطقة المدارية من القارة، خاصة الساحلية منها، بهدف انتاج بعض المحاصيل المعينة المعدة لاغراض التسويق إلى الأسواق العالمية. ويعود ظهور مثل هذا النمط الزراعي إلى الفترة الاستعمارية، خاصة بعد أن فشل البعض من تحقيق حلم الحصول على كنوز المعادن الثمينة من ناحية، وبعد أن أخذ الطلب يتزايد على المحاصيل المدارية في الأسواق الأوربية لاسيما بعد الثورة الصناعية من ناحية أخرى. إلا أن هذه الزراعة شهدت تطورا كبيرا بعد الاستقلال حيث تسربت رؤوس الأموال الاجنبية الأخرى خاصة الامريكية منها، بهدف انتاج المحاصيل المدارية الغذائية والصناعية التي قلنا بأن الطلب أخذ يتزايد عليها من قبل المجتمعات الصناعية في الشمال. وقد تميز ظهور المزارع التجاري المتخصصة هذه باستخدام العنصر الزنجي كعمالة مستعبدة،

خاصة مزارع قصب السكر التي انتشرت على السواحل الشمالية الشرقية للبرازيل وجياناوجميع المناطق الساحلة القارية والجزر المطلة على البحر الكاريبي. إلى جانب قصب السكر ظهرت مزارع أخرى مهمة للكاكاو والبن والموز والمطاط والزيوت والألياف النباتية في أجزاء كثيرة من النطاق المداري للقارة.

ورغم أن المصالح الوطنية خلال التأميم أو غيره، قد أخذت تسيطر على هذه المزارع في دول متعددة من القارة، مثل (كوبا) و(البرازيل)، إلا أن الشركات الاجنبية، الاوربية والأمريكية الشمالية، لاتزال تمتلك مزارع كبيرة في هذا النظام الزراعي لاسيما في أمريكا الوسطى. وقد تسبب وجود هذه المزارع الحديثة والمتقدمه، إلى جانب الهياكل الزراعية الوطنية المتخلفة، في احداث الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية. فقد سيطرت المزارع المدارية المنتظمة على أفضل الأراضي الزراعية الساحلية منها خاصة، كما أغرت الكثير من العمالة الفلاحية على ترك مزارعها التقليدية والاتجاه نحو هذه المستعمرات الزراعية الحديثة طمعا في كسب أجور احسن وتحقيق حياة أفضل. فأدى ذلك إلى احداث نوع من الازدواجية الاقتصادية في القطاع الزراعي للقارة كما سبق واشرنا إلى ذلك. هذا على الرغم من أن العمالة في هذه المزارع هي في الغالب عمالة فصلية وبالذات بالنسبة لبعض المحاصيل كما أن معظم العوائد المتوفرة من هذه الزراعة هي من حصة الشركات الاجنبية وحتى إذا كان بعضها يصب المصالح الوطنية الخاصة، فإنها غالبا ما تتحول إلى القنوات الاستهلاكية دون أن يكون لذلك تأثير على رفع مستوى الانتاج الزراعي القومي في لدولة الواحدة، أو مساهمة ايجابية في الناتج القومي.

أهم مشاكل القطاع الزراعي:

يبدو لنا واضحا من العرض الوجيز أعلاه، بأن القطاع الزراعي رغم أنه لايزال يتمتع بأهمية في النظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية، سواء كان ذلك من حيث نسبة التوظيف أو من حيث كونه المصدر المهم لحياة غالبية السكان، إلا أنه لايزال أيضا حافلا بالعديد من المشاكل المعقدة والتي سبق وأن المحنا إليها في مقدمة الفصل. بعض هذه المشاكل ذات جذور تاريخية وهي التي تتعلق بحجم الملكية وبنظام الحيازة والتي يجمع الكثير من المهتمين بشؤون القارة بأنها المصدر الأساسي لهذه المشاكل. والبعض الآخر يمكن أن تعزى إلى التطورات الحديثة في مجتمع القارة خاصة ما يرتبط منها بحركة التحضر والتي تركت القطاع الزراعي في معظم دول القارة في الظل وفي مراتب ثانوية من حيث الأهمية، خاصة ما يتمثل بهجرة العمالة النشيطة من الريف إلى المدينة ومشاريع التنمية العشوائية وغير المتوازنة التي تمس القطاع الزراعي.

١ ــ **الملكية الزراعية ونظام حيازة الأراضي**: من الواضح هو أن الفتح الإسباني للقارة وما أعقبه من استيطان أوربي قد اقترن بسيطرة قادة الفتح والمغامرين الآخرين على مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية وغير الزراعية، وبالتالي ظهور الملكية الاقطاعية والتي تمخض عنها آنيا حرمان جماعات كبرى من السكان الاصليين أو الوافدين من سبل الحصول على الأراضي اللازمة كمصدر للعيش، مما أدى إلى انحدارهم إلى مستوى التبعية المعدمه أو سعيهم وراء فرص العمالة الرخيصة.

وعلى الرغم من التحولات والتغييرات الكبيرة التي شهدتها بعض دول القارة بشأن الاصلاح الزراعي في بداية القرن الحالي ولاتزال كذلك، بداية بالمكسيك ومرورا ببوليفيا وكيوبا وبيرو، إلا أن المؤسسة الاقطاعية والملكية الكبيرة لاتزال سمة بارزة من سمات الحياة الاقتصادية في أمريكا اللاتينية. كما لاتزال شريحة كبيرة من سكان الأرياف أو العاملين في القطاع الزراعي (أو ما يسمون بالـ Campesinos) محرومين من أبسط حقوق التملك وبالتالي فهم لا يحظون بأكثر من مستوى الحياة الهامشية. ونكرر هنا ما سبق وذكرناه في صدد الحديث عن الزراعة الاقطاعية عن مظاهر انتشار هذه الملكيات الكبيرة في أنه في معظم دول القارة، خاصة الجنوبية، تزيد نسبة الأراضي الزراعية التي تسيطر عليها الملكيات الكبيرة التي تتراوح مساحة كل منها بين ٥٠٠ و ١٠٠٠ هكتار على أكثر من نصف مجموع الاراضي الزراعية في الدولة، وقد تزيد مثل هذه النسبة على ٩٠٪ في دول مثل بوليفيا (قبل عملية الاصلاح الزراعي عام ١٩٥٢) بينما زادت نسبة الأراضي المشمولة بالملكيات الكبيرة في المكسيك على ٨٢٪ من مجموع مساحات الأراضي الزراعية و ٧٩٪ في فنزويلا و ٦٩٪ في بيرو. . . وهكذا.

إن النتيجة الآنية لمثل هذا الوضع هو كما قلنا، بقاء شريحة كبيرة من سكان الأرياف محرومة من الأرض، أو أنها لا تملك غير رقعة صغيرة لا تسمح بتغطية حاجات الفلاح العائلية المعيشية.

فقد بلغت نسبة العائلات الفلاحية المحرومة من الأرض أو التي تمتلك ملكية زراعية تقل عن ٥ هكتارات، حوالي ٩٨٪ من مجموع العائلات الفلاحية في المكسيك (قبل ثورة ١٩١٠) هبطت إلى ٤٨٪ بعد عملية الاصلاح الزراعي. وفي بوليفيا كانت النسبة ٩٢٪ قبل ثورة ١٩٥٢، وهبطت إلى ٥٧٪ بعد ذلك وفي بيرو كانت النسبة ٨٥٪، ثم هبطت بعد ذلك إلى ٧٤٪. . وهكذا بينما كانت العائلات الفلاحية المعدمه الملكية تتراوح بين ٢٣٪ من مجموع العائلات الفلاحية في المكسيك و ٦٠٪ في البرازيل، وذلك حسب احصاءات منتصف القرن الحالي.

ومن الممكن التكهن بزيادة تردي هذه الأوضاع في القارة مع مرور الزمن كنتيجة لتزايد اعداد الريفيين المطلقة، رغم ازدياد هجرتهم إلى المدن، إذ يؤدي مثل هذا النمط من التملك إلى تخلف الانتاج وتدهور الأرض بسبب الاهمال وسوء العناية بها.

ففي ظل مثل هذا الوضع، يضطر الفلاحون الذين لايمتلكون الأرض، أو يمتلكون حقلا صغيرا منها، أن يعملوا اما كمستأجرين للأرض من الاقطاعيين نظير العمل في الاقطاعية لبعض من أيام الاسبوع، أو كمشاركين Sharecroppers في الحاصلا الذي يقومون بانتاجه على أرض المالك الكبير، أو كعامل أجير عند الاقطاعي سواء كان مستقرا فوق أرض المالك أو مترددا عليها ودون ارتباط بالأرض. وجميع هذه الحالات تشير بوضوح إلى ضالة مدخلات الفلاحين وتردي مستوياتهم المعيشية وهي حالة يعتقد بعض المختصين بشؤون القارة بأن أصحاب الملكيات الاقطاعية والذين يمثلون أيضا جانبا كبيرا من السلطة في الدولة بنفس الوقت، يحرصون على استمراريتها طمعا في ابقاء وتوفر العمالة الريفية الرخيصة للعمل في ملكياتهم والتي يمكن أن تتقلص لو تمكن الفلاحون من التملك ومن تحسين مستوياتهم المعيشية.

وهكذا تكون قضية الحيازة وملكية الأراضي مشكلة معقدة لها تأثيراتها السلبية وارتباطاتها المباشرة بتردي أوضاع الريف في القارة.

٢ ـ الممارسات البالية وتخلف التقنية: وهي احدى المحصلات الطبيعية لسوء أوضاع التملك وحيازة الأراضي المشار إليها أعلاه، حيث يعجز الفلاحون الفقراء من استخدام الأساليب الحديثة ووسائلها من مكائن وآلات وأسمدة وبذور محسنة.. وغير ذلك. وتكون المشكلة معكوسة في حالات الملكيات الكبيرة التي أغرى بعض اصحابها على تبني ممارسات حديثة وزراعة محاصيل أفضل مردودا، خاصة التجارية منها وذلك بسبب وجود الطلب عليها في الأسواق الخارجية وقد كانت نتيجة استخدام الأساليب الحديثة هذه الاستغناء عن عدد كبير من الفلاحين العاملين الذين كانوا يعملون على تلك الاقطاعيات مما أدى إلى الحاق الضرر بهم ولجوئهم إلى ممارسة بعض النشاطات التي قد تكون سلبية الطابع، اجتماعيا واقتصاديا.

وحتى عندما يحاول الفلاحون الصغار تغيير اساليبهم التقليدية وزراعة محاصيل نقدية أفضل فإنهم يواجهون بنقص الخدمات اللازمة لتخزين أو تسويق تلك المحاصيل، أو باستغلال الوسطاء في شرائها.

٣ ـ ضعف البنى الارتكازية في الأرياف والتخلف الثقافي والصحي، حيث أن ضعف طرق النقل والاتصال والخدمات التعليمية والصحية تجعل المجتمع الفلاحي

الريفي يعيش بمعزل حضاري واجتماعي عن بقية شرائح المجتمع الأخرى، خاصة الحضرية منها، كما يعيش في ظل مستويات تقل عموما عن معدل المستوى المعيشي العام للدولة. ولعل من بين مؤشرات مثل هذا التخلف هو أن حصة القطاع الزراعي في الناتج القومي لدول القارة لايزيد كثيرا على ١٢٪ من المجموع العام، رغم أن هذا القطاع يضم شريحة كبيرة من السكان ومن قواهم العاملة النشطة، في حين تحظى الصناعة بحوالي ضعف هذه النسبة. لذا فإن حصة الفرد الواحد في القطاع الزراعي والريفي لابد وأن تكون واطئة خاصة إذا أخذنا ذلك من مؤشر القيمة الانتاجية للفرد، والتي كانت (حسب احصاء أواسط الستينات من هذا القرن) تقرب من ٥٥٠ دولار/ للفرد سنويا، بالمقارنة مع ٥٧٦٠ دولارا في قطاع التعدين وأكثر من ١٦٠٠ دولارا/ للفرد في قطاعات الصناعة والخدمات الاساسية (Farley, 1972) كما أنه ليس من المستغرب بعد ذلك أن نجد بأن حوالي ٥٢٪ من سكان الأرياف في أمريكا الوسطى، مثلا يعيشون في حالة فقر شديد، وهي نسبة تبلغ ضعف مثيلتها بين السكان الحضر في المنطقة (CEPAL, 28, 1986, 21).

التحولات والتغيرات الزراعية في القارة:

على الرغم من جميع هذه المشاكل وغيرها الأخرى التي لايزال النظام الزراعي اللاتيني يعاني منها، فإن الزراعة في أمريكا اللاتينية تتعرض إلى الكثير من رياح التغيير، والتي قلنا بأنها أخذت تلوح في الأفق منذ بداية القرن الحالي عندما عمدت المكسيك إلى تبني سياسات الاصلاح الزراعي، هذا الاصلاح الزراعي الذي أخذ يتسرب إلى بقية مناطق القارة، ليس فقط بالصيغ القانونية والمتعلقة باعادة توزيع الأراضي، وإنما أيضا بالتغيرات التقنية والاقتصادية التي أصبحت تتخذ اتجاهات وصور متعددة في مختلف الدول.

ومن الممكن تلخيص أهم مظاهر التغير والتحول الزراعي هذا كما يلي:

١ ـ **الاصلاح الزراعي Agrarian Reform**: حيث أشرنا إلى أن هذا كان أولى المبادرات التي ظهرت في القارة في سبيل اعادة تنظيم ملكية وحيازة الأراضي وذلك طمعا في تحسين أحوال القطاعات الفلاحية المعدمة والفقيرة، وكانت المكسيك أولى الدول التي تبنت مثل هذه الحركة منذ ١٩١٧، ثم تبعتها جواتيمالا وبوليفيا وكيوبا على التوالي خلال عقد الخمسينات من هذا القرن، ثم تسربت إلى فنزويلا وتشيلي وبيرو والاكوادور ونيكارجوا وأخيرا السلفادور. ولكل دولة من هذه الدول كان لها نمط

معين في هذا الاصلاح ووفق نماذج معينة، تمت أحيانا بقوة التشريعات والقوانين، وأحيانا بصورة غير مباشرة من قبل أصحاب الاقطاعيات الكبيرة، كما أن عمليات التوزيع اختلفت بين ملكيات صغيرة مستقلة، وملكيات جماعية قامت على الأساس التعاوني، كما في نماذج (الأهيدو EJIDO) في المكسيك.

ومهما يكن النموذج المطبق، والمشاكل العديدة التي رافقت ولاتزال ترافق عملية الاصلاح الزراعي، إلا أن الكثير يتفقون بأن العملية قد أدت إلى تحسين أحوال بعض الشرائح الفلاحية الفقيرة في بعض دول القارة، بينما لاتزال الحركة تتعثر في دول أخرى رغم أن حركات الاصلاح الزراعي هذه أصبحت تجد تشجيعا وتأييدا خارجيا، وبالذات من الولايات المتحدة الأميركية منذ بداية الستينات كرد فعل للتغيرات الفجائية التي أخذت تظهر منذ الثورة الكوبية (Morris, 1987, 36).

٢ ــ **مشاريع تدشين واستيطان الأراضي الجديدة Land Colonization**: في الكثير من مناطق أمريكا اللاتينية لم تعد عمليات الاصلاح الزراعي قادرة على حل مشاكل الكثير من المجموعات الفلاحية الفقيرة، خاصة وأنهم يتزايدون بأسرع مما يتم به تطبيق التشريعات المذكورة، أو أن الأراضي المتاحة للتوزيع تكون قليلة ومحدودة نسبة إلى عدد السكان، خاصة في المناطق التي يتكدسون فيها بشكل كبير، مثل منطقة (سرتاو Sertao) في شمال شرقي البرازيل والأحواض الوسطى من فنزويلا والشريط الساحلي في بيرو وغيرها. لذا ظهر اتجاه متزايد نحو فتح أراضي جديدة باتجاه داخلية القارة الخالية من السكان تقريبا، خاصة بالنسبة للدول المدارية التي تشترك في حوض الأمزون الداخلي وكذلك بعض دول أمريكا الوسطى والمكسيك.

وقد ساعد تطور بناء طرق النقل الداخلي على تحقيق مثل هذا الاندفاع، خاصة منذ بداية الستينات من هذا القرن الذي رغم أن بعضه كان عشوائيا، إلا أن الكثير منه يتم في ظل تشريعات ومشروعات حكومية مدعومة بالكثير من المساعدات، وكانت الهجرة بعض الأحيان بدرجة من الزخم، خاصة في البرازيل نحو الداخل، وباتجاه مقاطعة (روندونيا Rondonia)، بحيث أنه لم يعد بالامكان تلبية توطين جميع المهاجرين آنيا. مع ذلك فقد ساهم مثل هذا التوسع المكاني في تدشين أراضي زارعية جديدة في زيادة الانتاج الزراعي في القارة بدرجة محسوسة، خاصة بالنسبة للمحاصيل التجارية. وإن لم يكن ذلك بالمستوى الذي يتناسب مع زيادة السكان أو زيادة مستويات التغذية، وذلك بسبب تسرب المستثمرين الأكثر تأثيرا إلى هذه المشاريع. فقد شجعت طرق النقل المتطورة على اتجاه الفلاحين نحو زراعة المحاصيل ذات القيمة النقدية أكثر من المحاصيل الاستهلاكية. فقد شهد عقد السبعينات من هذا القرن زيادة في انتاج المحاصيل الزيتية

والخضروات والفواكه والسكريات، بينما لم تشهد اللحوم البقرية والحبوب الغذائية والبقول المجففة الزيادة التي تتناسب مع الزيادات السكانية (CEPAL, Dec. 85, 120ff).

ومما يجدر ذكره أن هذا التوسع الزراعي باتجاه الداخل يتم غالبا على حساب الغابات المدارية التي أخذت تتعرض إلى الازاحة لتحل محلها الحقول الزراعية وبقية الأشغال الأخرى المرتبطة بتطوّر الاستيطان، مما يعتقد بأنه سيولد آثارا سلبية على النظام البيئي للحياة النباتية، وهو أمر لايزال موضع جدل كبير.

٣ ــ **التطورات التقنية**: تتجه الكثير من الحكومات في دول أمريكا اللاتينية إلى معالجة الكثير من مشاكل الانتاج الزراعي، سواء كان ذلك المتعلق بمشاكل التربة، أو بمشاكل الحاصلات الزراعية ذاتها.

فلعلنا نتذكر أن احدى مشاكل التربة في الكثير من دول المناطق المدارية من القارة هي ضعفها وتعرضها إلى الانجراف بسبب شدة الانحدارات التي تميز أراضي السفوح الجبلية، لذا فإن بعض الحكومات، خاصة في بيرو، تعمد إلى تشجيع زراعة المحاصيل الشجرية على السفوح الجبلية التي تعمل على تثبيت التربة بشكل أفضل، بينما تترك قيعان الوديان لزراعة المحاصيل الحقلية، كما تتكثف الجهود لمعالجة مشاكل ضعف التربة في هذه المناطق. فقد زاد معدل استهلاك الأسمدة في القارة من حوالي ١٠ كيلو جرام/ للهكتار سنويا للفترة ١٩٦١/ ٦٥، إلى حوالي ٥٢ كجم/ للهكتار عام ١٩٨٠، هذا اضافة إلى استخدام المزيد من المبيدات الحشرية والمرضية النباتية والحيوانية.

ومن الناحية الأخرى، فإن أميركا اللاتينية شهدت منذ الأربعينات مولد احدى بذور (الثورة الخضراء)، عندما أمكن الحصول على أصناف جيدة من القمح في المكسيك، انتشرت منها إلى مناطق عديدة من القارة الشمالية والجنوبية وبقية مناطق العالم، كما تطورت أصناف أفضل من الرز في بعض دول الانديز المدارية خاصة، (في كولومبيا)، فضلا على التحسينات التي تجري على الأصناف الحيوانية، ولاسيما الأبقار.

كما يتطور استخدام الآلة، خاصة على الملكيات الكبيرة، حيث تزايد استخدامها من معدل (تراكتر واحد)/ لكل ٢٦٨ هكتارا لفترة ١٩٦١/ ٦٥، إلى معدل تراكتر واحد/ لكل ١٥٦ هكتارا عام ١٩٨٠، هذا اضافة إلى التطورات الكثيرة التي حصلت في مشاريع الارواء خاصة في المكسيك وكولومبيا والبرازيل.

يعتقد بعض المنظرين المهتمين بشؤون الاقتصاد الزراعي في القارة أن عمليات التحديث التي يتعرض لها القطاع الزراعي تدريجيا، لاسيما باتجاه الانتاج الزراعي

التجاري، ورغم كونه بطيئا وأنه منوط بدرجة كبيرة بالفلاحين الكبار، إلا أنه كفيل بأن يحسن بالتدريج حالة الكثير من الفلاحين الصغار أو العمالة الفلاحية التي ستتمكن من الحصول على مدخولات أفضل، وبالتالي ستتمكن هذه الاتجاهات الحديثة من ابتلاع الفقر والتخلف الذي يعيشه الريف في أمريكا اللاتينية. أنها بلا شك توقعات متفائلة وتنتظر الجواب للأمد البعيد، وذلك لأن مثل هذه التغييرات التي تتعرض لها الأرض الزراعية في أمريكا اللاتينية لاتزال مقتصرة على الاقطاعيات الكبيرة، ولايزال الاقطاعيون والمقتدرون من أصحاب المزارع التجارية هم الذين يجنون أرباح هذه التغييرات. كما لاتزال المدينة هي المستفيدة الأفضل من تطورات الانتاج الزراعي والذي تبدو مؤشراتها من تزايد انتاج الفواكه والخضروات مثلا أكثر من الحبوب الغذائية، والمدينة هي مصدر الطلب على مثل هذا الانتاج، بسبب تغيرات نمط التغذية وتحسن مستويات المعيشة فيها، بينما يبقى الفلاح البسيط منكفئا على ذات الأنماط المعيشية والغذائية والتي لا تظهر محاصيلها تحسنا انتاجيا يذكر.

لذا ستبقى الفجوة الكبيرة بين مظاهر استغلال الأرض زراعيا في مناطق أمريكا اللاتينية المختلفة قائمة مادامت الاختلافات المعيشية والاجتماعية قائمة بينهم. وبالتالي، فإن أمام النظرة التفاؤلية المطروحة أعلاه، توجد هناك صورة أخرى قاتمة للأوضاع الريفية في أمريكا اللاتينية. خاصة إذا أخذنا بنظر الاعتبار محصلات التغيرات التي يتعرض لها القطاع الزراعي منذ بداية القرن الحالي وحتى اليوم، والتي لاتزال بسيطة نسبة إلى عموم المجتمع الفلاحي في القارة، رغم طول فترة ممارستها وبالذات ما يتعلق منها بحركات الاصلاح الزراعي في القارة والذي لاتزال نتائجه مخيبة للآمال في معظم دول القارة وكما أشرنا إلى ذلك في بداية الفصل.

ويعتقد البعض أن من أسباب ذلك هو أن مثل هذه الحركات قد صدرت بصورة فجائية من قبل حكومات عسكرية جاءت نتيجة انقلاب أو ثورة داخلية بدلا من أن تقوم على أسس ومعطيات تؤدي إلى تغيير في جذور المشاكل الريفية.

كما أن الريف في ظل مثل هذه التحولات بقي مرتبطا بالحاضرة، خاصة العاصمة، تنظيما وادارة. وهو أمر له محاذيره الكثيرة، لأن التخطيط الريفي الذي ينطلق من المدينة تكون له نظرة وفلسفة حضرية لا تتوافق كثيرا مع الواقع الريفي. فضلا على أن التبعية الحضرية هذه تعني، وخاصة في العالم الثالث، اهمالا كبيرا للقطاع الريفي. لذا يلاحظ في بلاد (بيرو) مثلا، بأن انتاجية المزارع التعاونية التي خضعت للاشراف الحكومي، قد هبطت خلال عقد السبعينات عما كانت عليه في أوائل الستينات من هذا القرن (The Economist, 27 Feb., 1988) كما أن الأرقام القياسية للانتاج الزراعي في

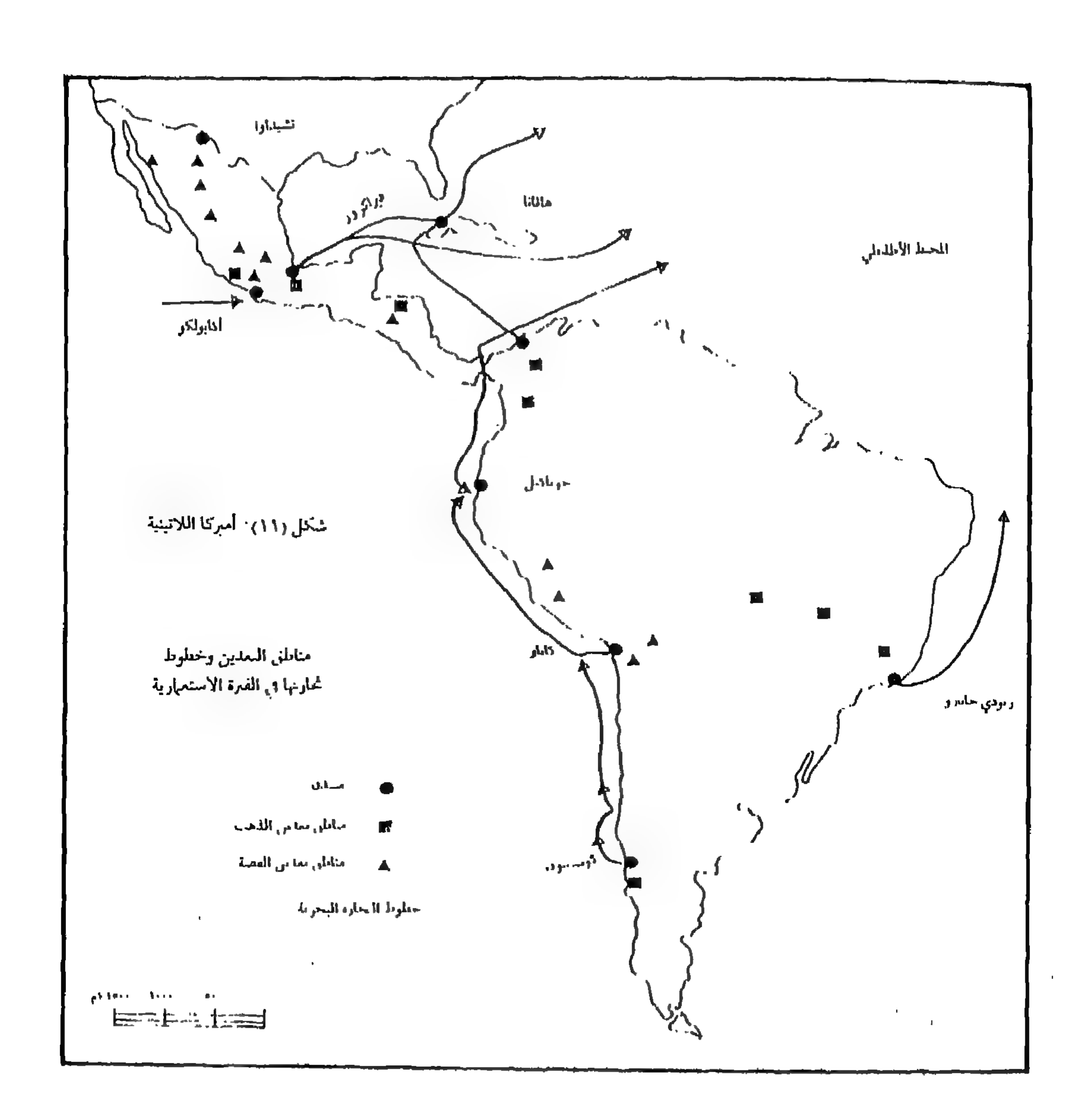
معظم دول القارة، وخاصة انتاج الغذاء، تظهر اماركودا في النصف الأول من عقد الثمانينات نسبة لما كانت عليه في أواخر عقد السبعينات مثلا، أو تطورا بسيطا لا يتناسب مع نسبة زيادات السكان المتسارعة، وبالتالي يظهر معدل حصة الفرد من هذا الانتاج تراجعا في معظم دول القارة (Un. World Stat. in Brief, 1987) وهذا هو الحال الذي عليه وبالذات في دول الأنديز وبعض دول أمريكا الوسطى والكاريبي.

ب ـ الموارد المعدنية والتعدين :

من المعروف هو أن من الأهداف الرئيسية الأولى التي دفعت الفاتحين والمغامرين الأوائل الى استيطان العالم الجديد هو البحث عن المعادن النفيسة التي اعتقدوا بأن مراكز الحضارات الهندية الأولى كانت تزخر بها، إذ كانت مجتمعاتها تجمعها وتكدسها في مواقع معينة خلال طقوسها الدينية على شكل (كنوز دفينة Eldorado).

وقد أدى البحث عن هذه المعادن إلى احداث الكثير من التغييرات في التركيبات الاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة في مواطن الحضارات تلك لاسيما ما يتعلق بموضوع الحصول على العمالة، كما أنها كانت ذات أهمية في تنظيم العلاقات بين هؤلاء الرواد والباحثين الأوائل من ناحية ومركز الحكم في أسبانيا من ناحية أخرى باعتبار أن العرش الأسباني ورغم أنه منح الاقطاعيات الكبيرة لأولئك الرواد، إلا أنه بقي محتفظا بامتلاكه لما تحت التربة من ثروات. وبالتالي فقد حدد لنفسه الحصول على خمس العائدات من تلك الثروات النفيسة، والتي كانت تصدر بالدرجة الأولى إلى الوطن الأم.

وعلى الرغم من تناقص أهمية هذه المعادن في الاقتصاد اللاتيني للفترة الاستعمارية مع مرور الزمن بسبب نضوب الكثير من مواردها، وتزايد أهمية الموارد الأخرى من المنتجات الزراعية والنباتية والحيوانية، إلا أن القارة لاتزال تحفل بالعديد منها والتي تعدت أنواعها مجموعة المعادن النفيسة إلى المعادن الصناعية الأخرى مثل الحديد والنحاس وخامات الألمنيوم، اضافة إلى معادن الطاقة لاسيما النفط والغاز الطبيعي، والتي أصبحت مصدرا مهما للمدخولات الخارجية في بعض دول أمريكا اللاتينية في العقود الأخيرة من الزمن، مثل فنزويلا والمكسيك وبيرو، وبسبب ذلك فإنه رغم أن صناعة التعدين لاتوظف إلا نسبة ضئيلة من قوة العمالة في القارة، تقل عن ١٪ من مجموعها، إلا أنها تحقق عوائد تقدر بحوالي ٤٪ من مجمل الناتج القومي للقارة، وبالتالي يعتبر معدل ما يحققه الفرد الذي يعمل في صناعة التعدين من أعلى معدلات التوظيف الأخرى، حيث يزيد هذا المعدل على ٥٧٠٠ دولارا/ سنويا (حسب احصاء أوائل العقد الحالي) بالمقارنة مع حوالي ١٧٠٠ دولارا للقطاعات الصناعية. كما قد ظهر بأن هذه



شكل (١١)

توزيع المعادن

الثروات المعدنية تتوزع توزيعا جغرافيا واسعا في أنحاء كثيرة من القارة، بما في ذلك مناطق السهول الداخلية والتي تتمثل بالعثور على أرصدة غزيرة من خامات الحديد والألمنيوم في حوض الأمزون وذلك خلال عمليات بناء طريق عبر الأمزون البري. ونتيجة لذلك فإن القارة أصبحت مصدرا مهما لخامات الكثير من المعادن الصناعية وخاصة من الحديد والبوكسايت (الألمنيوم) والنحاس وغيرها، أدت أحيانا إلى تأميم بعض هذه المصالح في بعض دول القارة كما أنه في حالات أخرى، أخذت بعض دول أمريكا اللاتينية تلزم الشركات المستثمرة الأجنبية بتصنيع جزء من انتاجها المعدني داخل الدولة قبل تصديره إلى الخارج وذلك كسبا لعوائد أفضل، كما يحصل ذلك في القطاع النفطي وفي قطاع انتاج خامات الحديد في فنزويلا أو البوكاسيت (الألمنيوم) في جمايكا.

والواقع أن الثروة المعدنية بتنوعها وغزارتها في القارة يمكن أن تشكل قاعدة مهمة من قواعد التنمية الاقتصادية في دول القارة لو أمكن التغلب على بعض مشاكل التصنيع، خاصة ضعف مصادر الطاقة والتي تمتلك القارة منها إمكانات جيدة خاصة من الطاقة (الكهرو- مائية) التي لم يزد ما سخر منها حتى الآن كثيرا على ٢٪ من مجموع القدرات الكامنة فيها.

كذلك فإن الاتجاه المتزايد نحو تصنيع خامات المعادن في مواطن انتاجها من دول أمريكا اللاتينية، وإن اقتصر ذلك على عملية استخلاص المعادن ذاتها، يهدف إلى زيادة استقرار المستوطنات التعدينية المعروفة بصغرها وقلقها الاستيطاني الذي يبقى مرهونا بالنشاط التعديني فقط. وبالتالي فإن دول القارة المعنية بمثل هذا التصنيع تهدف من وراء ذلك إلى خلق قاعدة صناعية أكثر رصانة في تلك المواقع وأكثر تنوعا في النشاطات الاقتصادية، بما في ذلك النشاط الزراعي الذي يمكن أن يتطور لتوفير الغذاء إلى تلك المجمعات الصناعية. ويبدو ذلك هاما إذا أخذنا بنظر الاعتبار أن الكثير من مواطن التعدين في دول القارة توجد في مناطق نائية وهامشية قليلة السكان بحيث أن خلق نويات استيطانية فيها ستساعد على اعادة توزيع السكان في الدولة. والأمثلة على ذلك متعددة من بلاد البرازيل وفنزويلا وتشيلي والمكسيك وغيرها.

ومع أن الانتاج المعدني في القارة يمثل مواقع لابأس بها، وكما يبدو من الجدول التالي (رقم ٤)، إلا أن صناعة التعدين هنا لاتزال تعاني من بعض المشاكل، التي يمكن تلخيصها بما يلي:

١ ـ ضعف عمليات المسح الجيولوجي والتي من شأنها أن تبقى الكثير من مواقع الثروات المعدنية في القارة وأنواعها ومخزونها بعيدة عن صورة التوزيع الجغرافي الصحيح واحتمالات التقدير.

جدول رقم (٤)
أهم المعادن التي تنتجها القارة وموقعها العالمي
(احصاء ١٩٨٠)

المعدن	موقع انتاج القارة في الانتاج العالمي	أهم دول القارة المنتجة
١ ـ الحديد	٢١,٥ ٪	البرازيل، فنزويلا، تشيلي، المكسيك
٢ ـ البوكسايت (خامات الألمنيوم)	٢٨,٥ ٪	جمايكا، البرازيل، سورينام، جيانا
٣ ـ النحاس	١١ ٪	تشيلي، بيرو، بوليفيا كيوبا، اكوادور
٤ ـ المنجنيز	٢٨,٥ ٪	الأرجنتين، البرازيل، المكسيك
٥ ـ القصدير	١٨ ٪	بوليفيا، البرازيل، بيرو
٦ ـ الفضة	٣٣ ٪	المكسيك ـ بيرو، تشيلي، بوليفيا
٧ ـ الذهب	٥,٦ ٪	كولومبيا. البرازيل، الدومينكان، تشيلي

المصدر : WN. Statistical Year book, 1984

٢ ـ التوزيع الجغرافي المتباين وغير المتكامل للثروات المعدنية، خاصة بين معادن الصناعة ومعادن الطاقة الضرورية لتصنيعها، فالبرازيل وفنزويلا مثلا، تمتلك أرصدة هائلة من خامات الحديد، لكن كلا منها تفتقر إلى مصادر الطاقة اللازمة لصهرها وتنقيتها، وإن وجدت فإنها تكون متباعدة عن بعضها. كذلك فإن دولا أخرى، مثل المكسيك وتشيلي، تمتلك أرصدة من معادن أخرى مثل النحاس أو غيرها، والتي تحتاج في تركيزها إلى مقادير كبيرة من المياه، في حين توجد خامات مثل هذه المعادن في مناطق جافة أو شبه جافة.

٣ ـ صعوبة مواقع بعض مصادر الثروة المعدنية، لاسيا تلك التي توجد في دول الأنديز الجبلية أو في حوض الأمزون، مما يسبب صعوبة وصولها إلى الأسواق أو مراكز الصناعة اللازمة.

٤ ـ سيطرة الاستثمارات الأجنبية على عمليات التعدين وتصدير منتجاتها إلى الخارج، وهو أمر يعرض هذه الثروات إلى الكثير من تقلبات الأسعار العالمية والتي تنعكس بدورها على اقتصادات الدول المعنية، وعلى الرغم من تأميم الكثير من مصالح هذه الشركات والامتيازات الأجنبية، إلا أنها لاتزال هي المعنية بعمليات التسويق إلى دولها الصناعية، ولعل ما يحدث للنفط والنحاس والقصدير يقدم أمثلة واضحة على التقلبات التي يتعرض لها تسويق هذه المنتجات من القارة في قنوات التجارة الخارجية.

ج ـ الصناعة والتصنيع :

يشكل التصنيع هاجسا كبيرا لمعظم دول أمريكا اللاتينية، خاصة الجنوبية منها والمكسيك، باعتبار أن ذلك يقدم حلا للكثير من مشاكل هذه الدول الاقتصادية والاجتماعية والسكانية. ويبدو ذلك واضحا من الوزن الذي تحتله الصناعة في تكوين مجمل الناتج القومي للقارة عموما وللكثير من دولها خاصة. فقد تطورت مساهمة الصناعة في تكوين الناتج القومي من حوالي ٢١,٧٥٪ من مجمل الناتج القومي لعام ١٩٦٠ إلى ٢٤,٣٪ لعام ١٩٧٠ (حسب أسعار ١٩٧٠ الثابتة) لتستقر عند هذه النسبة تقريبا عام ١٩٨٠ (وحسب أسعار ١٩٨٠) ثم لتنخفض قليلا إلى حوالي ٢٣٪ عام ١٩٨٥ (Un. Statist. Yearbook For Latin America 1985).

إلا أنه من حيث القيمة المطلقة التي حققتها الصناعة عام ١٩٨٥ فقد بلغت حوالي ثمانية أضعاف ما كانت عليه عام ١٩٦٠، بالمقارنة مع قطاع الزراعة والحرف الأولية البسيطة الأخرى التي تضاعفت بأقل من ٥ مرات خلال نفس الفترة الزمنية، والتي هبطت بذلك حصتها في الناتج القومي من ١٧٪ عام ١٩٦٠ (حسب أسعار ١٩٧٠) إلى ١١٪ عام ١٩٨٥ (حسب أسعار ١٩٨٠).

وكانت كل من الأرجنتين والبرازيل والمكسيك ونيكارجوا ويورجوي وكولومبيا وتشيلي أكبر الدول المساهمة في تكوين الناتج القومي العام للصناعة، حيث زادت مساهمة كل منها على ٢٠٪ من مجمل الناتج القومي الخاص بها، في حين قلت مساهمة كل من بوليفيا والاكوادور وبنما عن ١٠٪ من ناتجها القومي.

إن تاريخ الصناعة في أمريكا اللاتينية ليس بالتاريخ الحديث. فاضافة إلى بعض الصناعات اليدوية التي كانت قائمة في مجتمعات القارة الحضرية قبل الفتح الاسباني، فإن الفاتحين أنفسهم قد أقاموا بعض الصناعات المعدة للتصدير، مثل صناعات صهر

المعادن وتنقيتها واعداد جلود الحيوانات ودبغها وصناعات السكر من قصب السكر وغيرها من صناعات السلع التي اهتم الفاتحون الأوائل في تطويرها لغرض اثراء الوطن الأم بها أو من أجل الكسب المادي، على أن لايكون لها شبيه في الوطن الأم. وهكذا تكون الصناعة التي أنشأها الأوربيون الأوائل قد خضعت في قيامها إلى ذات الفلسفة التجارية (الميركنتالية) التي تميزت بها العلاقات الاستعمارية الأولى مع القارة، سواء كان ذلك من حيث نوع الصناعات التي تم اختيارها والتي يجب أن لا تنافس صناعات الوطن الأم، أم من حيث مواطن قيامها التي تسهل عملية نقلها والمتاجرة بها، أم من ناحية الجماعات التي سيطرت عليها، وهي النخبة الأوربية الوافدة أو الممثلة للسلطة المركزية.

ولم تختلف الصورة كثيراً بعد الاستقلال. فقد بقيت أمريكا اللاتينية مصدرا لانتاج السلع القابلة للتصدير، بينما تعتمد على السلع الصناعية المستوردة. فالشركات التي تسربت إلى القارة كانت معنية باستمرار مثل هذا الوضع، وبالتالي فلم يتيسر بناء الركائز اللازمة لتنمية صناعة وطنية شاملة، وحتى في الأقطار الكبرى من القارة، مثل البرازيل أو الأرجنتين أو المكسيك. هذا فضلا على أن أسواق القارة كانت لاتزال صغيرة بسبب قلة سكان أقطارها وبحيث لايمكن أن تخلق قوة طلب كبيرة على السلع المصنعة محلياً. فالأقطار الكبرى السابقة الذكر، لم يزد سكان الواحدة منها على خمسة ملايين نسمة نحو نهاية القرن الماضي أو بداية القرن العشرين، معظمهم من الطبقات الفقيرة غير المقتدرة. هذا اضافة إلى عدم الاستقرار السياسي الذي كان يميز العقود الأولى من الاستقلال والذي لم يشجع كثيرا على الاستثمار المحلي.

هذه العوامل وغيرها أبقت القارة في تخلف صناعي كبير، في الوقت الذي تحسنت فيه طرق النقل العالمي مما أدى إلى تدفق السلع الصناعية الأجنبية، بينما شجع أكثر على تصدير السلع الأولية التصنيع من قبل الشركات الأجنبية والتي عرف المزيد منها عما كان عليه الوضع خلال الفترة الاستعمارية.

أثر الأزمات الاقتصادية العالمية:

لقد تعرض الاقتصاد الأمريكي اللاتيني بصورته المذكورة أعلاه إلى أزمات كبيرة نتيجة الأزمات الاقتصادية التي اجتاحت العالم منذ الحرب العالمية الأولى والتي أدت إلى قطع الكثير من سبل الاتصال مع العالم الخارجي وتعذر الحصول على سلع الاستهلاك المصنعة التي كانت دول القارة تعتمد فيها على المصادر الخارجية. ثم اشتدت مثل هذه

الأزمة أكثر بعد ١٩٢٩ بسبب حلول فترات الكساد العالمي والركود الاقتصادي الذي صاحبه والذي أدى إلى تدهور أسعار السلع، خاصة المواد الأولية التي كانت تصدرها القارة إلى العالم الخارجي.

فأصيبت دول القارة بنكسات مالية كبيرة في دخولها القومية المستمدة من الصادرات، حتى ليقدر بأن دخل القارة من صادراتها قد انخفض من معدل ٥٠٠٠ مليون دولار لعام ١٩٢٨ ـ ١٩٢٩، إلى ١٥٠٠ مليون دولار عام ١٩٣٣ (Preston, 1987, 103) وهو أمر نبه دول القارة، وخاصة حكوماتها، إلا أنه لايمكن الاعتماد على المصادر الأجنبية للحصول على سلع الاستهلاك، خاصة الضرورية منها، ولا على أسواقها لتصريف منتجاتها الأولية التي تتسم بانخفاض الأسعار وبتقلباتها، إذ لابد من القيام بعملية تصنيعية تنطلق بشكل رئيسي من انتاج سلع الاستهلاك البديلة لمثيلاتها المستوردة Import Substitution، مثل الأنسجة والملابس والمواد الغذائية والسلع المنزلية. ثم جاءت الحرب العالمية الثانية في أواخر الثلاثينات وما ترتب عليها من مشاكل اقتصادية عميقة أخرى لتعزز مثل هذا الاعتقاد ولتزيد إلى صناعات السلع البديلة صناعات أخرى، خاصة بعد الحرب، ولتصبح التركيبة الصناعية للقارة ذات تنوع أكبر وتوزيع جغرافي أشمل. وقد ساعدت العملية التصنيعية التي شغلت القارة منذ الثلاثينات والتي قلنا بأن الأزمات العالمية كانت عاملا مهما في اذكائها بضعة عوامل أخرى يمكن تلخيصها بما يلي:

١ ـ نمو وتطور الروح الوطنية في دول القارة والتي أخذت تشعر بأن الاستقلال السياسي لايمكن استكماله إلا خلال الاستقلال الاقتصادي والذي تكون الصناعة محوراً مهماً له. ولقد تمثل مثل هذا الاتجاه في مظاهر متعددة، مثل التشريعات الحكومية التي عملت على حماية الصناعة الوطنية عن طريق الضرائب على المستوردات الأجنبية أو منعها إذا كانت منافسة لصناعة معينة، وكذلك خطط التنمية القومية التي أخذت تظهر على السطح بشكل متزايد منذ الخمسينات من هذا القرن والتي أعطت القطاع الصناعي وزنا متزايدا في النشاط الاقتصادي. ففي تشيلي مثلا، أنشأت الحكومة عام ١٩٣٩ جهازا باسم (مؤسسة تنشيط الانتاج Corporacion de Fomento de la Produccion) أو (CORFO) غرضها كهربة البلاد وتطوير صناعة تكرير النفط والحديد والصلب والورق والسكر، ولتكون بذلك نموذجا يحتذى به في إقامة مشاريع التنمية الصناعية في الكثير من دول أمريكا اللاتينية (Dickenson et. al. 1983, 153) في حين عمد (بيرون) منذ أن جاء إلى الحكم عام ١٩٤٦ إلى تبني سياسة

الاكتفاء الذاتي صناعياً، نقيضا للاقتصاد الزراعي الذي كان السمة السائدة آنذاك.

٢ ـ غزارة وتنوع موارد الثروة التي تمتلكها القارة، بدءا بالمعادن التي قلنا بأنها كانت احدى عوامل الجذب الاستعماري، ومرورا بالثروات النباتية والزراعية، والتي جميعا كانت تشكل أساسا لقيام بعض الصناعات الأولية قبل قيام الحركة التصنيعية الحديثة. فاضافة إلى المعادن وموارد الغابات، تميز الانتاج الزراعي والحيواني في القارة بتنوعه الذي لايضاهى في الدول الأوروبية خاصة في المنتجات المدارية مثل قصب السكر والكاكاو والبن ومنتجات المناطق المعتدلة للثروات الحيوانية التي كانت جلودها وشحومها ذات أهمية في تجارة القارة الخارجية، قبل أن تتسرب هذه الأهمية إلى لحومها بعد تطور صناعات الحفظ والنقل، ثم الثروات الحقلية من الحبوب الغذائية، والتي جميعا أعطت منطقة (البمباس) المعتدلة من القارة أهميتها الاقتصادية الكبرى لفترة غير قليلة من الزمن وجعلت دولها، خاصة الأرجنتين، من أغنى دول القارة، ومن بين مناطق العالم الثالث الأفضل حالا.

٣ ـ ويرتبط بتزايد أهمية هذه الموارد واستثمارها وتصنيعها من قبل الشركات والمصالح الأجنبية أو الداخلية، بناء احدى الركائز الأساسية في التنمية الصناعية، والمتمثلة بخطوط النقل، لاسيما السكك الحديد، بين مراكز انتاج وتجميع هذه السلع وموانىء تصديرها إلى الخارج، والتي أصبحت عونا مهما على التطورات الصناعية اللاحقة فيما بعد، حيث أن الجزء الأكبر من خطوط النقل هذه (أكثر من ٨٠٪ منها) قد بنيت في معظم دول القارة خلال الفترة الواقعة بين ١٨٨٠ و ١٩٢٠.

٤ ـ التراكمات المالية التي تحققت من تصدير المواد الأولية الزراعية أو النباتية أو المعدنية، لاسيما بعد فترة الاستقلال، وما صحبتها من خبرات مالية وائتمانية ساعدت على تمويل الكثير من الصناعات في مناطق تجمعها خاصة. ولعل من الأمثلة الواضحة على ذلك تطور منطقة ساو باولو في البرازيل صناعيا بعد أن كانت المركز النابض لتجارة البن. وكذلك أهمية منطقة بوينس أيرس في الأرجنتين الصناعية التي عرفت أساسا في صناعة ذبح الحيوانات وتصدير لحومها.

٥ ـ توفر الكوادر البشرية من العمالة الماهرة أو غير الماهرة كنتيجة للهجرات السكانية الداخلية أو الخارجية نحو المدن الرئيسية. والتي كانت أحياناً سبباً في قيام بعض الصناعات أكثر من كونها عامل تشجيع. ولعل من الأمثلة الواضحة على ذلك هي

هجرة الكثير من الكفاءات الأوروبية إلى الأرجنتين بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية والتي عملت على اقامة الكثير من المشاريع الفردية التي تطورت إلى مؤسسات صناعية بعد ذلك. وكذلك هجرة الآسيويين، خاصة اليابانيين إلى دول أخرى مثل البرازيل وبيرو، والذين رغم أنهم جاءوا كمزارعين في بادىء الأمر، إلا أنهم تحولوا بعد ذلك إلى الحواضر ليقيموا مشاريع صناعية وتجارية خاصة.

ومن الممكن أن يلحق بهذا الكلام عن الهجرة تسرب بعض المصالح الأجنبية المتمثلة بالكفاءات البشرية وبالأموال لتكوين الشركات المتعددة الجنسية والتي أصبحت إحدى العناصر الهامة في عمليات التصنيع إلى جانب المصالح الوطنية الشخصية والحكومية. ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك تسرب الكثير من فروع الشركات الأميركية واليابانية الكبرى في صناعات مثل صناعات السيارات والأجهزة الالكترونية وغيرها.

التطورات الصناعية الحديثة في القارة:

لقد تكافلت العوامل المذكورة أعلاه إلى جوانب عوامل أخرى، على دفع الحركة الصناعية في أميركا اللاتينية دفعاً كبيراً إلى الأمام ليصبح معه القطاع الصناعي أهم القطاعات الاقتصادية المساهمة في تكوين الناتج القومي للقارة، والذي قلنا بأنه بلغ حوالي ربع مجمل الناتج القومي، والذي هو أكبر قطاع بين القطاعات الاقتصادية الأخرى في القارة. بينما أصبحت أميركا اللاتينية أكبر منطقة في العالم الثالث في مجال الانتاج الصناعي والذي أصبح في بداية السبعينات من هذا القرن يساهم بحوالي ٥٥٪ من مجمل الانتاج الصناعي في العالم الثالث، تحتل فيه البرازيل والأرجنتين والمكسيك وحدها المقام الأول حيث يكون انتاجها الكلي حوالي ٤٠٪ من مجموع انتاج العالم الثالث (Harrison, 1979, 185). ولم يقتصر هذا التوسع الصناعي في القارة على زيادة الانتاج كما، بل تعداه إلى مجال التنوع بين الصناعات الخفيفة والصناعات الثقيلة. كما أن الصناعة أصبحت أكثر تكاملاً باقامة الصناعات الأساسية والصناعات الوسيطة، ثم انتهاء بالصناعات النهائية الاستهلاكية.

إضافة إلى ذلك، فإن التوسع الصناعي كما ونوعا أخذ يدفع الكثير من دول القارة، الكبيرة منها بصورة خاصة، إلى التطلع إلى الأسواق الخارجية دون الاكتفاء بالأسواق الداخلية، وبالتالي أخذت السلع الصناعية في بعض هذه الدول تشكل نسبة عالية من الصادرات الخارجية، مثل البرازيل التي قفزت فيها مساهمة السلع الصناعية والانتاج الصناعي من ١٠٪ من مجمل صادراتها عام ١٩٧١، إلى ٥٠٪ عام ١٩٨١.

وهكذا تكون الصناعة في أميركا اللاتينية منذ تطورها الحديث في بداية القرن الحالي وحتى الآن، قد مرت بمراحل متعددة وشهدت تحولات كثيرة انطوت على تطور ونمو مختلف القطاعات الصناعية واضافتها المتكاملة، والتي يمكن تلخيصها بما يلي:

١ ـ مرحلة صناعة بدائل السلع المستوردة: وهي المرحلة التي شملت اقامة الصناعات الخفيفة لانتاج سلع الاستهلاك اليومي، والضرورية منها خاصة، كما سبق وذكرنا، مثل المواد الغذائية والأنسجة والملابس والحلويات وغيرها. أي بتعبير آخر انتاج السلع الاستهلاكية غير المعمرة. ثم تطورت هذه، خاصة منذ منتصف القرن، نحو انتاج السلع الاستهلاكية المعمرة، مثل الأجهزة المنزلية وأجهزة الراديو والثلاجات، رغم أن ذلك قد تطلب استيراد قطع هذه الأجهزة من الخارج. ثم تجميعها في مصانع محلية.

ثم تطور هذا النمط الصناعي إلى صناعة الأجهزة المعمرة الأكثر تعقيداً، خاصة السيارات. وقد دعيت لذلك بعض الشركات الكبرى في أميركا مثل (جنرال موتورز) و (فورد) ومن اليابان (تويوتا) و (فيات) من ايطاليا، لفتح فروع لشركاتها في بعض دول القارة لهذا الغرض. فأدى ذلك إلى استيراد المزيد من القطع الجاهزة الصنع، وربما من مصادر متعددة، لانجاز صناعة المركبة الأكثر تعقيداً من سلع الاستهلاك الأخرى، والتي لا يمكن أن تكون اقتصادية الأداء إلا إذا كانت المشروعات المعنية بالصناعة قد أقيمت على مقياس كبير. وهو أمر متعذر في كثير من الدول، ربما عدا البرازيل، وذلك بسبب صغر السوق المحلية وضعف القوة الشرائيلة للمستهلكين. لذا أصبحت تكلفة انتاج السيارة أعلى مما هي عليه في الأسواق العالمية، حيث بلغت هذه التكلفة ثلاثة أضعاف في بلاد تشيلي خلال السبعينات، وضعفي تكلفتها العالمية في كل من الأرجنتين وفنزويلا. وفي مثل هذا الوضع لم تتمكن هذه الدول حتى من تصديرها إلى الخارج بسبب ضعف قدرتها التنافسية.

٢ ـ مرحلة صناعة السلع الوسيطة: لقد أملت التطورات التي حصلت في انتاج السلع البديلة المذكورة أعلاه، قيام دول أميركا اللاتينية النشطة صناعياً بإنتاج بعض السلع الضرورية لانجاز تلك السلع الاستهلاكية وحيث توفرت المادة الأولية والامكانات اللازمة. ومن أمثلة هذه السلع الوسيطة هي المنتجات الكيمياوية مثل الأصباغ والحوامض والمواد البلاستيكية، وكذلك بعض السلع الهندسية غير المعقدة مثل هياكل السيارات والثلاجات والأفران المنزلية وغيرها، قبل أن تتطور إلى إنتاج السلع الأكثر تعقيداً من العدد والآلات اللازمة لصناعة السلع النهائية والتي تتطلب مهارة ودقة عاليتين، اضطرت بسببها بعض دول أميركا اللاتينية إلى استيراد التقنية

الأجنبية من طريق التدريب أو استيراد الخبراء، كل ذلك تمشياً مع بعض النماذج التي حدثت في العالم، من أن مثل هذه المرحلة من استعارة التقنية الخارجية ستؤدي بالتالي إلى ترسيخ وخلق التقنية الوطنية والابداع الذاتي.

٣ ـ **الصناعات الأساسية**، وخاصة صناعات الحديد والصلب وما يرتبط بها من صناعات السبائك المعدنية. وتعتبر هذه الصناعة المغذية لبقية الصناعات الأخرى، لا سيما الوسيطة منها. لذا ورغم أن هذه الصناعة قد قامت في بعض دول أميركا اللاتينية، مثل المكسيك وتشيلي والبرازيل، قبل التطورات الأخيرة، باعتبار أن صناعة الحديد والصلب كانت ولا تزال عند دول القارة، كما عند الكثير من دول العالم الثالث، رمزاً للتقدم الصناعي، إلا أنها قد تطورت إلى أبعد من عملية صهر الحديد وتنقيته من خاماته، وذلك بتطوير صناعات الفولاذ وسبائك الحديد التي تعتبر ضرورية لصناعة مختلف السلع الوسيطة. كما امتدت الصناعات الأساسية إلى تصنيع المعادن الأخرى مثل الألمنيوم والنحاس الضرورية أيضا لتغذية الصناعات النهائية. وقد ساعد ثراء القارة بمختلف المعادن على قيام مثل هذه الصناعات، رغم أن المشكلة الكبيرة في ذلك كانت ولا تزال صعوبة الحصول على مصادر الطاقة اللازمة، والتي تضطر بعض دول القارة إلى استيرادها من الخارج لهذا الغرض. ومما يجدر ذكره أن هذه الصناعة الثقيلة أصبحت موضع تشجيع من قبل الكثير من دول أميركا اللاتينية بحيث أن الحكومة هي التي تقوم بانشائها أحيانا، كما حدث في البرازيل في الأربعينات عندما أنشأت أول مجمع صناعي ضخم للحديد والصلب في منطقة (فولتا ريدوندا) بالقرب من (ريو دي جانيرو). كما أن إحدى أغراض اقامة هذه الصناعات هي من أجل تصدير السلعة المعدنية نصف مصنعة بدل تصديرها بشكل خامات أولية.

التوزيع الجغرافي للصناعة في القارة:

يمكننا التحدث عن التوزيع الجغرافي للصناعة في أميركا اللاتينية من جانبين رئيسيين: الجانب الأول الذي يتعلق بتوزيع الصناعات بين دول القارة أو مناطقها المختلفة، وذلك تبعاً لأي مقياس من المقاييس المألوفة، مثل قوة العمالة أو عدد المصانع أو مجمل القيمة الصناعية أو غير ذلك.

أما الجانب الآخر الذي يتناول توزيع الصناعة في داخل الدولة الواحدة، أو بمعنى آخر، الحديث عن مواطن ومواقع قيام الصناعة Location محلياً.

١ ـ من حيث التوزيع الجغرافي لهذه الصناعة بين دول ومناطق القارة المختلفة يبدو لنا واضحاً من الجدول (رقم ٥) أن الدول الثلاث الكبرى في القارة وهي البرازيل والمكسيك والأرجنتين، تحظى بحوالي ٨٠٪ من مجمل الصناعة الأميركية اللاتينية، نصف هذه النسبة هي من حصة البرازيل لوحدها. أي أن البرازيل تحتضن حوالي ٤٠٪ من وزن الصناعة (وذلك طبقاً لاحصاء ١٩٧٨). ويبلغ معدل حصة الفرد من الناتج الاجمالي الصناعي منها حوالي ٣٣٣,٧ دولارا (حسب أسعار ١٩٧٠ الثابتة)، ومنها الأرجنتين التي يصل فيها معدل حصة الفرد من الصناعة هذه ٤٧٤ دولاراً، بينما يتوزع بقية الوزن الصناعي بين مناطق القارة الأخرى بمستويات ثانوية جداً، حيث تحظى دول الأنديز بـ ١٧٪ من مجمل صناعة القارة، ودول سوق أميركا الوسطى (كاكم CACM عدا المكسيك) بحوالي ٢,٨٪ منها.

٢ ـ أما بالنسبة للتوزيع المكاني للصناعة في أقطار القارة المختلفة، فمن الخصائص العامة التي تميز هذا التوزيع، عدا الصناعات اليدوية الحرفية، هي أن هذا التوزيع بقي لفترة غير قليلة متأثراً بذات الفلسفة التجارية (الميركانتالية)، وهي أن الصناعة تقوم وتتجمع حيث يتوافر الممولون وحيث تتركز السلطة، وهي أمور تتواجد بالدرجة الأولى في العاصمة من الدولة أو في مدنها الرئيسية. كما أن مثل هذه المراكز الحضرية تضم عادة أكبر مجموعة من السكان التي توفر العمالة اللازمة من ناحية وتخلق سوقاً آنية للسلع الصناعية من ناحية أخرى. لذا عندما شرعت دول أميركا اللاتينية بتطوير صناعات السلع البديلة للاستيراد، وجدت في هذه المدن أفضل المواقع لاقامة مثل هذه الصناعات. مثلا، نجد بأن أكثر من ثلثي العمالة الصناعية في الأرجنتين تحتضنها العاصمة (بيونس أيرس)، بينما يتركز أكثر من نصف الانتاج الصناعي في كل من المكسيك والبرازيل حول مدينة المكسيك (عاصمة المكسيك) وساوباولو بؤرة الصناعة الكبرى في البرازيل، في حين يوفر

جدول رقم (٥) ـ التوزيع الجغرافي للصناعة
بين مجموعات أقطار أميركا اللاتينية (١٩٧٨)

مجموع الأقطار	وزنها النسبي في صناعة القارة	نسبة الصناعة فيها من الناتج القومي	معدل دخل الفرد (دولار) من الناتج الصناعي حسب ١٩٧٠
الدول الكبرى	٧٨,٦٪	٢٩,٦٪	٣٣٣,٧
البرازيل	٣٩,٣٪	٣٠٪	٢٥٤
المكسيك	٢٣,١٪	٢٦٪	٢٧٣
الأرجنتين	١٦,١٪	٣٣٪	٤٧٤
مجموعة دول الأنديز (ضمنها تشيلي)			
بوليفيا	٠,٤	١٦	٥٦
تشيلي	٣,٢	٢٤	٥٢٦
كولومبيا	٤,٤	١٨	١١٩
اكوادور	١,٢	٢٠	١١٦
بيرو	٣,٣	٢٥	١٤٩
فنزويلا	٤,٥	١٧	٢٦٤
مجموعة دول سوق أميركا الوسطى			
كوستاريكا	٠,٦	٢٣	٢١٨
السلفادور	٠,٦	١٩	٩٦
جواتيمالا	٠,٨	١٦	٩٣
هوندوراس	٠,٢	١٦	٥٥
نيكاراجوا	٠,٣	٢٠	٩٣
بنما	٠,٣	١٤	١٤٣
الدول المعتدلة الصغيرة	١,٦	٢٢,٥	٢٠٧
بارجوي	٠,٣	١٦	٨٧
يورجوي	١,٣	٢٩	٩٩٩

المصدر: ECLA نقلاً عن Preston, 87 .



شكل (١٢)
توزيع مراكز صناعة الحديد والصلب
في أميركا الجنوبية

المحور الممتد بين العاصمة كراكاس (في فنزويلا) ومدينة فالنسيا حوالي ٧٥٪ من قيمة الصناعة المضافة. كما تزايدت العمالة الصناعية في منطقة (سانتياجو) عاصمة تشيلي، من ٤٣٪ من قوة العمالة في البلاد عام ١٩٤٣، إلى ٥٧٪ منها عام ١٩٧٩. هذا إلى جانب محور ليما (العاصمة) وميناؤها (كاياو) في بيرو الذي يحتوي على ٧٠٪ من قوة العمالة الصناعية في الدولة. . وهكذا تتكرر الصورة في معظم دول القارة الباقية.

غير أن التطورات الصناعية المتلاحقة، مثل ظهور الصناعات الثقيلة وصناعات التصدير أو الصناعات التي تعتمد على استيراد بعض عناصرها من الخارج، قد أملى قرارات جديدة على كيفية ومواطن قيام الصناعة.

فالصناعات الثقيلة، خاصة من الحديد والصلب أو صناعات استخلاص المعادن الأخرى، حيث تتميز المادة الأولية فيها بضخامة الحجم وضعف السعر، قد حتمت قيام مراكزها قريبة من مصادر مادتها الأولية تحاشياً لنقلها إلى مسافات بعيدة خاصة وأن بعضها يوجد بعيداً عن طرق النقل المائي الرخيص. بينما أخذت الصناعات المعدة للتصدير أو التي تستورد بعض موادها الضرورية من الخارج تقترب أكثر فأكثر من السواحل تيسيراً لاتصالها بالأسواق الخارجية. في حين اضطرت الصناعات المتكاملة التي تعتمد على بعضها في تصنيع سلعها النهائية من أن تقترب من بعضها تيسيراً لحصولها على ما تريد. هذا إضافة إلى التدخل الحكومي في مواطن قيام الصناعة وذلك عن طريق فرز مناطق معينة مزودة بما تحتاجه الصناعة من طاقة وماء وطرق نقل وتسهيلات أخرى، لتكون بمثابة مجمعات صناعية ترمي إلى تحقيق استراتيجية معينة من قبل الدولة، مثل خلق محاور صناعية جديدة بعيدة عن التجمعات المتربوليتانية الكبيرة.

وهكذا أخذت الصناعة في دول أمريكا اللاتينية، وخاصة الكبرى منها، تتميز بالانتشار وتعدد مواطن قيامها. وعموما يمكن تلخيص أهم اتجاهات التوطن الصناعي الحديث في القارة بما يلي:

١ ــ التوطن غير الموجه للصناعة وهو الذي ينطوي على اقامة الصناعة في أي مكان يختاره صاحب الصناعة لاعتبارات سلوكية وشخصية، لا سيما اختيار صاحب الصناعة وممولها الذي يقرر اقامتها حيث يقيم هو وبغض النظر عن الكثير من الاعتبارات الاقتصادية أو الاعتبارات الربحية. كما أنه ينطوي على قيام الصناعة المرتبطة بوجود الحرفيين التقليديين الذين لا يميلون إلى تغيير أماكن اقامتهم. ويبدو تأثير هذا النمط من التوجه في قيام الكثير من الصناعات الحضرية بسبب وجود

معظم أصحاب الثروة والصناعيين في المدن الكبرى، خاصة العواصم منها. كما يتمثل في وجود بعض الصناعات اليدوية الحرفية في مناطق متعددة من القارة دون وجود قاعدة تحكم توزيعها.

٢ ـ التوجه المتأثر بعوامل الانتاج، مثل الأسواق والمواد الأولية وطرق النقل والطاقة ويعتبر التوجه نحو الأسواق من العوامل الهامة في أميركا اللاتينية باعتبار أن عموم السكان يتميزون بضعف الدخول وقلة القوة الشرائية خلافاً لسكان المدن الذين يمتلكون قدرة أفضل في هذا المجال، وبالتالي فالمدن، وخاصة الكبيرة منها، تشكل سوقاً آمنة للكثير من السلع، لا سيما السلع الاستهلاكية. فاحصاءات أواسط السبعينات في المكسيك مثلاً، تشير إلى أن معدل دخل العائلة الشهري في المدن التي يبلغ عدد سكانها نصف مليون نسمة يبلغ حوالي ٤ أضعاف مثيله في القرى الريفية التي يقل سكانها عن ٢٥٠٠ نسمة، بينما يبلغ هذا المعدل حوالي ضعف مثيله للمدن التي يتراوح عدد سكانها بين ١٠٠٠٠ و ١٥٠٠٠٠ وهكذا تكون المدينة الكبيرة، التي تمثل سوقاً جيدة للسلع، من العوامل الهامة في الجذب الصناعي خاصة للسلع الاستهلاكية البديلة عن السلع المستوردة.

وقد أدى قيام هذه الصناعات إلى جلب صناعات أخرى متكاملة معها أو مستفيدة مما وفرته الخبرة الصناعية وخدماتها التي تعمق وجودها في هذه المدن، مثل النقل والكهرباء والعمالة الماهرة والادارة الفنية، لذا أصبحت المدن موطناً لتجمع معقد ومتكامل من الصناعات المختلفة وبشكل لم يعد يتوفر فيها المجال اللازم لقيام الجديد منها، خاصة في مدن الأحواض الجبلية مثل كراكاس في فنزويلا ومدينة المكسيك، مما اضطرها إلى التوسع الرأسي، أو إلى الانتشار المحوري نحو اتجاهات أخرى جديدة، وخاصة المرتبطة بطرق النقل.

أما التوجه نحو مصادر المواد الأولية كما سبق وقلنا يتم بالنسبة للصناعات التي تستعمل مواد أولية ضخمة الحجم ورخيصة الثمن، بينما تدور سلعاً أكثر ثمناً وأكثر مرونة للتصنيع، مثل صناعات الحديد والصلب وصناعات البتروكيماويات وصهر المعادن. لذا قامت الكثير من أمثال هذه الصناعات في مناطق متعددة من دول أميركا اللاتينية، مثل البرازيل والمكسيك وفنزويلا وتشيلي. ولو أن بعضها قام تحت تأثير الاستثمارات الحكومية وتدخلها، كما هو الحال مع مجمع الحديد والصلب في (مونتري) في شمال شرقي المكسيك وصناعات النحاس في شمال تشيلي.

هذا بينما تلعب طرق النقل والمواصلات، وخاصة النقل المائي الخارجي، دوراً مهماً في جذب تلك الصناعات التي توجه انتاجها نحو الأسواق الخارجية، أو التي يعتمد انتاجها على استيراد بعض عناصر الانتاج وخاصة الطاقة في صناعات الحديد والصلب. فاقامة مجمع الحديد والصلب الضخم في (فولتا ريدوندا) بالقرب من (ريودي جانيرو) في البرازيل والمجمع الآخر في (واتشيباتو Huachipato) الساحلية جنوب (سانتياجو) في تشيلي هي أمثلة على ذلك. حيث أن دول أميركا اللاتينية أخذت تفضل تصدير هذه المواد الأولية على شكل نصف مصنع بدلاً من تصديرها مادة خام منخفضة الأثمان. غير أنها لا تزال تحتاج إلى الطاقة، خاصة الفحم من أجل تحقيق ذلك. لذا يكون موقعها الساحلي مهماً في تحقيق الغرضين: الحصول على الطاقة بسهولة، ثم تصدير المعدن مستخلصاً من الشوائب أو نصف مصنع بالمقابل، (أنظر الشكل ١٢).

٣ ــ التأثير الحكومي: كما هي الحال في الكثير من مناطق العالم الثالث، أصبح التدخل الحكومي في قيام الصناعات في أميركا اللاتينية من الأمور المألوفة في الوقت الحاضر وذلك تحقيقاً لأهداف معينة قد تكون متداخلة مع بعضها آنيا، وهي إما تقليص الاعتماد على الاستيراد الخارجي، كما سبق وذكرنا، أو لابتلاع البطالة المتزايدة في البلاد، أو لإشغال واستغلال المناطق الضحلة السكان، أو لإعادة توزيع الصناعة وتحجيم عملية التركز الصناعي الذي أصبح يشكل عبئاً كبيراً على المدن الكبرى، وهذا هو الاتجاه المتزايد حالياً.

ويتخذ التدخل الحكومي أشكالاً متعددة، سواء كان عن طريق التدخل المباشر، بأسلوب التخطيط الصناعي، أو بقيام الحكومة بانشاء الصناعات مباشرة. أو التدخل غير المباشر، وذلك عن طريق منح الاعانات اللازمة أو الاعفاءات الضريبية أو بناء طرق النقل والمواصلات والخدمات الأخرى.

أ ــ أما عن التدخل المباشر، فيمكن التعرف عليه بسهولة في الدول التي تتخذ الخط الاشتراكي في سياستها القومية، مثل كوبا. كما يبدو واضحاً في غيرها من دول القارة الأخرى عبر خطط التنمية القومية التي تطرحها. وقد أصبحت الكثير من دول القارة تعمل خلال هذه الخطط، على خلق محاور تنموية صناعية متعددة في القطر بهدف خلق تنمية اقليمية متوازنة، كما هي الحال مع الأرجنتين وتشيلي وكولومبيا وفنزويلا، وذلك بأن تخلق نواة صناعية أساسية تعمل على جلب صناعات أخرى غيرها.

ب ـ أما التدخل غير المباشر فيتم وفق أساليب متعددة، وكما ذكرنا أعلاه. فقد يتم عن طريق منح اعفاءات ضريبية على الانتاج الصناعي الذي يقام في منطقة معينة ولمدة معينة من الزمن، وذلك كما فعلته المكسيك منذ الثلاثينات عندما منحت مثل هذه الاعفاءات للصناعات التي أقيمت قريباً من حدودها الشمالية مع الولايات المتحدة، أو البرازيل بالنسبة للصناعات التي أقيمت في المنطقة الشمالية الشرقية من البلاد.

وقد يتم عن طريق فرز مساحات معينة في مناطق متخلفة من الدولة تزود بحاجات التصنيع اللازمة، مثل الكهرباء والماء والطرق، لغرض جذب بعض الصناعات إليها، وذلك كما فعلته المكسيك منذ أواسط الخمسينات أو بيرو وتشيلي في الستينات.

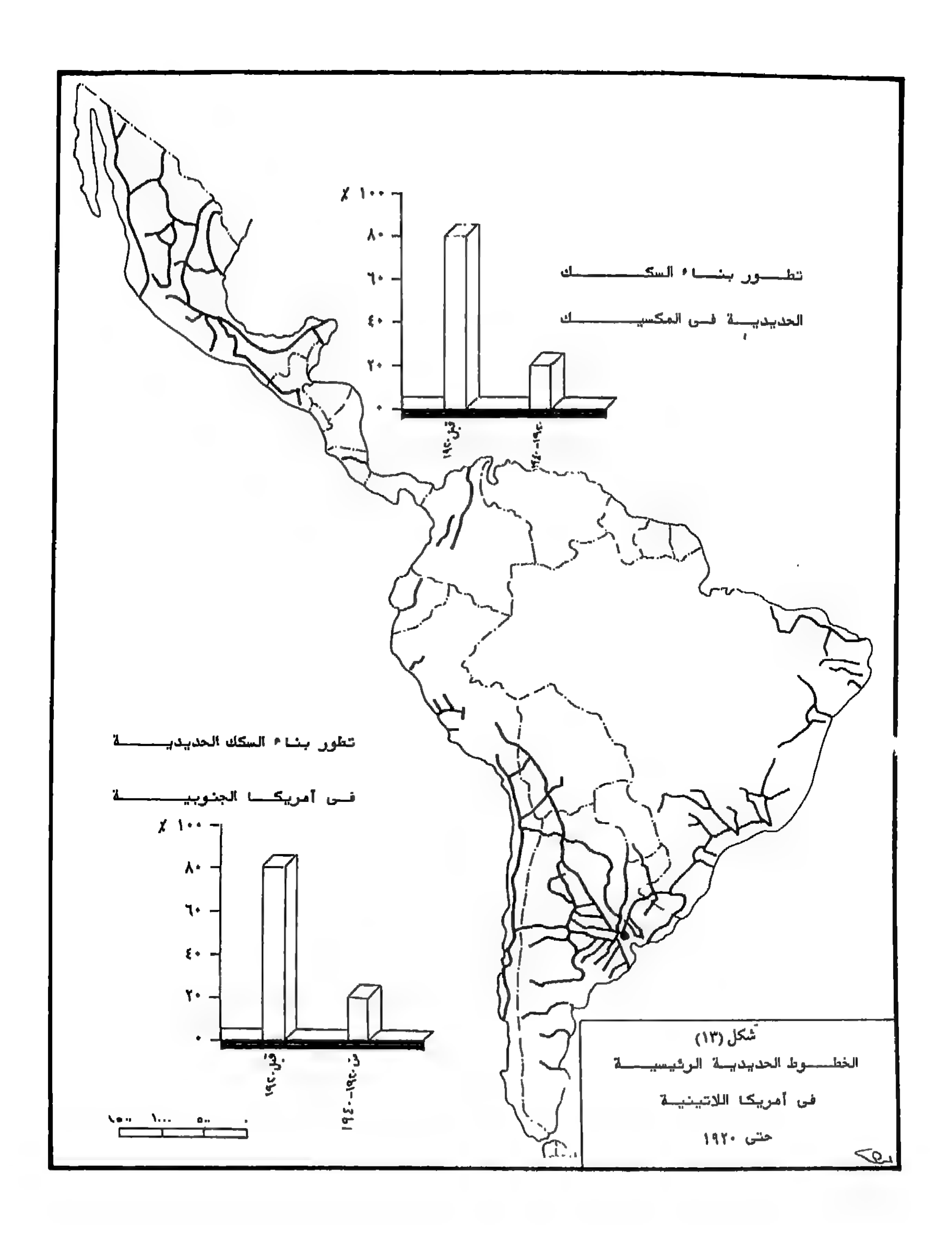
كما قد يتم بتأثير تطور شبكة النقل والاتصال وتوزيع شبكات الطاقة الكهربائية وغير ذلك. ويتحقق ذلك في الوقت الحاضر عن طريق الانتشار حول محاور النقل المنبعثة من مراكز المدن الكبرى، مثل محور ساوباولو ـ ريودي جانيرو ـ بيلو هوريزونتي في البرازيل، أو محور كاراكاس ـ فالنسيا في فنزويلا، أو محور مدينة المكسيك ـ فيراكروز على الساحل في بلاد المكسيك. . وهكذا.

على أنه رغم هذه التطورات، فإن أميركا اللاتينية لا تزال تواجه الكثير من المشاكل في مجال التصنيع وبالتالي حل مشاكلها الاقتصادية، وذلك لأن معظم الحركة التصنيعية لا تزال ترتبط ارتباطاً كبيراً بالدول الصناعية الكبرى، سواء كان ذلك من حيث نقل التقنية أو المساهمة المالية أو التسويق.

د ـ النقل والمواصلات:

تعتبر خدمات النقل والمواصلات العامل المشترك الهام لجميع أنواع وأنماط النشاط الاقتصادي في أية دولة من الدول أو أية منطقة في العالم، خاصة إذا أريد لتلك الأنشطة الاقتصادية التكامل والتطور، ولذا يعتبر توفر خدمات النقل بمؤشراتها المختلفة مقياساً من مقاييس التقدم والتطور الاقتصادي، وهو الأمر الذي أثبت علاقته هذه الكثير من الباحثين في مشاكل التخلف في مناطق العالم المختلفة.

واستناداً إلى هذه المؤشرات، تعاني معظم مناطق أميركا اللاتينية من تخلف وضعف كبيرين في خدمات النقل والاتصال في الوقت الذي تتمتع فيه مناطق أخرى محدودة التوزيع بأفضل النظم الحديثة في هذا الشأن.



شكل (١٣)
السكك الحديدية

فعلى مستوى القارة الجنوبية، مثلاً، تبلغ أطوال الطرق البرية حالياً وبمختلف مستوياتها حوالي ٢,٢٥ مليون كيلومتراً، أو بمعدل يبلغ حوالي ١٢٥ متراً للكيلومتر المربع الواحد من مساحة القارة، حيث لا تزيد فيها نسبة الطرق المعبدة منها على ٣٠٪ في أفضل الحالات، بينما تبلغ أطوال السكك الحديد، التي كانت أولى الوسائط الحديثة التي دخلت القارة منذ منتصف القرن الماضي، ٨٣٥٥٥ كم (حسب احصاء ١٩٨٥)، أو مالا يزيد على معدل ٥ أمتار للكيلومتر المربع الواحد. إلا أن المشكلة الأكثر تعقيدا في موضوع خطوط وطرق النقل هو ليس في معدل وجودها المتدني نسبة إلى مساحة القارة، وإنما الأكثر من ذلك هو في سوء توزيعها وفي ضعف ترابطها مع بعضها بحيث قل أن تكون على شكل شبكة متصلة الخيوط. فهي أكثر كثافة وتركيزا حول بعض التجمعات الحضرية الهامشية مثل بوينس أيرس في الأرجنتين وساو باولو في البرازيل، في حين ينكمش امتدادها، أو ربما ينعدم، في المناطق الداخلية. وربما لم يكن مثل هذا الوضع بذي أهمية لدول القارة في القرن الماضي بسبب تمركز سلطتها في مواقع معينة وبسبب توجهها الخارجي المحدود إلى العالم الخارجي ضمن بوابات محددة. ولكن هذه الدول وجدت نفسها في الوقت الحاضر في مأزق كبير في هذا الشأن وهي تبحث عن ترصين وحدتها الوطنية وبسط سلطانها الداخلي على رقعتها السياسية من ناحية، وعن تكثيف علاقاتها التجارية الخارجية، من ناحية أخرى، وذلك كجزء من خطط الانماء التي تتبناها هذه الدول في الوقت الحاضر. لذا شرعت بعض هذه الدول بتدشين مشاريع طموحة وجبارة في مجالات النقل، لا سيما الطرق البرية منها، مضيفة خطوط جديدة وأنواع جديدة من خدمات النقل والتي أصبحت القارة معها على عتبة تحولات اقتصادية واجتماعية كبيرة.

ونتيجة لذلك، يكون قطاع النقل والمواصلات قد قطع مراحل متعددة منذ الاستيطان الأوروبي للقارة تعرض خلالها إلى تحولات عديدة. وأهم هذه المراحل هي:(١)

١ ـ المرحلة الاستعمارية لما قبل الاستقلال، والتي خلاله كانت وسائط النقل البري الأكثر شيوعاً هي حيوانات الحمل التي أدخلها المستوطنون الجدد، لا سيما البغال، في حين كانت الطرق المائية، الداخلية منها خلال الأنهر، أو الساحلية ذات أهمية خاصة، لا سيما اذا أخذنا بنظر الاعتبار انتشار معظم المستوطنات البشرية عند السواحل أو قريباً منها.

(١) التصنيف مستمد من Robinson, 1979 .

٢ ــ المرحلة التالية هي التي أعقبت الاستقلال عند بداية القرن التاسع عشر وامتدت حتى الحرب العالمية الأولى عند بداية القرن العشرين، والتي دخلت خلالها ومنذ أواسط القرن الماضي أول الوسائط الحديثة وهي السكك الحديد، وذلك بتأثير الشركات الأجنبية ذات الامتيازات الاستثمارية، والتي استخدمت هذه الوسيلة الحديثة لخدمة أغراضها وخاصة تصدير المواد الأولية والثروات التي كانت تقوم بانتاجها.

٣ ــ المرحلة الثالثة والواقعة بين الحربين الأولى والثانية، حيث شهدت دخول بقية الوسائل الحديثة من السيارات والطيران الذي اكتسب أهمية متزايدة في قارة ذات تجمعات سكانية متباعدة مثل أميركا اللاتينية.

٤ ــ المرحلة الحالية والتي أعقبت الحرب العالمية الثانية منذ ١٩٤٥، أخذت القارة تشهد طرح المشاريع الطموحة لبناء الطرق البرية، سواء بين أجزائها المختلفة: بين شمالها وجنوبها خاصة، أو بين مناطق القطر الواحد، والتي يدور حولها الاهتمام في الوقت أكثر من أية خدمة أخرى.

أهم طرق النقل ووسائله في القارة:

١ ــ النقل المائي: رغم الامكانيات الجيدة التي تمتلكها القارة في النقل المائي، خاصة القارة الجنوبية، والمتمثلة بشبكات الأنهار الكبرى التي تصرف السهول الرئيسية وهي الأمزون والأورينوكو ونظام نهر لابلاتا، إلا أن المستوطنين الأوائل لم يعطوها الاهتمام اللازم، وذلك لأن اهتمامهم الرئيسي كان منصباً على نقل السلع التي يجمعونها إلى الوطن الأم. وبما أن استيطانهم الرئيسي كان مقتصراً على مناطق الحضارة الهندية القديمة في الأجزاء الشمالية لمرتفعات الأنديز وعلى هضبة المكسيك، فإن أقرب المنافذ البحرية لهم، والمتمثلة بمصب نهر (مجدلينا) في شمال أميركا الجنوبية وفي ميناء (فيراكروز) على ساحل المكسيك الشرقي، هي التي استقطبت الاهتمام، والتي فيها كانت تجمع الثروات العالية الثمن لتصدر إلى شبه جزيرة ايبريا وبالذات إلى مدينة (اشبيلية) التي قلنا سابقاً بأنها كانت تسيطر على التجارة مع المستعمرات الأسبانية. وبالتالي فإن الخطوط البحرية الخارجية بين القارتين كانت الأكثر أهمية في النقل المائي في بداية الاستيطان.

كما قد تزايدت أهمية النقل البحري نتيجة تطور المستوطنات الهامشية على امتداد السواحل الشرقية والغربية من القارة، والتي خلال موانئها كان يتم الاتصال بين بعضها

أما عن طريق مضيق ماجلان أو عبر عنق برزخ بنما أكثر مما عبر القارة داخلياً. ثم تزايدت أهمية مثل هذا الاتصال بعد فتح قناة بنما في أوائل القرن الحالي، والتي سهلت الاتصال المباشر بين السواحل الشرقية والسواحل الغربية للقارة.

أ ـ النقل النهري الداخلي:

إن أهمية الأنهار قد أخذت تتزايد بتوسع الاستيطان بعيداً عن الشواطىء بعض الشيء، وبتزايد استثمار موارد الثروات القارية النباتية والزراعية، قبل أن تضاف إليها الثروات المعدنية مؤخراً.

وقد سبق وأشرنا في حديثنا عن السهول الداخلية للقارة في الفصل الأول، إلى الخصائص الملائمة التي تتميز بها مجاري الأنهار الرئيسية في هذه السهول والتي تجعلها ذات صلاحية جيدة للملاحة لأعماق كبيرة إلى داخلية القارة. فنهر الأمزون ذو صلاحية للملاحة البحرية لعمق ١٦٠٠ كيلومتر. حيث يقع ميناء (منوس Manaus)، في حين يصلح مجراه للملاحة النهرية حتى ميناء (ايكيتوس Iquitos) النهري في بيرو على بعد ٣٧٠٠ كيلومتراً من الساحل.

أما نهر (پرانا) الذي يشكل المجرى الرئيسي لنظام (لابلاتا)، فيصلح للملاحة البحرية حتى مدينة (سانتا في Santa Fe) على بعد ٢٤٠ كيلومتراً، في حين يصلح للنقل النهري حتى مدينة (اسونسيون) في براجوي على مسافة ١٣٧٠ كيلومتراً عن الساحل.

ولا تقل أهمية مجرى (الأورينوكو) في فنزويلا عن ذلك كثيراً حيث يصلح للملاحة لعمق يصل لحوالي ٤٥٠ كيلومتراً عن الساحل.

ومما يضيف إلى أهمية هذه النظم النهرية هو أن أحواضها متقاربة مع بعضها بحيث يعتقد البعض بأن من الممكن مستقبلاً بناء قنوات اصطناعية يمكن أن تربط هذه النظم المائية مع بعضها وبالتالي يمكن أن تخدم النقل المائي الداخلي بين شمال القارة وجنوبها.

ويعتبر نظام (لابلاتا) التي تكونه مجموعة أنهار البرانا ـ بارجوي ويورجوي، من أفضل النظم النهرية المستغلة في النقل الداخلي حالياً، وذلك بحكم وجوده في مناطق أفضل استيطاناً وأحسن استثماراً مما عليه المناطق التي يوجد فيها نظاما الأمزون والأورينوكو. فقد بلغ مجموع الشحن الذي تم بالناقلات النهرية التي تبلغ حمولتها ١٠٠٠ طن فأكثر ضمن بلاد الأرجنتين ١٦٣,٧٩٦ طناً في حين بلغت الحمولة النهرية فيب براجواي، ١٥٩٢٢ طناً، وفي يورجوي ٧٨٨٧ طناً، (وذلك حسب احصاء عام

١٩٨٦). بينما بلغ مجموع النقل النهري في البرازيل ٩٦٨٢٥ طناً، وفي فنزويلا ١٣٢٤ طناً، لذات الفترة الزمنية.

ب ـ النقل الساحلي الخارجي:

يكتسب النقل المائي الساحلي أو الخارجي، أهمية خاصة في أميركا اللاتينية منذ الفتح الأوروبي وحتى الآن. وتنطلق هذه الأهمية من اعتبارات متعددة، يمكن ايجازها بما يلي:

١ ـ نظام الاستيطان الهامشي الذي يتوزع فيه السكان عند السواحل أو بالقرب منها (راجع الشكل ١٠) والذي أدى إلى ترسيخ توجههم الخارجي أكثر من التوجه الداخلي. وقد عزز هذا التوجه هو الارتباط الثنائي الذي كان قائماً بين تلك المستوطنات البشرية والوطن الأم عبر البحار في شبه جزيرة ايبريا.

٢ ـ يرتبط بذلك طبيعة النظام الإداري الذي ساد مناطق الاستيطان تلك أيام الفترة الاستعمارية، حيث كانت تتميز خلاله الوحدات الإدارية ومناطق الحكم المختلفة بالانعزال عن بعضها وبالاتصال المباشر مع الوطن الأم، أو خلال بؤرات ساحلية تجارية معينة (أنظر الشكل ١١).

٣ ـ المعوقات الطبوغرافية المتمثلة بصعوبة التضاريس، سواء كانت تلك التي تسببها مرتفعات الأنديز الطولية، أو هضبة البرازيل الشرقية، وبما يحجب الاتصال الداخلي المباشر بين ساحلي القارة الشرقي والغربي إلى حد كبير، ويجعل الاتصال البحري بينها أكثر سهولة. كما أنه يزيد من عملية العزلة بين مناطق التجمع البشري على الساحل الواحد.

ومما عزز من أهمية الاتصال الساحلي هذا بين شرق وغرب القارة فتح قناة بنما في بداية القرن الحالي.

ونظراً إلى أن صورة التوزيع السكاني الهامشي لا تزال قائمة، فإنه ورغم تقدم طرق النقل البري، لاتزال عملية النقل الساحلي تحتل أهميتها، وخاصة في نقل البضائع الكبيرة الحجم أو شحنات النفط. حيث تكون الناقلات الساحلية التي تزيد حمولة الواحدة منها على ١٠٠٠ طن، حوالي ثلث مجموع الناقلات المسجلة والتي تعمل على سواحل أميركا اللاتينية في النقل التجاري، سواء بين موانىء القطر الواحد أو موانىء الأقطار المختلفة والعالم الخارجي. وتعتبر البرازيل في طليعة دول القارة في هذا الشأن، حيث تمتلك ما يعادل ثلث مجموع هذه الوسائط الساحلية.

٢ ـ السكك الحديد:

كما سبق وأشرنا إلى أن السكك الحديد كانت أولى وسائل النقل الحديثة التي دخلت القارة اللاتينية، وبالذات منذ أواسط القرن الماضي وذلك بتأثير الاستثمارات الأجنبية التي تدفقت على القارة بعد الفترة الاستقلالية. تلك الاستثمارات الأجنبية التي حصلت على امتياز استثمار موارد الثروة العديدة والمهمة، من معدنية إلى زراعية إلى حيوانية إلى نباتية، وبهدف تصديرها إلى الدول الصناعية في أوروبا الغربية وأميركا الشمالية. وكانت بريطانيا هي السباقة في هذا الشأن، لا سيما في دول القارة المعتدلة المناخ، الأرجنتين ويورجوي، وقد عمدت كل شركة وكل مصلحة استثمارية إلى بناء الخط الذي يخدمها مباشرة: بين منطقة استثماراتها داخل القارة وأقرب ميناء لها لتصدير المنتجات التي تقوم بانتاجها، ودون علاقة بالخطوط التي تبنيها الشركات الأخرى. وبشكل عزز بناؤها بهذا الشكل النمط الاستيطاني الهامشي للفترة الاستعمارية. لذا تميز بناء السكك الحديد في أميركا اللاتينية بتعدد المقاييس، والتي لا يمكن معه أن تخدم هذه الخطوط بعضها الآخر. كما أنها كانت تمتد بنمط خيطي دون ارتباط بغيرها من الخطوط الأخرى القريبة لها. وهكذا أصبحنا نجد بأن هذا النظام من النقل التي بلغت أطوال خطوطه حوالي ١٣٠,٠٠٠ كيلومتراً في القارة (٦٥٪ منها في القارة الجنوبية)، ينطوي على ثمانية مقاييس مختلفة تتوزع توزيعاً متباعداً ومنعزلاً عن بعضها دون أن تتمكن من تكوين شبكة متلاحمة، إلا في مناطق معينة، مثل المنطقة المحيطة بمدينة (بوينس ايرس) في الأرجنتين، وحول مدينة (ساو باولو) في البرازيل، وربما حول (مدينة المكسيك) في بلاد المكسيك. ففي فنزويلا مثلاً، كانت هناك خمس مقاييس مختلفة، بينما في كولومبيا كانت هناك ثلاثاً منها.

وهكذا، في الوقت الذي كانت فيه القطارات مسئولة عن تصدير الكثير من المواد الأولية من القارة حتى بداية القرن الحالي، مثل السكر والبن والكاكاو والمطاط والأسمدة ومعادن الصناعة، أصبحت الآن وفي كثير من دول القارة على درجة كبيرة من الإهمال والتدهور، سواء كان ذلك في مجال نقل السلع أو الركاب، وبحيث أصبحت معه بعض هذه الخطوط تتعرض إلى الإغلاق، كما هو الحال في البرازيل. لذا لم تشهد الفترة التي أعقبت عام ١٩٢٠ بناء الكثير من الخطوط في القارة (أنظر الشكل ١٣). وقد ساعد دخول السيارة على منافسة هذه الواسطة القديمة وعلى زيادة التخلي عن خدماتها، فضلاً على أن إعادة تجديدها وتحديثها يحتاجان إلى نفقات باهظة لا طاقة لدول أميركا اللاتينية على مواجهتها، لا سيما وقد تعرضت معظم نظمها إلى التأميم أو السيطرة الحكومية.

وبالاضافة إلى ذلك، فإن بناء السكك الحديد في القارة، وخاصة في الدول الجبلية، مثل بيرو وبوليفيا وكولومبيا، يواجه مشاكل تضاريسية كبيرة بحكم مشاكل طبيعة السطح الوعرة. ففي بيرو مثلاً، يمر الخط الواصل بين العاصمة (ليما) قرب الساحل، ومدينة (أوروبا Oroya) في المنطقة التعدينية الجبلية والتي تبعد عن العاصمة ١٦٠ كيلومتراً، عبر ٦٧ نفقاً و ٦٢ جسراً كي يتسلق ٤٧٧٠ متراً. بينما تطلب بناء ٩٢٥ كيلومتراً من السكة الحديد في فنزويلا تشييد أكثر من ٧٠٠ جسر. ومثل ذلك تتكرر الصورة في بقية المناطق الأخرى، بما فيها المنطقة الواقعة بين ساو باولو على الهضبة وريودي جانيرو على الساحل في البرازيل. لذا تمتلك الدول الجبلية كولومبيا وبيرو في أميركا الجنوبية من الخطوط الحديدية مالا يزيد على ١٢٪ من مجموعة أطوال الخطوط في القارة الجنوبية، في حين تبلغ مساحتها حوالي ٢٠٪ من مجموع مساحة القارة. بينما على النقيض من ذلك، يتمتع بناء السكك الحديد في المناطق المنبسطة مثل الأرجنتين بسهولة كبيرة وبنظام أفضل في التوزيع والذي يندفع بشكل اشعاعي من مدينة (بوينس ايرس) إلى مناطق البلاد المختلفة. لذا فالأرجنتين تحظى بأكثر من ٤٠٪ من أطوال السكك الحديد في القارة الجنوبية أو حوالي ٢٧٪ من مجموع ما تملكه أميركا اللاتينية في حين لا تزيد مساحتها الكلية كثيراً عن ١٥٪ من مجموع مساحة أميركا الجنوبية، أو ١٤٪ من مجموع القارة اللاتينية والواقع أن الأرجنتين والبرازيل والمكسيك تمتلك أكثر من ٦٠٪ من مجموع السكك الحديد في كل أميركا اللاتينية.

٣ ـ الطرق البرية والسيارة:

تمشياً مع ما يجري في مناطق العالم، أخذت السيارة تلعب دوراً متزايداً في خدمات النقل في أميركا اللاتينية وبالذات منذ منتصف القرن الحالي وبشكل جعل معظم دول القارة تتجه بطموح نحو بناء المزيد من الطرق البرية ـ إلى الحد الذي أصبحت مشاريعها تطغى على بقية مشاريع الإعمار الأخرى وخاصة ما حصل في البرازيل، الدولة المترامية الأطراف، أصبح البعض معها يطلق على الفترة الحالية هذه بفترة «ثورة بناء الطرق». هذا على الرغم من أن مثل هذه «الثورة» لم تشمل جميع دول القارة، خاصة الفقيرة منها.

لقد كان منطلق الاهتمام ببناء طرق السيارات في الفترة الحديثة هو المشروع الأميركي الضخم في ربط دول القارة الشمالية والجنوبية عبر خط واحد أطلق عليه «طريق عبر الأميركتين البري Pan - American Highway، ابتداء من ألاسكا شمالاً، وانتهاء بالأرجنتين وتشيلي جنوباً، وبطول يبلغ حوالي ٣٢٠٠٠ كيلومتراً وقد شرع بتنفيذه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، وقد أشرف الآن معظم بنائه على الانتهاء.

ثم شرعت البرازيل عام ١٩٧٠ ببرنامجها الطموح الآخر لبناء شبكة من هذه الطرق يكون عمودها الفقري (طريق عبر الأمزون Trans - Amazon ليربط الساحل الشرقي منها بالأعماق الداخلية لحوض الأمزون وليرتبط من هناك بطريق يعبر مرتفعات الأنديز في بلاد بيرو ليصل إلى الساحل الغربي، ويكون بذلك هذا الطريق المحور الأفقي الذي يربط شرقي القارة بغربها، إلى جانب المحور الرأسي لطريق (عبر الأميركتين) بين الشمال والجنوب.

ثم طرحت بعد ذلك فكرة بناء طريق هامشي لداخل القارة يحيط بغابات الأمزون عبر دول الأنديز (Carretera Marginal de la Selva)، ممتداً بين مدينتي (بوجوتا) في كولومبيا و (اسونسيون) في باراجوي ليربط الأجزاء الشمالية والجنوبية بطريق عبر الأميركتين في القارة الجنوبية، وليخترق بذلك مناطق طالما اعتبرت مناطق فراغ سكاني وخارج نطاق الاستثمار الفعلي للانسان والسيطرة الحكومية. وهكذا يتوالى بناء الطرق في القارة على المستوى الاقليمي اضافة إلى المستوى القطري للدولة الواحدة، بحيث بلغت أطوال الطرق البرية هذه أكثر من مليوني كيلومتر في القارة الجنوبية لوحدها.

وقد تبع مثل هذه التطورات تسارع متزايد في دخول واستخدام المركبات، الخاصة منها والتجارية، حيث تزايد معدل حصة الأفراد من هذه الوسائل من ٢٩ سيارة / لكل ١٠٠٠ شخص عام ١٩٦٥، إلى ٥٧ / لكل ١٠٠٠ شخص عام ١٩٧٥، ثم إلى ٨١ سيارة / لكل ١٠٠٠ شخص عند بداية عام ١٩٨٥.

وبتعبير آخر، فإن نسبة استخدام السيارات هذه قد زاد بما يقرب من ثلاثة أضعاف خلال العقدين منذ أواسط الستينات، بينما زادت الأعداد المطلقة من هذه الواسطة من حوالي ٧,٢ مليون سيارة عام ١٩٦٥ إلى ٣٢,٥ مليون سيارة (أو بأكثر من أربعة أضعاف) عام ١٩٨٥ (UN. Statist. Yearbook لسنوات متعددة).

لقد تمكنت هذه التطورات في بناء الطرق البرية السيارات وما صاحبها من تزايد دخول المركبات ومن تحاشي الكثير من المشاكل التي صاحبت بناء السكك الحديد والتي أشرنا أعلاه، من حيث أنها تمكنت أن تخدم بعضها البعض، خاصة وأن المشاريع الكبرى منها مثل طريق (عبر الأميركتين) و (عبر الأمزون) و (طريق غابات الأمزون الهامشي) تتصل أو تتقاطع مع بعضها، هذا إن لم نضف إليها المحاور التي تقطع هذه الطرق بالاتجاهات المختلفة، والتي تهدف إلى ربط هذه الخطوط الرئيسية بمناطق البلاد المختلفة التي تمر خلالها. فتكون هذه الطرق قد أصبحت عاملاً من عوامل التقارب، إن لم يكن التكامل الاقتصادي لا سيما بين الدول المتجاورة أو في داخل الدولة الواحدة.

ويمكن أن تتجسد مثل هذه الخدمة بدرجة أفضل إذا تذكرنا جهود دول أميركا اللاتينية في تحقيق الأسواق الإقليمية المشتركة، مثل (السوق الحرة لأميركا اللاتينية LAFTA) والتي تحولت إلى (اتحاد التكامل لأميركا اللاتينية LATIN AMERICAN INTEGRATION ASSOC (LAIA)) و (كتلة دول الأنديز ANDEAN PACT) و (سوق أميركا الوسطى المشتركة CACM) و (اتفاق دول حوض البلاتا والأمزون RPBAP)، وغيرها من الاتفاقيات الاقليمية الأخرى الأصغر، والتي نشطت التبادل التجاري بينها بدرجة كبيرة. فقد ازدادت التجارة الإقليمية بين دول القارة لكثير من هذه الدول منذ الستينات بشكل ملحوظ، حيث ارتفعت نسبة الصادرات لدولة مثل الأرجنتين إلى دول القارة من ١٣٪ من مجموع صادراتها الخارجية عام ١٩٦٢، إلى أكثر من ٢٠٪ لأوائل الثمانينات أو أواخر السبعينات، ولبوليفيا من ٤٪ إلى أكثر من ٣١٪ لذات الفترة الزمنية وللبرازيل من حوالي ٦٪ إلى ١٥٪ على التوالي، وهكذا للكثير من دول أميركا اللاتينية الأخرى مثل تشيلي وكولومبيا والاكوادور وبيرو (Morris, 1987, 90).

كذلك، فإن بناء هذه الطرق يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمشاريع التوطين الجديدة التي تقوم بها الكثير من دول أميركا الجنوبية، مثل البرازيل ودول الأنديز الشمالية، والمستندة إلى تدشين أراضي جديدة غير مستثمرة في داخلية القارة، اضافة إلى استثمار موارد الثروة المعدنية التي وجد بأن بعض هذه المناطق الداخلية تحتوي على أرصدة كبيرة منها مثل خامات الحديد والبوكسايت والنفط.

ومع ذلك، فإن بناء هذه الطرق لا يزال يواجه بعض المشاكل التي تتمثل في عدم امكانية تعبيد الكثير منها مما يعطل استخدامها في فصول الأمطار والفيضانات، في حين يختلف نصيب دول القارة منها اختلافاً كبيراً. فهو أفضل في الدول الكبرى مما في الدول الصغرى لا سيما دول الأنديز التي لا تزال تواجه الكثير من المشاكل في هذا الصدد ولذات الأسباب التي ذكرناها بشأن بناء السكك الحديد.

فرغم أن البرازيل تمتلك أكبر شبكة من هذه الطرق، حيث تزيد على ١,٥ مليون كم، إلا أن المعبدة منها لا يزيد كثيراً عن ٧٪، بينما تصل نسبة الطرق المعبدة في تشيلي إلى حوالي ٥٪ من المجموع وفي المكسيك إلى ٣٣٪ وفي فنزويلا ٣٢٪ من المجموع، وفي الأرجنتين إلى ٢٧٪.

أما في دول الأنديز، فتتراوح نسبة الطرق المعبدة بين ١٠ و ١٥٪ من المجموع، عدا بوليفيا الفقيرة بها.

كما يختلف توزيع المركبات بين دول القارة اختلافاً كبيراً، ففي الوقت الذي بلغ فيه معدل هذا التوزيع ١٦٨ مركبة / لكل ١٠٠٠ نسمة من السكان في الأرجنتين، عام ١٩٨٤، (وهي نسبة تزيد بحوالي الضعف لمعدل القارة الكلي)، نجده يهبط إلى ٣٦ سيارة / لكل ١٠٠٠ نسمة في بوليفيا، وإلى ٢٣ / لكل ١٠٠٠ في السلفادور في أميركا الوسطى، ثم إلى ٨ مركبات / لكل ١٠٠٠ نسمة في (هيتي) في الكاريبي (قارن ذلك بما في الولايات المتحدة الأميركية الذي يصل فيها المعدل إلى أكثر من ٧٠٠ مركبة / لكل ١٠٠٠ نسمة من السكان) (World Statist. in Brief, 1987) ومع ذلك، فقد كان المتوقع عند دول أميركا اللاتينية التي باشرت خططها الطموحة في بناء طرق السيارات، وبالذات البرازيل، أن يؤدي ذلك إلى زيادة كبيرة في استخدام هذه الواسطة في النقل. إلا أن مشكلة تصاعد أسعار النفط خلال عقد السبعينات وعدم وجود الموارد الوطنية الكافية منه في كثير من دول القارة، قد فرض بعض الكوابح على التوسع في هذا الاستخدام وخاصة في الدول ذات الدخول الواطئة.

٤ ــ النقل الجوي:

من الممكن تقييم أهمية خدمات النقل الجوي في أميركا اللاتينية على ضوء بضعة حقائق طبيعية وبشرية. منها:

١ ــ الامتداد الطولي للقارة وبعد المسافات بين أجزائها الشمالية والجنوبية، اضافة إلى موقع القارة المتطرف جنوباً نسبة إلى بقية القارات الشمالية ذات العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بها.

٢ ــ طبيعة السطح الوعرة لا سيما الخطوط الجبلية العازلة بين المناطق الشرقية والمناطق الغربية من القارة والتي جعلت الاتصال البري بينها محفوفاً بالكثير من المصاعب ولربما حتى الوقت الحاضر في بعض المواقع.

٣ ــ التوزيع المتباعد للمستوطنات البشرية وعزلة بعضها عن البعض الآخر إلى جانب ضعف النقل البري بينها، سواء كان ذلك على مستوى القارة عموماً، أو ضمن القطر الواحد.

لذا يعتبر دخول الطيارة لفترة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، وتزايدها بشكل مضاعف بعد الحرب العالمية الثانية، حلاً جذرياً لهذه المشاكل وغيرها الأخرى، سواء كان ذلك من حيث نقل الركاب أو نقل البضائع. والواقع أن دخولها قد شجع على القيام باستثمارات مهمة في بعض مناطق العمق الداخلي من القارة، مثل سهول الأمزون

وسهل الأورينوكو، وخاصة في مجال تنمية بعض الثروات السريعة التلف، مثل المنتجات الحيوانية التي نظمت من أجلها مناطق رعي واسعة إلى الشرق من مرتفعات الأنديز في بيرو وفي مناطق لانوس الأورينوكو من فنزويلا. هذا اضافة إلى عمليات البحث عن المعادن، خاصة النفط، في مثل هذه المناطق النائية.

لذا شهد النقل الجوي تطوراً كبيراً ازدادت فيها المسافات التي قطعها الطيران في القارة من حوالي ٣٠٠ مليون كيلومتراً لعام ١٩٦٥، إلى حوالي ٥٥٥ مليون كيلومتراً لعام ١٩٧٥، ثم إلى أكثر من ٧٧٠ مليون كيلومتراً لعام ١٩٨٥.

بينما تضاعف عدد الركاب بالعلاقة للمسافات التي قطعوها بواسطة هذه الخدمة من حوالي ١٠,٠٠٠ مليون راكب / كيلومتر لعام ١٩٦٥، إلى ٢٢,٠٠٠ مليون / كم لعام ١٩٧٥، ثم إلى ٤١,٠٠٠ مليون راكب / كم لعام ١٩٨٥.

هذا إضافة إلى تطور الشحن الجوي الذي تزايد في القارة من ٢٧٥ مليون طن / كيلومتر عام ١٩٦٥ إلى ١٩٨٠ مليون طن / كم لعام ١٩٧٥، ليقفز إلى ٢٠٩٠ مليون طن / كم عام ١٩٨٥.

تحظى البرازيل بالنصيب الأكبر من هذه الخدمات والتي تتراوح بين ٣٠ ـ ٤٠٪ من مجموع خدمات الطيران المتنوعة في القارة. وهو أمر يسهل تقديره نسبة إلى مساحة البرازيل الكبيرة وإلى تباعد المسافات بين أجزائها، اضافة إلى موقعها العالمي، جغرافياً واقتصادياً.

هـ ـ التجارة الخارجية :

ليس من شك في أن التجارة الخارجية لأية دولة من الدول، وأية منطقة في العالم، تمثل مؤشراً مهماً من مؤشرات الأوضاع الاقتصادية فيها. وفي أميركا اللاتينية بالذات كانت ولا تزال التجارة الخارجية تمثل محوراً أساسياً من محاور النشاط الاقتصادي الذي استقطب معظم النشاطات الأخرى للسكان، على الرغم من أن النمط التجاري للقارة اختلف اختلافاً كبيراً منذ الفتح الأوروبي حتى الوقت الحاضر وذلك بسبب اختلاف الأسس والفلسفات التي خضعت لها هذه التجارة الخارجية للقارة.

ففي الحقبة الأولى من عمر الاستيطان الأوروبي للقارة تميز النشاط التجاري خلالها بخضوعه للفلسفة (الميركنتالية)، وكما أشرنا إلى ذلك في مقدمة الفصل. في حين خضع هذا النشاط خلال الفترة الاستقلالية وحتى أواسط القرن الحالي إلى تأثير الفلسفة الكلاسيكية للتجارة الحرة والتخصص الانتاجي الدولي. لتبدأ بعده وحتى الوقت

الحاضر الفترة المعاصرة التي تتميز بتدخل الدولة ومحاولة تنظيم العلاقات التجارية على أساس التكتلات الاقتصادية الاقليمية للقارة.

١ ـ التجارة خلال الفترة الاستعمارية: لما كانت هذه الفترة قد عرفت بحمى البحث عن الثروة، لا سيما المعادن النفيسة، من أجل ايداعها أو ايداع عوائدها في خزانات الوطن الأم: أسبانيا أو البرتغال، فإن التجارة الخارجية كانت في الأساس منصبة على تصدير هذه الثروات وباتجاه واحد نحو شبه جزيرة (ايبريا)، دون أن يقابلها زخم مماثل من العائدات سوى بعض الواردات من السلع التي تغطي حاجات أولئك المستوطنين الأوائل.

وقد حشدت بقية الجهود من أجل تحقيق مثل هذا الاطار من التجارة، مثل بناء الموانىء التي تتجمع عندها تلك الثروات قبل أن تتوجه إلى أوروبا. كما نظمت الحملات العسكرية المرافقة للسفن التي تحملها من أجل حمايتها من القراصنة الذين كانوا يجوبون البحار الشمالية آنذاك. هذا فضلاً على التنظيمات الإدارية والمالية في الوطن الأم وفي موانىء الاستقبال، مثل أشبيلية، التي عهد إليها أمر الإشراف على انجاز عملية تجميع تلك الثروات أو جباية العوائد منها.

٢ ـ فترة الاستقلال: وتتميز هذه الفترة التي حاولت فيها دول أميركا اللاتينية المستقلة اعادة تنظيمها الاقتصادي، في الوقت الذي أخذت فيه نظرية التجارة الحرة التي تمخضت عن كتابات (أدم سميث) واضافات (ريكاردو) بالشيوع. وهي النظرية التي تستند إلى قاعدة الأفضلية النسبية في انتاج السلع وتحقيق التخصص الدولي فيها، والذي أصبح معناه انصراف أميركا اللاتينية إلى انتاج المواد الأولية، زراعية كانت أم معدنية، لمبادلتها بالسلع الصناعية من العالم الصناعي الشمالي، وهو أمر وقفت وراءه وبحماس الاستثمارات الأجنبية التي تسربت الآن إلى دول القارة بعد انحسار الاحتكار الايبيري لها. بل إن بعض دول القارة الكبرى، وبالذات البرازيل أخذت تنادي بمثل هذا المبدأ وتؤمن بأن وظيفتها تنحصر في انتاج هذه المواد الأولية، نظير الحصول على السلع الصناعية. وهكذا، فإن تركيبة التجارة الخارجية لدول القارة لم تختلف كثيراً عما كانت عليه خلال الفترة الاستعمارية، سوى اختلاف شركاء التجارة، الذين تعددوا الآن وشمل توزيعهم الجغرافي مناطق أوسع مما كان عليه الأمر أثناء الفترة السابقة. كما أن عدد السلع الأولية قد تزايد تنويعاً.

وعلى الرغم من أن نظرية التجارة الحرة هذه قد ترسخت أركانها أكثر عند بداية القرن الحالي عندما تبلور الإستعمار الأوروبي وظهرت امبراطورياته خاصة بعد الحرب العالمية الأولى، إلا أن تطورات أخرى أخذت تظهر في الأفق وتعمل على افساد روح التبادل التجاري الحر وتحقيق الانتفاع لطرفيه المتعاملين، مثل ظهور مبدأ (التفضيل الامبراطوري Imperial Preference) خلال الثلاثينات الذي أعطى أفضلية خاصة للعلاقات التجارية بين بريطانيا ومستعمراتها، ثم تفاقم مشكلة الكساد العالمي الكبير لأواخر العشرينات والثلاثينات من هذا القرن، والذي أضر كثيراً بتجارة المواد الأولية. وبعد الحرب العالمية الثانية أخذت تظهر اتفاقيات أخرى تزيد من قيود التجارة الحرة، مثل «الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة GATT»، وظهور «السوق الأوروبية المشتركة ECC» لعقد الستينات، التي انبثق عنها العديد من الاتفاقيات المقيدة، خاصة لتجارة السلع الزراعية، والتي من أبرزها بالنسبة للقارة اللاتينية تجارة قصب السكر التي أخذت دول السوق الأوروبية تشجع نظيره انتاج بنجر السكر في دولها، هذا إضافة إلى الحبوب الغذائية والمنتجات الأخرى. هذا في الوقت الذي لم تكن فيه أي من دول أميركا اللاتينية طرفاً في اتفاق تجاري مع مجموعة السوق الأوروبية لتسهيل تجارة سلعها، حتى ولو بالحصص. هذه وغيرها من الأمور ألحقت الكثير من الضرر في تجارة دول القارة اللاتينية التي قلت بأنها انصبت على المواد الأولية، مما دفعها إلى إعادة النظر في تركيبة نظامها الاقتصادي وفي تشريعاتها التجارية حديثاً.

٣ ـ **الفترة الحديثة**: والتي يمكن أن ترجع بدايتها إلى أواسط الثلاثينات عندما بدأت بعض دول القارة خاصة الكبرى منها، التفكير بتخفيف المؤثرات الاقتصادية الخارجية وذلك بتطوير مواردها، لا سيما عن طريق التصنيع، بهدف تقليل الاعتماد على المصادر الأجنبية للحصول على السلع، وعلى تسويق المواد الأولية كمصدر رئيسي للدخل. ولكن هذا الاتجاه أخذ زخمه الأقوى بعد الحرب العالمية الثانية، كما سرى تأثيره بدرجة أوسع إلى الكثير من دول أميركا اللاتينية الأخرى، والتي تولي القطاع الصناعي أهمية متزايدة، خاصة لانتاج السلع الاستهلاكية الأساسية ولتصنيع بعض موادها الأولية بدلاً من تصديرها خامات، وقد أقيمت تلك الصناعات في ظل دعم التشريعات الحكومية، وخاصة ما يتعلق منها بالحماية الجمركية من منافسة الصناعات المستوردة المماثلة، اضافة إلى الاجراءات الأخرى التي سبق الحديث عنها في موضوع الصناعة والتصنيع. هذا فضلاً على محاولة بعض دول القارة الاتصال بأسواق العالم الأكثر تقدماً بهدف ايجاد موقع لمنتجاتها فيه وذلك تجاوباً مع عودة المناداة بتطبيق مبدأ حرية التجارة من قبل دول العالم الصناعي سواء

كان ذلك من قبل بعض القيادات السياسية، وبالذات في الولايات المتحدة، أو من قبل بعض الدراسات، مثل (تقرير براندت)، أو بتشجيع المؤتمرات العالمية المتخصصة، لا سيما مؤتمرات (الشمال والجنوب)، والتي كان آخرها المؤتمر الذي عقد في (كانكون Cancon) في المكسيك عام ١٩٨١.

غير أن جميع هذه المحاولات وأمثالها لم تؤد إلى النتيجة المطلوبة بتحقيق التكافؤ بين دول العالم الثالث، ومنها دول أميركا اللاتينية، وبين العالم الصناعي، وذلك لأنه ورغم الدعوات إلى حرية التجارة، إلا أنه من الناحية العملية أصبحت الحماية والقيود التجارية من قبل الدول الصناعية ذاتها تلقي بظلالها على علاقات التبادل التجاري بين الدول. بحيث أنه حتى السلع التي تنتجها بعض فروع الشركات الأوروبية في دول أميركا اللاتينية، مثل السيارات، قد حجبت من دخول أسواق الدولة الأم للشركة، مثل منع دخول سيارات (الفولكس واجن) البرازيلية الصنع إلى الأسواق الألمانية، اضافة إلى ذلك، فإن الصناعات الحديثة في دول أميركا اللاتينية لم تكن بتلك القدرة التنافسية، لا سيما من حيث التكاليف، التي تخولها التغلغل إلى الأسواق العالمية، وعلى الرغم من الدعم الحكومي لها، في الوقت الذي برزت فيه قوى صناعية أخرى في شرقي آسيا، مثل اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان، تمكنت أن تمتلك قدرة تنافسية عالية في هذا الشأن خولتها الدخول إلى أسواق الدول الصناعية ذاتها. نتيجة لذلك أصبحت النسبة الغالبة من الصناعات الأميركية اللاتينية إما أن تسوق في الأسواق المحلية لدولها أو في أسواق القارة ذاتها. ففي عام ١٩٧٥ مثلاً، بقي ٩٠٪ من الانتاج الصناعي لدول القارة داخل القارة ذاتها (Preston, 1987, 108). ومن هنا أخذت دول أميركا اللاتينية تحاول الاتجاه إلى اقامة الأسواق المشتركة بين دولها على غرار السوق الأوروبية المشتركة، مثل سوق (سوق أميركا اللاتينية الحرة LAFTA) الذي تحول إلى (رابطة التكامل لأميركا اللاتينية LAIA)، و (سوق أميركا الوسطى المشتركة CACM) وغيرها.

وهكذا فإن الحركة التصنيعية في دول القارة لم تفلح كثيراً في إعادة تركيبة تجارتها الخارجية، وبقيت صادراتها تسيطر عليها المواد الأولية بدرجة كبيرة، في حين لا تزال وارداتها تضم نسبة كبيرة من السلع المصنعة أو نصف المصنعة، كما يظهرها الجدول (رقم ٦).

جدول رقم (٦)
تطور النسبة المئوية لقيمة الصادرات
من المواد الأولية من مجموع الصادرات
الخارجية لبعض دول القارة

	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٥
مجموع القارة	٩٦,٤	٨٧,٧	٨٢,٩	٧٦,٨ (١٩٨٤)
الأرجنتين	٩٥,٩	٨٦,١	٧٦,٩	٧٩,٢
البرازيل	٩٧,٨	٨٤,٦	٦٢,٨	٥٦,١
بوليفيا	١٠٠	٩٦,٩	٩٨,١	٩٩,٤
تشيلي	٩٤,٩	٩٥,٩	٩١,١	٨٨,٩
المكسيك	٨٤	٦٧,٥	٨٨,٧	٧٩,٤
بيــرو	٩٩,٢	٩٨,٦	٨٣,٣	٨٦,٦
فنزويلا	٩٩,٩	٩٨,٨	٩٨,٣	٨٠,١

المصدر: UN., Statistical Yearbook For Latin America.., 1987

من الواضح في هذا الجدول هو أن الدولة الوحيدة التي تمكنت أن تقلص الاعتماد على تصدير المواد الأولية إلى درجة كبيرة هي البرازيل حيث أخذت عبر العقدين الماضيين أن تعطي مجالاً أكبر للمنتجات الصناعية بين صادراتها وذلك لأنها ورغم مشاكلها الكبيرة، تمكنت أن تحقق تغييرات نوعية جذرية في تركيبتها الاقتصادية، خاصة عن طريق التصنيع، وبالصورة التي يطلق عليها أحيانا اسم (المعجزة البرازيلية Brazil Miracle) هذا على الرغم من أن المكسيك قد سبقتها في دخول (عصر الثورة الصناعية) ومنذ بداية القرن. إلا أن من الواضح أن المكسيك لا تزال تعتمد في صادراتها وبدرجة غير قليلة على المواد الأولية. وربما يعود ذلك إلى عودة الاهتمام بتصدير النفط منذ عقد السبعينات، وبالتالي تزايدت نسبة صادرات المواد الأولية منها من حوالي ٦٧٪ من مجموع صادراتها الخارج .، إلى أكثر من ٨٨٪ منها. وهكذا فإن أميركا اللاتينية لا تزال تمثل مساهماً كبيراً في صادرات المواد الأولية في التجارة الدولية وذلك كما يمثله الجدول رقم (٧) والذي يوضح أهم هذه الصادرات وموقعها في التجارة الدولية.

الجدول رقم (٧)

أهم صادرات أميركا اللاتينية وأهميتها في التجارة العالمية لعام ١٩٨٥

(٪ من قيمة الصادرات العالمية)

السلعة	نسبتها في الصادرات العالمية	أهم الدول المصدرة لها
البن	٥٥ ٪	البرازيل. كولومبيا
السكر والعسل	٥٩,٥ ٪	كيوبا. البرازيل
الذرة	١٠ ٪	الأرجنتين
الكاكاو	١٨ ٪	البرازيل. اكوادور
خامات الحديد المركزة	٣٨ ٪	البرازيل. فنزويلا
النحاس	٢٨ ٪	تشيلي. بيرو
القصدير	١٧ ٪	بوليفيا
النفط الخام	١٢,٣ ٪	المكسيك. فنزويلا

المصدر: UN. Yearkbook of International Trade Statistics, 1986

أما بالنسبة للواردات، فرغم أن حصة السلع الاستهلاكية قد تقلصت فيها بسبب التطورات الصناعية التي حققتها دول القارة، إلا أن أميركا اللاتينية لاتزال تعتمد على أساسيات هذه الصناعات، مثل السلع الرأسمالية الانتاجية والسلع الوسيطة والمواد الأولية اللازمة. والجدول رقم (٨) يوضح تطور مثل هذه الاستيرادات، والتي منها يبدو بأن هذه المجموعات من السلع تسيطر على أكثر من ثلثي واردات القارة من الخارج، وهو أمر يعني بأن الاقتصاد اللاتيني لايزال يعتمد على المصادر الأجنبية، على الرغم من التغيير الذي يحدث في تركيبته. وذلك لأن الاعتماد على استيراد السلع الانتاجية والوسيطة من الدول الصناعية لابد وأن تصحبها حالة الاستعانة بالخبرة الأجنبية والتقانة المستوردة. لذا ورغم ما تبديه موازين التجارة من تحسن ايجابي ملحوظ، وكما يبدو من الجدول رقم (٩)، إلا أن من الواضح هو أن موازينها الحسابية تعاني من اختلال كبير بدليل تزايد ديون هذه الدول الخارجية التي زادت حسب احصاءات النصف الثاني من عقد الثمانينات على ٣٠٠٠٠٠ مليون دولار، تأتي في مقدمتها ديون البرازيل التي بلغت حوالي ثلث هذا المقدار. وهو أمر له انعكاساته السلبية على تطور مستوى الناتج القومي (جدول رقم ١٠).

جدول رقم (٨)

تطور واردات أميركا اللاتينية من بعض السلع الرئيسية (بالنسبة المئوية)

	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٥
١ ـ السلع الانتاجية	٣٤,٦	٣١,٧	٢٩,١	٢٤,٦ (لعام ٨٤)
٢ ـ المواد الأولية	٣٩	٤٨,٩	٣٩,٣	٤٤,٦ (لعام ٨٤)
والسلع الوسيطه	—	—	—	—
المجموع الكلي لهذه السلع	٧٣,٦	٨٠,٦	٦٨,٤	٦٩,٢

المصدر: Ibid

جدول رقم (٩)

تطور الميزان التجاري لبعض دول القارة (بملاين الدولارات)

الدولة	١٩٦٥	١٩٧٥	١٩٨٥
١ ـ الأرجنتين			
الصادرات	١٤٩٢	٢٩٦١	٨٣٩٦
الواردات	١١٩٦	٣٩٤٧	٣٨١٤
٢ ـ البرازيل			
الصادرات	١٥٩٥	٨٦٧٠	٢٥٦٣٩
الواردات	١٠٩٦	١٢٢١٠	١٣١٦٧
٣ ـ كولومبيا			
الصادرات	٥٣٩	١٤٦٥	٣٤٦٢
الواردات	٤٥٤	١٤٩٥	٤٠٥٢
٤ ـ فنزويلا			
الصادرات	٢٧٤٥	٨٩٩١	١٢٢٧٢
الواردات	١٢٩٧	٥٣٢٥	٧٥٥٩
٥ ـ تشيلي			
الصادرات	٦٨٨	١٦٦١	٣٧٩٧
الواردات	٦٠٤	١٥٣٥	٢٨٦٧
٦ ـ المكسيك			
الصادرات	١٠٨٩	٢٨٦١	٢١٨٢١
الواردات	١٥٦٠	٦٥٧٠	١٣٩٩٥

المصدر: UN. Yearbook of Interational Trade Statistics, 1986

جدول رقم (١٠)

تطور معدل الناتج القومي/ للفرد سنويا لبعض دول القارة (بالنسبة المئوية)

	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥
الأرجنتين	٣,١	٢,١	١,٥-
البرازيل	١٠,٧	٦,٥	٠,١-
تشيلي	٢,٣-	٧,٩	٢,٤-
كولومبيا	٦	٥,٦	١,٧
فنزويلا	٥	٣,٣	١,٨-
المكسيك	٦,٩	٦,٨	٠,٤

المصدر:

شركاء القارة التجاريين:

لاشك في أن تجارة أميركا اللاتينية الخارجية شهدت تغييرات كبيرة في اتجاهاتها عبر الفترات التي مرت بها منذ الاستيطان الأوربي والتي أشرنا إليها أعلاه. فبعد أن كانت العلاقات التجارية هذه مقتصرةعلى الدولتين الأم، أسبانيا والبرتغال، خلال الفترة الاستعمارية، أخذت تتحول وبشكل جذري نحو الدول الأوربية، ومن ثم إلى أميركا الشمالية في الفترة الحديثة. اضافة إلى ذلك، فإن الاتجاه نحو تكوين الأسواق الاقليمية المشتركة قد جعل التبادل التجاري بين دول القارة يحتل موقعا متقدما أيضا. في حين أخذت التطورات الصناعية التي حدثت في شرقي آسيا تزيد من تغلغل السلع المصنعة إلى أقطارها بين واردات القارة، وكما يوضحه الجدول رقم (١١).

جدول رقم (١١)

تطور مشاركة قارات العالم في تجارة أميركا اللاتينية

(بالنسبة المئوية)

١ ــ الصادرات

القارة	١٩٦٥	١٩٧٥	١٩٨٥
أميركا الشمالية	٪ ٤٠	٪ ٣٩	٪ ٣٩
أوربا (الغربية خاصة)	٪ ٣٥	٪ ٢٤,٧	٪ ١٧
دول أميركا اللاتينية	٪ ١٦,٥	٪ ٢٠	٪ ١,٦
آسيا (الشرقية خاصة)	٪ ٦,٥	٪ ٦,٦	٪ ١,٦

تابع جدول رقم (١١)

القارة	١٩٦٥	١٩٧٥	١٩٨٥
٢ ـ الواردات			
أميركا الشمالية	٪ ٤٠	٪ ٣١,٥	٪ ٣٨,٥
أوربا	٪ ٣٠	٪ ٢٥,٥	٪ ١٦
أميركا اللاتينية	٪ ١٨,٥	٪ ١٦,٥	٪ ٢٠
آسيا	٪ ٧	٪ ١٩	٪ ٣,٦

المصدر: لسنوات متعددة UN. Yearbook of Inter. Trade Stat.

يبدو واضحا من هذا الجدول مدى أهمية أميركا الشمالية، خاصة الولايات المتحدة، في العلاقات التجارة للقارة اللاتينية، خاصة في دول أميركا الوسطى، ولاسيما المكسيك التي تعتبر الولايات المتحدة أكبر شريك تجاري لها والذي يساهم بأكثر من ثلثي تجارتها الخارجية، في حين يتزايد مركز الدول الآسيوية، خاصة الشرقية منها، بتجارة الواردات إلى القارة. وإذا أضيف إلى ذلك مساهمة دول غربي أوربا، فإن مساهمة القارات الشمالية في تجارة أميركا اللاتينية الخارجية تزيد على ٧٠٪، صادرات وواردات. وهو نمط يتكرر مع بقية قارات ومناطق العالم الثالث الجنوبية. إذا أخذنا تركيبة هذه الصادرات والواردات بنظر الاعتبار، وكما أشرنا إليها آنفا، فإن نمط العلاقة بين مناطق القلب الصناعي في الشمال/ والدول الهامشية في الجنوب Core/ Periphery الذي أشرنا إليه سابقا، لايزال قائما هنا.



شكل (١٤) الخريطة السياسية للقارة

الباب الثاني
أقاليم القارة

تمهيد :

مهما يكن الأساس الذي يتخذ لتمييز الأقاليم في أية قارة من القارات، فإن الهدف الاساسي لذلك هو القاء نظرة فاحصة وعميقة لطبيعة العلاقات المكانية المتبادلة بين الانسان والبيئة والتي تمخضت عن تكوين شخصية ذلك الاقليم وصورته العامة، والتي هي صورة متغيرة أيضا وذلك بسبب استمرار عملية التفاعل بين الانسان والأرض، بحيث قد يبدو من العسير تقديم مثل هذه الصورة بشكلها النهائي أو بشكلها المفصل والدقيق.

ومن أجل جعل مثل هذه الدراسة الاقليمية للقارة أسهل عرضا وأيسر فهما لطالب الدراسة، فإننا سنتبنى الاطار الذي اتخذه بعض المؤلفين المحدثين في تمييز الأقاليم الرئيسية لمنطقة الدراسة، وذلك انطلاقا من موقع الاقليم وضمن الحدود السياسية للدول التي تقع فيه وتحدد أبعاده المكانية.

وعلى هذا الأساس، فمن الممكن تقسيم أمريكا اللاتينية إلى الأقاليم الآتية:

١ ـ اقليم وسط أميركا. والذي يشمل المكسيك وجمهوريات أمريكا الوسطى الأخرى الاصغر.
٢ ـ الاقليم الجزري، والذي يضم جميع الجزر المحيطة بالبحر الكاريبي.
٣ ـ اقليم الدول الشمالية للقارة الجنوبية، الذي يضم دول جيانا الثلاث وفنزويلا وكولومبيا.
٤ ـ اقليم دول الانديز الوسطى الذي يشمل بيرو، الاكوادور، وبوليفيا.
٥ ـ اقليم القارة المعتدل لدول الارجنتين وتشيلي واورغواي وبارجوي.
٦ ـ اقليم البرازيل.

الفصل الأول

١ ـ اقليم وسط أميركا

وهو الاقليم الذي يشمل الامتداد الجنوبي لقارة أميركا الشمالية والذي يمثل احدى القواعد الأولى للحكم الاسباني في العالم الجديد التي عرفت (بأسبانيا الجديدة New Spain) قبل أن تنفصل إلى عدد من الوحدات السياسية عند ظهور الحركة الاستقلالية في بداية القرن التاسع عشر، أكبرها دولة المكسيك التي تعادل مساحتها حوالي أربعة أضعاف مجموع مساحة بقية دول أميركا الوسطى الاخرى، في حين تضم من السكان (عند أواسط الثمانينات) أكثر من ثلاثة اضعاف مجموع سكان هذه الدول.

إن موقع الاقليم بين القارتين الاميركيتين، الشمالية والجنوبية يكسبه أهمية استراتيجية بالغة منذ القديم وحتى الوقت الحاضر. فهو من ناحية يعتبر حلقة الوصل وممر الانتقال بين هاتين القارتين سلكته الشعوب في حركاتها بين الشمال والجنوب منذ أن وطأت قدم الانسان أرض هذا الجزء من العالم، وحتى اليوم. وليس أدل على ذلك من أهمية هذا الاقليم في بناء (طريق عبر الاميركيتين البري Pan- American Highway) الحديث، والذي يمرعبر القارتين الشمالية والجنوبية.

أما من الناحية الثانية، فعند هذا الاقليم تزداد القارة الشمالية ضيقا وينكمش اتساعها إلى أدناه عند عنق بنما، حيث لايزيد هذا الاتساع في بعض المواقع كثيرا على ٤٥ كيلومترا، وبالتالي يشكل أقصر مسافة للعبور بين المحيطين الاطلسي شرقا (عبر البحر الكاريبي)، والهادي غربا. وقد فصم هذا العنق في بداية القرن الحالي بفتح قناة بنما لجعل الاتصال بين المحيطين مباشرا. في حين كان هذا الموقع يمثل نقطة الانتقال الرئيسية بين ساحلي القارتين الشرقي والغربي برا قبل فتح القناة.

وتزداد أهمية هذا الاقليم عندما يربط بموقعه من البحر الكاريبي والجزر التي تحيط به، وكذلك بخليج المكسيك، هذه الاجسام المائية التي تعتبر البوابات الطبيعية للدخول إلى سواحل القارتين الشمالية والجنوبية منذ أوائل أيام الكشوفات الجغرافية وحتى الوقت الحاضر.

لذا فليس من المستغرب أن تمثل هذه المنطقة، بما فيها الاجسام المائية التي تطل عليها ومجموعات الجزر المحيطة بها، مسرحا لصراعات دولية مختلفة، سياسية واقتصادية وعقائدية، تركت بصماتها فيها، ولاتزال كذلك، بحيث قل أن يوجد اقليم اخر من أقاليم امريكا اللاتينية ينطوي على مقدار مماثل من التباين كما هو الحال مع اقليم وسط أميركا هذا، وكذلك شريكه الوظيفي الآخر، الاقليم الجزري. ولعل من أبرز مظاهر هذه الصراعات، الداخلية منها أو الخارجية، هو التفتت السياسي الذي انتهى إليه هذا الجزء من أواسط امريكا حيث أصبح ينطوي على عدد من الوحدات السياسية التي تتفاوت مساحاتها بين أكثر من مليون كيلو متر مربع، وبضعة عشرات الألاف منها. أكبرها بلاد المكسيك التي تقرب مساحتها من المليونين كيلومتر مربع، وأصغرها السلفادور التي لاتزيد مساحتها كثيرا على ٢١٠٠٠ كم. إلى جانب الجمهوريات الصغيرة الأخرى لجوتيمالا وهوندوراس ونيكارجوا وكوستاريكا، وجيوب النفوذ الخارجي لمنطقتي (بليز) البريطانية، وقناة بنما الأميركية.

ومع ذلك، فإن الولايات المتحدة تجد في هذه المنطقة احدى مجالاتها الحيوية الهامة، سواء كان ذلك في الجوانب السياسية والتي أخذت تشهد تعقيدا كبيرا في الأونة الأخيرة بعد ظهور فئة المتعلمين والمثقفين من حملة الافكار المختلفة والمتأثرة بالتيارات الفكرية والعقائدية العالمية، وبروز قوى كبرى جديدة على المسرح العالمي بعد الحرب العالمية الثانية، خاصة الاتحاد السوفيتي. أو الجوانب الاقتصادية، حيث الاستثمارات الأميركية الكبيرة المتمثلة في قيام المزارع المدارية الكبرى لانتاج بعض الحاصلات المدارية من الفواكه وغيرها من المنتجات الغذائية والمواد الأولية الزراعية، إلى جانب امتيازها في نطاق قناة بنما. أو الجوانب السوقية، باعتبارها المنطقة التي تمثل حلقة الاتصال بينها وبين امتداد مجالها الحيوي الآخر في أميركا الجنوبية.

لذا لا نستغرب إذا وجدنا بأن توجهات دول الاقليم: السياسية منها أو الاقتصادية هو نحو الولايات المتحدة في الشمال، أكثر مما نحو بقية دول أميركا اللاتينية في الجنوب.

من حيث الخصائص الطبيعية للإقليم، فإنها تنطوي على قدر كبير من التباين سواء كان ذلك من حيث مظاهر السطح أو الظروف المناخية.

فمن حيث مظاهر السطح، فإنها تتباين بين أراض منخفضة تشغلها المستنقعات أحيانا والتربات الرطبة، وبين هضاب جبلية مرتفعة تعلوها بعض القمم البركانية التي

يزيد ارتفاع البعض منها على ١٢٠٠٠ قدم، ويصل أقصاه في قمة جبل (أوريزابا) في المكسيك الذي يزيد ارتفاعه على ١٨٠٠٠ قدم فوق مستوى سطح البحر. وهي بجملتها تنتمي في بعضها إلى تكوينات القارة الشمالية، والبعض الآخر إلى تكوينات مستقلة لأميركا الوسطى، وكما تمت الاشارة إليه في الفصل الأول عن الدراسة الطبيعية.

ولا تختلف المظاهر المناخية في تباينها الكبير عن ذلك، بين مناطق شديدة الرطوبة وغزيرة الأمطار تزيد على ٣٠٠ سم/ سنويا في منطقة مضيق بنما، ومناطق شديدة الجفاف ينخفض فيها التساقط عن ١٠سم/ سنويا في شمال اقليم السنورا المكسيكي بالقرب من الحدود مع الولايات المتحدة. كما تؤدي اختلافات التضاريس إلى ظهور المناخات الجبلية المعروفة والتي يتدرج فيها المناخ من النظام المداري بكل خصائصه في السفوح السفلى والأراضي المنخفضة من المنطقة، إلى نظام المناخ المتجمد على ذرى الجبال الشاهقة.

ومع هذه الاختلافات المناخية تختلف نظم النباتات، بين نباتات الغابات المطيرة التي تغطي المنخفضات الساحلية الشرقية والغربية والمطيرة، ومجموعات النباتات الصحراوية في الشمال المكسيكي وشبه جزيرة كاليفورنيا (أو كاليفورنيا السفلي).

في وسط هذه الاختلافات الطبيعية للاقليم، وفي هذا المكان الحساس من القارة، والذي شهد قيام حضارات زاهية قديمة (للأزتك) و (المايا)، والتي على أنقاضهما قامت قاعدة الحكم الاسباني في هذا الجزء من القارة الاميركية الشمالية، يتميز سكان الاقليم بقدر غير قليل من الاختلاف العرقي والاجتماعي، والاقتصادي. كما أنهم أكثر تعرضا من غيرهم من مناطق أميركا اللاتينية، في الجنوب خاصة، إلى تيارات التغير.

فاقليم وسط أميركا يعتبر من أقاليم القارة اللاتينية الحافلة بالسكان نسبة إلى مساحة المنطقة، حيث تبلغ كثافتهم الحسابية أكثر قليلا من ٤٠ نسمة/ للكم^2 مقارنة مع حوالي ٢٠ نسمة/ للكم^2 للقارة عموما. ومع ذلك فإن هذه الكثافة تختلف بين وحدات الاقليم السياسية اختلافا كبيرا، حيث تتراوح بين ٢٥ نسمة/ للكم^2 في نيكارجوا، و ٢٣٨ نسمة في السلفادور (وذلك حسب احصاء أواسط الثمانينات). كما أن تكوينهم العرقي يختلف من مكان لآخر. فمعظم سكان جواتيمالا من الاصول الهندية، في حين يكون الاوربيون النسبة الغالبة للسكان في كوستاريكا، وفي بليز البريطانية يكون الزنوج أكبر شريحة عرقية في المجتمع. أما في بقية الجمهوريات بما في ذلك المكسيك، فإن معظم السكان هم من الخلاسيين (المستيزو).

شكل (١٥)

خريطة المكسيك

ولكن الأكثر جذبا للاهتمام هي الاختلافات الاجتماعية ـ الاقتصادية للسكان حيث هنا ورغم صغر المساحات المكانية الملائمة للاستيطان والاستغلال، ترسخت جذور الاقطاعية والملكيات الواسعة منذ الغزو الاسباني، ثم زادتها الاستثمارات والامتيازات الأجنبية بعد الاستقلال، والتي سيطرت على أفضل الأراضي الزراعية في بعض دول الاقليم. وهكذا أفرزت جماعات صغيرة تمتلك كل شيء، وتركت الاغلبية الساحقة لا تملك أي شيء، لتعيش في مستويات متدنية. فهنا توجد أكبر نسب الحرمان والفقر التي تنتشر في القارة اللاتينية، خاصة بين الريفيين.

من هذه المنطلقات، ومن غيرها الأخرى، تتعرض المنطقة إلى مختلف دواعي القلق وعدم الاستقرار السياسي. ففي هذا الاقليم، كما في جزر الكاريبي، قامت معظم الثورات الانقلابية الحديثة في القارة، ابتداء بثورة المكسيك عام ١٩١٠، ومرورا بثورة كاسترو في كيوبا عام ١٩٥٩، وصولا إلى ثورة نيكارجوا لعقد السبعينات. هذا فضلا على النزاعات الداخلية التي اشتدت أحيانا بين دول الاقليم المختلفة. ولاتزال المنطقة أبعد ما تكون عن حالة الاستقرار، سواء داخليا، أو بفعل المؤثرات الخارجية.

مع ذلك، فإن المنطقة وكما أشير إلى ذلك أعلاه، لاتزال تشترك بالكثير من الروابط، تاريخية كانت أو اجتماعية أو عرقية، مما يؤدي إلى خلق نوع من الميول المشتركة والتوجهات المتماثلة نحو مستقبل واحد. وربما يمكن تحسس ذلك بين الجمهوريات الصغرى لأميركا الوسطى، أكثر مما بينها وبين المكسيك. ويبدو ذلك في مشاريع التكتل الاقتصادي لما يسمى (بالسوق المشتركة لاميركا الوسطى CACM) والتمحور السياسي المطروح على الساحة. هذا عدا عن الارتباطات الخفية غير المعلنة في جوانب أخرى.

ونظرا إلى أننا في هذا المجال المحدود لن نتمكن من تناول جميع وحدات الاقليم السياسية بالحديث المفصل، فسنضطر إلى اختيار بعض النماذج المعينة منها للدراسة. وسنتناول لهذا الغرض الكلام عن المكسيك كأكبر وحدة سياسية في الاقليم، ولموقعها الشمالي المتميز في القارة اللاتينية

المكسيك MEXICO

وهي بمساحتها التي تزيد قليلا على ١,٩ مليون كيلو مترا مربعا، تعتبر احدى أكبر الوحدات السياسية في القارة اللاتينية، حيث تأتي في المرتبة الثالثة بعد البرازيل

والارجنتين، ولكنها تأتي بالمرتبة الثانية بعد البرازيل من حيث حجم السكان، والذين زاد عددهم الآن على ٨٠ مليون نسمة، ومع ذلك فهي بهذه المساحة تمثل أقل من نصف مساحتها التي ظهرت بها بعد الاستقلال عام ١٨٢١، والتي كانت تمتد شمالا حتى ولاية (يوتا) في الولايات المتحدة الحالية، وتشغل جميع الأراضي الواقعة بين تكساس شرقا وكاليفورنيا غربا، حيث فقدتها جميعا نتيجة حربها مع جارتها الشمالية بعد ٢٥ سنة من استقلالها، وانحسرت بالتالي حدودها نحو الجنوب إلى وادي نهر (ريو جراند) الذي يفصل بينها وبين الولايات المتحدة، والذي لم يعد يمثل فاصلا طبيعيا أو سياسيا بين دولتين فحسب، بل أيضا فاصلا بين ثقافتين أنجلو أميركية شمالا، ولاتينية جنوبا، رغم أن المكسيك خلفت وراءها بعد انكماش امبراطوريتها السابقة تلك الكثير من آثارها الثقافية واللغوية عبر الحدود الجديدة، والتي لاتزال لها انعكاساتها المؤثرة في حياة المجتمعات الأميركية الحدودية بين تكساس وكاليفورنيا.

ومثل هذه المعطيات تمثل وجها من الوجوه التي بسببها تعتبر المكسيك عند البعض منطقة انتقالية بين أميركا الشمالية الانجليزية، وأميركا اللاتينية، وإن انفتاحها نحو الشمال لايزال كبيرا، سواء كان ذلك عبر القنوات الشرعية أو المسالك غير الشرعية.

طبيعيا: من حيث البناء وأشكال السطح، فإن غالبية بلاد المكسيك تمثل امتدادا جنوبيا لتكوينيات السطح للقارة الشمالية، خاصة لكتلة الجبال الغربية بأنظمتها المختلفة، من السلاسل الجبلية والهضاب المحصورة بينها. وتعتبر هضبة المكسيك هنا، والتي هي واحدة من مسلسل الهضاب والأحواض الداخلية لكتلة المرتفعات الغربية لأميركا الشمالية، الوحدة الرئيسية المسيطرة على بقية أشكال السطح في البلاد. وتمتد امتدادا متواصلا من حدود البلاد مع الولايات المتحدة في الشمال، حتى انتهائها بخط المرتفعات البركانية الذي يحيط بالحوض الذي تشغله العاصمة، مدينة المكسيك، ولمسافة لا تقل عن ١٠٠٠ كيلومتر، وباتساع يتراوح غالباً حوالي ٤٠٠ كيلومتر. وتغلق الهضبة من جوانبها الثلاث سلاسل جبلية هي سييرا مادره الشرقيه، من الشرق، وسييرا مادره الغربية، من الغرب، وسييرا مادره الجنوبية من الجنوب، والتي تنتهي عندها تكوينات القارة الشمالية بمنخفض من الأرض يشغله برزخ تيوانتبك (Tehuantepec) الذي يعتبر ممرا طبيعيا يصل السواحل الشرقية المطلة على خليج المكسيك شرقا، بالسواحل الغربية المطلة على المحيط الهادي. لتبدأ بعد ذلك كتلة من المرتفعات تعرف بكتلة (تشياباس Chiapas) التي تتصل ببقية تكوينات أميركا الوسطى.

سطح الهضبة هذه الذي يزداد ارتفاعا باتجاه الجنوب من حوالي ١٥٠٠ قدما عند الحدود الشمالية إلى حوالي ٨٠٠٠ قدما في نهاياتها الجنوبية، يتكون من عدد متلاحق من

الأحواض التي تحيطهـا المرتفعـات والتي غالبـا تكون مغلقـة التصريف Bolsons، تغطي سـطحها الـرواسب الهوائيـة أو المروحيـة، وقد تكـون بعض هذه الـرواسب خاصـة في الجنوب من الأصول البركانية. وبالتـالي تعتبر هـذه الاحواض مـواطن التجمع السكـاني وقيام النشاط الزراعي حيث توفرت بقية الظروف الملائمة لذلك.

من وحدات السطح الأخرى التي تعتبر استمرارا لتكوينـات القارة الشـمالية، هي السهـول الساحليـة الشرقية المـطلة على خليـج المكسيـك، والتي هي الامتـداد الجنـوبي للسهول الساحلية المطلة عـلى المحيط الاطلسي شمالا، والتي تمتـد هنا لمسـافة لاتقـل عن ١٢٠٠ كيلومترا قبل أن تنفتح على شبه جزيرة (يوكاتان) المنبسطة ذات المظاهر الكارستيه Karst Land المعروفة ببالوعاتها الطبيعية Sink Holes وذلك بسبب تكويناتها الطباشيرية.

أما مناخيـا، فلابـد من تذكـر حقيقتين هـامتين ذات أثـر في تكوين منـاخ البلاد: أولاهمـا، مرور مـدار السرطان من أواسط البـلاد بحيث أن النصف الشـمالي منهـا يقـع ضمن المناطق شبه المدارية التي تتميز بالجفاف خاصة في أجزائها الغربيـة، والتي يزيـدها جفافا تعرضها لمؤثرات تيار كاليفورنيا البارد الذي يتجه بمحاذاة شبه جزيرة كاليفورنيا (أو كاليفورنيا السفلى).

أمـا النصف الجنوبي منهـا، فيقع ضمن حـركة الـرياح التجـارية المـطيرة للنـطاق المداري، والتي هنا تكون قادمة من المسطحـات المائيـة الدافئـة لخليج المكسيـك. وحتى السواحل الغربية من هذا الجزءة يتعرض وخلال الصيف خاصة لتـأثير الـرياح المـوسمية الخصائص والمطيرة أيضا.

الناحية الثـانية المؤثـرة في صياغـة المناخ هنـا هي طبيعة السـطح التي تغلب عليها الارتفاعات، سواء كان منها المتمثل بالهضبة وخاصة في أجزائها الجنـوبية، أو السـلاسل الجبلية المحيطة بها. ورغم أن هذه السلاسل الجبليـة، لاسيما الشرقيـة منها، تعمـل على حجب التساقط عن الهضبة، إلا أن ارتفـاعات السـطح في الموقـع المداري للبـلاد تعمل على ظهور المناخ الجبلي بنـطاقاتـه المعروفـة والتي توجـد منها أسـاسا ثـلاثة: وهي المنـاخ الدافيء الذي يميز المناطق المنخفضة للسهول السـاحلية وبـرزخ تيوانتبـك، وحتى ارتفاع ٣٠٠٠ قدما. ثم المعتدل الذي يوجد بـين ٣٠٠٠ ـ ٦٠٠٠ قدمـا، ومن ثم المناخ البـارد نسبيا والذي يـوجد عـلى الارتفاعـات التي تزيـد على ٦٠٠٠ قـدما، والتي تميـز الاجزاء الجنوبية من الهضبة حيث يتجمع معظم سكان البلاد. فمدينة المكسيك (العاصمة) التي توجد على ارتفاع يقـرب من ٧٥٠٠ قدمـا فوق مستـوى سطح البحـر، تتمتع بمعـدلات حرارية لاتزيد كثيرا على ١٨°م لأسخن الاشهر ولا تقل عن ١٢°م لأبردها.

هذه الأوضاع المناخية المختلفة لها انعكاساتها على النظم النباتية، والتي تتراوح بين النباتات الصحراوية والفقيرة الأشجار في النصف الشمالي من البلاد وبين النباتات المدارية المطيرة وشبه المطيرة التي تتراوح بين غابات كثيفة في المنخفضات الأوفر مطرا، خاصة منخفض تيوانتبك، ونباتات السفانا التي توجد في المناطق الأقل مطرا، ثم يتدرج النبات بالتنوع من الارتفاعات حتى تصل إلى مناطق المراعي الطبيعية على السطوح، الجبلية التي يزيد ارتفاعها على ١٠٠٠٠ قدما. وقد شجع توفر المناخ المداري المطير في الجنوب على إقامة بعض المزارع التجارية لانتاج بعض الحاصلات المدارية المهمة، مثل المطاط، ولكن ذلك لم يحالفه النجاح.

بشريا: المكسيك الحديثة وريثة سلسلة من الأحداث المتعاقبة أرست الكثير من الأسس التي لاتزال تمثل مرتكزات هامة تستند إليها الكثير من جوانب الحياة في المجتمع المكسيكي.

ويحسن بنا في هذا المجال أن نلخص أهم هذه الأحداث والحقب الزمنية المرتبطة بتطورها، لما لذلك من علاقة بالتطورات التي تحدث في الدولة في الوقت الحاضر:

١ ــ فلابد قبل كل شيء من التذكر من أن المكسيك كانت احدى أهم مواطن الحضارات القديمة لسكان المنطقة الأصليين، والتي تعاقبت على بعضها لتنتهي بقيام حضارة الازتك AZTEC، التي أنهى وجودها الفاتحون الاسبان بقيادة (كورتز Cortes) عام ١٥١٩، الذي دمر عاصمتها وقتل حاكمها وأخضع سكانها، وإن كان ذلك لم يتم بالشكل المطلق، حيث لايزال الكثير من سكان المكسيك من الأصول (الهندية) والذين يؤمنون بانتمائهم إلى حضارة الأزتك، رغم عمليات (التنصير) الواسعة النطاق التي قامت بها الكنيسة الكاثوليكية المصاحبة للحملات الاسبانية، وعمليات التزاوج الحر الذي حصل بين السكان الوافدين والاصليين والذي أدى إلى ظهور هجين (المستيزو) من الخلاسيين، والذين يكونون اليوم النسبة الغالبة في التركيبة العرقية للمجتمع المكسيكي.

ولكن رغم كل ذلك، فإن الطبقة التي حظيت بغنائم الفتح وبملكيات الأرض، كانت النخبة الصغيرة الحاكمة والقيادات المرتبطة بها أو المنتمية إليها. وحتى الاوربيون الذين أخذوا يولدون في العالم الجديد، كانوا يكونون شريحة أخرى في المجتمع باسم (الكريول Creoles) والتي هي أقل حظوة من الاوروبيين القادمين مباشرة من الوطن الأم أسبانيا، والذي يكونون جماعة الاوروبيين من بقايا الفترة الاستعمارية (Gachupines))، وهو أمر أخذ يولد الضغيمة المتنامية مع تنامي طبقة (الكريول)، والتي عمدت إلى انهاء

الحكم الاسباني واعلان الاستقلال بعد مرور ثلاثة قرون من غـزو المكسيك من قبلهم، رغم أن ذلـك لم يلغ الآثار والمؤسسـات التي غرزهـا الاسبان في بـلاد المكسيك، كـما في غيرها من مناطق العالم الجـديد التي احتلوهـا، والتي من أبرزهـا مؤسسة الاقـطاعية التي كانت ولاتزال احدى المحاور الهامة التي دارت حولها رياح التغيير في المجتمـع المكسيكي منذ ثورة ١٩١٠.

٢ ـ الفترة الثانية في التاريـخ الحديث للدولـة، هو اعـلان الاستقلال عن الـوطن الأم، اسبانيا، كرد فعل لسيـطرة الاسبان الاوروبيـين واحتكارهم لمعـظم شؤون البلاد، من ناحية، ولانعكاسات الاحداث التي ولدتها توسعـات امبراطـورية نـابليون التي ضمت اسبانيا أيضا، وبلوغها المستعمرات الاسبانية في العالم الجديد.

غـير أن هذا الاستقـلال لم يتمخض إلا عن المزيـد من القـلاقـل والاضـطرابـات الـداخلية وإلا عن تعميق المؤسسـة الاقطاعيـة، بحيث لم تصل فـترة حكم (ديـاز) آخـر حكـام هذه الفـترة الاستقلاليـة نهايتهـا، حتى أصبحت جميـع الأراضي الـزراعيـة وغـير الزراعية، وبما فيها الأراضي الحكومية، بيد شريحة صغيرة من الناس، بمن فيهم الكنيسة التي أصبحت أكبر مؤسسة اقطاعية أيضا.

كما فتحت الأبواب لـلاستثمارات الاجنبيـة خلال هـذه الفترة والتي حصلت عـلى الكثـير من امتيازات التنقيب عن المعـادن أو بناء الخـطوط الحـديـديـة أو اقـامـة المـزارع الكبيرة. وهي أمور تعاونت مع بعضها على اشاعة الفقـر والحرمـان بين الشريحـة الكبرى من السكان، من الفلاحين والعمال بصورة خاصـة، وعلى تثبيت الامتيازات الطبقيـة في المجتمع المكسيكي الحديث الاستقلال.

٣ ـ لقد أدت مثل هذه الاوضاع في وسط عالم متغير العلاقات الاجتماعية والاقتصـادية، خاصة التي أشاعت أفكارها الثورة الفرنسية سـابقا، وحـركات التغـير التي أخذت تحدث لاحقا، سـواء في القارة الشـمالية أو عـلى الساحـة الاوربية، إلى قيـام الثورة المكسيكية عام ١٩١٠، والتي تحـولت في الواقـع إلى حرب أهليـة أطاحت بـالنظام القديم وبآخر حكامها (بورفـيريو ديـاز)، حيث عمدت إلى صيـاغة دستـور جديـد يعالج القضايا الاجتماعية للسكان وقضايا السكان المحرومين من الفلاحين بـالذات عن طريق اعادة توزيع الأراضي الزراعية المصادرة من الاقطاعيـين عليهم. وهكذا دخلت البـلاد فترة اصـلاحات اجتـماعية واقتصـادية ضمن اطـار أكثر ديمقـراطية، فتكون بذلك قد قضت عـلى وجود النـظم المطلقـة في الحكم والذي عـاشته البـلاد للفترات السابقة.

وهكذا خرجت المكسيك بعد الثورة لتصبح أول دولة ديمقراطية في أميركا اللاتينية وتتبعها دول أخرى في القارة الجنوبية، رغم أنها لاتزال تعاني الكثير من المشاكل، والتي ربما ازداد بعضها تعقيدا بسبب التطورات المتسارعة التي أخذت تشهدها البلاد بعد الثورة، ولكن دون تغيير كبير في العلاقات الاجتماعية والتقاليد السائدة بين السكان:

١ ـ فمن حيث **الخصائص الديمجرافية**: أخذ المجتمع المكسيكي الجديد يشهد زيادات متتالية ومتصاعدة في اعداد السكان كنتيجة لتحسن أحوال المعيشة وتناقص الوفيات، في حين بقيت نسب المواليد على مستوياتها المرتفعة. فقد تضاعفت أعداد السكان في البلاد من ١٣ مليون نسمة لعام ١٩٠٠ إلى ٢٦ مليون عام ١٩٥٠، ثم إلى ٦٠ مليون نسمة عام ١٩٧٥، ليزيد على ٨٠ مليون نسمة عام ١٩٨٦، ولا يزال السكان يتزايدون بنسب تزيد على ٢,٥٪ سنويا حاليا، رغم أن ذلك أقل من نسبة ٣,٥٪ التي كانت عليها الزيادات في بداية عقد السبعينيات، حيث لاتزال الأعمال الصغيرة التي تقل عن ١٤ سنة تشكل أكثر من ٤٢٪ من مجموع السكان.

كما ويمكن أن توضح التركيبة العرقية للسكان جانبا من مثل هذه الأوضاع. فلايزال حوالي ٦٠٪ من السكان من الأجناس الخليطة (المستيزو) ذات الدماء الهندية الأكثر غلبة، في حين يكون السكان الاصليون من (الهنود الاميركيين) حوالي ٣٠٪ منهم. أما الاوروبيون فنصيبهم ٥٪ من السكان فقط. ومع ذلك لايزال هؤلاء هم الذين يسيطرون على معظم مقدرات الحياة السياسية والاقتصادية، ويعيشون المدن الرئيسية بالدرجة الأولى. لذا لاتزال المدينة تلعب دورها الكبير في الحياة المكسيكية، ولا تزال محور الجذب الكبير للسكان. وبالتالي يكون السكان الحضريون حوالي ٧٠٪ من مجموع سكان البلاد، رغم أن النسبة الكبرى من القوى العاملة لاتزال تعمل في القطاع الزراعي.

٢ ـ **الأوضاع الاقتصادية**: رغم التطورات الكثيرة التي حصلت بشأن تحسين استغلال موارد الثورة واعادة توزيع الأرض على مجموعات كبيرة من الفلاحين والاندفاع في عمليات التصنيع، إلا أن الفقر لايزال ظاهرة واضحة المعالم في المجتمع المكسيكي ولايزال الاقتصاد يعاني من عدم التوازن، وخاصة بين الانتاج والاستهلاك مما ينعكس على مدى التضخم الذي تعاني منه الدولة والذي يؤدي بالتالي إلى تغيرات معدل دخل الفرد نسبة إلى قيمته العالمية. ففي عام ١٩٧٥، قدر معدل دخل الفرد بـ ١٤٦٠ دولارا، في حين ارتفع عام ١٩٨٠ إلى حوالي ١٤٨٠ دولارا تقريبا، ليهبط، بسبب التضخم إلى ١٠٣٠ دولارا عام ١٩٨٥.

كما أن توزيع هذه الدخول لايزال مرتبطا بالاوضاع الاجتماعية للسكان، لاسيما ما يتعلق بالشرائح العرقية وبانتماء الأفراد الطبقي، اضافة إلى تأثره بزيادات السكان المتواصلة.

موارد الثروة والنشاطات الاقتصادية:

على الرغم من محاولات الفاتحين الأسبان تحطيم النظام الزراعي الذي كان قاعدة الحضارات القائمة في البلاد آنذاك ودفعه إلى مستويات ثانوية من أجل البحث عن الثروات الأفضل مردودا من المعادن وغيرها. إلا أن الزراعة بقيت الأساس المهم في حياة الانسان ومحور الجذب الرئيسي لتجمعهم واستيطانهم. وحتى عندما حاولت السلطة بعد الاستقلال دفع البلاد إلى آفاق جديدة من التنمية الصناعية، إلا أن اصلاح القطاع الزراعي الذي تغير خلال الفترة الاستعمارية، قد بقي المحرك الكبير للثورة المكسيكية التي قامت في أوائل القرن الحالي، عندما نشرت التشريعات الخاصة بذلك. فكانت المكسيك من أولى دول القارة اللاتينية التي كتبت لنفسها القيام بالتغييرات الجذرية للنظام الزراعي وللتملك الزراعي الذي أقامه الفاتحون الأوربيون ورسخه رجال السلطة لقرن من الزمن الذي أعقب قيام الاستقلال.

١ ـ الزراعة:

رغم سعة مساحة البلاد، فإن الأراضي الزراعية فيها لاتزيد كثيرا على ١٢٪ من مجموعها الكلي. ومن الممكن مضاعفة هذه المساحة لتصل إلى ٣٠٪ من المجموع إذا تم استصلاح بعض الأراضي الاضافية. ويعود سبب قلة هذه النسبة إلى صعوبة التضاريس وسيطرة الجفاف على مساحات كبيرة من النصف الشمالي من البلاد. ومع ذلك، فإنه بسبب التنوع المناخي، فإن من الممكن انتاج مجموعة متنوعة من الحاصلات الزراعية التي تتباين بين حاصلات المناطق المدارية، وحاصلات المناطق المعتدلة الباردة. كما أن المناطق الجافة يمكن أن تفرز مساحات غير قليلة من المراعي الطبيعية، اضافة إلى مراعي السفوح الجبلية، والتي مع بعضها تكون هذه المساحات الرعوية حوالي ٤٠٪ من مساحة البلاد. فضلا على حوالي ٢٥٪ من أراضي الغابات والاحراج.

ولا تزال الزراعة، بما في ذلك تربية الحيوان، توظف شريحة كبيرة من قوة العمالة القومية في البلاد، بلغت حسب تقدير ١٩٨٣ حوالي ٣٣٪ منها. وهي وإن كانت أقل من نسبة ٤٥٪ التي كانت عليها العمالة الزراعية لعام ١٩٧٠، أو ٨٠٪ التي كانت عليها

عام ١٩٤٠ ، إلا أنها من الناحية العددية المطلقة أكبر حجما في الوقت الحاضر عما كانت عليه سابقا. فاستنادا إلى مجموع السكان يبلغ عدد العمالة الزراعية حاليا حوالي ٢٤ مليون شخصا، بالمقارنة مع حوالي ٢٢ مليون عام ١٩٧٠.

وتساهم الزراعة حاليا بأقل من ١٠٪ من مجمل الناتج القومي، وهي نسبة تشير إلى التخلف الذي لايزال يتعثر به القطاع الزراعي رغم الكثير من المحاولات التي بذلت منذ الثورة المكسيكية لعام ١٩١٠ في سبيل اصلاحه. لذا لايزال المجتمع الريفي يعاني من قدر غير قليل من الفقر وضعف الدخول، يبدو ذلك واضحا من أن مساهمته الصغيرة في الناتج القومي لا تتناسب مع كبر الشريحة الفلاحية، والتي تجعل حصة الفلاح من هذا الناتج أقل حتما من حصة العامل في المدينة، خاصة في القطاع الصناعي. فرغم التطورات المطلقة التي حصلت في النشاط الاقتصادي في البلاد خلال العقد الاخير من الزمن، إلا أن معدل حصة الفلاح من الزيادات التي تحققت كانت تعادل ربع معدل حصة العامل الصناعي منها.

إن مرجع هذه المشاكل إنما يعود إلى بعض الجوانب التاريخية التي أشير إليها أعلاه، والتي قضت بتخلف أساليب الانتاج الزراعي بين الفلاحين وبعدم تمليكهم اللازم لعوامل الانتاج، وخاصة الأرض. فحتى بعد تطبيق قوانين الاصلاح الزراعي ومحاولة تنظيم المجتمعات الفلاحية انتاجيا، إلا أنه لايزال حتى الآن حوالي ٤ ملايين فلاح لايملكون الأرض. في حين لا يمتلك بقية الفلاحين غير ملكيات صغيرة، أو أنهم يشاركون بعضهم في ملكيات جماعية على غرار نظام (الاهيدو EJIDO) الذي كان سائدا قبل الفتح الاسباني، ينصرف فلاحوه غالبا لانتاج الحاصلات الغذائية لأغراض الكفاية المحلية.

وتوجد معظم هذه الأنماط الفلاحية الصغيرة في جنوب البلاد وضمن القسم المطير من البلاد. أما الملكيات الأكبر والتي تزيد الواحدة على بضعة مئات من الهكتارات، فغالبا توجد في الشمال الأكثر جفافا. غير أنه بسبب تطور المشاريع الاروائية في هذا القسم من البلاد، فإن هذه الملكيات استفادت بدرجة أكبر من ذلك وخاصة في تطوير زراعة تجارية لانتاج محاصيل نقدية خاصة للأسواق الخارجية. ويستعمل الملاكون الكبار هؤلاء أساليب التقنيات الحديثة التي يعبر عنها بأساليب (الثورة الخضراء) والتي يتمكنون من الحصول عليها بسهولة أكثر من الفلاح الصغير. لذا لايزال الملاكون الكبار هم الأفضل اقتصاديا في القطاع الزراعي في المكسيك. كما أن قرب المزارع الكبيرة في الشمال من أسواق الولايات المتحدة يوفر لهم سهولة تصدير منتجاتهم إلى تلك الأسواق. وحتى

المراعي التي توجد غالبا في النصف الشمالي الجاف، فإن الحيوانات منها تجد طريقها ميسورا للبيع في أسواق الولايات المتحدة.

إن مثل هذه الأنماط الزراعية قد أدت إلى خلق فجوة كبيرة بين نظام المزارع الجماعية والمزارع الخاصة الكبيرة والتي انعكست على عدم قدرة الانتاج الزراعي على تحقيق كفاية البلاد الغذائية، وخاصة بالنسبة لسكان المدن الذين يزدادون عددا، مما يضطر الدولة إلى استيراد الغذاء من الخارج. هذا على الرغم من التطور الذي حصل في انتاج العديد من المحاصيل الحقلية ومن الثروات الحيوانية، إلا أنها لم تواكب توجهات الطلب الذي يتزايد وخاصة بسبب الزيادات السكانية المتوالية.

وحتى ثروات البحار السمكية، فإنه ورغم طول السواحل التي تشرف منها المكسيك على المحيط الهادي غربا وخليج المكسيك شرقا، إلا أن استغلالها لهذه الثروات ضئيلا جدا، لايزيد على ١٪ من الامكانيات المتاحة لها من مياهها الاقليمية في خليج المكسيك و ١٠٪ من هذه الامكانيات في المحيط الهادي. في حين تقوم الشركات اليابانية والأمريكية والكندية باستغلال معظم امكانيات الصيد البحري في مياه البلاد الاقليمية هذه.

٢ ــ التعدين والثروات المعدنية:

عرفت المكسيك بأنها احدى أهم مناطق القارة الجديدة بثرواتها المعدنية، خاصة من الفضة، والتي لاتزال تقف البلاد في مدمة دول العالم في انتاجها حتى يومنا هذا. كما وتوجد حصيلة متنوعة من مختلف معادن الصناعة الأساسية من الحديد والفحم، إلى جانب المعادن المساعدة مثل المنجنيز والزنك والنحاس، وغيرها. وبالنظر لسعة انتشار مواطن الثروة هذه، فإن من الصعب تحديد وصف جغرافي لهذا التوزيع. ولكن من المحتمل أن تكون أهم هذه التوزيعات المعدنية تلك التي توجد عند السفوح الداخلية لسلاسل السيرا المحيطة بالهضبة الداخلية من الداخل. خاصة المحور الممتد بين مقاطعة (السنورا Senora) و (وهاكا Oaxaca) جنوبا. كما تضم مقاطعتا (تشيواوا Chihvahva) و (كواويلا Coahuila) الشماليتان أرصدة غنية من المعادن المختلفة، خاصة خامات الحديد والفحم، قاعدتا صناعات الحديد والصلب خاصة عند مدينة (مونتري) عند سيرا مادري الشرقية.

إلى جانب هذه المجموعة الكبيرة من المعادن، كشفت منذ بداية القرن الحالي مصادر مهمة من النفط ما لبث أن تزايد انتاجها إلى مستويات تجارية، ليجعل المكسيك منذ العشرينات من هذا القرن في مقدمة دول العالم من حيث الانتاج والتسويق.

وقد غدا النفط في بلاد المكسيك محورا مهما من محاور الاقتصاد القومي، ليس لأنه يمثل مصدرا مهما للطاقة في بلد يفتقر كثيرا إلى مواردها الأخرى، ولكنه أصبح موردا من موارد النقد الاجنبي نتيجة تسويقه في الأسواق العالمية.

غير أن مثل هذه الأهمية للقطاع النفطي في بلاد المكسيك، ما لبثت أن أخذت بالتدهور السريع ومنذ عقد الثلاثينات من هذا القرن، بسبب نضوب موارده الطبيعية من ناحية، ولجوء البلاد إلى التأميم والسيطرة على مصالحها النفطية مما حدى بالشركات النفطية العالمية إلى مقاطعتها وفرض الحصار على صادراتها النفطية. ولكن المكسيك عادت ومنذ الحرب العالمية الثانية إلى متابعة البحث عن مصادر جديدة للمعدن فيها حيث عثر على العديد من المستودعات الجديدة منه ومن الغاز الطبيعي في مناطق المنخفضات الساحلية الشرقية جنوب حدودها مع الولايات المتحدة وحتى منخفض برزخ بيوانتبك. وحتى منتصف الثمانينات، قدر احتياطي النفط في المكسيك بحوالي ٥٠ بليون برميل، مما يجعلها في مصاف الدول الكبرى في هذا المجال مع دول الشرق الأوسط. كما قد تزايد انتاجها تزايدا كبيرا ليزيد خلال الثمانينات على ١٥٠ مليون طن سنويا، نصفه تقريبا يصدر، في حين يكرس النصف الآخر لغرض الاستهلاك المحلي، حيث ينقل بواسطة شبكة من الأنابيب إلى أهم المراكز الحضرية على سطح الهضبة لاستخدامه مدنيا وصناعيا.

على أنه رغم هذا الثراء المعدني في البلاد، فإن القطاع المعدني، وحسب احصاء ١٩٨٥، لم يساهم بأكثر من ٩,٥٪ من مجموع الناتج القومي، في حين لا يوظف أكثر من ١,٤٪ من مجوع العمالة الفاعلة في البلاد. ولكنه مع ذلك، فإن الثروات المعدنية هذه تشكل احدى القواعد الهامة في النشاط الصناعي الذي شهد تطورات كبيرة منذ نهاية القرن الماضي وحتى الوقت الحاضر.

٣ ــ الصناعة والتصنيع:

تقف المكسيك إلى جانب البرازيل والأرجنتين من أولى دول أمريكا اللاتينية التي حاولت ومنذ نهاية القرن الماضي الخروج عن نمط الاقتصاد (الاستعماري الجديد) الذي ساد دول القارة منذ قيام الاستقلال فيها الذي يقضي بتشجيع تصدير المواد الأولية واستيراد السلع الصناعية، إلى المبادرة باقامة صناعات وطنية، إن لم تكن للتصدير، فلتغطيه حاجات الأسواق الداخلية، خاصة وقد أخذت اعداد السكان في هذه الدول بالتزايد لتكون أسواقا لها قابليتها الاستيعابية لسلع الاستهلاك. لذا بدأت الصناعة الحديثة أولا بانتاج سلع الاستهلاك المحلي بديلا عن السلع المستوردة، قبل أن تتطور إلى

تصنيع موادها الدولية لأغراض التصدير، ولتنتهي بعد ذلك بدخول الاستثمارات والشركات الاجنبية الكبرى من أجل اقامة فروع لصناعاتها الكمالية وغير الكمالية المختلفة محليا لانتاج السلع المعمرة وغير المعمرة للأسواق الداخلية.

وهكذا أخذ القطاع الصناعي المكسيكي بضم مختلف أنواع ومراحل الصناعة: من الصناعات الخفيفة الاستهلاكية إلى الصناعات الثقيلة الأساسية وثم الصناعات التجميعية لانتاج السلع الأكثر تعقيدا من قبل الشركات الصناعات الاجنبية، الأميركية منها أو البريطانية أو اليابانية أو غيرها.

ولقد تعاونت العديد من العوامل الطبيعية والبشرية على تحقيق مثل هذا التطور الصناعي في البلاد. مثل توفر المواد الأولية المختلفة، خاصة المعدنية التي قلنا بأنها تتوزع توزيعا واسعا في البلاد ساعد على قيام العديد من صناعات استخراج وتنقية هذه المعادن قريبا من مواقعها. وقد قدم النفط دعما كبيرا في هذا المجال كمصدر من مصادر الطاقة الذي يمكن نقله وتوزيعه بسهولة إلى حيث توجد الحاجة إليه. أما من الناحية البشرية، فتعتبر المبادرات الشخصية المدفوعة بالحوافز القومية، سواء كان ذلك باطار التشجيع الأدبي أو باقامة المشاريع الوطنية، والمبادرات الحكومية التي دشنها دكتاتور المكسيك (دياز Diaz) في أواخر القرن الماضي بتشجيع الاستثمارات الصناعية الاجنبية، والتي تحولت في القرن الحالي، وخاصة بعد التأميم، إلى الدعم والتشجيع الحكومي للاستثمارات الوطنية والتي تمثلت بالتشريعات التي تقضي بالحماية الكمركية والاعفاءات الضريبية وغير ذلك من الوسائل الاخرى المتعددة، والتي تبنتها بصورة خاصة حكومة الرئيس (كارديناس Cardenas) خلال فترة حكمه بين ١٩٣٤ ـ ١٩٤٠، من العوامل الحاسمة في دفع آفاق الصناعة إلى الأمام، وقد تبلورت مثل هذه الدوافع بقيام الحكومات المتعاقبة بتبني عملية التنمية الصناعية عن طريق مشاريع التنمية والتخطيط في البلاد.

كانت نتيجة هذه التطورات أن أصبح القطاع الصناعي يساهم بحوالي ٢٢٪ من مجمل الناتج القومي حاليا (خلافاً لمساهمة أنشطة أخرى ذات صلة بذلك مثل النقل وتوليد الكهرباء)، في حين توظف الصناعة التحويلية فقط حوالي ١٢٪ من مجموع القوى العاملة في الدولة (بالمقارنة مع حوالي ٣٣٪ توظفها الزراعة والصيد التي تساهم بأقل من ١٠٪ من الناتج القومي).

ورغم أن الصناعة في المكسيك تنتشر انتشارا جغرافيا واسعا، كما أشرنا إلى ذلك أعلاه، إلا أن العاصمة كانت ولا تزال عامل الجذب الأول والأكبر في قيام الصناعات، خاصة الصناعات الاستهلاكية والتي بقيت تنمو هنا مع نمو السكان وتزايد عددهم وعلى

شكل سبب ونتيجة. غير أن النشاط الصناعي قد أخذ يظهر تراخيا خلال العقد الأخير منذ ١٩٧٥، بسبب انغماس المكسيك بالكثير من المشاكل الاجتماعية والسياسية ووقوعها تحت ثقل الديون الخارجية الكبيرة. ففي الوقت الذي لا يزال يشهد فيه الإنتاج الصناعي الأساسي تقدماً ملحوظاً، مثل إنتاج الفولاذ والنحاس والألمونيوم بأشكاله المتعددة، يلاحظ الركود على إنتاج السلع النهائية مثل السيارات والتراكترات والأجهزة المنزلية المختلفة وغيرها من السلع المعمرة. لذا تناقصت حصة الصناعة التحويلية في مجمل الناتج القومي من ٢٤٪ عام ١٩٧٠ إلى ٢٣٪ عام ١٩٧٥، ثم إلى ٢٢٪ عام ١٩٨٥. في حين هبط حسابها النقدي في ذلك من حوالي ٢١٨ بليون (بيزو مكسيكي) عام ١٩٨٢، إلى أقل من ٢١٢ بليون (بيزو) عام ١٩٨٤.

٤ ـ النقل والمواصلات:

رغم صعوبة السطح لبلاد المكسيك، إلا أن البلاد تمتلك نظاما جيدا للنقل والاتصال، وخاصة من الطرق البرية. فقد كانت السكك الحديد من بوادر الطرق الحديثة التي دخلت البلاد خلال القرن الماضي بتأثير الاستثمارات الأجنبية البريطانية والأمريكية، والتي عملت على ربط السواحل الشرقية خاصة بمراكز الهضبة الداخلية لاسيما العاصمة، مدينة المكسيك. ثم عملت الحكومة بعد ذلك على نشر هذه الخطوط إلى مناطق البلاد المختلفة، كان آخرها الخط الذي بني بين مدينة (تشيواوا) على الهضبة الشمالية، وميناء صغير على خليج كاليفورنيا، عام ١٩٦٢، وبالتالي تم الارتباط مع السواحل الغربية على المحيط الهادي، إضافة إلى السواحل الشرقية على خليج المكسيك. هذا بينما نشط بناء طرق السيارات خلال القرن الحالي، خاصة منذ منتصف القرن وعقب الحرب العالمية الثانية. ومحور هذه الطرق هو طريق عبر الأميركتين البرى Pan - American Highway الذي سبق الحديث عنه.

وقد أصبح بناء الطرق البرية أساسيا من أجل تحقيق اعادة توزيع السكان في البلاد والذين يتركزون حاليا في البقعة الجنوبية من الهضبة وبالذات حول العاصمة، ومعهم اعادة توزيع الأنشطة الاقتصادية المختلفة بهدف تحقيق التنمية الشاملة. كما تعتبر هذه الطرق ذات أهمية خاصة بحكم العلاقة الاقتصادية والاجتماعية الوثيقة مع الولايات المتحدة، الدولة الجارة إلى الشمال، التي ترتبط معها المسكيك بمعظم علاقاتها التجارية الخارجية، فضلا على حركات السكان بين الدولتين.

وتنطلق معظم خطوط النقل من العاصمة (مدينة المكسيك) باتجاهات شمالية ـ جنوبية في الغالب، سواء كان ذلك على الهضبة أو على طول السواحل الشرقية والغربية.

وتزداد اشتباكا مع بعضها باتجاه جنوب الهضبة وكلما اقتربت من العاصمة، مما يشير إلى علاقتها بنظام الاستيطان الذي يزداد تركيزا بهذا الاتجاه.

وتمتلك البلاد ما يزيد بعض الشيء على ٢٠٠٠٠٠ كيلو مترا من الطرق البرية، ثلثها هو المعبد، والباقي ترابية وبالتالي قد تكون فصلية الاستخدام. وتستخدم هذه الطرق حوالي ٧ ملايين مركبة، مليونان منها من المركبات التجارية. ثلث هذه المركبات تعمل ضمن العاصمة (مدينة المكسيك). وتشير الاحصاءات الأخيرة إلى أن أعداد المركبات هذه قد تضاءل عما كان عليه في بداية الثمانينات، حيث بلغت النسبة حوالي ٩٠ مركبة/ لكل ١٠٠٠ شخص، وذلك حسب عام ١٩٨٥ (في الولايات المتحدة حوالي ٧٠٠ مركبة/ لكل ١٠٠٠ شخص).

أما السكك الحديد فهي الأخرى توجد بذات النمط من الامتداد والاتجاه في بنائها، حيث تسير غالبا موازية لامتداد الطرق البرية، وتبلغ أطوالها حوالي ٢٦٠٠٠ كيلو مترا، وهي تعاني من قدر كبير من التخلف وعدم التوافق بين خطوطها.

ولا يختلف النقل المائي في تخلفه كثيرا عن بقية خدمات النقل، رغم أن للبلاد من السواحل ما يزيد طولها على ١٠٠٠٠ كيلومترا، تطل بها على محيطي العالم الهامين. إلا أن قدرة الأسطول التجاري للمكسيك لم يتمكن من شحن أكثر من ٦٪ من مجمل تجارة المكسيك الخارجية عام ١٩٨٢، والذي معظمه كان من ناقلات النفط.

ويرتبط بنقل النفط، هو النقل بالأنابيب داخليا بغية توزيع مصدر الطاقة هذا ومشتقاته من مناطق انتاجه في المنخفضات الشرقية إلى مراكز الأسواق الصناعية والمدنية المنتشرة على سطح الهضبة، خاصة وأن المكسيك الداخلية تعاني من نقص غير قليل من مصادر الطاقة.

الدراسة الإقليمية للمكسيك

من الممكن تمييز عدد غير قليل من الأقاليم الجغرافية في بلاد المكسيك التي تختلف عن بعضها اختلافاً كبيراً وذلك تبعا لخصائصها الطبيعية والبشرية، وكذلك تبعا لموقعها الجغرافي. ويفرز الأستاذ (بريستون جيمس P.James) خمسة أقاليم كبرى في البلاد، هي: الإقليم الشمالي الغربي المرتبط بالمحيط الهادي والإقليم الجنوبي لذلك وإقليم السهول الساحلية الشرقية وشبه جزيرة يوكتان، وإقليم شمال الهضبة، وأخيراً الإقليم الأوسط. من بين هذه الأقاليم يمثل الإقليم الأوسط Central Region أو كما يسميه البعض إقليم الهضبة الوسطى Central Plateau، الإقليم الأهم في البلاد والقلب

النابض لها بما يضمه من أعداد السكان ومن أنشطتهم المختلفة، رغم صغر مساحته. لذا، فستتخذه نموذج الدراسة الإقليمية للبلاد دون غيره من الأقاليم الأخرى.

الإقليم الأوسط

ويشغل هذا الإقليم حوالي ١٥٪ من مجمل مساحة المكسيك، إلا أنه يضم حوالي نصف سكانها، وأكثر من ٦٠٪ من صناعاتها وحوالي نصف عدد فلاحيها، رغم أنه لا يحتوي على أكثر من ٣٠٪ من المساحة الزراعة في البلاد. وهذه الأهمية التي يتمتع بها الإقليم ليست حديثة، وإنما لها جذورها التاريخية. فقد كانت تقوم فيه قاعدة الحكم لحضارة الازتك التي سبقت الفتح الاسباني للبلاد.

إن مثل هذه الأهمية تعتمد على عدد من المقومات الطبيعية التي تتميز بها المنطقة، والتي رغم صغر المساحة، جعلتها أكثر احتضاناً للسكان.

يشغل هذا الإقليم الجزء الجنوبي من هضبة المكسيك التي يتميز السطح فيها بقدر كبير من الاختلاف والتباين إذ يتكون من سبعة أحواض متجاورة يتراوح ارتفاعها بين ٥٠٠٠ قدما إلى أكثر من ٧٠٠٠ قدما فوق مستوى سطح البحر، تعزلها بعضها عن البعض الأخرى سلاسل من التلال المتموجة أو الجبال المرتفعة نسبيا التي تعلوها بعض القمم البركانية التي يصل ارتفاعها إلى مستوى الثلج الدائم، وبالتالي تكون هذه مصدراً للمياه المتدفقة إلى هذه الأحواض، وللتربة البركانية الخصبة التي تغطي قيعانها، مما أعطاها أهميتها الزراعية. وتنصرف مياه هذه الأحواض بأنهار تتجه إلى الخارج، عدا حوض المكسيك الذي توجد فيه العاصمة الذي تتجمع فيه المياه داخليا وتتحول إلى عدد من الأجسام المائية الصغيرة والضحلة العمق.

إن وجود هذا الإقليم ضمن النطاق المداري، حيث يمر عبره خط عرض ٢٠°ش، جعله أكثر أمطاراً من الأقسام الشمالية من الهضبة، تتراوح فيه معدلات التساقط بين، ٥٠٠ ـ ٧٠٠ ملمترا سنويا، في حين يعمل الارتفاع على تعديل درجات الحرارة بشكل واضح، حيث يتراوح معدل حرارة شهر كانون ثاني (يناير) حوالي ١٢° مئوية، بينما تتراوح معدلات الحرارة للصيف بين ١٨° ـ ٢٠°م.

تحت ظل هذه الظروف الطبيعية المختلفة، أصبحت هذه الأحواض من أكثر مناطق التجمع السكاني، منذ ما قبل الفتح الاسباني وحتى الآن. أهم هذه الأحواض هو حوض المكسيك، الذي تتوسطه العاصمة (مدينة المكسيك). فهو الأكثر ازدحاما بالسكان وأنه القلب النابض لحياة البلاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ليس فقط

الآن ولكن منذ أيام حضارة الازتك التي سبقت الفتح الاسباني، حيث كانت توجد عاصمة حكمهم التي دمرها الفاتح (كورتيز Cortes) وأقام على أنقاضها العاصمة الحالية. هذا على الرغم من أن هذا الحوض هو ليس أفضل أحواض الإقليم بإمكانياته الزراعية وبموارد الثروة الأخرى، وخاصة من المعادن. ولكن وجود العاصمة القديمة والتي أقيمت وسط البحيرة التي تمثل قاع الحوض قد أعطاه هذه الأهمية، والتي استمرت باستمرار قيام العاصمة الجديدة. وقد أخذت هذه العاصمة الجديدة تكتسب أهمية متزايدة باتساع سلطة القوة الفاتحة الجديدة والتي وجدت في هذا الإقليم الأوسط موارد معدنية غزيرة، خاصة من الفضة، ومن الإمكانيات الزراعية لإنتاج الغذاء اللازم، ومن وفرة السكان الأصليين الذين كانوا يعملون بالدرجة الأولى في الزراعة، فوجهت جزءا كبيراً منهم إلى التعدين، وهو هدف الفتح الاسباني الأساسي.

ثم ازدادت العاصمة أهمية خلال الفترة الاستقلالية وبالذات نحو نهاية القرن التاسع عشر عندما شرعت الحكومة بتصنيع البلاد وشددت على قيام معظم هذه الصناعات في محيط العاصمة الجغرافي، لذا أضيفت إلى أهميتها السابقة أهمية أخرى، وهي الأهمية الصناعية وما لحقها من أنشطة مالية وتجارية.

وهكذا، ما أن أطل القرن العشرين حتى أصبحت مدينة المكسيك نقطة الاهتمام التي تخدمها جميع مناطق البلاد الأخرى بشكل أو بآخر. ولتكون بذلك أهم ظاهرة بشرية، ليس في الإقليم الأوسط، ولكن في جميع بلاد المكسيك، فقد أخذ سكانها يتزايدون عبر جميع القنوات، الطبيعية والهجرة، فقد تضاعف عددهم من أقل من نصف مليون نسمة عام ١٩١٠، إلى مليون نسمة عام ١٩٣٠، ثم إلى مليونين عام ١٩٥٠، وإلى ٤ ملايين في بداية الستينات، وإلى أكثر من ١٢ مليون في بداية الثمانينات، ويؤمل أن تزيد على ٢٠ مليون نسمة نحو نهاية القرن ولتصبح بذلك من بين أكبر مدن العالم. وتعيش هذه الملايين ضمن رقعة محدودة من أرض منبسطة خلفتها البحيرة التي صرفت مياهها سابقا وجففت ولكنها لم تتمكن استيعاب هذا التطور المتعدد الجوانب، فاضطرت إلى التمدد إلى سفوح التلال التي تحيط الحوض.

وهكذا أصبحت المدينة تضم الآن حوالي ١٦٪ من مجموع سكان الدولة و ٢٦٪ من قوة العمالة الصناعية وأكثر من ٥٠٪ من الصناعات، وتجري فيها ٦٠٪ من المعاملات المصرفية في البلاد وتحظى بـ ٦٣٪ من مجموع الانفاق على التعليم العالي، وبالتالي فأنشطتها تساهم بحوالي ٣٦٪ من مجمل الناتج القومي.

اضافة إلى ذلك، فمدينة المكسيك هي بؤرة انطلاق طرق النقل المختلفة، خاصة تلك التي تربطها بالسواحل الشرقية بمدينة (ڤيراكروز) النفطية، وبمدينة (وادي الحجارة) إلى الشمال الغربي منها، ثانية مدن المكسيك حجما. لذا أخذ التوسع الحضري لمدينة المكسيك حاليا يتجه على طول هذه المحاور وباتجاه هاتين المدينتين بشكل أساسي. هذا اضافة على محاولة الحكومات الحديثة خلق بؤرات صناعية جديدة في مناطق بعيدة عن الاقليم الأوسط، تخفيفا للضغط السكاني الذي يعانيه هذا الاقليم، والذي أصبح يعني (مدينة المكسيك).

تقييم جغرافي عام للمكسيك:

تنفرد المكسيك ببعض الخصائص الجغرافية التي تحمل مردودات متباينة على حياة السكان في البلاد.

ففي موقعها المتطرف في الشمال مجاورة للولايات المتحدة جعلتها أكثر تأثرا بأحداث القارة الشمالية، السياسية والاجتماعية والاقتصادية، في الوقت الذي لايزال مجتمعها مجتمعا لاتينيا ـ هنديا بتقاليده وبخصائصه. فقد كانت المكسيك أولى دول أمريكا اللاتينية التي تحركت نحو الاستقلال وأولى الدول التي ثارت على الأوضاع الداخلية التي خلفها الاستعمار فتبنت سياسات القضاء على الاقطاع وتأميم المصالح الاجنبية وشرعت ببناء المؤسسات الديمقراطية وشددت على قيام حكومات انتخابية، واتخذت من التصنيع خطا جديدا لتحقيق التوازن بين قطاعاتها الاقتصادية وحاولت بناء مدخرات مالية متوازنة في ميزانياتها... والخ من الأمور التي تمارسها الدول الحديثة.

إلا أن المكسيك بقيت في نفس الوقت دون تغيير كبير في علاقاتها الاجتماعية، سواء كان ذلك من حيث ولاءاتها العائلية والاقطاعية والقبلية، ومن حيث تقاليدها بشأن استمرار العائلة الكبيرة التي أخذ حجمها يتزايد عددا مع تحسن الأحوال الصحية والغذائية، فأدى ذلك إلى زيادات سكانية متلاحقة لم تعد البلاد قادرة معها على جني ثمار مشاريع التطوير التي أخذت تتبناها منذ بداية هذا القرن. لذا ازدادت البلاد فقرا وازدادت البطالة وتعرضت الكثير من المشاريع الضخمة إلى دواعي الفشل أو التراخي، فأدى ذلك إلى وقوع البلاد في مسلسل العجز المالي الذي لم يساعدها على ايفاء ديونها. وأصبح معدل الفرد المكسيكي يعيش بمستوى متناقض مع معدل معيشة الفرد الأمريكي الموجود عبر حدوده الشمالية. فمعدل أجر العامل المكسيكي اليومي لايزيد على ٤ دولارات بأفضل الحالات، ومعدل أجر العامل الأمريكي لايقل عن ٤ دولارات في الساعة.

مثل هذا التباين وفي موقع المكسيك المجاور لدولة يتمتع أفرادها بالرفاه أغرى الكثير من الأفراد، خاصة الشباب منهم، أما على التسلل عبر الحدود، أو القيام بأعمال غير قانونية، مثل أعمال التهريب، حيث تتمكن المكسيك في موقعها هذا من القيام بدور الوساطة بين مصادر التهريب إلى الجنوب، وأسواقه في الشمال الأمريكي.

ولاتزال المكسيك تشهد زيادات سكانية متواصلة، وطموحا متزايدا نحو حياة أفضل ولكنها تعجز عن امتلاك الحلول السحرية التي إما أن تقربها إلى مجتمع الشمال الأمريكي، أو تدمجها أكثر مع مجتمع الجنوب اللاتيني.

الفصل الثاني

٢ ـ الاقليم الجزري

يتكون الاقليم الجزري من مجموعة الجزر الكبيرة والصغيرة التي تمتد على شكل شبه قوس بين مدخل خليج المكسيك في أميركا الشمالية والسواحل الشمالية لأميركا الجنوبية، فتحصر بذلك، بينها وبين سواحل أميركا الوسطى والقارة الجنوبية جسما مائيا، هو البحر الكاريبي، والذي بسبب وضعه الجغرافي هذا يطلق عليه اسم «البحر المتوسط للعالم الجديد».

وبسبب هذا الموقع، فإن الاقليم الجزري يشبه منطقة أميركا الوسطى من أنه يمثل منطقة انتقالية بين القارتين الاميركيتين الشمالية والجنوبية.

فمن الناحية البنائية، تمثل تكوينات هذه الجزء استمرارا للتكوينات الجيولوجية لبلاد المكسيك الجنوبية ومرتفعات اميركا الوسطى، اضافة إلى تكوينات مرتفعات الانديز التي تنتهي في جزيرة (ترينيداد) في الطرف الجنوبي للقوس الجزري. بينما من الناحية المناخية، ولأن الأقليم يقع بين مدار السرطان شمالا ودائرة عرض ١٠°ش. فإنه لايزال يتأثر بالمؤثرات المدارية الرطبة والتي تحظى فيها المناطق المواجهة للشرق من هذه الجزر بوفرة من التساقط، في حين تتقلص مقادير الامطار الساقطة على الواجهات الغربية منها وإلى حدود ما يشبه الجفاف أحيانا.

أما معدلات الحرارة فتتميز بالانسجام وقلة التفاوت الفصلي الذي يتراوح فيه المدى السنوي بين ٣ ـ ٥ درجات مئوية في الكثير من المحطات الجوية. غير أن الأهم من خصائصها الطبيعية هو موقعها الاستراتيجي الخطير والذي معه تمثل هذه الجزر المحطات الأولى في الدخول إلى سواحل القارتين الشمالية والجنوبية عن طريق مياه خليج المكسيك من ناحية، ومياه البحر الكاريبي من الناحية الثانية. لذا ما لبثت أسبانيا أن سيطرت عليها بعد اكتشافها، حتى تسابقت القوى الاوربية التي ظهرت إلى الوجود خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر إلى منافسة الدولة المكتشفة في احتلال العديد من هذه الجزر ومشاركة اسبانيا حصتها فيها. فظهرت القوى البريطانية والفرنسية والهولندية والدانماركية، قبل أن تضاف إليها الولايات المتحدة في نهاية القرن التاسع عشر. وهكذا

أصبحت هذه الجزر مسرح صراع وتنافس كبيرين بين القوى الاجنبية، بما فيها الاتحاد السوفيتي حديثا.

وقد أضافت أهميتها الاقتصادية المتمثلة بثرواتها المعدنية وامكاناتها الانتاجية من المحاصيل المدارية، خاصة قصب السكر، وجاذبيتها السياحية، مجالات أخرى إلى أهميتها الاستراتيجية في هذا التنافس ولتجعل منها بعد كل ذلك اقليما يتمتع بالكثير من الخصائص الفريدة نسبة إلى بقية مناطق اميركا اللاتينية، وخاصة في الجوانب الثقافية. ولعل من أبرزها التباين العرقي الشديد الذي يتكون منه سكان هذه الجزر، فضلا على التنوع اللغوي الكبير. لذا لاتبدو معه بعض مجموعات هذه الجزر لاتينية بالمعنى الثقافي المحدد لاميركا اللاتينية.

تقع جزر هذا الاقليم تحت مسميات متعددة. فقد عرفت سابقا باسم جزر الهند الغربية، كما عرفت باسم جزر الانتيل، حيث يميز في هذا المجال بين مجموعتين من الجزر: الانتيل الكبرى والتي تضم الجزر الكبيرة وبالذات جزيرتي كيوبا واسبانيولا، والانتيل الصغرى التي تضم بقية مجموعات الجزر الصغيرة والتي قد لاتتجاوز مساحة بعضها بضعة عشرات من الكيلومترات المربعة. ولقد تغيرت مسميات وأوضاع العديد من هذه الجزر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فقد أحرز بعضها استقلالا سياسيا ناجزا، وآخر استقلالا متحفظا، في حين هناك مجموعة أخرى لاتزال في ظل نوع أو آخر من التبعية.

إن أبرز وحدة هذا الاقليم الجزري والتي تمثل نقطة الاهتمام الرئيسية في الوقت الحاضر بصورة خاصة، هي جزيرة أو دولة كيوبا، والتي تمثل نموذجاً دراسيا مهما في هذا الاقليم:

كيوبا Cuba :

كيوبا هي أكبر جزر الاقليم، فمساحتها البالغة حوالي ١١٤٥٠٠ كم^{2}، تشكل حوالي نصف مساحة الاقليم الجزري البالغة ٢٣٨٠٠٠ كم^{2}.

غير أن أهميتها تفوق موضوع المساحة. فهي بامتدادها الافقي تقريبا عبر المنطقة البحرية الواقعة بين فلوريدا في الولايات المتحدة وشبه جزيرة يوكاتان في المكسيك يجعلها تحكم المدخل إلى خليج المكسيك وخاصة عبر ممرات فلوريدا المائية التي تمتلك كيوبا سيطرة استراتيجية عليها بسبب خصائص سطحها المرتفع بالمقارنة مع انبساط سطح شبه جزيرة فلوريدا المنخفض، وكذلك سطح شبه جزيرة يوكاتان.

هـذا فضلا عن أن كيـوبا في مـوقعها هـذا يجعلها أقـرب دولـة لاتينيـة إلى الجـزء الشرقي من الولايات المتحدة المعروف بثقله السكاني والاقتصادي.

من هنا أخذت عيون الولايات المتحدة تتجـه إلى جزيـرة كيوبـا منذ أواخـر القرن التـاسع عشر، بحيث سـارعت إلى دعمها ومسـاعدتهـا في ثورتها ضد الحكم الاسبـاني والانسلاخ منه بعد ذلك، وهو أمر قاد إلى تزايد مصالـح الجارة الشـمالية في هـذه الدولـة الجديدة الظهور، اقتصادية كانت أم عسكرية والتي رغم انسحاب المصـالح الاقتصـادية منها بعد ثورة كاسترو، إلا إن الولايات المتحدة لاتزال تحتفظ بقاعدتها البحرية في خليـج (جوانتنامو).

خصائصها الطبيعية:

تتميز جزيرة كيوبا باستطالة شكلها الذي يمتد امتدادا شرقيا ـ غربيـا لمسافـة تزيـد على ١٢٠٠ كيلومتر، بينها يتراوح اتساعها بين ٤٠ و ٩٠ كيلومترا معظم سطحها، حوالي ٧٥٪ منه، يتكون من سهول متموجـه تموجـا معتدلا، تغـطيه تـربه عميقـه تغلب عليها التكوينات الكلسية والتي اعطتها شهرتها في زراعة قصب السكـر في حين تغـطي الربـع الباقي من السطح مجموعات جبلية، أكثرها أهمية سلسلة جبال (سيرامايسترا S.Maestra) في الجنوب الشرقي من الجزيرة والتي تبلغ أعلى ارتفاعاتهـا أكثر قليـلا من ٦٥٠٠ قدمـا. وهي الكتلة الحافلة بالثروات المعدنية من خامات الحديد والمنجنيز والنيكل.

وبحكم موقعها وطبيعة سطحها، فإن مناخها يتميـز بقدر كبـير من التماثـل الفصلي الذي يخلو من التطرفات الحرارية، كما يخلو من الاختلافات المكانية التي يمكن ملاحظتها في منطقة أميركا الوسطى الجبلية. ونظرا لـوجودهـا إلى الجنوب من مـدار السرطان فـإنها تقع تحت تأثير الرياح التجارية المطيرة التي يشتد نشاطها خلال فترتين من السنة هي مايـو واكتوبر (تشرين الأول)، فيـزداد تبعا لـذلك تسـاقط الأمطار. غـير أن أهم الظاهـرات المناخية الجديرة بالملاحظات هنا هي وقوع الجزيـرة في مسار الأعـاصير المـدارية المـدمرة (الهريكين) التي تسبب الكثير من الاضرار. ومن أبرز أمثلتها الحديثة هو اعصـار (فلورا) لعام ١٩٦٣، الذي أودى بحياة ما لا يقل عن ٤٠٠٠ نسمة من السكان، كما قضى عـلى جزء كبير من محصول قصب السكر.

الدراسة البشرية:

لما كانت الأهداف الدفاعية من أهم أهداف الاستيطان الاسبـاني للجزيـرة خلال القرن، السادس عشر، خاصة ما يتعلق منها بحماية الممرات المائية إلى خليج المكسيـك،

فإن ذلك لم يتطلب الحاجة إلى الاستعانة بالعمالة المحلية والمستوردة في هذا المجال. هذا في الوقت الذي لم تتعد فيه الاستخدامات الاقتصادية عن اقامة بعض المراعي الواسعة النطاق في اجزاء من الجزيرة، وذلك قبل أن تدخل زراعة قصب السكر التي ارتبطت بها تجارة الرقيق ودخول الجنس الأفريقي. لذا بقي سكان الجزيرة لمدة طويلة، ولايزالون كذلك، يتكونون من الأصول الاسبانية والأوروبية الذين يشكلون الآن ٧٥٪ من المجموع، في حين يكون الزنوج والسلالات المختلفة الأخرى معظم بقية السكان.

وخلافا للتكوين العرقي للمجتمع، فإن كيوبا في الكثير من الخصائص الديمجرافية الأخرى للسكان تقترب من المجتمعات الشمالية الأكثر تقدما عما هي من المجتمعات اللاتينية. فسكانها البالغ عددهم الآن حوالي عشرة ملايين نسمة، يتزايدون بنسبة متواضعة، هبطت حسب احصاء ١٩٨٥ إلى ٠,٦٪ سنويا، بالمقارنة مع ١,٧٪ لعام ١٩٧٥. في حين تكون الأعمار الصغيرة دون ١٥ عاما، أقل من ٢٧٪ من سكان المجتمع (بالمقارنة مع أكثر من ٤٠٪ للمجتمع اللاتيني)، وان وفيات الأطفال على اقلها، بينما يزيد معدل المدى العمري على ٧٠ عاما.

أما من الناحية التعليمية، فإن حوالي ٩٠٪ من الافراد في عمر التعليم مسجلين في المدارس، في حين سجلت الأمية نسبة تقل عن ٥٪ من السكان في بداية الثمانينيات. كذلك فإن كيوبا تحاول منع النمو الحضري العشوائي بأساليب متعددة، مما أدى إلى التباطؤ في نمو المدن. فالعاصمة (هفانا) لم تسجل زيادات سكانية جذرية منذ قيام الثورة عام ١٩٥٩، فقد زاد سكانها عند ذلك التاريخ من حوالي مليون نسمة، إلى مليوني نسمة في الوقت الحاضر، وهذا يعني أن وزنها السكاني قد هبط من ٢٥٪ من مجموع سكان البلاد سابقا، إلى ٢٠٪ منهم حاليا، مع ذلك، فإن السكان الحضر يكونون حوالي ٧٢٪ من مجموع السكان.

النشاط الاقتصادي وموارد الثروة:

رغم التحولات الاقتصادية الكبيرة التي بدأت تتعرض لها البلاد منذ ثورة ١٩٥٩، فإن من الصعوبة القول بأن الزراعة قد فقدت هيمنتها في النظام الاقتصادي الكوبي. فمع أن مساهمة الزراعة في الناتج القومي لعام ١٩٨٥، قد تراجعت الى ١٣٪ (بالمقارنة مع ١٧٪ لعام ١٩٧٥)، الا أن قيمة الانتاج الزراعي قد تضاعفت بأكثر من ٢٠ مرة خلال هذه الفترة، كما أن العمالة الزراعية لاتزال تكون حوالي ٢١٪ من قوة العمالة الموظفة. وبالتالي لا تقل عن نسبة التوظيف في القطاع الصناعي.

يعتمد النشاط الزراعي في كيوبا على مقومات طبيعية هامة، ذكرنا منها طبيعة السطح ونوع التربة ونمط المناخ، لذا فإن حوالي ٣٠٪ من مساحة البلاد أو ٣,٥ مليون هكتار مشغولة بالمحاصيل الزراعية ، والتي ابرزها محصول قصب السكر الذي يشغل ٢ مليون هكتار، أو ١٧٪ من مساحة الأرض، في حين تغطي المراعي الدائمة حوالي ٢٢٪ (٢,٥ مليون هكتار) من السطح. والغابات حوالي ١١٪.

ومن المعروف أن زراعة قصب السكر كانت ولا زالت تكون احدى محاور الاقتصاد الزراعي، بل والاقتصاد القومي للدولة. فمن البيان أعلاه يظهر لنا أن هذا الحاصل يغطي حوالي ٥٧٪ من مساحة الأراضي المشغولة بالمحاصيل الزراعية في البلاد. وقد احتلت كيوبا بهذه الزراعة مركزا عالميا متقدما بانتاج هذا الحاصل وبانتاجه الصناعي من السكر. ولا شك في أن جانبا كبيرا من الشهرة التي اكتسبتها زراعة قصب السكر في كيوبا انما تعود إلى الاستثمارات الأجنبية، وخاصة الاميركية منها، وما يرتبط بها من عمليات تنظيمية لا سيما ما يتعلق بالتصنيع الاني للمادة في معاصر ميكانيكية أقيمت في مناطق واسعة من المناطق الزراعية. وكانت مراكز استخلاص العصير السكري هذه، والتي تسمى (السنترال Centrales)، أكثر من مركز صناعي. فقد كانت تقوم بالاقراض المالي وتقديم المشورة الفنية للمزارعين على أساس التعاقد معهم لشراء حاصلهم.

كما كانت الاستثمارات الأجنبية هذه تسيطر على أفضل الأراضي الزراعية في هذا المجال وبشكل ملكيات كبيرة تقوم بزراعة وتصنيع قصب السكر، ثم تسويقه بشكل متكامل. لذا فإن معظم انتاج السكر من كيوبا كان يتجه إلى الدول الصناعية خاصة الولايات المتحدة الاميركية، قبل أن تقوم ثورة كاسترو وتسيطر على جميع المصالح الأجنبية، فيتحول بذلك تسويق منتجات السكر نحو الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية وبعض دول الشرق الأوسط. كما يتحول هذا القطاع الزراعي إلى قطاع عام يوضع تحت اشراف الدولة التي تحاول ادارته ، هو وبقية القطاعات الريفية، على أساس جماعي ووفق تنظيم تخطيطي.

اضافة إلى قصب السكر، يشتهر القطاع الزراعي في كيوبا بانتاج التبوغ المعروفة بجودتها الخاصة بصناعة (السيجار)، اضافة إلى مجموعة متنوعة من المحاصيل الغذائية من الحبوب الغذائية والدرنيات والفواكه، وخاصة من الموالح التي ازداد انتاج البلاد منها بحوالي أربعة اضعاف بين بداية السبعينات وبداية الثمانينات.

كما تمتلك كيوبا ثروة حيوانية تربى على مراعيها الطبيعية والمحسنة، تمتلك البلاد منها ما يزيد على ٦ ملايين بقرة، تنتج أكثر من مليون طن من الحليب سنويا. هذا إلى جانب بقية حيوانات المزرعة الاخرى.

عدا عن الثروات الزراعية، فأن كيوبا تحتل مجموعة جيدة من الثروات المعدنية التي توجد مصادرها بدرجة اساسية في المنطقة الشرقية القريبة من الكتلة الجبلية. وأهمها من المعادن الصناعية التي كشف عن بعضها حديثا والتي على اساسها تقوم بعض الصناعات، خاصة صناعات تركيز المعادن. وأمثالها خامات الحديد والنيكل الذي تعتبر كيوبا الدولة الثالثة في انتاجه في العالم، والمنجنيز والكروم والنحاس. ولكن الجزيرة عموما فقيرة بمصادر الطاقة التي تضطر الى استيرادها من الخارج، غير ان كيوبا تعمل الآن على انشاء ٤ مفاعلات نووية لهذا الغرض.

الصناعة والتصنيع:

منذ أن سيطرت الدولة على الانتاج الصناعي في الستينات، أصبح هدف الصناعة خدمة بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى وتحقيق ما أمكن من التكامل بين وظائفها المختلفة. ولما كانت الزراعة والانتاج الزراعي يشكلان محور الحياة الاقتصادية الرئيسي، لذا توجهت الصناعة نحو تصنيع هذه المنتجات الزراعية واعدادها للتصدير إن لم يكن للاستهلاك المحلي. وكان القطاع الأول الذي حظي بمثل هذا الاهتمام هو قطاع السكر الذي أقيمت من أجله عدد من مراكز استخلاص الرحيق (السنترال) الحديثة التي تملكها الدولة والتي تعمل بالتكامل مع حقول القصب حيث بلغ عددها ١٥٦ مركزا. ومن أمثلة التكامل الذي يحصل بين المحصول وبين تشغيل هذه المراكز هو أن تستخدم بقايا عملية الاستخلاص من نفايات القصب كمادة وقودية لتوليد الطاقة المطلوبة للمركز. كما قد تستغل بعض هذه النفايات في تشغيل القطارات الصغيرة التي تنقل القصب من الحقول إلى مراكز الصناعة. وهكذا أمكن الحصول على مصدر رخيص للطاقة، فضلا على التخلص من ملايين الأطنان من بقايا القصب المتجمع بعد التصنيع.

كما أن الصناعة وفرت الآلة والماكنة الزراعية، خاصة من الحاصلات، في حقول زراعة قصب السكر لتستعيض عن ضخامة العمالة التي كانت تستخدم سابقا بصورة فصلية ولتؤدي بالتالي إلى زيادة كفاءة العامل الانتاجية.

لقد حققت مثل هذه التطورات الصناعية زيادات ملموسة في إنتاج السكر في كيوبا والذي يتراوح الآن بين ٨ ملايين طنا سنويا و١٠ ملايين مستهدفة مستقبليا، ولتنافس بذلك البرازيل على موقعها في الانتاج العالمي.

كما دخلت الصناعة ميدان تصنيع المنتجات الزراعية الاخرى من المحاصيل الحقلية والحيوانية.

وفي مجال التصنيع هذا، تحاول كيوبا إكفاء نفسها بنفسها من انتاج ما تحتاج من السلع الانتاجية الصناعية، وذلك استنادا إلى صناعة الحديد والصلب التي بلغ انتاج الفولاذ الخام فيها حوالي ٣٥٠ ٠٠٠ طنا/ سنويا، وهو مستهدف للزيادة أيضا. وهي الصناعة الأساسية التي ترتبط بها الكثير من الصناعات التكميلية الأخرى، ولا سيما لمصانع قصب السكر، والاستهلاكية مثل السلع المنزلية.

كما تطورت صناعة الاسمنت كأساس لصناعات البناء. اضافة إلى صناعة الأسمدة كأساس في التنمية الزراعية.

والجدول رقم(١٢) يظهر لنا التطورات الصناعية التي حصلت في ميدان انتاج السلع الصناعية المختلفة:

جدول (١٢): التطور الصناعي في كيوبا
(نسبة إلى سنة الأساس ١٩٧٥ = ١٠٠)

صنف الصناعات	١٩٧٩	١٩٨٢
سلع الاستهلاك (طعام وسكر وتبغ وشراب.. الخ)	١١٦,٤	١٤٢,٢
سلع وسيطة (مواد بناء مواد كيمياوية، وقود... الخ)	١٠٠,٧	١٠٧,٨
سلع معمرة رأسمالية (مكائن، أجهزة، آلات... الخ)	١٣٩,٦	١٨٩,٢

ومن الواضح من الجدول أن هناك تأكيداً على تطوير الصناعات الرأسمالية كأساس لدفع العملية التصنيعية وإقامة المصانع بالاعتماد على الإنتاج المحلي منها.

وتخدم الأنشطة الاقتصادية شبكة لا بأس بها من خطوط النقل، سواء من السكك الحديد التي كانت أساساً قد بنيت لخدمة الاستثمارات الخارجية، حيث تبلغ أطوالها حوالي ١٤٦٥٠ كيلومترا، بينما توجد حوالي ١١٠٠٠ كيلو مترا من الطرق المعبدة، إلى جانب قدر آخر من الطرق غير المعبدة. وهذه جميعا تعتبر هامة لاحلال التكامل بين القطاعات الاقتصادية في هذه الجزيرة الصغيرة.

وفضلا عن أن الجزيرة تحفل بالموانىء الصغيرة والكبيرة، إلا أن أهمها هو ميناء العاصمة (هفانا) الذي يسيطر على ٦٠٪ من عمليات الشحن في البلاد.

الفصل الثالث

٣ ـ الإقليم الشمالي لأمريكا الجنوبية

ويضم هذا الإقليم جميع الوحدات السياسية التي تقع عموماً إلى الشمال من خط الاستواء من القارة الجنوبية، وتشرف على سواحلها الشمالية المطلة على البحر الكاريبي والمحيط الأطلسي، والتي تشمل كولومبيا وفنزويلا والجيانات الثلاث: الفرنسية والهولندية (سورينام) والبريطانية (جيانا). هذا رغم أن جزءا من كولومبيا يمتد إلى الجنوب من خط الاستواء، كما أنها تطل على المحيط الهادي غرباً، إضافة إلى سواحلها الشمالية على البحر الكاريبي.

ومن الناحية الأخرى، قد يبدو مستغربا انضمام (الجيانات الثلاث) إلى هذا الإقليم من القارة اللاتينية، وذلك بسبب ضعف روابطها وعلاقاتها الثقافية والاجتماعية ببقية أجزاء الإقليم. فحتى وقت قريب، ولا تزال إحداها، كانت الجيانات تخضع للاستعمار الأوروبي الشمالي، بداية بهولنده ثم بريطانيا ففرنسا. وكان الهولنديون باتجاهاتهم التجارية، أكثر مرونة في السماح إلى جنسيات متعددة من العمالة بالاستقرار هنا. كما أن الغرض الرئيسي من وجود الأوروبيين هنا كان لإنتاج المحاصيل الزراعية المدارية التي كانت تحتاجها الأسواق الأوروبية، لذا كانت سواحلها من أوائل المناطق التي شهدت ظهور (المزارع المدارية المنظمة Plantations)، قبل أن تكتشف ثرواتها المعدنية الأخرى من خامات الألمونيوم (البوكسايت) والماس والذهب. وهكذا عمل الأوروبيون منذ بداية سيطرتهم على هذا الجزء من القارة في القرن السابع عشر على جلب العمالة الأفريقية، كما سمحوا لغيرها من العمالة الأسيوية (خاصة بعد منع تجارة الرق) بالمجيء والعمل هنا.

لذا كانت هذه المنطقة بعيدة عن اهتمام الاسبان أو البرتغال، خاصة وأن سواحلها التي تطل على المحيط الأطلسي كانت بعيدة عن خطوط النشاط البحري لاسبانيا والذي كان محصورا ضمن مياه البحر الكاريبي. وهي أمور تعمل جميعها على أبعاد هذه الوحدات عن القارة اللاتينية، ومما يحمل البعض على الاعتقاد بأن منطقة جيانا أقرب في علاقاتها إلى مجموعة جزر الهند الغربية التي هي أيضا موطن التنافس بين القوى الأوروبية الأخرى والذي أدى إلى ظهور الكثير من الخصائص الاجتماعية والسكانية

المتشابهة. وربما لا يربطها بدول هذا الإقليم غير الموقع في شمال القارة الجنوبية، وجانب من التكوين الجيولوجي، حيث تمتد كتلة هضبة جيانا غربا لتكون حوالي نصف مساحة فنزويلا، بل ربما يوجد بعض امتدادها في بلاد كولمبيا أيضا.

والواقع، أن الجيانات الثلاث هذه لا تكون أكثر من ١٨٪ من مساحة الإقليم، في حين تحتل المساحة الباقية منه دولتا فنزويلا كولومبيا اللتان تمثلان إحدى الأجزاء الهامة والرئيسية في حياة القارة اللاتينية واللتان تشتركان بالكثير من الخصائص الطبيعية والحضارية.

فقد كانت سواحل هذا الجزء من الإقليم أولى السواحل التي تجول عندها الرواد الاسبان الأوائل وأقاموا فيها أولى مراكز الانطلاق والتوغل إلى داخل القارة منذ أوائل القرن السادس عشر. فقد بنيت مستوطنة (كومانا Cumana) عام ١٥٢٠، وتلتها قيام مستوطنة (كورو) عام ١٥٢٧، كلاهما على ساحل فنزويلا الحالية، وذلك قبل أن يتوغل الفاتحون نحو الداخل لبناء عدد آخر من المستوطنات، بما فيها العاصمة (كراكاس)، وذلك من أجل البحث عن المعدن الثمين، والذي لم يعثروا عليه في هذه البيئة مما جعلهم يهتمون بتصدير حاصلات حيوانية ونباتية وزراعية بدلا عن ذلك. فأخذت تعمل هذه المستوطنات الساحلية أو النهرية الأخرى كموانىء تصدير أيضا.

ثم عندما كشف الذهب في كولومبيا المجاورة، أصبح ميناء (قرطاجنة) الذي أنشيء عام ١٥٣٣ على ساحل البلاد الشمالي، يشكل مركز الثقل في تصدير هذا المعدن النفيس، ثم غيره من المعادن والثروات الأخرى بعد ذلك.

وهكذا يرتبط هذا الجزء من الاقليم الشمالي وبواسطة سواحله بتاريخ مشترك في المراحل الأولى من فترات الاستيطان الاسباني. ثم انضم إلى بعضه عندما أعلنت الدولة المستعمرة جعل هذا الإقليم قاعدة أخرى من قواعد (نيابة العرش Viceroyalty) في العالم الجديد، باسم (نيابة عرش غرناطة الجديدة) وذلك عام ١٧١٧. واستمر مثل هذا الترابط خلال ظهور الفترة الاستقلالية في بداية القرن التاسع عشر، عندما اتحدت كل من فنزويلا وكولومبيا واكوادور بزعامة (سيمون بوليفار) في دولة جديدة على أمل أن تكون نواة لدولة «الولايات المتحدة الأمريكية الجنوبية»، والتي لم يكتب لها الاستمرار طويلا. إلا أن العلاقات الثقافية والاقتصادية لا تزال قائمة بين هذه الدول حتى هذا اليوم.

إلى جانب التاريخ المشترك، فإن مما يربط دولتي فنزويلا وكولومبيا هو الدور الذي يلعبه القطاع الشمالي لمرتفعات الانديز في حياتهما، حيث تتكون هذه المرتفعات هنا من

ثلاث سلاسل تحصر بينها عددا من الهضاب والأحواض المرتفعة والوديان النهرية، والتي جميعا تكون مسارح مهمة لأنشطة الإنسان وتجمعاته في هذا الموقع المداري. كما أن هذه الجبال، شأنها شأن غيرها في هذه المواقع، تلعب دورا في تنويع المناخ وتهيئة البيئات الإنتاجية المتعددة، فضلا على ثرائها المعدني.

لذا ففي هذا الجزء من الإقليم الشمالي، عكس ما هو في منطقة جيانا، يوجد معظم الثقل السكاني والنشاطات المرتبطة به، ضمن المناطق الجبلية أكثر مما على السواحل. هذا رغم أن لكل من دولتى هذا الإقليم خصائصها المعينة في مجال هذا التوزيع السكاني ونشاطاتهم. ولكننا سنتخذ من فنزويلا نموذجا دراسيا لهذا الإقليم.

فنزويلا Venezuela :

لقد أشرنا سابقا إلى أن شواطىء فنزويلا كانت أولى مناطق القارة الجنوبية التي تعرف عليها كولومبس في رحلاته الأولى حيث شاهد وجماعته سكان البلاد يعيشون في بيوت قائمة فوق مياه تلك الشواطيء فتشبهت لهم بمدينة فينسيا (البندقية) ولذا سميت (فنزويلا) أو (فينسيا الصغيرة). كما كانت تلك أولى الشواطىء التي وطأتها أقدام المغامرين الأسبان في سبيل البحث عن الذهب والتي عليها أنشأوا أولى المستوطنات، مثل (كورو) و (كومانا)، للانطلاق منها إلى داخلية القارة من أجل ذلك البحث. ولما لم يعثروا على هذا الكنز بشكل كبير اضطروا إلى الانصراف إلى الزراعة حيث وجدوا البلاد تحتوي إلى إمكانيات متنوعة في هذا المجال في الداخل.

وقد أدى هذا التدفق الداخلي إلى اقامة العديد من المدن منذ النصف الثاني من القرن السادس عشر، من أهمها مدينة فالنسيا وكراكاس التي أصبحت عاصمة البلاد بعد ذلك. كما أصبحت فنزويلا مصدراً مهما من مصادر المنتجات الزراعية الحقلية والحيوانية، سواء كان لبقية مناطق الاستيطان في القارة الجنوبية أو لتجارتها الخارجية. وقد بقيت وظيفتها زراعية منذ ذلك الوقت وحتى الربع الأول من القرن الحالي، عندما اكتشف النفط فيها، ثم تبعه اكتشاف معادن صناعية أخرى خاصة الحديد، فأخذ يحدث ذلك تحولات صناعية واجتماعية كبيرة في البلاد.

خصائصها الطبيعية:

كما هي الحال في بقية أقاليم ومناطق أمريكا اللاتينية، يتميز سطح فنزويلا بقدر كبير من التباين والتفاوت والذي تترتب عليه الاختلافات المناخية المعروفة وما يرتبط بكل

شكل (١٦) فنزويلا : طبيعية

شكل رقم (١٦)

ذلك من اختلافات في الغطاء النباتي، وذلك رغم التشابه الكبير في موقعها الفلكي المحصور بين خط الاستواء جنوبا ودائرة عرض ١٠° شمالا تقريبا.

يتكون هذا السطح من وحدتين من المرتفعات، هي كتلة هضبة جيانا شرقاً وسلاسل الجبال الشمالية والشمالية الغربية، واللتان تحصران بينهما وحدة سهول اللانوس الفسيحة والذي يصرفها نظام نهر الأرينوكو الذي تنبع معظم مصادر مياهه من وحدتي المرتفعات المذكورة. في حين توجد وحدة أخرى من المنخفضات الساحلية، خاصة تلك التي تحيط ببحيرة (مراكيبو) (أنظر الشكل ١٦).

تعتبر كتلة هضبة جيانا أكبر وحدات السطح في فنزويلا حيث تشغل النصف الشرقي من البلاد، وتكونها الصخور المتحولة القديمة والتي تزداد ارتفاعا باتجاه الجنوب لتصل إلى ارتفاع يزيد على ٨٠٠٠ قدم عند جبل (روريما) على حدود البلاد مع البرازيل، ولتحظى بمقادير غزيرة من الأمطار هنا تزيد على ٣٠٠ سم سنويا. لذا تغطي المرتفعات في هذا الجزء غابات مدارية كثيفة وتندفع منها العديد من الشلالات الجبارة. هذا اضافة إلى الثراء المعدني الذي تعرف به هذه الكتلة القديمة. ومع ذلك فإن هذه الوحدة من السطح هي من أكثر الوحدات المجهولة في البلاد وأقلها استغلالا وذلك بسبب بعدها الجغرافي وصعوبة سطحها. ولو أنها هي المسوءولة عن مصادر الحديد الغنية التي تعرف بها البلاد في الوقت الحاضر.

أما الأكثر أهمية فهي وحدة المرتفعات الشمالية، والتي تعرف أحيانا بجبال فنزويلا، وهي جزء من السلسلة الشرقية لمرتفعات الانديز في أقسامها الشمالية والتي بعد أن تندفع باتجاهها الشمالي الشرقي بشكل خطين من المرتفعات من عند حدود البلاد مع (كولومبيا) حيث تحصر بينها منخفضات (مراكيبو)، يأخذ الخط الشرقي منها اتجاها شرقيا ـ غربيا موازيا للسواحل الشمالية يعرف أحيانا باسم المرتفعات الوسطى، والتي تزداد انخفاضا كلما اتجهت شرقا وتتحول إلى مجموعات من التلال التي تصل بعض ذراها إلى حوالي ٦٠٠٠ قدما فوق مستوى سطح البحر، مقارنة مع أكثر من ١٥٠٠٠ قدما في أجزائها الغربية القريبة من حدودها مع كولومبيا.

تضم هذه السلاسل الجبلية، خاصة الوسطى منها، العديد من الأحواض والوديان المرتفعة نسبيا والتي توفر البيئة الأفضل للاستيطان في هذا الموقع المداري للبلاد، والتي بحكم موقعها الجغرافي القريب من السواحل التي نزل إليها الرواد الأوائل للقارة الجنوبية، أصبحت أهم مناطق الجذب السكاني منذ أوائل أيام الاستيطان الأوربي حتى الآن، ولتتحول بسبب ذلك إلى مركز الثقل البشري الرئيسي في البلاد وما يرتبط به

من الأنشطة المختلفة، بحيث أن هذه المرتفعات التي لاتشكل أكثر من ١٢٪ من مساحة البلاد، أصبحت تضم أكثر من ٧٠٪ من مجموع سكانها.

أما سهول اللانوس التي تشغل الأراضي الأكثر انبساطا والواقعة بين كتلة جيانا شرقا وجبال فنزويلا إلى الشمال الغربي، فتمتد مع امتداد نهر الأورينوكو وروافده العديدة باتساع يصل إلى ١٠٠٠ كم، منحدرة انحدادا طفيفا باتجاه وادي النهر من ناحية، وباتجاه الجنوب من ناحية أخرى. وفي هذا الانحدار تكون الأراضي معرضة لطغيان مياه الأنهار والأمطار خلال فصل التساقط الغزير والذي يحول سطحها إلى مستنقعات وبحيرات واسعة تعزل اجزاءها بعضها عن البعض الآخر. بينما يتعرض السطح إلى الجفاف الشديد في فصل انكماش التساقط بحيث يؤدي ذلك إلى تشقق التربة وتصلبها. لذا يغطي معظم السطح غطاء من حشائش السفانا الفصلية النمو، في حين لا تنمو الأشجار إلا عند المجاري المائية الدائمة. وفي ظل مثل هذه الأوضاع الطبيعية، فإن مدى الاستفادة من هذه السهول الفسيحة يكون محدودا إلا في ظل اجراءات معينة من تنظيم الموارد المائية واحياء الأراضي.

إلى جانب سهول اللانوس، هناك شريط ضيق من السهول الساحلية يمتد محصورا بين المرتفعات الوسطى والبحر الكاريبي شمالا والذي يتميز بالجفاف العام.

يضاف إليه الأراضي المنخفضة لحوض (مراكيبو) البنائي، والذي تتوسطه بحيرة (مراكيبو) العذبة المياه، والذي يرقد فوق احدى أهم المستودعات النفطية في البلاد.

مناخيا، تتأثر الأوضاع المناخية في البلاد بهذه الخصائص التضاريسية بشكل واضح. فبحكم الموقع المداري المطلق للبلاد، تتميز مناطق المنخفضات من سهول اللانوس والمنخفضات الساحلية منها بمناخها المداري الرطب أو الجاف وشبه الجاف، وذلك تبعا لنظام الأمطار السائد فيها، فمعدلات الحرارة مرتفعة باستمرار، لا يقل المعدل السنوي فيها عن ٢٧°م، بينما قد يزيد على ٣٠°م في بعض المناطق منها. أما الأمطار فعموما ذات نظام صيفي التركيز تظهر فيه ذروتان من التساقط وذلك تبعا لانتقال الشمس الظاهري بين الشمال والجنوب عبر المنطقة وخلال الفترة بين نيسان (ابريل) وتشرين ثاني (نوفمبر)، في حين تتميز بقية السنة بالجفاف العام.

تختلف هذه الظروف المناخية اختلافا جذريا في مناطق المرتفعات حيث تظهر النطاقات المناخية الجبلية المعروفة والتي تختلف مع اختلاف الارتفاع عن مستوى سطح البحر بين المناخات الدافئة دون مستوى ٣٠٠٠ قدما، وخط الثلج الدائم الذي يوجد فوق رؤوس الجبال المرتفعة إلى أكثر من ١٤٠٠٠ قدم، وهي الحالة التي تتكرر في جميع

مناطق أميركا المدارية الجبلية. ومع هذه الاختلافات المناخية يختلف الغطاء النباتي، بين الأعشاب والحشائش المدارية، والغابات المتنوعة الاصناف على سفوح الجبال، وثم عودة إلى الاعشاب الفقيرة في مناطق المرتفعات الباردة قبل الوصول إلى خط الثلج الدائم. كما أن لمثل هذه الاختلافات أهمية بالغة في توفير مختلف البيئات الملائمة لانتاج مختلف المحاصيل الزراعية التي تتراوح بين المحاصيل المدارية ومحاصيل المناطق المعتدلة والباردة.

السكان ونشاطاتهم الاقتصادية:

فنزويلا شأنها شأن بقية دول أميركا اللاتينية، في أن تركيبة السكان فيها وأوضاعهم الديمجرافية قد تأثرت بالفتح الاسباني وما تبعه من التطورات التي تلاحقت منذ الاستقلال وحتى الوقت الحاضر.

فدخول الفاتحين الاسبان الأوائل واستقرارهم في البلاد قد أدى إلى ظهور الهجين الخلاسي الذي يكون حوالي ٧٠٪ من مجموع سكان البلاد حاليا، بينما يشكل السكان الاوربيون حوالي ٢٠٪ منهم، وهي نسبة يبدو بأنها تزايدت بسبب انفتاح فنزويلا على الهجرة الخارجية بعد تدفق النفط وتبني مشاريع التنمية. أما الباقي فيكون أغلبيتهم العرق الافريقي وقليل من الدماء الهندية الاصلية.

لقد بقي سكان البلاد يتميزون بقدر من الركود العددي حتى أواسط القرن الحالي حيث لم يتعد عددهم كثيرا على ٥ ملايين نسمة. إلا أنه منذ ١٩٥٠، أخذت هذه الاعداد بالزيادات المتوالية وبنسبة زادت على ٣,٥٪ سنويا، حيث تضاعفت إلى أكثر من ١٠ ملايين نسمة عام ١٩٧٠، ثم إلى حوالي ١٥ مليون عام ١٩٨٠، لتعود بعد ذلك نسبة الزيادات إلى التراجع دون ٣٪ خلال الثمانينات، وليصل عدد السكان عام ١٩٨٥ إلى حوالي ١٧ مليون نسمة. ومع ذلك، لاتزال فنزويلا دولة قليلة السكان نسبة إلى مساحتها وإلى امكاناتها الاقتصادية. كما ويتميز توزيعهم بقدر كبير من التباين، حيث يتجمع أكثر من ٧٠٪ منهم في منطقة المرتفعات الوسطى، و ١٠٪ في حوض مراكيبو بصناعته النفطية، والباقي موزعون بين سهول الاورينوكو والمنخفضات الساحلية الشمالية.

مثل هذا النمط من التوزيع السكاني له علاقة كبيرة بتطور التركيبة الاجتماعية والاقتصادية للسكان. فكما هي الحال في بقية مناطق أميركا اللاتينية، تعرض القطاع الريفي في فنزويلا إلى هجرة سكانية كبيرة باتجاه المدن التي أخذت تشهد نموا متسارعا

تزيد نسبته بحوالي ضعف نسبة زيادة السكان الطبيعية ولتصبح حصة السكان الحضر في البلاد أكثر من ٨٠٪ من مجموع السكان. فقد تزايد سكان العاصمة (كراكاس) مثلا، من حوالي ١/٤ مليون نسمة عام ١٩٤٠، إلى ٦٠٠٠٠٠ نسمة عام ١٩٥٠، وإلى مليوني نسمة عام ١٩٧٠ ليصل إلى أكثر من ٣ ملايين في أواسط الثمانينات. وهكذا أخذت فنزويلا تتعرض إلى ذات المشاكل التي تتعرض لها بقية الدول التي تواجه مثل هذا التضخم الحضري الذي يتم في الغالب بطرق عشوائية.

لاشك في أن القوة الدافعة وراء مثل هذه التغيرات الاجتماعية للسكان هي التحولات الاقتصادية التي شهدتها البلاد منذ الفترات الأولى للاستيطان، إلى جانب الدوافع الأخرى السائدة في معظم مناطق القارة اللاتينية والتي سبق التطرق إليها في الدراسة العامة.

فقد كان هدف المستوطنين الأوائل الذين نزلوا إلى ساحل فنزويلا لا يختلف عن غيرهم الآخرين، وهو البحث عن المعادن النفيسة. ولما لم يعثروا على هذه المعادن في هذه المنطقة، تحولوا إلى النشاط الزراعي الذي وفرته لهم المقومات الطبيعية التي كانت تتميز بها الاحواض والوديان الجبلية التي استوطنوها، خاصة حوض فالنسيا، والتي تتمثل بالتربات الرسوبية الخصبة والموارد المائية السطحية والباطنية اضافة إلى المناخ الملائم بحرارته وأمطاره. لذا تحولت مراكز الاستيطان الأولى التي أقاموها هنا، مثل فالنسيا وكراكاس إلى بؤرات لتوجيه هذا النشاط من قبل الجماعات الذين أخذوا يسيطرون على الأراضي الزراعية بالمقاييس الاقطاعية أيضا، سواء كان ذلك ضمن هذه الاحواض الجبلية أو خارجها. في حين تحولت مراكز الانطلاق الساحلية التي بناها الأوائل إلى منافذ لتصدير هذه المنتجات الزراعية التي أخذت تضم بعض المحاصيل المدارية وشبه المدارية المرغوبة مثل قصب السكر والبن والأقطان ونباتات الاصباغ الطبيعية، والتي كان لها شأن كبير في التجارة العالمية آنذاك.

الزراعة وتطوراتها:

استمر النشاط الزراعي يكون القاعدة الأساسية لحياة معظم السكان حتى أوائل القرن الحالي عندما اكتشف النفط وأخذ يؤذن ببداية تحول اقتصادي جديد في البلاد. فقد وجد السكان بأن البلاد تحتوي على امكانات زراعية أوسع وأكثر تنوعا مما هي في مناطق الأحواض الجبلية الوسطى، خاصة بعد تزايد السكان وزيادة الضغط على الأراضي الزراعية، فالمنخفضات الساحلية، خاصة في حوض ماراكيبو، توجد مساحات

لا بأس بها من الأراضي الملائمة في ظل مناخ مداري رطب، رغم تخلفها الاجتماعي. ولكن الأهم من ذلك هي أراضي سهول اللانوس لحوض الأورينكو ذات المراعي الطبيعية التقليدية والتي ظهرت محاولة استغلالها باستيراد الأبقار لرعيها هناك ولكن دون عناية كبيرة في بادىء الأمر. ولكن تنظيم العملية جعل من هذه المناطق مصدر تكاثر وتربية الحيوانات ثم سوقها الى مناطق المرتفعات الوسطى وتسمينها من أجل استغلالها بشكل أفضل في أسواق المراكز الحضرية المتنامية. ومن أجل التغلب على المشاكل الطبيعية في مناطق السهول هذه، خاصة المشاكل المناخية المتعلقة بتفاوت التساقط، قامت الحكومة ببناء عدد من مشاريع الري، خاصة في المقاطع السفلى من حوض النهر قريبا من الساحل وحاولت توزيع الأراضي فيها من أجل تخفيف الضغط على الأراضي الزراعية للأحواض الجبلية الوسطى. الا إن السكان لايزالون يترددون عن التوجه إلى مثل هذه المناطق التي تعتبر بعيدة عن مراكز التجمع السكاني الوسطى، خاصة بالنسبة للفلاحين الصغار الذين لم يحصلوا الا على ملكيات صغيرة. لذا عادت المزارع الكبيرة تحتل الجزء الأكبر في مثل هذه المشاريع التي كرست أساسا لزراعة العلف الحيواني والرز، والتي لا تتمكن المزارع الصغيرة على ممارستها، لذا بقي القطاع الفلاحي فقيرا ومحروما بقدر كبير من الحصول على الأراضي اللازمة. بينما بقي الملاكمون الكبار والذين هم من سكان المدن، هم الأكثر سيطرة على الانتاج الزراعي بمستوياته التجارية، وعلى المراعي الواسعة المساحة، وذلك برغم ظهور قوانين الاصلاح الزراعي في البلاد منذ ١٩٦٠، والتي لم تحاول تحديد الملكيات الزراعية اكثر من توزيع الأراضي، خاصة الحكومية منها. لذا بقي الفرق الكبير بين مستويات الفلاحين الصغار الذين يمارسون الأساليب البدائية والاكثر بساطة، ومستويات الملاكين الكبار وسكان المدن المستقرين الأفضل معيشة دائما، بحث أظهرت بعض الدراسات التي تمت لأواخر عقد الستينات مثلا بأن معدل دخل الفرد الحضري من الناتج القومي كان يزيد على ضعفي معدل ابن الريف، في حين كان يعيش أكثر من ٧٠٪ من شريحة السكان الافقر في البلاد في مناطق الأرياف. وعندما أخذت العوائد النفطية السخية تتدفق على البلاد، وخاصة على المدن الرئيسية، تعرضت هذه المدن إلى تدفق أولئك الفلاحين بفقرهم ولينقلوا معهم صورة التباين الاقتصادي والاجتماعي الذي يعيشه سكان البلاد إلى المدينة.

المعادن وصناعاتها:

أحدث اكتشاف النفط في فنزويلا تحولات اقتصادية واجتماعية كبيرة تمثلت في اعادة الاهتمام الى الثروات المعدنية التي كان يبحث عنها الاوائل ولكن بنمط آخر. وعلى

الرغم من أن انتاج فنزويلا لم يكتسب الأهمية الكبيرة الا منذ أواخر الخمسينات وأوائل الستينات من هذا القرن، إلا أن حكام البلاد منذ بداية منح الامتيازات للشركات العالمية لتعدينه شددوا على الحصول على أفضل ما يمكن من العوائد، والتي اعيد استثمارها في تطوير الكثير من المشاريع الحضرية وبناء طرق النقل. فكان للمدينة والتي رغم وقوعها بعيدة عن مناطق الانتاج، النصيب الاكبر من هذه العوائد والتي أدت الى تغيرات في وظائفها الحضرية، خاصة في المجالات التصنيعية، فكان ذلك من احدى أهم الأسباب التي دفعتها لاستقطاب السكان، وكما أشرنا إلى ذلك تكرار.

إن أهم مناطق انتاج النفط هي تلك التي توجد في حوض بحيرة (مراكيبو) والتي تساهم بحوالي ٨٠٪ من مجموع انتاج فنزويلا، في حين تأتي حقول سهول اللانوس بالمرتبة الثانية في الأهمية. ولقد أدت الاكتشافات النفطية إلى تسارع كبير في انتاج البلاد الذي قفز من حوالي ١٠٠٠٠٠ طنا عام ١٩٢٠، إلى ٢٠ مليون طنا عام ١٩٣٠، وبحيث أصبحت معه فنزويلا الدولة الثانية في العالم بعد الولايات المتحدة في هذا الانتاج الذي استمر بالتصاعد حتى نهاية الخمسينات ليتفوق عليها الاتحاد السوفيتي، وذلك بسبب تغير السياسات الداخلية في فنزويلا بشأن عدم التفريط بالمخزونات النفطية بسرعة، من ناحية، وبسبب تزايد الاكتشافات النفطية في مناطق أخرى من العالم، من ناحية ثانية، وقد وصل الانتاج ذروته التي زدات على ١٩٠ مليون طنا عام ١٩٧٠، قبل أن يعود إلى التراجع إلى دون الـ ١٠٠ مليون منذ أوائل الثمانينات.

ومع ذلك فإن النفط ومنتجاته يكون حوالي ٩٠٪ من صادرات البلاد، و٦٠٪ من مدخولات الدولة، في حين يساهم بما لا يقل عن ٢٠٪ من ناتجها القومي. وينقل النفط من مناطق انتاجه المختلفة إلى الموانىء الساحلية من أجل تصديره أو تكريره قبل التصدير إلى اسواق العام المختلفة، خاصة إلى الولايات المتحدة.

اضافة إلى النفط. أصبحت خامات الحديد تشكل مصدرا آخر من المصادر المهمة للثروات المعدنية في البلاد والتي اخذت أهميتها تتزايد منذ أوائل الأربعينات من هذا القرن بعد منح تعدينها للشركات الاميركية، خاصة وقد اخذت موارد هذه الخامات بالنضوب في الولايات المتحدة بسبب استنزافها خلال فترة الحرب العالمية الثانية. وقد تبين أن البلاد تمتلك احدى أهم الموارد الغنية والجيدة في هذا المجال والتي توجد معها الخامات مطروحة على السطح أو قريبة منه في المنطقة الواقعة بين السفوح الشمالية لهضبة جيانا ووادي نهر الاورينوكو، والذي يشكل احدى الشرايين الهامة لتصديرها إلى الخارج. اضافة إلى ذلك، فقد عمدت الحكومة الفنزويلية إلى استخدام عوائدها النفطية في بناء مجمع لصناعة الحديد والصلب في مدينة (سيوداد بوليفار) مستخدما هذه الخامات

من ناحية، مع توفير محور جديد من محاور الجذب السكاني وتخفيف الضغط على مدن المرتفعات الوسطى من ناحية ثانية. كما ألحقت بهذا المركز صناعة متكاملة لصهر وتكرير الالمنيوم.

ويعتمد تطور مثل هذه الصناعات على مصادر متعددة للطاقة، سواء كان ذلك من النفط والغاز الطبيعي، أو الفحم المستورد من مناطق أخرى. أو الطاقة الكهربائية الأحدث تطوراً من مواقع الخزانات المائية التي تبنى على روافد نهر الأورينوكو خاصة المنحدرة من هضبة جيانا والتي أصبحت توفر أكثر من ٧٠٪ من حاجة فنزويلا من هذه الطاقة.

إلى جانب هذه التحولات الصناعية في سهول اللانوس فإن الحكومة قد شجعت على اقامة مجمعات صناعية أخرى في المراكز الساحلية الشمالية، مثل كومانا وبرشلونه وميناء كابليو، لا سيما من الصناعات التكميلية، هذا اضافة إلى الصناعات البترو- كيماوية في حوض مراكيبو.

الاتجاهات الصناعية والتحضر في فنزويلا:

وهكذا يبدو لنا بأن الحكومة الفنزويلية أصبحت تتجه إلى نشر الصناعات وتوزيعها بعيدا عن مناطق ازدحامها في الأحواض الجبلية الوسطى، لا سيما حول العاصمة كراكاس، والذي حتى اواسط السبعينات كان محورها الصناعي يضم حوالي نصف مجموع العمالة الصناعية في البلاد. وفعلا صدر عام ١٩٧٤، قانون يقضي بتشجيع مثل هذا التوجه وذلك تخفيفا للضغط الكبير الذي اخذت تعاني منه المدن الرئيسية في المرتفعات الوسطى، والذي أخذت اثاره تظهر في نمو المراكز الحضرية الهامشية سواء كان ذلك في سهول اللانوس، أو السواحل الشمالية ومنخفضات مراكيبو. فقد قفز سكان (سيوداد جيانا) من بضعة آلاف إلى حوالي ٣٠٠٠٠٠ نسمة في الوقت الحاضر، بينما قارب عدد سكان مدينة مراكيبو المليون نسمة، هذا اضافة إلى التطورات الأخرى التي حصلت في المحاور الصناعية الساحلية الشمالية، ولكن مع كل ذلك، تبقى منطقة المرتفعات الوسطى بمراكزها الحضرية وحتى الآن القلب النابض ومحور الثقل السكاني والاقتصادي والاداري في البلاد.

الفصل الرابع
٤ - إقليم دول الانديز الوسطى

ويضم الإقليم دول الاكوادور وبيرو وبوليفيا والتي عموماً تقع إلى الجنوب من خط الاستواء، خلافا للإقاليم التي سبق الحديث عنها، والتي توجد إلى الشمال من ذلك. غير أن الأهم من ذلك، هو أن هذا الإقليم الذي لاتزال تمثل فيه مرتفعات الانديز العمود الفقري المؤثر في تحديد العديد من الخصائص الطبيعية للمنطقة ولأوضاع السكان فيها، كان يمثل قاعدة احدى أهم الحضارات التي قامت في هذه القارة قبل الفتح الاسباني، وهي حضاة الانكا، والتي كان مركزها يقوم في احدى الأحواض الجبلية ضمن دولة بيرو الحالية، والتي استمرت بدورها قاعدة الحكم الرئيسية للسلطة الاسبانية الجديدة في القارة الجنوبية وبؤرة مهمة من بؤرات نشاطها العسكري والسياسي والاقتصادي الذي استمر حتى أوائل القرن التاسع عشر، بداية الحركات الاستقلالية في القارة.

لقد أدى الفتح الاسباني إلى أحداث تغييرات جوهرية كبيرة في العلاقات الاجتماعية للسكان، كما تناولت مثل هذه التغييرات علاقات الإنسان بأرضه وبأهميتها بالنسبة لحياته. ومن أجل التعرف على مثل هذه التغييرات التي حدثت، لابد من الاطلاع ولو بإيجاز على خصائص حضارة (الانكا INCA) التي قضى عليها الفاتحون الأسبان في موطنها:

الانكـــا

حضارة الانكا هي وريثة حضارات عديدة عاشت قبل قيامها في مناطق عديدة من أواسط غربي أميركا الجنوبية بين اكوادور وكولومبيا شمالاً حتى أواسط بلاد تشيلي الحالية جنوبا، بعضها ساحلية والأخرى جبلية، خاصة في الحوض المرتفع التي تحتله بحيرة (تيتى كاكا) الممتد بين بوليفيا وبيرو، والتي سيطرت عليها جماعة الانكا التي انطلق سلطانها من موطن وجودها في حوض (كوسكو CUZCO)، الذي هو أحد الأحواض الجبلية لمرتفعات الانديز في بيرو، لتضمها إلى امبراطوريتها المركزية السلطة والتي استمر وجودها أكثر من ثلاثة قرون حتى اكتساحها من قبل الفاتحين الأسبان عام ١٥٣٣.

كانت الامبراطورية مكونة من عدد من المقاطعات التي يشرف عليها أحد ممثلي امبراطور الانكا والتي ترتبط كل منها بطريق نقل بمركز العاصمة في (كوسكو). وأساس كل مقاطعة أو قسم من أقسام الامبراطورية يقوم على تجمع عدد من المستوطنات التي يمثل كل منها تجمع عدد من العائلات التي يعمل كل فرد فيها من أجل المجموعة التي ينتمي إليها والتي جميعا تنتهي بسلطة الامبراطور المركزية. وأساس هذا العمل الرئيسي هو الإنتاج الزراعي الذي نظم في ظل بيئة قاسية إلى حد ما اقتضت تطوير مشاريع الري وبناء المصاطب الجبلية وتحسين الأرض التي لم يكن أحد يدعي ملكيتها سوى ملكية الجماعة. وقد انصب الإنتاج الزراعي فيها على مجموعة محدودة من المحاصيل الدرنية والحبوب الغذائية، خاصة الذرة، والتي كانت توزع على مجموعة الأفراد بعد افراز حصة الامبراطور والكهنة منها. أما الفائض فيذهب إلى التخزين ضمن كل مجموعة من المجموعات الاستيطانية. كما كانت علاقات الأفراد المرتبطة بالزواج والقيام بالأعمال اللازمة منظمة من قبل السلطة، في حين كانت عمليات تبادل السلع، بما فيها الغذاء، وإقامة المواسم الفصلية من جملة مظاهر التكافل الاجتماعي ضمن كل مجموعة من السكان.

مثل هذه الخصائص الاجتماعية والاقتصادية دفعت بعض الباحثين إلى تشبيه مجتمع الانكا بمجتمع الاشتراكية العلمية الممتزج بتفوق السلطة العليا وسيطرتها.

الفتح الاسباني:

لقد تسبب الفتح الاسباني للمنطقة في قلب جميع الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لحضارة الانكا. ويمكن تلخيص أهم التغيرات التي حدثت في هذه المجالات بما يلي:

١ ـ نقل مركز السلطة من المناطق الداخلية للأحواض الجبلية إلى الساحل وذلك باتخاذ مدينة (ليما) عاصمة الحكم الجديد بدلا من (كوسكو) الجبلية، وذلك نظراً لارتباط هذه السلطة الجديد بالوطن الأم عبر البحار، والتي بسببها أصبحت المدن الساحلية أو القريبة من السواحل هي الأكثر أهمية في الاستيطان الأوروبي الجديد.

٢ ـ تدهور أهمية القطاع الزراعي ومؤسساته لحساب تزايد أهمية التعدين والبحث عن الكنوز النفسية والثروات ذات القيمة التجارية العالية.

٣ ـ تحول نظام الملكية المشاعة للأراضي إلى النظام الاقطاعي وتحويل السكان الأصليين الموجودين على هذه الأراضي إلى عمالة تخدم الفاتحين وفق نظام التسخير Encomienda نظير حمايتهم، وهو الأمر الذي أدى إلى تغيير في أنماط الاستيطان

لأولئك السكان الأصليين وفي علاقاتهم الاجتماعية، كما تسبب في هلاك الكثيرين منهم وتناقص أعدادهم، لاسيما وأن إنتاج الغذاء قد أهذ يتجه نحو الانكماش بسبب إهمال الزراعة وتدهور نظام الري وتفكك العلاقات الريفية السابقة.

وهكذا أخذت مجتمعات المناطق الجبلية الوسطى لمرتفعات الانديز هذه تعاني من التخلف المتزايد منذ أيام الفتح الأوروبي والذي تفاقم مع مرور الأيام وازداد تعقيداً بعد انحسار الاستعمار الاسباني وقيام الوحدات السياسية، لتصبح دول هذه المنطقة من بين أفقر مناطق أميركا اللاتينية وأكثرها مواجهة للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية.

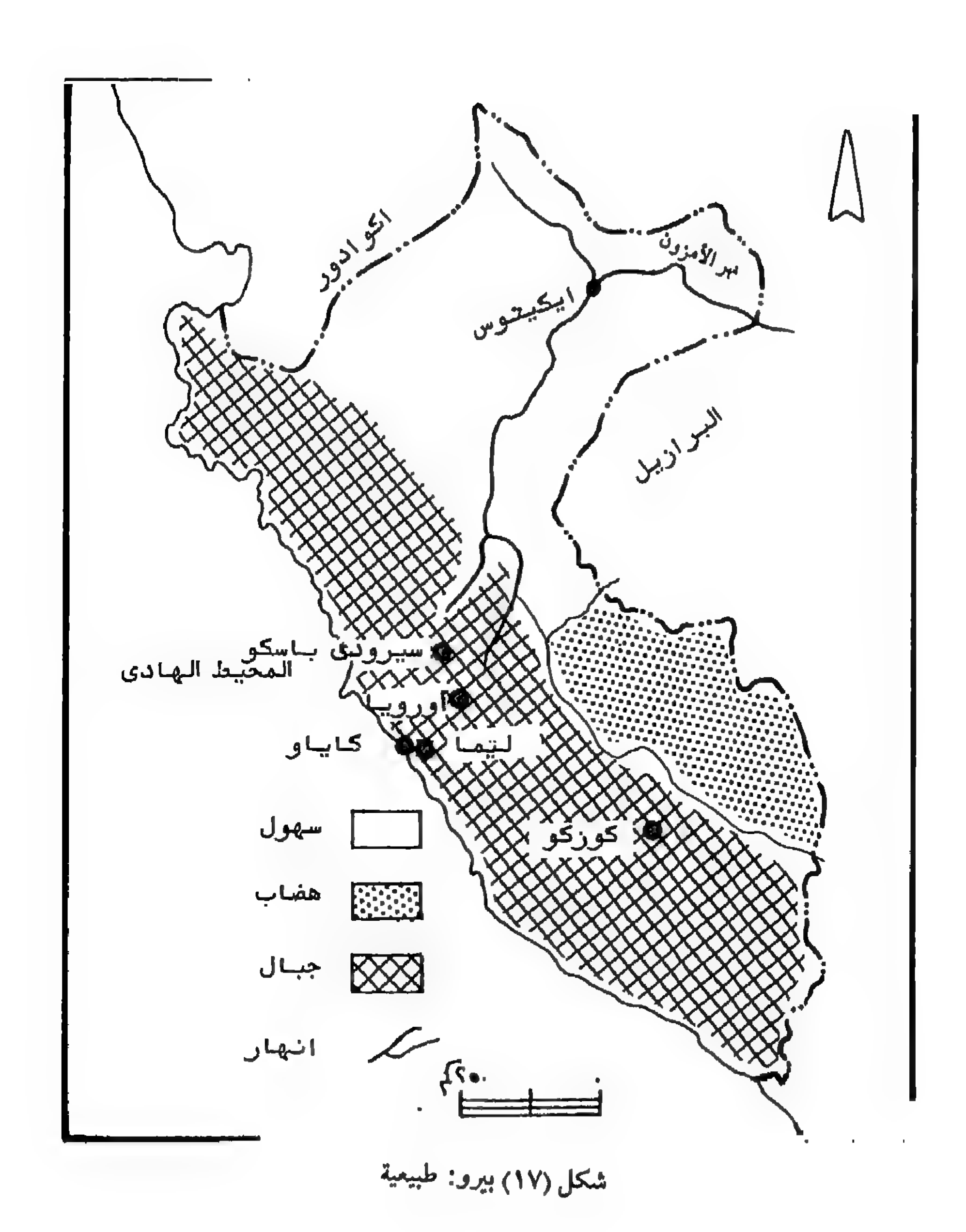
لعل من أفضل النماذج الدراسية التي تمثل دول هذا الإقليم هي دولة بيرو التي قلنا بأنها لعبت دور القلب النابض لحضارة الانكا السابقة وقاعدة الحكم الاسباني المتسع في القارة الجنوبية.

بيـــرو PERU

قل أن توجد دولة في أميركا اللاتينية تتميز أبعادها التاريخية والمكانية بالقدر الكبير من التباين كما هو الحال مع بيرو، هذا التباين الذي كانت ولا تزال له انعكاساته الكبيرة على مختلف مظاهر حياة السكان الديمجرافية والاجتماعية والاقتصادية.

فتاريخيا: مرت البلاد منذ أن استوطنت من قبل سكان القارة الأصليين بقرون عديدة قبل الميلاد وحتى يومنا هذا، بفترات متباينة جداً من الازدهار والانحطاط، تأرجحت بها بين السيادة والتبعية، والتي بمجموعها تشكل جانباً غير قليل من الأسباب التي تقف وراء المشاكل التي تعاني منها البلاد حاليا.

فقد استوطنت البلاد ومنذ القرن التاسع قبل البلاد جماعات هندية عديدة مكونة مستوطنات مستقرة ذات نظم متطورة، وذلك في مناطق مختلفة ساحلية وجبلية داخلية، ولكنها انتهت ومنذ أواسط القرن الخامس عشر بسيطرة جماعة (الانكا) عليها والتي كانت تقيم في حوض (كوسكو) الجبلي، حيث أخذت الدولة الجديدة تمد سلطانها ليشمل إضافة إلى بيرو الحالية كلا من الاكوادور وأجزاء من كولومبيا وتشيلي وبوليفيا والأرجنتين مكونة بذلك امبراطورية الانكا المترامية الأطراف التي لم تلبث بعد إقل من قرن من قيامها حتى تعرضت للغزو الاسباني الذي قضى عليها واحتل عاصمتها عام ١٥٣٣، والتي نقلت إلى مدينة ساحلية جديدة اقامها لهذا الغرض، هي مدينة (ليما) التي أصبحت مركز السلطة الجديدة (لنيابة عرش بيرو) التي اتسع سلطانها ليشمل نحو نهاية القرن السادس عشر جميع ممتلكات اسبانيا في القارة الجنوبية، عدا فنزويلا،



شكل (١٧) بيرو: طبيعية

شكل رقم (١٧)

فتسيطر بذلك على مصادر واسعة ومتنوعة من الثروات خاصة الذهب والفضة، وهكذا أصبحت مدينة ليما مركز سلطة إدارية ودينية وثراء اقتصادي واشعاع ثقافي في العالم الجديد. ولكن هذه السلطة عادت لتتقلص منذ القرن الثامن عشر عندما اقتطعت منها الأجزاء الشمالية لتكون (نيابة عرش غرناطة الجديدة)، ثم الأجزاء الجنوبية لتكون (نيابة عرش لابلاتا) في الأرجنتين. ثم انتهت السلطة الاسبانية من النزاعات الداخلية بين فئات السكان المختلفة: الأصليين والأوروبيين، ومن النزاعات الخارجية مع الدول المجاورة والتي فقدت بسببها جزءا من مناطقها الجنوبية إلى تشيلي. كما تقلبت نظم الحكم فيها بين استبدادية واصلاحية، تخللتها العديد من الانقلابات العسكرية، لتعود في الوقت الحاضر إلى نظام الحكم الانتخابي، ولكنه لايزال يواجه العديد من المشاكل الداخلية لعل أبرزها ظهور الجماعات المتطرفة من اتباع مدرسة (ماو) الشيوعية الصينية والمسماة بجماعة (الدرب المضيء Shining Path) والمسؤولة عن الكثير من الاغتيالات السياسية والاضطرابات الأمنية في المناطق الداخلية، بما في ذلك التعاون مع مهربي المخدرات من أجل كسب الأموال. وهي أمور جعلت بيرو احدى مناطق القارة اللاتينية الأكثر قلقا والأصعب مستقبلا.

الخصائص الطبيعية للبلاد وعلاقاتها المكانية

لا تختلف بلاد بيرو عن بقية دول القارة الجبلية في شدة تباين خصائصها الطبيعية، لاسيما من حيث أشكال السطح فيها وما يرتبط بذلك من الاختلافات المكانية، سوى أن لكل جزء من أجزاء هذا السطح دوره في حياة البلاد الاجتماعية والاقتصادية وبدرجة أكثر وضوحاً مما قد يبدو في الدول الأخرى.

يقسم سطح البلاد إلى ثلاث وحدات متميزة تمتد امتداداً طولياً مع امتداد البلاد بين الشمال والجنوب، وهو النطاق الساحلي الغربي، والكتلة الجبلية الوسطى، والمونتانا الشرقية المكونة من السفوح السفلى الشرقية للكتلة الجبلية وجزء من سهول الأمزون (أنظر الشكل ١٧).

١ ـ النطاق الساحلي :

وهو عبارة عن شريط ساحلي يتراوح اتساعه بين ٤٥ كيلومترا في الجنوب و ١٦٠ كيلومترا في الشمال تكونه الأراضي المتدرجة في الانحدار بين حافات الجبال الوسطى الحادة الهبوط والخط الساحلي. لذا فهو أبعد من أن يكون سهلا ساحلياً.

هذا النطاق الساحلي هو الاستمرار الشمالي لصحراء اتاكاما الشديدة الجفاف للساحل الغربي للقارة، والذي يصل امتداده الجاف هذا إلى داخل بلاد الاكوادور قريباً من خط الاستواء، وبالتالي يكون بذلك أغرب امتداد صحراوي في العالم.

ان سبب الجفاف لهذا النطاق الساحلي إنما يعود إلى وقوعه في ظل المطر لكتلة المرتفعات الوسطى، ولكن الأكثر من ذلك، إلى تأثير تيار بيرو (أو همبولت) البارد والذي يسبب مروره أحياناً تكوين طبقة من الضباب الواطىء الذي يندفع إلى الداخل تعمل على تعديل درجات الحرارة لمثل هذا الموقع المداري للشريط الساحلي. لذا يلاحظ بأن معدلات درجات الحرارة لمدينة ليما الواقعة عند دائرة عرض ١٢° جنوباً، تتراوح بين ١٥°م شتاء و١٨°م صيفاً. أما في (تروهيو Trujillo) عند دائرة ٨°ج تقريباً، فتتراوح الحرارة بين ١٨°م لابرد الأشهر و٢٥°م لأسخنها.

ومع ذلك، فان هذا النطاق الساحلي يحظى بثقل سكاني واقتصادي واجتماعي كبير، يبدو ذلك واضحاً من انه يضم حوالي ٣٠٪ من سكان البلاد رغم انه لا يحتل أكثر من ١٠٪ من مجموع مساحتها، نسبة كبيرة منهم من السكان الحضريين، خاصة وأنه يضم عاصمة البلاد التي نقلت إليه بعد الغزو الأسباني.

وترتكز أهمية هذا الجزء من البلاد على العديد من المعطيات الاقتصادية الهامة، والتي يمكن إيجازها بما يلي:

أ ــ تخترق هذا الشريط الساحلي العديد من المجاري المائية التي لا تقل عن ٤٠ نهراً منحدرة من المرتفعات الوسطى باتجاه الساحل مكونة وديانـاً رسوبية ذات أهمية كبيرة في قيام زراعة إروائية على نمط الواحات التي تمتد مع امتداد الوديان وبشكل متلاحق بين الشمال والجنوب. وهذه هي أساس النشاط الزراعي هنا حيث تتوفر بسبب ذلك حوالي ٢٠٪ من مساحة الأراضي الزراعية في البلاد تساهم بحوالي ٥٠٪ من قيمة الانتاج الزراعي وخاصة من المحاصيل النقدية الصناعية، فضلاً على محاصيل الاستهلاك اليومي لأسواق المدن العديدة التي تنتشر على الساحل.

ب ــ تعرف المياه الساحلية هنا بغزارة ثروتها السمكية وذلك بتأثير تيار بيرو البارد وما ترتبط به من حركة المياه الانقلابية التي توفر البيئة اللازمة لمثل هذه الثروة، رغم أن معظمها من نوع الأسماك الغضروفية ذات الأهمية الصناعية. وقد عاشت على هذه الثروات العديد من الجماعات البشرية الساحلية قبل الفتح الأسباني بآلاف السنين. كما أن الأهم من ذلك، هو انه على هذه الثروات السمكية عاشت، ولا تزال ملايين الطيور على السواحل والجزر الساحلية القريبة والمعروفة بطيور

(الجوانو GUANO) والتي تركت مخلفاتها العضوية على شكل رواسب غزيرة كانت إحدى المصادر الهامة لانتاج السماد العضوي وتصديره إلى الخارج خاصة خلال النصف الثاني من القرن الماضي ليشكل أحد مصادر الثراء للبلاد لفترة من الزمن قبل أن تتضاءل أهميته وخاصة على أثر اكتشاف النترات في جنوب المنطقة الساحلية، ولكن بقي الصيد البحري يكون الحرفة الرائجة هنا حيث تقف بيرو بين دول العالم الكبرى في إنتاجه العالمي الذي بلغ ذروته عام ١٩٧٠ عندما زاد الإنتاج على ١٢ مليون طن سنوياً قبل أن يعود ثانية إلى التراجع.

جـ ـ إضافة إلى ذلك، فان النطاق الساحلي يزخر بالعديد من الثروات المعدنية الأخرى، مثل النفط والحديد والنحاس والفوسفات والتي جميعاً تشكل أسس لقيام العديد من الصناعات المختلفة في المدن الساحلية، خاصة العاصمة ليما.

٢ ـ كتلة المرتفعات الوسطى لجبال الانديز:

وتمثل العمود الفقري للبلاد على الأقل خلال عصر الحضارات التي سبقت الفتح الاسباني، ولا تزال تحتل أهميتها الخاصة في حياة الدولة، حيث تحتضن حوالي ٦٠٪ من مجموع السكان، بينما تشكل ٣٠٪ من مساحة البلاد. كما لاتزال تضم معظم مصادر الثروة المعدنية التي تشكل إحدى الفقرات الهامة في تجارة البلاد الخارجية.

يتميز سطح هذه الكتلة الجبلية بقدر كبير من التعقيد والتباين، والذي تكونه ثلاثة عناصر رئيسية، هي الهضبة المرتفعة والسلاسل الجبلية الشاهقة التي تحيط بها، والوديان العميقة التي تخترقها خاصة في الجوانب الشرقية من هذه الكتلة بإتجاهها نحو سهول الأمزون.

تكون الهضبة الوحدة الأكثر أهمية بالنسبة للاستيطان البشري من بين هذه العناصر المكونة للكتلة الجبلية، حيث تقع على ارتفاع يتراوح بين ١٠٠٠٠و١٥٠٠٠ قدماً فوق مستوى سطح البحر حيث يشتمل سطحها على عدد من الأحواض والوديان النهرية الواسعة ذات التكوينات الرسوبية التي جاءت بها المجاري المائية المنحدرة من الجبال المجاورة، خاصة من السلاسل الغربية والمتجهة شرقاً، والتي توجد عادة دون مستوى سطح الهضبة المرتفع مما يجعلها أكثر صلاحية للاستيطان الزراعي، والذي عرفت به الهضبة منذ ما قبل الفتح الاسباني.

أما السلاسل الجبلية التي تحيط بالهضبة الوسطى فترتفع بعض قممها إلى ما فوق خط الثلج الدائم، خاصة المجموعة الغربية منها والتي تشرف على المحيط الهادي، لذا

تنبع منها الكثير من المجاري المائية المتجهة نحو سهول الأمزون شرقاً والتي تخترق المجموعة الشرقية من المرتفعات بوديان عميقة جداً قد تزيد على ٥٠٠٠ قدم من مستوى سطح الهضبة. لذا تعرف السفوح الشرقية لكتلة المرتفعات الوسطى هذه بشدة تقطعها وتعدد الوديان النهرية التي تخترقها والتي تقدم مسالك طبيعية توصلها بمناطق المنخفضات الشرقية.

توفر وحدة المرتفعات الوسطى هذه على سفوحها الشرقية خاصة وضمن وديانها النهرية العميقة أنماط متنوعة من المناخات التي تختلف مع اختلاف الارتفاع، وهي المعروفة بالمناخات الجبلية والتي يختلف توزيع مستوياتها حسب مواقع السفوح والوديان. فقد يختلف الحد الذي يفصل بين المناخ الدافىء والمناخ المعتدل بين ٣٠٠٠ و٦٠٠٠ قدماً، وكذلك الحال بالنسبة للحدود بين المناخات المعتدلة والباردة.. الخ. ولكنها كلها توفر بيئات متنوعة لانتاج مختلف المحاصيل الزراعية.

منطقة سفوح الانديز السفلى والسهول الشرقية:

ذات الغطاءات النباتية الغزيرة والمعروفة بمنطقة (المونتانا). وتكون هذه أكبر وحدات السطح في البلاد حيث تحتل حوالي ٦٠٪ من مساحة سطح البلاد، ولكنها لا تضم أكثر من ١٠٪ من السكان، معظمهم يعيشون حياة بدائية متنقلة في بيئة غابات مدارية مطيرة. هذا على الرغم من ثراء هذه المنطقة بمواردها المختلفة النباتية منها والمعدنية، ألا أن مناخها المداري الغزير الأمطار والتي غالباً تزيد على ١٠٠ سنتمتر سنوياً، يجعلها بيئة غير جاذبة للإنسان الحديث. هذا إضافة إلى انعزالها عن محاور الثقل الاقتصادي والسكاني الأخرى للبلاد والموجودة على السواحل الغربية أو فوق الهضاب المرتفعة، وذلك بسبب الانعزال الطبوغرافي للمنطقة. لذا فان المنطقة أكثر ارتباطاً ببقية سهول الأمزون عبر العديد من المجاري المائية التي تخترقها بإتجاه مجرى الأمزون الرئيسي والذي يصلح للملاحة النهرية حتى مدينة (ايكيتوس) الواقعة في الشمال الشرقي من البلاد قرب الحدود البرازيلية. لذا تعتبر هذه المدينة المركز التجاري الهام في شرقي البلاد والذي تصله الناقلات المائية القادمة من المحيط الأطلسي شرقاً لنقل البضائع وتصديرها إلى الخارج انظر الشكل (١٧).

غير أن المنطقة ورغم مشاكلها الطبيعية والاجتماعية الكثيرة، تتعرض الآن إلى تغييرات متسارعة بسبب تطور طرق النقل البري التي تربطها ببقية أجزاء البلاد من ناحية، وببقية دول القارة المطلة على حوض الأمزون. ولعل من أهم مشاريع هذه الطرق التي سبق ذكرها هو طريق (عبر الأمزون) الذي يفترض وصوله إلى مدينة ليما

العاصمة، وطريق الأمزون الهامش Carretera Marginal الذي يمتد بين (فنزويلا) شمالاً وحتى (بارجوي) جنوباً عبر كولومبيا وبيرو وبوليفيا داخلياً.

كما أن اكتشاف النفط فيها اعطاها وزناً جديداً. هذا إضافة إلى بعض المشاريع الأجنبية لإقامة مزارع مدارية لانتاج بعض المحاصيل الزراعية والتجارية والاستهلاكية لأسواق المدن الساحلية بصورة خاصة.

الدراسة البشرية وعلاقاتها الاقتصادية ـ الاجتماعية

يبدو واضحاً من الحديث عن خصائص البلاد الطبيعية، بأن البلاد تزخر بالعديد من موارد الثروة المختلفة: النباتية والزراعية والمعدنية والسمكية، فالغابات لاتزال تغطي حوالي نصف مساحة السطح وخاصة من الغابات المدارية، في حين تعتمد الزراعة على إمكانية انتاج مختلف المحاصيل استناداً إلى التباين المناخي الكبير الذي يتراوح بين المناطق المطيرة والمناطق الجافة ذات الامكانات الإروائية، والمناخات الجبلية المتنوعة.

أما الثروة المعدنية، والتي عرفت بها البلاد منذ أيام الحضارات الأولى، فلايزال إنتاج البلاد منها يحتل موقعاً مهماً في الإنتاج العالمي، خاصة من بعض معادن الصناعة، مثل النحاس والحديد والفوسفات إضافة إلى النفط، بينما تعرف بيرو بموقعها المتميز بثروتها السمكية التي تتوفر على طول شواطئها ذات المياه الباردة والممتدة لأكثر من ٢٠٠٠ كيلو متراً.

مع ذلك، تعتبر بيرو إحدى دول اميركا اللاتينية التي تنتمي إلى شريحة الدول الفقيرة بالمؤشرات التقليدية المتعددة: فمعدل دخل الفرد من الناتج القومي (حسب احصاء ١٩٨٤) يقل عن ١٠٠٠ دولار سنويا، ومعدل التغذية فيها لا يزيد كثيرا على ٢١٠٠ سعرة حرارية/ يوميا للفرد، في حين لاتزال نسبة الخدمات الصحية والتعليمية متدنية بين السكان والدولة لاتزال مدينة للعالم الخارجي بما يعادل نصف مجموع ناتجها القومي تقريبا، وأن التضخم فيها قد ارتفع عام ١٩٨٨ إلى أكثر من ١٧٠٠٪.

ولكن في ظل هذه المعدلات يعيش السكان بدرجة كبيرة من التباين، فمنهم من يعيش بمستويات تتدنى كثيرا عن مستويات هذه المعدلات، وآخرون يعيشون فوقها كثيرا، ويرتبط مثل هذا التباين ارتباطا كبيرا باختلافات السكان العرقية من ناحية، وبتوزيعهم الجغرافي على وحدات البلاد الطبيعية الثلاث السابقة الذكر التي لها تأثيرها الحاسم أحيانا في خلق التباين الاقتصادي والاجتماعي بين سكان البلاد، حتى ليقال بأن

بيرو تتكون من ثلاث دول ضمن دولة واحدة، هو دولة السواحل الغربيـة، ودولة الكتلة الجبلية الجبارة، والثالثة هي دولـة المونتـانا بغـاباتهـا المداريـة الكثيفة. ويـرتبط التوزيـع الجغرافي للسكان بدرجة غير قليلة أيضا بـالاختلافـات العرقيـة والتي بدورهـا لها عـلاقة بالتركيبات الاجتماعية ـ الاقتصادية.

فكـما هو الحال مـع معظم مجتمعـات أميركـا اللاتينيـة، يتكـون مجتمـع بـيرو من تشكيلة عرقية متباينة، تأتي على قمة الهرم فيها المجموعـة المستمدة من الأصـول الاوربية والتي تكون حوالي ١٢٪ من مجموع السكان، ولكنهـا تحتل المـواقع القيـادية الاقتصـادية منها والسياسيـة، في حين تكـون جماعـات السكان الاصليـين حوالي ٤٦٪ من المجمـوع ويحتلون الـدرجات الـدنيا من السلم الاجتماعي والاقتصادي للمجتمـع، وبينهم يقف الهجين الخلاسي (المستيزو) الذين يشكل معظم النسبـة الباقيـة من السكان. إضـافة إلى ذلـك، فإن كـثرة نسبة السكـان الاصليـين جعلت لغتهم الاصليـة هي (لغـة الكيتشـوا Quechua) اللغة الرسمية الثانية إلى جانب الاسبانية، هذا فضلا عن اللهجـات الاصلية الأخرى والتي تزيد على ٣٠ لهجة في مختلف مناطق البلاد، خاصة الجبلية منها.

استنادا إلى هذه الاختـلافات يميـز البعض وجود خمسة شرائح اجتماعيـة في بيرو (Robinson, 1979)، وهي:

١ ـ النخبة العليا المتميزة والمنحدرة من الأصول الاسبانية البحتة، والتي رغم أقليتها إلا أنها هي المسيطرة على مقاليد الحكم والجيش ومصـادر الـثروة، وهي عمـوما تكـون طبقة سكان المدن المتميزة في البلاد.

٢ ـ الطبقة الوسطى المثقفة والمتعلمة والتي يكونها المدرسون ورجال الأعمال والصحفيون والمهنيـون الآخـرون والـذين رغم صغـر نسبتهم، إلا أنهم يكـونـون محـور التغـير المستقبلي لبلاد بيرو.

٣ ـ العمال، المهنيون منهم وغير المهنيين والذين يتبعون غالبا التنظيم النقابي والاشتراكي في نهجهم من أجل تحسين أحوال طبقتهم العاملة.

٤ ـ الـريفيون وأصحـاب الحرف المـرتبطة بـالزراعـة، ويكونـون حوالي نصف سكـان البلاد، رغم أن بعضهم أخذ يسكن الحواضر، ومعظمهم من الهجـين الخلاسي إلى جانب بعض السكان الأصليين، والذين جميعا يعانون من تدني مستويات المعيشة.

٥ ـ الجماعات المنعـزلة والتي تعيش بمنـأى عن مختلف معطيـات الحياة اليـوميـة للبـلاد وبـأسلوب الكفايـة الذاتيـة، سواء في مجـال الزراعـة أو الرعي. وهـم من السكـان الاصليين والذين يوجد بعضهم من يعمـل في مشاريـع التعدين. ويسكن هؤلاء في الغالب المنطقة الجبلية، كما توجد جماعة منهم في مناطق الغابات المدارية الشرقية.

ونظرا لهذه الاختلافات الاجتماعية الطبقية، فإن النشاط الاقتصادي وأنماطه في بيرو يكون على درجة كبيرة من الاختلاف والتباين: بين نشاط يتم بمستويات تجارية ومتطورة تمارسه المؤسسات التي تسيطر عليها النخبة العليا، ونشاط يتميز بقدر كبير من البدائية والبساطة والذي يشكل حرف الكفاية من أجل الحياة بين الجماعات الفقيرة من السكان الاصليين والخلاسيين.

النشاط الاقتصادي وموارده:

١ ــ **الزراعة**: رغم أن نسبة الأراضي الزراعية في البلاد متدنية لاتزيد على ٢٪ من مجموع مساحة البلاد، إلا أن أكثر من ٤٠٪ من قوة العمالة الوطنية تعمل في القطاع الزراعي والذي لايساهم بأكثر من ١٠٪ من مجمل الناتج القومي، وهكذا يبدو لنا لأول وهلة من هذه الأرقام مدى التباين الكبير الذي يتصف به هذا القطاع الاقتصادي رغم أهميته في حياة السكان.

غير أن الجانب الأكثر أهمية في هذا التباين هو الاختلاف الكبير في الأنماط الزراعية التي يزاولها السكان في مختلف مناطق البلاد والتي أشير إليها سابقا.

فالمنطقة الساحلية التي هي مسرح الثقل السكاني والاقتصادي في البلاد، يتميز النشاط الزراعي فيها بأنه أكثر تطوراً وتنظيماً، سواء كان منه ذالذي يقوم بالمقاييس التجارية ولانتاج المحاصيل النقدية، مثل الأقطان وقصب السكر والرز، أو الذي يتم على المقاييس الأصغر وخاصة في المزارع القريبة من الحواضر الكبرى، حيث يتميز الانتاج الزراعي بالتنوع لأغراض الاستهلاك المحلي أو التسويق إلى المراكز الحضارية الغربية. هذا على الرغم من أن الزراعة في هذه المنقطة تكون عموما بنظام زراعة الواحة كما سبق وأشرنا إلى ذلك.

أما في المنطقة الجبلية، فالزراعة تكون الحرفة السائدة للسكان الذين يعتبر معظمهم من الريفيين الذين يمارسون الزراعة في حقول صغيرة لانتاج المحاصيل الحقلية بخاصة من البطاطا وبعض أنواع الحبوب الغذائية لاسيما من الذرة اضافة إلى شيء بسيط من القمح والشعير، وغالبا لأغراض الأسواق المحلية. ويحتل هؤلاء الفلاحون لصغار الأراضي الاضعف تربة والاصعب سطحا من المنطقة، في حين تسيطر الاقطاعيات الكبيرة على الأراضي الافضل والتي تستخدم استخداما محدودا خاصة في الرعي.

وأما منطقة (المونتانا) الشرقية من سفوح الجبال المنخفضة والسهول الفسيحة فقد أصبحت تشهد تطورات كبيرة في انتاج العديد من المحاصيل التجارية رغم التخلف الاجتماعي الذي تعرف به المنطقة، إلا أن هناك العديد من المشاريع الزراعية التجارية التي تديرها مصالح أجنبية، مثل مشروع (لوتورنو)، أو الاقطاعيات الكبيرة التي أخذت تنتج من المحاصيل الحقلية والحيوانية المختلفة لتسويقها إلى أسواق المدن الكبرى في منطقة السواحل الغربية. ولكن بعد هذه المنطقة وعزلتها قد عملت على جعلها احدى مناطق العالم المهمة في انتاج المحاصيل التي تستخدم في صناعة المخدرات المحرمة والتي من أجلها تشهد المنطقة الكثير من مظاهر فقدان الأمن والخروج على القوانين.

إن نتيجة كل هذه الأوضاع. هو أنه رغم تنوع الامكانات الزراعية في بيرو، إلا أنها تبقى دولة غير مكتفية بحاجاتها الغذائية، وخاصة في وجه الزيادات السكانية فيها. فقد هبط معدل انتاج الغذاء للفرد الواحد عام ١٩٨٤ إلى ٨٤٪ عما كان عليه في أواسط السبعينات.

٢ ــ **الصيد**: تعتبر ثروة البحار السمكية احدى الثروات التقليدية المهمة هنا منذ القديم وحتى الآن. وقد زادت أهميتها خاصة بعد الحرب العالمية الثانية عندما ازدادت الحاجة إلى الغذاء وتطورت معها أساليب حفظ وتصنيع الثروة السمكية من أجل التصدير، وقد أدى ذلك إلى تزايد انتاج الاسماك لتصبح بيرو عام ١٩٧٠ أولى دول العالم في ذلك عندما زاد انتاجها على ١٢ مليون طنا، غير أن أمورا كثيرة عملت على تقليص هذا الانتاج بعد ذلك ليقل إلى دون ٣ ملايين طنا في أواسط السبعينات، منها تحديد الانتاج من قبل الحكومة خوفا على بعض الأنواع من الانقراض، وكذلك تأميم هذه الصناعة من قبل الدولة ومنافسة الدول الأخرى، خاصة اليابان. هذا اضافة إلى الاحداث الطبيعية وبالذات اندفاع تيار (النينو) الدافيء من الشمال الذي يؤدي إلى تقليص كبير في الانتاج بسبب انكماش جسم المياه الساحلية الباردة الملائمة للصيد. ومع ذلك فلا يزال هذا القطاع الاقتصادي مهما لصادرات الدولة من ناحية، ولتوفير حوالي نصف مصادر البروتينات غذاء المجتمع في بيرو، لاسيما الساحلي منه.

٣ ــ **التعدين وصناعاته**: من المعروف أن الهدف الرئيسي من الغزو الاسباني لبيرو، وبقية دول الانديز، كان من أجل البحث عن المعادن. وهو هدف يرتكز إلى الحقيقة الواضحة من أن هذه المنطقة حافلة بثرواتها المعدنية، سواء النفيسة منها أو الصناعية. لذا تحقق للمستوطنين الأوائل حلمهم في هذا الشأن، كما ولاتزال الثروة المعدنية تكون احدى القطاعات الاقتصادية الهامة في البلاد، حيث أنها خلال

العقدين الماضيين من الزمن كانت تساهم بما يتراوح بين ٧ ـ ١٠٪ من مجمل ناتجها القومي. في حين تشكل المعادن حوالي ٥٪ من مصادراتها الخارجية، وتشغل أكثر من ٣٪ من مجموع العمالة الموظفة في البلاد. وتنتج البلاد حصيلة متنوعة من المعادن يأتي على رأسها النحاس الذي تقف بيرو في انتاجه في المرتبة السابعة بين دول العالم، في حين تعتبر مهمة في انتاج الفضة والرصاص والزنك والحديد والذهب. كما تعرف بيرو بغزارة أرصدتها من المعادن الكيمياوية خاصة الفوسفات، اضافة إلى النترات.

وتتوزع المعادن توزيعاً واسعا في البلاد. فالكتلة الجبلية معروفة بمعادنها الصناعية، خاصة النحاس والرصاص والزنك والمعادن النفيسة. في حين يعرف النطاق الساحلي بثرواته النفطية ومعادن الأسمدة اضافة إلى الحديد. كما قد كشفت حقول نفط غنية في منطقة السهول الداخلية الشرقية. وتمارس التعدين العديد من الشركات الأجنبية الكبيرة، فضلا على بعض المشاريع التعدينية الخاصة الأصغر، غير أن المشكلة الرئيسية التي تواجهها الحرفة هي صعوبة النقل، خاصة من المناطق الجبلية، اضافة الى مشكلة توفر الطاقة، والتي تعتبر ضرورية لاستخلاص المعادن قبل شحنها. وأهم مراكز تصنيع الخامات في المنطقة الجبلية تلك التي توجد عند (سيرو دي باسكو Cerro de Pasco) و(لا أورويا La Oroya). في حين تشتهر مدينة (بيوفار Bayovar) بصناعتها النفطية.

الصناعة والتحضر:

ان دوافع التصنيع واتجاهاته في بيرو لا تختلف عما هي في بقية دول امريكا اللاتينية. فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية في منتصف القرن الحالي، أخذت البلاد تتجه نحو اقامة الصناعات البديلة عن الاستيراد، لا سيما الاستهلاكية منها، معتمدة في ذلك على الحصيلة المتنوعة التي تمتلكها من المواد الأولية. وقد حققت الصناعة تقدما كبيراً وأخذت تنمو بمعدلات عالية بلغت ١٠٪ سنويا عند بداية السبعينات من القرن. كما تسبب ذلك في تحريك هجرة داخلية كبيرة من الأرياف نحو المدن، خاصة العاصمة، التي كانت البؤرات الرئيسية لهذا التطور الصناعي. فارتفعت نسبة سكان الحضر من حوالي ٤٦٪ لعام ١٩٦٠ إلى أكثر من ٦٧٪ من مجموع السكان عام ١٩٨٥. كما أصبحت الصناعة تكون قطاعا كبيرا من قطاعات الناتج القومي بلغت مساهمته فيه ٢٧٪ من المجموع.

غير أن مثل هذا الوضع لم يستمر طويلا وذلك بسبب زيادات السكان المتوالية من ناحية، وتأرجح السياسات الحكومية منذ السبعينات بين التأميم والدعم الحكومي وبين تشجيع القطاع الخاص وتقليص الحماية الحكومية. لذا أخذ النمو الصناعي يتباطأ ليهبط خلال عقد الثمانينات إلى ٣٪ سنويا. وقد تسبب ذلك في قلة فرص العمالة في وجه الزيادات السكانية الطبيعية منها والمهاجرة، وبالتالي تزايد البطالة: السافرة منها والمقنعة والتي أصبحت تكون حوالي ثلثي قوة العمالة الاقتصادية في البلاد. هذا في الوقت الذي تدهور فيه الانتاج الزراعي بسبب الهجرة من الأرياف، وأدى كل ذلك إلى هبوط الناتج القومي ليصبح حصة الفرد منه في البلاد من بين اخفض المعدلات في القارة (أقل من ٩٠٠ دولار سنويا للفرد عام ١٩٨٤). كما انخفضت حصة الصناعة في الناتج لتصبح ٢١٪ من المجموع عام ١٩٨٤، بدلا من ٢٧٪ لأواسط السبعينات.

وخلافا لصناعة التعدين التي توجد بشكل رئيسي في المنطقة الجبلية، فإن معظم الصناعات التحويلية توجد في بيئة المراكز الحضرية للنطاق الساحلي الغربي. وعلى رأس ذلك تأتي العاصمة (ليما) التي أصبحت تضم في بيئتها الجغرافية أكثر من ٥ ملايين نسمة من السكان يعيش جزء كبير منهم في مستويات تجمعات العشيش السكنية. ومع ذلك فهي القلب النابض للبلاد اقتصاديا وسياسيا وثقافيا، حيث فيها ١٤ جامعة من أصل ٤٦ جامعة في البلاد. من المراكز الحضرية ـ الصناعية الأخرى هنا هي مدينة (تروهيو Trujillo) التي يزيد سكانها على نصف مليون نسمة، وتضم العديد من الصناعات خاصة الميكانيكية والتجميعية. وكذلك مدينة (شمبوتي Chimbote) التي هي مركز صناعات الحديد والصلب اضافة إلى صناعات الأسماك.

تقييم جغرافي لبلاد بيرو:

يتضح لنا من الحديث السابق بأنه رغم سعة مساحة البلاد وتوفر مصادر الثروة المختلفة في مختلف مناطقها، الا أن النطاق الساحلي الضيق رغم صغر مساحته ورغم محدودية امكانيته النسبية، يحظى بالوزن الأكبر في البلاد، كما أن سكانه يعيشون ضمن اطار مختلف اختلافا كبيرا عن بقية مناطق البلاد، حيث يشكل النشاط الحضري والصناعي محور حياتهم اليومية، بالمقارنة مع حياة التخلف الريفي في الجبال واستحواذ الجماعات الخارجة عن القانون فيها وفي المناطق الشرقية لذا لا يبدو وجود ترابط لوحدة وطنية بين مناطق البلاد المختلفة، والتي زاد في تفككها تردي الأوضاع الاقتصادية والسياسية في الدولة، وهي أوضاع أخذت تدفع بالشرائح المتعلمة وأصحاب الكفاءات في البلاد إلى الهجرة خارج البلاد طلبا لضمان العيش والأمن.

هـذا رغم أن البلاد تمتلك جميـع المقومـات التي يمكن أن تجعل منهـا قوة هـامـة في القـارة. ولكن ذلك لا يمكن تحقيقـه دون زيادة الـترابط بين اجـزاء البلاد المختلفـة عـبر شبكات النقل والاتصال والتي لا تمتلك البلاد منها سوى نسبـة قليلة لا تزيـد كثيرا عـلى ٦٧٠٠٠ كيلومترا من طرق السيارات، ١١٪ منها هي المعبدة (نسبة إلى مساحتها البـالغة ١,٢٥ مليون كم). ومعظم هذه توجد في المنطقة الساحليـة. كما تحتـاج البلاد إلى دمـج الشرائح الاجتماعية مع بعضها، خاصـة شريحة السكـان الاصليين الـذين يشكلون نسبة عالية بين السكان. هذا فضلا عن ضرورة نشر مشاريع التنمية جغرافيا أكثر من تركيزها في المنـاطق الساحليـة. وبتعبير آخـر، فإن البـلاد بحاجـة الى تغيير التـوجه الـذي تبنـاه الاسبـان منذ احتـلالهم البلاد عنـدما نقلوا مـركز الثقـل من أواسط البلاد إلى السـاحـل والارتباط بالعالم الخارجي، وتحويله باتجاه الداخل حيث السكان الأكـثر والموارد الأوفـر. لذا فإن خـطوة مثل ربط مينـاء (كاليـاو) على المحيط الهـادي، بميناء (ايكيتـوس) النهري المتوجه نحو المحيط الأطلسي شرقا عـبر نهر الأمزون، تعتـبر واحدة من الأمثلة التي يمكن أن تؤدي إلى تقريب وجمع مناطق البلاد المختلفة مع بعضهـا بدلا من تـوجهاتهـا المتنافـرة عن بعضها. وكذا يمكن الحديث بنفس الرمز عن عمليات ربط مـراكز الثقـل الأخرى، السكانية منها أو الاقتصادية، وبالتالي بناء عمليات التنمية في البلاد من منطلقات مكانية وقـومية داخليـة أكثر من المؤثـرات الخارجيـة، وهو أمـر ينطبق عـلى بقيـة دول الانـديـز الأخرى، ولربما على بقية دول القارة أيضاً.

الفصل الخامس
٥ ـ اقليم البرازيل

البرازيل، أو الولايات المتحدة البرازيلية، هي الدولة الخامسة الكبرى في العالم بعد الاتحاد السوفيتي والصين وكندا والولايات المتحدة، والتي بمساحتها البالغة حوالي ٨,٥ ملون كم٢ تكون حوالي نصف مساحة أميركا الجنوبي، أو حوالي ٤٠٪ من مساحة أميركا اللاتينية، كما أن نفوسها الذين تجاوزا ١٤٠ مليون نسمة يمثلون حوالي نصف مجموع سكان القارة الجنوبية. فهي بهذا الحجم المكاني والسكاني تشكل اقليما مميزا من اقاليم القارة. وما يميزها اكثر بين اقاليم القارة هي لغتها البرتغالية السائدة نسبة الى اميركا اللاتينية الاسبانية. كما أنها برقعتها المكانية الواسعة هذه، تشترك بحدودها الداخلية مع حدود عشر دول اميركية جنوبية أخرى، عدا دولتي تشيلي والأكوادور، والتي بسبب ذلك كانت ولاتزال البرازيل تدخل في بعض النزاعات الاقليمية مع جيرانها. . هذا فضلا على أنها تطل على المحيط الاطلسي بسواحل تقرب أطوالها من ٧٠٠٠ كم، التي هي أطول من سواحل أية دولة اخرى في القارة. وان هذه السواحل تندفع نحو الشرق عند (راس ساوروكه) لتصبح أقرب سواحل القارة الجنوبية مسافة من سواحل غربي افريقيا وبما لا يزيد على ٢٥٠٠كم، كما أنها بهذا الاندفاع تكون أقرب على البحر المتوسط من سواحل اميركا الشمالية.

ومع ذلك ورغم هذه الرقعة الكبيرة للبلاد، فإن خصائص البلاد الطبيعية لا تظهر ذلك التباين الشديد الذي تظهره دول الانديز: الشمالية والوسطى، أو دول اميركا الوسطى الأصغر مساحة، وذلك بسبب موقعها المداري العام على جانبي خط الاستواء من ناحية، وقلة التفاوت التضاريسي للسطح من ناحية اخرى. وربما يكون التفاوت البشري بكل جوانبه هو الأكثر وضوحا في دراسة البلاد الجغرافية من التفاوت الطبيعي، هذا بالرغم من ان البلاد مشمولة باطار ثقافي متشابه لغويا ودينيا بصورة عامة وذلك منذ الاستيطان البرتغالي.

فالبرازيل على سعة رقعتها وضخامة امكانياتها، الا انه لايزال هناك قدر كبير من المواطنين، لا تقل نسبتهم عن خمس مجموع السكان، يعيشون بمستوى من الفقر بحيث لا يتمكنون معه من الحصول على متطلبات الغذاء الاساسية اللازم. وفي الوقت الذي

تمتلك فيه البلاد العديد من المفاعلات النووية والمؤسسات الصناعية الضخمة مثلا، الا انها لا تزال تنوء بالديون الدولية التي تشكل أكثر من ثلث مجموع ناتجها القومي. كما أنه الى جانب الحقول الزراعية التجارية الحديثة جدا بانتاجها وبممارستها الانتاجية في البلاد فإنه لا تزال هناك مجموعات عديدة من الفلاحين مستمرين في استخدام اكثر الاساليب بدائية في الانتاج. . وهكذا. إن مثل هذه المفارقات لا تعود إلى قصور الامكانات، كما سبق وقلنا، ولكن الى التقصير في كيفية تسخيرها، بحيث انها لو استخدمت بالشكل الملائم، فإن البرازيل ستكون لها شخصية عالمية مغايرة لما هي الان والتي بسبب ذلك يميل البعض الى تسمية هذه الدولة بـ «العملاق النائم».

الدراسة الطبيعية :ـ

من حيث خصائص السطح، تقتسم البلاد وحدتان رئيسيتان من اشكال السطح تحتلان مساحات متقاربة في البلاد: هما وحدة المرتفعات التي تكونها بالدرجة الاولى هضبة البرازيل اضافة الى اجزاء من كتلة هضبة جيانا الشمالية، ووحدة المنخفضات التي تحتلها اساسا سهول وادي الأمزون اضافة إلى شريط من المنخفضات الساحلية الشرقية واجزاء من وادي البرنا ـ البراجوي الأعلى. وقد يكون من العسير تمييز الحدود التي تفصل هذه الاجزاء عن بعضها طبوغرافيا، وذلك بسبب تداخلها التدريجي، وبسبب انغمار الحافات المنخفضة لكتلة الهضبة القديمة تحت طبقات سميكة من الرواسب الحديثة عند اقترابها من حوض الأمزون.

أ ــ وحدة المرتفعات، ، والتي تشغل قرابة ٦٠٪ من سطح البرازيل، وتمثلها بالدرجة الأولى هضبة البرازيل التي تعتبر من أهم المظاهر الطبوغرافية المهيمنة على أشكال السطح في البرازيل نظرا لما تحمله من خصائص لها انعكاساتها البالغة على الكثير من أوضاع السطح الأخرى في البلاد، كما وعلى حياة السكان فيها.

تنطوي هضبة البرازيل، وكذلك هضبة جيانا، على تركيبات جيولوجية قديمة جداً مكونة من الصخور البلورية والتي تنتمي، كما سبق وأشرنا، إلى التكوينات القارية القديمة، تعلوها في بعض المواضع تكوينات من الصخور البركانية أو الرسوبية الأحدث. ورغم أن المنظر العام للهضبة يبدو أكثر انبساطاً من البعد، ولكن سطحها أبعد ما يكون عن الانبساط. فقد تعلوها العديد من التلال البسيطة التي تتحول في بعض المواقع إلى مرتفعات بمستوى الجبال، خاصة في حدودها الشرقية والشمالية الشرقية حيث تعرضت الكتلة إلى الالتواء مما أدى إلى ارتفاع السطح بصخوره الصلبة إلى

مستويات عالية وعلى شكل سلسلتين من الجبال هما سلسلة سيرادومار Serra Do Mar وسيرا دا مانتكويرا Serra Da Mantiqueira التي تتراوح ارتفاعاتها بين ٧٠٠٠ ـ ٨٠٠٠ قدماً فوق مستوى سطح البحر. (انظر الشكل ٢) وفي الوقت الذي تنحدر فيه الهضبة عموماً انحداراً تدريجياً نحو الغرب، فإنها عند هذه الحافة الشرقية تنحدر انحداراً فجائياً باتجاه الساحل بحيث يؤدي ذلك إلى إعاقة الاتصال المباشر والميسور بين الساحل والداخل، فيكون بذلك أحد الأسباب التي أدت إلى انحشار السكان في الشريط الساحلي الضيق وغير الملائم منذ أوائل أيام الاستيطان وحتى الوقت الحاضر، وتحجيم استخدام سطح الهضبة في مثل هذه المواقع على نطاق واسع. أما من الناحية الثانية، فإن الانحدار التدريجي نحو الداخل أدى إلى أن تتجه معظم المجاري المائية التي تصرف الهضبة بهذا الاتجاه مما زاد في صعوبة الاتصال بين الساحل والداخل. وحتى نهر سان فرانسسكو الذي ينتهي عند الساحل الشرقي فإنه يجري لمسافة بعيدة باتجاه الشمال فوق الهضبة قبل أن ينفذ نحو مصبه شرقاً. نتيجة لمثل هذا الوضع فإن الكثير من المساقط المائية التي تتكون عند انتقال الأنهار من سطح الهضبة الصلبة الصخور إلى السهول الرخوة الصخور، توجد عند الحافات الداخلية لكتلة الهضبة وبعيداً عن مواطن تجمع السكان حيث الحاجة إلى استغلالها في توليد الطاقة تكون أشد. كذلك، فإن وجود الخطوط الجبلية المرتفعة في الشرق تشكل عاملاً في حجب المؤثرات المحيطية الرطبة عن المناطق الواقعة خلف هذه الخطوط الجبلية في بعض مناطق الهضبة.

مع ذلك فإن الهضبة بتكويناتها الجيولوجية القديمة، تمثل مستودعاً مهماً للكثير من الثروات المعدنية: النفيسة منها والصناعية والتي لا تزال تمنح البرازيل مركزها العالمي الهام في إنتاج هذه الثروات. كما أن هذه الصخور القديمة، خاصة البركانية منها، يمكن في حالة تحللها وتفككها إن توفر تربة ذات خصوبة جيدة لإنتاج بعض المحاصيل، مثل التربة الحمراء المسؤولة عن تطور الزراعة البن في منطقة ساو باولو والمناطق المجاورة لها.

ب ـ وحدة المنخفضات، والتي تكونها بالدرجة الأولى سهولة الأمزون التي يشغلها نهر الأمزون وروافده المتعددة، والتي تكون على أوسعها في أجزائها الداخلية بالقرب من حضيض مرتفعات الانديز بحيث تمتد هذه السهول إلى الدول المجاورة في بيرو وبوليفيا والاكوادور وكولومبيا، ثم تضيق أكثر وأكثر كلما اقترب النهر من مصبه وعندما يمر عبر الفجوة الانكسارية التي تفصل كتلتى هضبة البرازيل جنوباً وهضبة جيانا شمالاً.

على أن سطح هذه السهول ليس بتلك الدرجة من الانبساط كما يعتقد لأول وهلة، إلا في شريط السهول الفيضية المحيط بمجاري الأنهار. بينما معظم السطح يتكون

من سهول متموجة ومرتفعة بعض الشيء عن مستوى وديان الأنهار التي تخترقها والتي تكون قيعانها عند ذاك أكثر عرضة للفيضانات وتجديد تربانها برواسبها المائية، خلافا لتربات الأراضي المرتفعة نسبيا التي تتعرض للغسل والترشيح.

إضافة إلى هذه السهولة الداخلية الواسعة، هناك شريط ساحلي من الأراضي المنخفضة يمتد بشكل متقطع مع امتداد السواحل الشرقية بحيث يصعب اعتباره سهلا ساحليا.

مناخياً: يتأثر مناخ البرازيل بعدد من العوامل المتباينة، بحيث أنه رغم موقع البرازيل المداري شبه الكلي، إلا أن الصورة المناخية للبلاد تكون على درجة كبيرة من التباين تفوق التباين الذي يتميز به سطحها. ففي الوقت الذي توجد فيه مناطق عديدة وهي تحظى بأمطار تزيد على ٢٠٠ سنتمتر، هناك مناطق في الشمال الشرقي من البلاد وليس بعيدا عن مناطق الأمطار العزيرة، لا يصيبها من التساقط ما يزيد على ٢٥ سنتمتراً سنوياً.

وبينما تتميز معدلات الحرارة في سهول الأمزون بارتفاعها وبقلة تباينها السنوي يلاحظ أحيانا هبوط درجات الحرارة على سطح الهضبة إلى مستويات متدنية خلال الشتاء عندما تتعرض أجزاؤها الجنوبية إلى اجتياح بعض الزوابع الثلجية القادمة من الجنوب، وبما يلحق أفدح الأضرار بحاصلاتها المدارية، لاسيما البن.

مثل هذه العوامل والتي سبق وأن تحدثنا عن معظمها عند حديثنا عن مناخ القارة، يمكن تلخيص ذكرها وتأثيراتها المكانية في البرازيل كما يلي؛ :

١ ــ مرور خط الاستواء عبر الأجزاء الشمالية من حوض الأمزون يعني تواجد نطاق الضغط الاستوائي المنخفض فوق معظم مناطق البرازيل، والمصحوب بتكون الجبهات بين ـ المدارية والتي تتحرك مواقعها شمال وجنوب خط الاستواء تبعا لاختلاف الفصول. وهي الجبهات التي يكونها اندفاع الرياح الشمالية الشرقية من فوق مياه المحيط الأطلسي الشمالي، والرياح الجنوبية الشرقية القادمة من فوق مياه المحيط الأطلسي الجنوبي، وبالتالي تكون هذه هي المسؤولة عن احدى أسباب التساقط الغزير على منخفضات البرازيل الداخلية منها والساحلية.

٢ ــ كما أن وقوع البلاد على جانبي خط الاستواء يعني دفء المناخ المستمر وزيادة في تسخين السطح في الفترة الأكثر حرارة بحيث يؤدي ذلك إلى زيادة في تسخين الكتل الهوائية المندفعة إلى داخل البلاد، وبالتالي حدوث نوع من الحركة التصاعدية أو

الانقلابية خاصة بـالنسبة للهـواء القادم من الجنـوب. وهو سبب آخـر من أسباب التساقط.

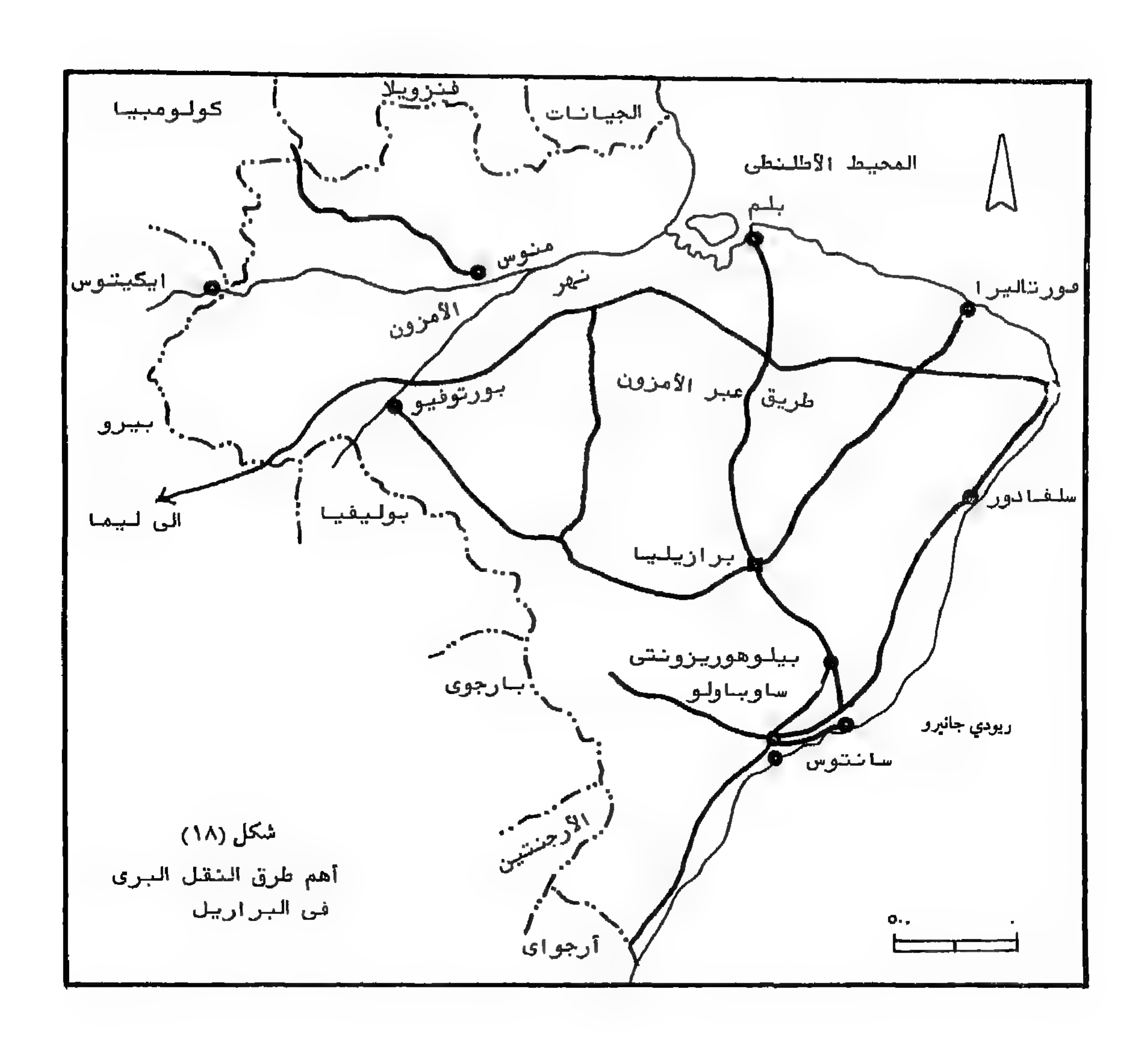
٣ ــ مرور التيارات البحرية الدافئة على شواطىء البرازيل الشرقية يعني زيادة في تحميـل الهواء الدافىء المندفع نحو القارة بالرطوبة وبالتالي زيادة احتمالات التسـاقط خاصـة على المناطق الساحلية وسفوح حافة هضبة البرازيل الشرقية.

٤ ــ وجود الكتل الجبلية المرتفعة للانديز على الحافات الغربية لسهول الأمزون الواسعـة في الداخل تعني زيادة في حركات الهواء وزيادة في التساقط، في حين يعمل الارتفاع الفجائي لحافة هضبة البرازيل الشرقية على احداث قد ركبير من التباين في التساقط بين الساحل والداخل.

٥ ــ انفتاح المناطق الجنوبية لبلاد البرازيل، سواء الهضبـة منها أو السهـول، على الكتـل الهـوائية القـادمة من القـطب الجنوبي خـلال الشتاء الجنـوبي واحتمال تـدني درجات الحرارة عن معدلاتهـا المرتفعـة حتى في سهولـة الأمزون الـداخلية إلى أقـل من ٢٠ درجة مئوية في بعض الفترات التي تهب فيها ما يسمى برياح (الفـرياجم Friagem) في حين قد يحدث اندفاع مثل هذه الكتل على سطح الهضبة تساقط الثلوج، ولو أن ذلك ليس من الأمور الاعتيادية.

وهكذا يبدو لنا من هذا العرض الموجز للعوامـل، أن مناخ الـبرازيل الـذي يتميز عموما بالمناخ المداري أو شبه المداري، الأكثر مطراً في مناطق المنخفضات وبفصلية هـذه الأمطار في مناطق المرتفعات، لا يمكن أن يكون مستقـراً أو متشابـه الخصائص، بـل إن ذلك عرضة لاختلافات مكانية وفصلية بينة وكبيرة، ولكنها لا تزال أقل تباينا مما يـظهر في المناطق الجبلية المدارية.

مثل هذه الاختلافات، إضافة إلى اختلافات التربة وتكـوينات القشرة الأرضيـة، تكون لها انعكاساتها على ظروف الغطاء النباتي في البلاد. ففي سهـول الأمزون الـدائمة الدفء والغزيرة الأمطار يوجد أكبر غطاء من الغابات المـدارية المـطيرة المعروفـة في العالم والتي تسمى هنـا (السلفا Selva) والتي تنـطوي عـلى تشكيلة لا نـظير لهـا من المملكـات النباتية وأصنافها. كما توجد نطاقات أخرى من الغابات أقل شأناً في المناطق المطيرة أو الرطبة الأخرى مثل المنخفضات الساحلية أو وديان الأنهار التي تخترق هضبة الـبرازيل باتجاه الجنوب وخاصة نحو وادي (بـرانا). وقـد تكون هـذه الغابـات نفضية الأوراق في حالة عدم توفر الرطوبة باستمرار في الجو أو في التربـة وأشجارهـا أكثر انفتـاحا وامـتزاجا بالحشائش الغنية. ومثل هـذه تسود منـاطق كثيرة من سـطح الهضبة الـوسطى والغـربية



شكل (١٨)
أهم طرق النقل البرى
فى البراريل

شكل رقم (١٨)

ويطلق عليها في بلاد البرازيل اسم (Campo Cerra do) (أو منطقة الحشائش المغلقة). في حين يتقلص الغطاء الشجري في مناطق أخرى وتظهر الحشائش المدارية الفصلية من نوع (السفانا) في مناطق أخرى، وبالذات في المناطق الشمالية والشمالية الشرقية من البلاد. وعلى نقيض هذه الأنواع الفصلية النمو أو المستديمة، فإن الجزء الداخلي من الشمال الشرقي للهضبة الذي يتميز بالجفاف العام وبتفاوت التساقط يتحول الغطاء النباتي فيه إلى ذلك النوع من النباتات العشبية أو الشجيرية الأكثر مقاومة للجفاف والصغيرة الحجم. تلك التي تسمى بنباتات (الكاتنجا Caatinga).

الدراسة البشرية:

إن الأكثر أهمية في دراسة جغرافية البرازيل هي تلك التي تتناول قضايا الإنسان لاسيما منذ الفتح الأوروبي للمنطقة، وذلك لأن الإنسان الأوروبي هو الذي أعطى البرازيل العديد من خصائصها الشخصية.

فكما هو معروف لدينا، أنه وفقا لمعاهدة (توردسيا)، أصبحت البرازيل من حصة البرتغال، وذلك كنتيجة للتنافس الذي كان قائماً بينها وبين اسبانيا. ولكن البرتغال كانت أقل حماساً في الاندفاع والتوغل في هذه المستعمرة الجديدة، وذلك بسبب امتلاكها لمصالح أفضل وأكثر اغراء في القارتين الأفريقية والآسيوية، فضلا عن أن البرتغاليين كانوا أقل تعصباً للعامل الديني الذي كان واحداً من العوامل الدافعة للتوغل الاسباني في القارة الجديدة. هذا إذا أضفنا إلى كل ذلك قلة الثروات الآنية الوجود في البرازيل، وخاصة من المعادن النفيسة. لكل هذه الأمور بقيت البرازيل لفترة من الزمن أشبه ما تكون بمجال ثانوي المصالح للبرتغال ورمزاً من رموز الجاه الدولي لها. ولم يتعد اهتمامها بالرقعة الكبيرة التي حصلت عليها أكثر من النطاق الساحلي الذي قسم إلى إمارات تحت رعاية بعض العائلات البرتغالية المهمة. وكانت أهمية الإمارة الساحلية ترتفع أو تهمل تبعاً لمبادرات العائلات الحاكمة وطموحاتها.

غير أن أهمية البرازيل بالنسبة للبرتغال بدأت بالتزايد عندما أخذت القوى الأوروبية الأخرى مثل هولندا وبريطانيا، تزيد من ضغوطها على المصالح البرتغالية في العالم القديم، بل وحتى في العالم الجديد وعلى السواحل الشمالية لأميركا الجنوبية، عندها أخذ البرتغاليون يطورون مصالحهم التجارية في هذه الأرض الجديدة، والتي كانت في بادىء الأمر تتركز على المحاصيل النباتية وبالذات على أنواع من الأشجار ذات الأصباغ الطبيعية المسماة بأشجار (البرازيل) والتي سميت المستعمرة الجديدة باسمها (البرازيل).

وكانت أخشابها تكون أهم صادراتها من الأرض الجديدة إلى العالم القديم ومصدراً من مصادر الثراء. ومن يومها أخذ التحري عن تطوير مصادر جديدة يتزايد تزايداً متوالياً والذي تمخض عن ظهور موارد متعددة على الساحة في هذه الأرض الجديدة، زراعية كانت منها أو حيوانية أو معدنية، والتي ارتبطت بتطورها ظهور المستوطنات البشرية نتيجة تدفق السكان الجدد على البلاد، مستثمرين أو عمالا، بما في ذلك العمالة المستعبدة من الرق. كما ارتبط بذلك كيفية توزيع هؤلاء السكان القادمين والذي انحصر بدرجة كبيرة في المناطق الساحلية أو القريبة منها.

لذا كانت هناك علاقة كبيرة بين تطور موارد الثروة والمناطق التي ظهرت فيها من ناحية، وتوزيع السكان وظهور مستوطناتهم الرئيسية، من ناحية أخرى. واستمرت عجلة هذه العلاقة بالدوران والتي أخذت تؤدى إلى زيادة متوالية في سكان البلاد وخاصة بعد أن ظهرت البرازيل دولة سياسية مستقلة في الربع الأول من القرن الماضي، وأكثر من ذلك عقب التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي أخذت تشهدها البلاد منذ أوائل القرن الحالي لتصبح البرازيل أكبر دول أمريكا اللاتينية، ليس مساحة فقط، ولكن سكاناً أيضاً، حيث بلغ سكانها الآن، وكما ذكرنا سابقاً حوالي ١٤٠ مليون نسمة.

غير أن توزيع هؤلاء السكان بقي مرتبطاً بمحور الاستيطان الساحلي قبل أن تشرع الدولة باختراق المناطق الداخلية منذ الستينات من هذا القرن عندما قررت نقل العاصمة إلى الداخل، لتتبعها بطرح مشاريع الاستيطان الداخلي من أجل ربط مناطق الفراغ الداخلية هذه والبعيدة عن سلطة وتأثير الإنسان بمناطق الثقل السكاني الساحلية وشبه الساحلية في الشرق.

التطورات الاقتصادية وعلاقتها بتطور الاستيطان والسكان

تميزت التطورات الاقتصادية التي مرت بالبرازيل منذ أيام الاستيطان الأولى في القرن السادس عشر وحتى الآن بظهور فترات متفاوتة من الرواج والتدهور الاقتصادي، وبالتالي التحول المكاني للنشاط الاقتصادي أطلق عليها أحد المؤرخين البرازيليين اسم (الدورات Cycles) والتي هي في الواقع دورات اقتصادية، قلنا بأنها كانت ذات علاقة بتطورات السكان أيضاً. وعلى الرغم من أن أولى هذه الدورات، والتي أشرنا إليها أعلاه كانت مرتبطة باستغلال موارد الثروة الغابية، إلا أن أهمها التي كانت السبب الرئيسي الأول الذي أدى إلى استقطاب السكان بشكل أساسي وتمحورت حولها العديد من النشاطات الأخرى، كانت الزراعة التجارية، والتي بقيت الأكثر هيمنة على حياة

البرازيل الاقتصادية والاجتماعية لفترة من الزمن كما كانت سبباً مهماً في اقتسام الأراضي وتوزيعها إلى اقطاعيات كبيرة وبالتالي ظهور المجتمع الطبقي والذي استمر حتى بعد حدوث الثورة الصناعية الحديثة في البلاد منذ أواسط القرن الحالي وما ترتبت عليها من تطورات اقتصادية واجتماعية أخرى كثيرة في البلاد.

ومن الممكن تلخيص أهم الأنماط الاقتصادية التي مارستها البرازيل وما ارتبطت بها من دورات اقتصادية وتغيرات سكانية كالتالي:

١ ـ نمط الاقتصاد الأحادي Mono-Economy

وفي هذا المجال لم تختلف البرازيل عن بقية مناطق القارة اللاتينية الأخرى في اعتمادها على حاصل رئيسي، أو بضعة حاصلات رئيسية محدودة، سوى أن دور هذه المحاصيل للبرازيل كان في تغير مستمر عبر الزمن وبالتالي كان لهذا النمط الاقتصادي دورات أيضاً من الازدهار والذبول، متأثرة بعوامل داخلية من ناحية، وبعوامل خارجية لها صلة بحركات الأسواق العالمية من ناحية أخرى. أهم هذه الدورات الاقتصادية التي مرت بها البلاد منذ أواسط القرن السادس عشر هي دورة قصب السكر ودورة الذهب وثم دورة البن. وقد تخللت هذه الدورات ظهور محاصيل أخرى لكم يكتب لها النجاح الكبير لسبب أو لآخر، مثل المطاط والكاكاو كما كان السكان يزاولون إنتاج محاصيل أخرى خاصة لأغراض الاستهلاك المحلي إلى جانب ذلك.

أ ـ **دورة قصب السكر**: لقد برزت السواحل الشمالية الشرقية والمناطق المجاورة لها بسبب مناخها الملائم وقربها الجغرافي من سواحل أوروبا نسبة إلى بقية سواحل البرازيل، كأهم مسارح إنتاج قصب السكر في البلاد الذي نقله المستوطنون من العالم القديم، ولاسيما من مستعمرتهم في جزر (الماديرا). وحقق نجاحاً كبيراً بحيث بقيت البرازيل تسيطر على تجارته العالمية وتسويقه إلى أوروبا لفترة قاربت الـ ١٥٠ سنة، منذ أواسط القرن السادس عشر. واكتسبت السواحل الشمالية الشرقية بسبب ذلك أهمية كبيرة وأصبحت أهم محاور الثقل السكاني في البلاد، تمثلت في وجود عاصمة البلاد فيها، وهي مدينة (سلفادور) أو (باتيا BAHIA) والتي استمرت كذلك حتى عام ١٧٦٣، عندما نقلت العاصمة إلى (ريو دي جانيرو)، ولكنها بقيت تمثل ميناء مهماً بين موانىء البرازيل على الساحل الشرقي. هذا إضافة إلى ميناء رسيفي (Recife) الذي هو الآخر لعب دوراً مهماً في نشاط تجارة قصب السكر للبرازيل، ثم غيرها من المحاصيل الأخرى.

وقد أدى ازدهار زراعة قصب السكر في هذه المنطقة من البلاد إلى استيراد الرق الافريقي، فكان بذلك سبباً في دخول العنصر الزنجي إلى مجتمع البرازيل الجديد، والذي تكاثر ليشكل أغلبية السكان في تلك المنطقة في إحدى فترات القرن الماضي.

وفي الوقت الذي كانت فيه المناطق الشمالية الشرقية تنعم بعوائد قصب السكر السخية، كانت بقية مناطق البلاد الجنوبية والداخلية تعاني الفقر، وهو الأمر الذي دفعها إلى البحث عن مورد آخر، وخاصة عن الذهب، والذي عثر على شيء طفيف منه أولاً. ولكن أكبر اكتشاف له، ذلك الذي حدث نحو نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر، في منطقة (ميناس جيرايس Mina Gerais) فكان ذلك إيذاناً بظهور مورد جديد منافس لقصب السكر.

من الناحية الأخرى، أخذت زراعة قصب السكر تنتشر بإتجاه الشمال نحو مناطق المستعمرات الأوروبية الأخرى وبالذات في جزر الهند الغربية. فتعاونت هذه العوامل مع بعضها لتؤدي إلى انكماش عصر ازدهار الدورة الأولى من دورات النشاط الاقتصادي في البرازيل. ومع ذلك فإن زراعة قصب السكر لم تفقد أهميتها المطلقة في البلاد. فهي لاتزال نشطة، فضلاً على استخدامات المحاصيل المتعددة.

ب ـ دورة الذهب: بنجاح المغامرين الذين ابتعدوا عن المناطق الساحلية نحو داخلية الهضبة في العثور على الذهب وبالمقادير الاقتصادية، ظهر هناك سبب جديد لتحول السكان بإتجاه الداخل ونحو الجنوب الشرقي من البلاد، بما في ذلك انتقال العاصمة من (سلفادور) إلى (ريودي جانيرو) التي أصبحت ميناء تصدير المعدن النفيس إلى الخارج. وزاد ذلك أهمية اكتشاف الماس في ذات المناطق.

وقد أدت هذه الاكتشافات إلى ازدياد النشاط الاقتصادي على سطح الهضبة بما في ذلك النشاط الزراعي اللازم لانتاج الغذاء للسكان الجدد. كما ظهرت المراكز الحضرية التي أصبحت تمثل محاور الأنشطة الاقتصادية والتجارية المتطورة، خاصة مدينة (بيلو هوريزونتي Belo Horizonte)، مركز جمع الثروة وإيصالها إلى ميناء التصدير.

لكن زهو هذا الدور لم يدم طويلاً، إذ أخذ المعدن بالنضوب نحو نهاية القرن الثامن عشر لينتهي بعد ذلك ويخلف وراءه مجتمعاً فقد مورد الثراء الأساسي، وكما فعله قصب السكر في مجتمع الشمال الشرقي.

جـ ـ دورة البن: نحو نهاية القرن التاسع عشر وفي الوقت الذي كان فيه الجنوب الشرقي من البلاد يعاني من الفتور الاقتصادي، اخذت تتسرب زراعة البن خلال

منطقة (ريودي جانيرو)، ثم إلى منطقة (ساو باولو) على الهضبة، حيث حققت نجاحاً منقطع النظير. أولاً بسبب ملاءمة الأوضاع الطبيعية لزراعتها، وثم بسبب تزايد الطلب على هذه السلعة في الأسواق العالمية، سواء في العالم القديم أو في العالم الجديد وبالذات في الولايات المتحدة بعد ذلك. وقد رافق تطور هذه الزراعة دخول القطار إلى البرازيل الذي ساعد على نقل السلعة إلى موانىء تصديرها. هذا إضافة إلى تدفق الهجرات البشرية وخاصة من أوروبا، والتي أخذت تتوجه نحو هذه المنطقة التي بدأت تشهد ازدهاراً فجائياً ومتصاعداً نتيجة نجاح زراعة البن وتطورها.

وقد استمرت أهمية هذا المورد الجديد في البرازيل فترة غير قليلة من الزمن، شهدت خلالها البلاد تحولات اقتصادية واجتماعية كثيرة، كانت عوائد البن تشكل عنصراً هاماً من عناصر تطوراتها. ومن بين هذه التطورات هو تحول مدينة (ساو باولو) من مدينة صغيرة راكدة، إلى إحدى مدن البرازيل الكبرى، تطورت فيها مظاهر الحياة الحديثة من عمارات وطرق نقل ومصادر طاقة، فضلاً على تطور الخدمات المالية والتجارية بفعل عوائد البن بحيث أصبحت المدينة مركزاً جديداً من مراكز الازدهار الاقتصادي، يختلف في تكوينه البشري وتركيبته الأساسية ووظائفه عن بقية مراكز الازدهار الأخرى التي نشأت في الشمال الشرقي، أو في منطقة (ميناس جيرايس). بحيث عندما أخذ البن يتعرض إلى الأزمات الاقتصادية التي تلت الحرب العالمية والحرب العالمية الثانية، إما بسبب فيض الانتاج أو ظهور مناطق منافسة جديدة، كانت ساو باولو مؤهلة لأن تتحول إلى وظائف جديدة، وخاصة الوظيفة الصناعية، التي بدأت في البرازيل في هذا القرن تدخل عصرها الذهبي.

٢ ــ نمط الاقتصادي المشترك وانعكاساته

كان للأزمات الكثيرة التي عانتها البلاد نتيجة اعتمادها على حاصل رئيسي واحد، أو نشاط اقتصادي معين أثارها السيئة في عدم الاستقرار وتدهور الأوضاع المعيشية، خاصة في تلك المناطق التي شهدت اقتصادياتها انكماشاً وتراجعاً بسبب انكماش السلعة الرئيسية التي كانت تعتمد عليها. لذا اخذت البلاد ومنذ بداية القرن الحالي تتجه نحو تنويع اقتصادياتها: سواء كان ذلك بتبني محاصيل زراعية وحيوانية متنوعة، أو بتطوير مواردها المعدنية ومصادر الطاقة، أو بخلق قطاعات اقتصادية نشطة، خاصة الصناعة. وقد ساهمت عوامل متعددة على حدوث مثل هذه التحولات. منها تزايد السكان ومعه تزايد قوة العمالة، واتجاه أصحاب الأموال إلى إعادة استثمار أموالهم في مشاريع إنتاجية

متعددة، بدلاً من انفاقها الاستهلاكي، أو تصديرها إلى الخارج، كما كان عليه الحال خلال الفترة الاستعمارية. يضاف إلى ذلك دخول الاستثمارات الأجنبية التي وجدت في البرازيل وفي مواردها آفاقاً جديدة للتوظيف والكسب.

وهكذا أخذت البرازيل تتجه نحو تكامل اقتصادي أفضل كما أصبحت تنشر نشاطها على مناطق أوسع في البلاد. لاسيما وقد اقترن ذلك بتطور طرق النقل والاتصال لربط أجزاء الدولة المختلفة مع بعضها. وقد شجع ذلك على استمرار التحولات السكانية الكبيرة في البلاد، سواء كان ذلك من حيث توزيعهم الجغرافي أو نشاطاتهم الوظيفية.

فمن حيث تحولاتهم الوظيفية، حدث انتقال كبير من القطاع الزراعي إلى القطاعات الصناعية والحضرية المتعددة. والجدول رقم (١٣) يوضح لنا مثل هذه التغيرات، ومنذ أواسط القرن الحالي على الأقل:

جدول رقم (١٣)

توزيع قوة العمالة القومية على القطاعات المختلفة (٪)

القطاع	١٩٥٠	١٩٨٣
الزراعة	٦٠,٢	٢٧,٦
الصناعة	٨,٧	١٣,٣
البناء والتعمير	٣,٥	٩
التجارة	٩,٩	١٥,٧
خدمات	٩,٩	١٥,٧
أخرى	١٢,٥	٢٤,٤

المصدر: E.I.U., BRAZIL, 1987

أما من حيث التحولات المكانية، فقد تعرضت مناطق الداخل الشمالية (حوض الأمزون) والمناطق الداخلية للهضبة (الوسط الغربي) إلى زيادات سكانية بسبب تزايد الهجرة نحوها، وخاصة بتأثير تطور طرق النقل ومشاريع الاستيطان الجديدة. والجدول رقم (١٤) يوضح مثل هذه الاتجاهات خلال العقدين السابقين.

جدول رقم (١٤)
توزيع السكان (٪) على مناطق البرازيل المختلفة

	١٩٧٥	١٩٨٥	الزيادة العددية ٪
مجموع سكان البلاد (مليون)	٩٣	١٣٥,٦	٤٥,٦
الشمال (مقاطعات الأمزون)	٣,٨	٥,٤	١٠٣,٧
الشمال الشرقي	٣٠	٢٩	٣٩,٥
الجنوب الشرقي	٤٢,٨	٤٣,٧	٤٨,٨
الجنـوب	١٧,٧	١٥,٢	٢٥,٢
الوسط الغـربـي	٥,٧	٦,٧	٧٩,٧

المصدر: E.I.U., op. cit.

وهكذا يبدو لنا مدى التطور الذي حصل على أعداد سكان المناطق الداخلية من البلاد والذي زاد على تطور مجموع سكان الدولة.

على أنه رغم هذه التغيرات التي تبدو جذرية بعض الأحيان، إلا أنه لايزال هناك تباين كبير في مجمل أعداد السكان لمناطق البرازيل المختلفة وفي نشاطاتهم الاقتصادية وأنماط ومستويات معيشتهم.

فالمناطق الشرقية، الشمالية منها أو الوسطى، والتي نزل إليها المستوطنون الأوائل وشهدت أهم الدورات الاقتصادية المزدهرة، لاتزال تحظي بالثقل السكاني الأكبر، حيث تزيد نسبة السكان فيها على ٧٠٪ من مجموع سكان البلاد، علما بأنها تحتل ٢٩٪ من مجموع مساحة الدولة. ويبرز الجنوب الشرقي الذي انتهت إليه آخر الدورات الاقتصادية المتمثلة بدورة البن والتي تحولت إلى دورة الاقتصاد المتنوع، بأنه في مقدمة مناطق البلاد نسبة ما يحويه من أعداد السكان وما ترتبط بهم من الأنشطة الاقتصادية المختلفة. حيث يضم هذا الاقليم أكثر من ٤٠٪ من مجموع سكان البلاد، في حين هو لايمثل أكثر من ١١٪ من مجموع المساحة.

موارد البرازيل واتجاهات تطويرها:

يبدو لنا واضحا بأن دولة البرازيل التي بقي اقتصادها يدور أساساً حول محاور زراعية معينة لفترة غير قليلة من الزمن، قد أخذت ومنذ بداية القرن الحالي تبتعد عن

هذا الاطار نحو تفريع مصادرها وذلك استنادا إلى تنوع وضخامة الموارد التي تمتلكها. وقد اشتد مثل هذا التوجه خاصة منذ منتصف القرن الحالي، حيث سخرت العديد من هذه الموارد، وخاصة في المجالات التصنيعية، مما أحدث تغييرا جوهريا في تركيبة البلاد الاقتصادية استحق تسميته بـ «المعجزة البرازيلية Brazil Miracle» من قبل بعض الباحثين.

وفيما يلي عرض موجز لأهم القطاعات الاقتصادية المكونة للتركيبة الاقتصادية للبرازيل وأهم التحولات التي تتعرض لها في الوقت الحاضر.

١ ـ الزراعة وأنماطها:

توصف البرازيل، وعلى الأقل حتى عقد السبعينات من هذا القرن؛ بأنها دولة زراعية، وذلك حسب المؤشرات المألوفة. فمعظم السكان يعتمدون في حياتهم على الزراعة. فحتى أواسط القرن الحالي كان أكثر من ٦٠٪ من قوة العمالة الوطنية عمالة زراعية، قبل أن تنخفض إلى دون ٣٠٪ منذ بداية الثمانينات. كما أن أكثر من ثلثي صادرات البلاد الخارجية كانت من الحاصلات الزراعية، قبل أن تقفز المنتجات الصناعية لتحتل المقام الأول بين الصادرات منذ مطلع الثمانينات.

ورغم أن الزراعة لاتزال توظف نسبة كبيرة من العمالة بلغت حتى عام ١٩٨٣، حوالي ٢٧٪ من المجموع، والتي تزيد على ضعف نسبتها في الصناعة، إلا أن مساهمة الزراعة في الناتج القومي قد شهدت تراجعا بلغت نسبتها عام ١٩٨٣، حوالي ١٠٪ من المجموع، بالمقارنة مع أكثر من ٢٧٪ للصناعة، وهو مؤشر على مدى فقر القطاع الزراعي.

لاتزيد نسبة الأراضي الزراعية التي يشغلها النشاط الزراعي في البلاد كثيراً على ٢٪ من مجموع مساحة البلاد، أو حوالي ٥٠ مليون فدان من الأرض. معظمها توجد في المناطق الجنوبية والجنوبية الشرقية من البلاد، وحيث يوجد معظم السكان أيضا. وهو أمر يدل على مدى الضغط الذي تعانيه الأراضي الزراعية في البرازيل، وخاصة في وجه تزايد السكان المستمر. ومما يزيد هذه الحالة شدة هو التباين الكبير في توزيع الحيازات الزراعية، حيث لاتزال الملكيات الكبيرة تسيطر على معظم الأراضي الزراعية. فحسب احصاءات أواسط السبعين، كان مالا يزيد كثيرا على ٥٪ من عدد مالكي الأرض يسيطرون على أكثر من ٤٥٪ من مجموع المساحات الزراعية. ورغم تشريعات قوانين الاصلاح الزراعي منذ أوائل الستينات، فإنها لم تشهد النور بشكل فعال. بل على

العكس أخذت البرازيل تشهد توسعا في الملكيات الكبيرة، خاصة بعد تدشين مشاريع سهول الأمزون الزراعية، حيث سارعت الشركات الأجنبية، خاصة اليابانية منها، والمستثمرون من المناطق الصناعية في مشرق البلاد إلى السيطرة على مساحات كبيرة منها. في حين لايزال الفلاحون الصغار الذين اندفعوا من مناطق الشمال الشرقي الفقيرة ينتظرون دورهم في الحصول على رقعة صغيرة من الأرض في هذه المشاريع. وحتى في حالة حصولهم على الأرض اللازمة، فإن هؤلاء الفلاحين لايمتلكون القدرة المالية والفنية التي تساعدهم على التعامل مع مشاكل الأرض في هذه المناطق المدارية المطيرة ذات التربة الضعيفة والمشاكل البيئية العديدة.

هذا التباين الكبير في الملكيات الزراعية تترتب عليه اختلافات كبيرة في أنماط الانتاج الزراعي. فالملكيات الكبيرة تتوجه أساساً إلى انتاج المحاصيل النقدية من أجل التصدير أو التصنيع. وهو استمرار تاريخي لقيام مزارع قصب السكر القديمة أو اقطاعيات (الفيزندا) لزراعة البن. فالمستثمرون اليابانيون، مثلا، ينتجون من المحاصيل ما يغطي حاجات أسواقهم في اليابان، في حين يعني الممولون الوطنيون بانتاج سلع التصدير الأخرى أو تلك الموجهة للتصنيع.

أما المزارع الصغيرة فيتركز اهتمامها في انتاج سلع الاستهلاك الذاتي أو الموجه إلى الأسواق المحلية، والتي بمجموعها لاتكون قادرة على تغطية حاجاتها المتزايدة إلى سلع الغذاء، لذا ورغم التاريخ الزراعي الطويل للبرازيل، إلا أن انتاجها لايزال غير قادر على تلبية متطلباتها من بعض السلع الغذائية، حيث تضطر إلى استيرادها من الخارج. في الوقت الذي تعتبر فيه البلاد من دول العالم المهمة في تصدير سلع مثل البن والكاكاو والدجاج المجمد والموالح.

٢ ــ الغابات ومواردها:

من الموارد العملاقة التي تمتلكها البرازيل هي الموارد الغابية، حيث تغطي الغابات حوالي نصف مساحة البلاد وتنطوي على تشكيلة كبيرة من الأصناف النباتية التي تتراوح بين الأشجار الضخمة والنباتات الطفيلية، كما تضم الاشجار الدائمة الخضرة والنفضية الصلبة الاخشاب، والأشجار الصنوبرية اللينية الأخشاب، فتكون بهذه التشكيلة والتنوع مصدراً لقدر هائل من الموارد النباتية من الصموغ والأثمار الزيتية والفواكه والأصباغ الطبيعية والأخشاب المتنوعة. وقد لعبت هذه المنتجات دورا مهما في اقتصاديات البلاد خلال احدى الدورات الاقتصادية المبكرة، كما لاتزال تشكل مصدرا مهما من مصادر الثروة حاليا. وقد كانت غابات البرازيل أهم مصدر لانتاج المطاط

الطبيعي في العالم في بداية هـذا القرن قبـل أن يتدهـور انتاجـه لاسباب مـرضية ولتـأثير المنافسة العالمية لمزارع المطاط في جنوب شرقي آسيا. ورغم الجهـود التي بذلت لانعـاش زراعته خلال الحرب العالمية الثانية بعد أن سيـطر اليابـانيون عـلى آسيا الشرقيـة، إلا أن تلك لم تفلح، خاصة وقد تطور انتاج المطاط الصناعي الأشد منافسة.

وتعتـبر مجموعـة الغابـات المداريـة المطيرة، وخـاصة لحـوض الأمزون، من أكـبر المجمـوعات التي تمتلكهـا البرازيـل في العالم، وذات أهميـة بيئية عـالميـة التـأثـير رغم أن الاستفـادة منها تتم بمقـاييس متواضعـة، وذلك بسبب المشـاكـل المنـاخيـة ولشـدة تنـوع أشجارها في المكان الواحد، اضافـة إلى مشاكـل النقل. مع ذلك تتعـرض هذه الغـابات حاليا إلى الكثير من مظاهر التدمير والازاحة نتيجة بناء طريق عبر الأمزون البري واندفاع السكـان إلى أعماق هـذه الغابـات لاستغلال أراضيهـا زراعيـا أو صنـاعيـا أو بحثـا عن المعادن، وهي أمور أخذت تثير الكثير من القلق محليا وعالميا، وذلك خوفـا من أن يؤدي ذلـك إلى احداث تحـولات بيئية سيئـة. لذا لجـأت الحكومـة ومنـذ أوائـل الثـمانينـات وبالتعاون مع البنك الدولي إلى وضع الصيغ التوفيقية لمشاريـع التنمية لحـوض الأمزون بهدف الحفاظ على البيئة وصيانتها هناك.

٣ ـ المعادن والتعدين ومصادر الطاقة:

لقد سبقت الإشارة في الحديث عن الثروات المعـدنية في القـارة، إلى أن البرازيـل وبحكم تركيبتها الجيولوجية تزخر بالعديد من المعادن، خاصـة المعادن الصنـاعية منهـا، والتي تتميز ليس فقط بضخامـة احتياطيـاتها، بـل أيضاً بجـودة أنواعهـا المتميزة وبسعـة توزيعها الجغـرافي في البلاد، سـواء على الهضبـة أو في حوض الأمـزون. غير أن المشكلة التي تواجه الـبرازيل في مجـال استغلالها وتسخيرهـا تتمثل بشكـل أساسي في فقـر البلاد بمصادر الطاقة من ناحية، وبخدمات النقل والاتصال، من ناحيـة أخرى. بحيث دأبت البرازيل ولفترة طويلة عـلى تصديـر هذه المعـادن على شكـل خامـات بسبب هذا العجـز الذي أصبح واحداً من التحديات التي تواجه البرازيـل في مشاريعهـا الانمائيـة الحديثـة. لذا أخذت تتجه وبشكل متزايد إلى استخدام مصادر بديلة للحصول عـلى الطاقـة، مثل استخدام الفحم الخشبي المصنوع من أشجار الغابـات قبل أن تعمـد حديثـاً إلى تطويـر مصادر الطاقة الكهرو ـ مائية ولتضيفها إلى ما لـديها من المصـادر التقليديـة المحدودة من الفحم الحجري والنفط.

وتستفيد البرازيل من وفرة المجاري المائيـة لديهـا، سواء تلك المنحـدرة من سطح الهضبة أو مجاري حوض الأمزون، لتسخيرها في توليد الطاقة، حيث اتجهت ومنذ أواخر

الستينات إلى اقامة العديد من هذه المشاريع عند مواقع نزول هذه الأنهار إلى المنخفضات، مثل نهر سان فرانسسكو في الشمال الشرقي ونهر البرانا جنوباً، حيث بني واحد من أكبر مراكز توليد الطاقة الكهرو - مائية في العالم. أما حديثاً، فهناك توجه متزايد نحو بناء الخزانات المائية عند مجاري بعض الأنهار الكبرى في حوض الأمزون من أجل هذا الغرض، خاصة في تلك المناطق التي اكتشفت مصادر خامات الحديد والبوكسايت فيها، مثل مقاطعة (بارا) الشمالية. وهي المشاريع التي يدور حولها الكثير من الجدول بسبب انعكاساتها البيئية.

كما أن قلة مصادر الطاقة في البلاد، خاصة السائلة منها، قد دفعها إلى تطوير مشاريع استخلاص الوقود من المخلفات النباتية، وخاصة من قصب السكر، حيث تعتبر البرازيل في طليعة دول العالم في هذا الشأن.

لقد أدت مثل هذه المشاريع إلى زيادة انتاج الطاقة في البرازيل بشكل مثير في العقد الأخير من الزمن، حيث قفز هذا الانتاج (وبما يعادله من النفط) من حوالي ١٧ مليون طناً عام ١٩٧٥، إلى ٤٣ مليون طناً عام ١٩٨٥، في حين ازداد انتاج الطاقة الكهربائية من حوالي ٣٠ مليون كيلوواط عام ١٩٦٥ إلى حوالي ١٩٣ مليون كيلوواط عام ١٩٨٥. أكثر من ٩٠٪ منها من المصادر المائية.

وكان لمثل هذه التطورات، بالاشتراك مع تطور مشاريع طرق النقل التي سبق الحديث عنها في الدراسة العامة عن القارة، أثرها في زيادة الانتاج المعدني الذي قفز مجموعه عام ١٩٨٥ إلى ضعف ما كان عليه عام ١٩٧٥. وقد تركزت مثل هذه الزيادات على المعادن الصناعية من الحديد والبوكسايت، والتي وضعت البرازيل في مقدمة دول العالم في انتاجها.

٤ ـ الصناعة والتصنيع:

في الغالب، يشير الحديث عما يعبر عنه (بالمعجزة البرازيلية) إلى مدى التطور الصناعي الذي حققته البلاد منذ أواسط القرن الحالي لتصبح معه أكبر قوة اقتصادية في أميركا اللاتينية، بل ومن القوى الصناعية الكبرى في العالم الثالث.

ولا نجد حاجة في العودة إلى الحديث عن الحوافز التي أدت إلى مثل هذا التطور في البلاد، فتلك أمور سبق الحديث عنها في الدراسة العامة للقارة، والتي تنطبق إلى حد كبير على البرازيل. ولكننا نود الآن أن نركز على ذكر أهم التطورات التي حصلت في البلاد حديثاً في هذا الشأن.

لقد شهدت الصناعة البرازيلية دفعة كبيرة إلى الأمام خلال الحرب العالمية الثانية بين ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥، حيث أضيف مالا يقل عن ٨٪ من عدد المصانع التي تمتلكها البلاد والتي وصل تعدادها مؤخراً إلى حوالي ١٨٠,٠٠٠ مصنعاً. ولم يقتصر هذا التطور على الصناعات الاستهلاكية، بل تعداه إلى الصناعات الأساسية وصناعات السلع المعمرة والانتاجية. وقد أدى ذلك إلى تزايد فرص التوظيف الصناعي في البلاد، حيث تزايد عدد العمالة الصناعية إلى أكثر من ٩ ملايين عامل عام ١٩٨٥، أو ١٨٪ من قوة العمالة في البلاد، مقارنة مع أقل من ٣ ملايين عامل لعام ١٩٦٠. كما تجلى مثل هذا التطور في تسارع النمو الصناعي الذي بلغ مستويات عالية وصلت حتى أوائل الستينات إلى حوالي ١٣٪ سنويا، قبل أن تتراجع إلى مستويات منخفضة. ولا يزال هذا النمو الصناعي يتأرجح بين صعود وهبوط. ولكن ذلك لم يقلل من مساهمة الصناعة المتزايدة في تكوين الناتج القومي والتي وجدنا بأنها قد بلغت مؤخراً حوالي ٢٧٪. كما لم يقلل من تفوق مركز السلع الصناعية بين صادرات البرازيل الخارجية والتي أخذت تقترب الآن من نصف مجموع قيمتها العامة.

غير أن النمو الصناعي في البلاد لم يتم بتوزيع جغرافي متوازن بين مناطقها المختلفة. فقد كان ولا يزال الجنوب الشرقي يمثل مركز الثقل الرئيسي في هذا التطور، وخاصة مقاطعة (ساو باولو) ومحورها مدينة (ساو باولو)، والتي أصبحت البؤرة الرئيسية التي تضم معظم العمالة الصناعية ومؤسساتها، كما أنها تحقق الجزء الأكبر من العوائد الصناعية. وهو أمر دفع بالدولة في الآونة الأخيرة إلى تشجيع اعادة نشر الصناعة وتوزيعها، خاصة باتجاه الشمال الفقير والمزدحم بالسكان. كما تحاول توزيع الصناعات بعيداً عن المراكز الحضرية الرئيسية، ولكن بنجاح قليل. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، عمدت الدولة إلى المبادرة باقامة بعض مشاريع المرتكزات الأساسية للتطور الصناعي، مثل مشاريع الطرقات وتوليد الطاقة الكهربائية، وبمقاييس كبيرة وجبارة، وذلك بمساعدة القروض والاعانات الخارجية والتي أوقعت البرازيل في مشكلة الديون المعروفة. وذلك لأنها لم تأخذ في الاعتبار أحيانا مدى توفر القدرات البشرية اللازمة في المناطق التي أقيمت فيها مثل هذه المشاريع، ولا أعداد السكان اللازمة لتشغيل هذه المشاريع والاستفادة منها. فكان بالتالي ضعف مردودها الاجتماعي. ولم يستغل قيام مثل هذه المشاريع الضخمة بشكل أساسي سوى الشركات الكبرى، الوطنية في المناطق الشرقية والجنوبية الشرقية، والأجنبية خاصة اليابانية والأميركية. فكانت النتيجة أن تبقى الفجوة قائمة، بل ولربما تزداد عمقاً، بين مناطق البلاد المختلفة: الأكثر حظوة في الشرق والجنوب الشرقي، والأقل حظوة في بقية المناطق الهامشية من البلاد.

يعتمد التطور الصناعي في البرازيل على العديد من المقومات الطبيعية والبشرية، والتي يمكن ايجازها بما يلي:

١ ــ وفرة وضخامة قاعدة المواد الأولية، سواء النباتية منها أو المعدنية أو الزراعية، والتي كانت إحدى أهم العوامل الجاذبة للاستثمارات الصناعية في البلاد: وطنية كانت أو خارجية.

٢ ــ تزايد السكان وبالنسب العالية المعروفة ليشكلوا مصدر العمالة اللازمة من ناحية، وأسواق الاستهلاك المحلية، من ناحية أخرى. وتظهر التجمعات الحضرية المتزايدة حجماً أهمية خاصة في هذا الشأن.

٣ ــ تراكم رؤوس الأموال من الدورات الاقتصادية السابقة، وخاصة من دورة البن، اضافة إلى تدفق الاستثمارات الأجنبية المعنية باستغلال موارد الثروة التي تمتلكها البلاد، كما سبق وأشرنا إلى ذلك.

٤ ــ تطور انتاج الطاقة، وخاصة الطاقة الكهربائية وبالشكل المعروض في البند السابق.

٥ ــ التشريعات الحكومية التي تقضي بدعم الصناعة وتشجيعها، سواء كان بالطرق المباشرة مثل الإعانات المالية والاعفاءات الضريبية وتوفير الخدمات اللازمة للصناعة، أو بالطرق غير المباشرة، مثل الحماية الجمركية وتشييد المرتكزات الأساسية وعقد الاتفاقيات الدولية المحفزة للصادرات الوطنية مع دول العالم الأخرى.

الدراسة الاقليمية:

تقسم البرازيل إلى عدد من الأقاليم الجغرافية التي تختلف عن بعضها بخصائصها الطبيعية والبشرية على السواء. ويستند التقسيم عند معظم الباحثين على موقع المكان في اطار الحدود الإدارية للمقاطعات التي يضمها كل اقليم من الأقاليم. وعلى هذا الأساس تقسم البلاد إلى خمسة أقاليم رئيسية، هي:

١ ــ اقليم الشمال، والذي يضم المقاطعات التي تحتل سهول الأمزون بالدرجة الأولى وتكونه مقاطعتا (بارا) و (أمازونس) اضافة إلى وحدات ادارية أصغر. وهو أكبر الأقاليم مساحة، حيث يشغل حوالي ٤٢٪ من مساحة البرازيل، ولكنه أقلها سكاناً، حيث يضم حوالي ٥,٥٪ من مجموع سكان البلاد.

٢ ـ اقليم الوسط الغربي، والذي يضم المقاطعتين (جؤياس) و (ماتوجروسو) اللتين تشغلان الأجزاء الغربية الداخلية لهضبة البرازيل وأجزاء من سهول الأمزون ويأتي بالمرتبة الثانية من حيث المساحة حيث يشغل ٢٢٪ من مساحة البلاد، ولكن لا يزال قليل السكان نسبياً وبنسبة تقل عن ٧٪ من المجموع الكلي في البلاد.

٣ ـ اقليم الشمال الشرقي: ويعتبر المسرح الأول للاستيطان الأوروبي في البرازيل وأنشطته الاقتصادية. ويتكون من عدد كبير من المقاطعات الصغيرة والكبيرة التي تشغل معظمها سطح الهضبة الشمالي وأجزاء من المنخفضات الساحلية وبمساحة تقرب من ١٨٪ من مجمل مساحة هذه البلاد، ولكن بمقادير كبيرة من السكان يكونون حوالي ٢٩٪ من المجموع الكلي. ورغم أن هذا الاقليم قد لعب دوراً تاريخياً في استيطان البلاد وفي التطورات الاقتصادية فيه، إلا أنه يعتبر من أفقر الأقاليم بمقياس معدل الدخل الفردي في الدولة، وهو أرض الكوارث بسبب بعض المشاكل المناخية والتي تزيد الأوضاع سوءا فيه.

٤ ـ اقليم الجنوب الشرقي، والذي يضم مقاطعتي (ميناس جيرايس) و (ساوباولو) الكبيرتين اضافة إلى (اسبيريتو سانتو) و (ريودي جانيرو) الصغيرتين. ويعتبر أهم الأقاليم البرازيل بسكانه وبثرائه الاقتصادي.

٥ ـ اقليم الجنوب، والذي يضم مقاطعات (برانا) و (سانتا كتارينا)، و (ريو جراند سول)، وهو أصغر الأقاليم مساحة حيث يشغل ٧٪ من مساحة البلاد، ولكنه يضم أكثر من ١٥٪ من مجموع السكان، وهو الإقليم الوحيد في البرازيل الذي يمتد جنوباً نحو المناطق الأكثر اعتدالا.

واستمراراً في منهجنا باتخاذ الاقليم الرئيسي في الدولة نموذجاً للدراسة فإننا نجد في الإقليم الرابع ـ اقليم الجنوب الشرقي، هو النموذج المقصود بذلك والذي قلنا بأنه يمثل القلب النابض في البلاد، وهي الظاهرة التي تتكرر في معظم دول أميركا اللاتينية.

اقليم الجنوب الشرقي:

رغم أن هذا الإقليم لا يشغل أكثر من ١١٪ من مجموع مساحة سطح البرازيل، إلا أنه يستحوذ بأهميته على بقية مناطق البلاد الأخرى وذلك حسب مختلف المؤشرات. فهو يضم ٤٢٪ من سكان الدولة، كما يمثل مصدر ثرائها الصناعي وبالتالي فهو يحظى بأعلى معدلات الدخل / للفرد في البلاد (عدا منطقة العاصمة برازيليا). كما يتميز بارتفاع نسبة التحضر بين سكانه، حيث يكون سكان المدن حوالي ٨٥٪ من مجموع

سكانه، وبالتالي توجد فيه أهم المراكز الحضرية، وخاصة المدينتين العملاقتين: ساو باولو، والعاصمة القديمة ريو دي جانيرو، اضافة إلى المدينة المليونية الأخرى (بيلو هوريز ونتي).

إن هذه الأهمية هي حصيلة التطورات الاقتصادية التي مرت بها البرازيل، حيث شهد هذا الإقليم أهم الدورات الاقتصادية، ابتداء بدورة الذهب، ومرورا بدورة البن، وانتهاء الآن بدورة النهضة الصناعية الحديثة، هذا اضافة إلى تطورات أخرى ثانوية شهدها الإقليم، مثل تطور زراعة القطن وزراعة الرز وزراعة الفواكه خاصة الموالح من البرتقال الذي أصبح إحدى منتجات البرازيل الهامة.

وتعتمد مثل هذه التطورات على الخصائص الطبيعية التي يمتلكها الإقليم. فهو يمثل القطاع الشرقي الأوسط من هضبة البرازيل بحافتها الشرقية الجبلية لسلسلتي (دومار) و (دي ما نتكويرا) التي سبق الحديث عنها، والتي تنحدر بشكل حاد نحو الشريط الساحلي الضيق بعد أن تحصر بينها بعض الوديان النهرية، خاصة وادي نهر (بارايبا) الهام بموارده المائية التي سخرت لتوليد الطاقة الكهربائية، وبأراضيه الزراعية، وخاصة زراعة الرز والفواكه. أما سطح الهضبة إلى الداخل فتتوفر فيه الأراضي الزراعية بتربتها الخصبة المستمدة من تكوينات الصخور الأصلية القديمة، والتي كانت ولا زالت مسرح زراعة البن التي ينتج هذا الإقليم منه أكثر من ٧٠٪ من مجموع انتاج البرازيل. هذا اضافة إلى الامكانات الزراعية الأخرى التي يوفرها المناخ الأكثر اعتدالا هنا بسبب ارتفاع السطح النسبي.

غير أن الأكثر أهمية في التطورات الحديثة للإقليم، هي الثروات المعدنية التي يمتلكها الاقليم، بداية باكتشاف الذهب والماس، ثم مروراً بالمعادن الصناعية خاصة خامات الحديد العالية الجودة والتي أصبحت قاعدة قيام الصناعات الأساسية للحديد والصلب التي ترتكز اليها الثورة الصناعية الحديثة في المنطقة. هذا اضافة إلى المعادن المساعدة الأخرى في هذه الصناعة.

أما الأساس الآخر الذي يعتمد عليه هذا التطور الصناعي فهو تطور توليد الطاقة وخاصة الكهرومائية، والتي تمتلك المنطقة مراكز جبارة منها، هذا إضافة إلى ما تستورده من الفحم وخاصة من الولايات المتحدة.

وتعتبر صناعة الحديد والصلب المنطلق الرئيسي لقيام العديد من الصناعات الأخرى، الوسيطة منها والتكميلية، وبأنواعها، والتي من أبرزها صناعة السيارات. وتنتشر مراكز صناعة الحديد والصلب في مناطق متعددة، أهمها مركز صناعة (فولتا

ريدوندا) في وادي (باريبا) والقريب من مدينة (ريو دي جانيرو) الساحلية، بينما أقيمت مراكز أخرى مهمة أيضا عند مدينتي (ساو باولو) و (بيلو هوريزونتي) على الهضبة، وقد عملت هذه المراكز الصناعية على جذب العديد من الصناعات الأخرى التي توزعت ضمن الحيز المكاني الموجود بين هذه المدن الثلاث والذي يشكل أشبه ما يكون بالمثلث، والذي بسبب أهميته الصناعية وما انطوت عليها من مردودات اقتصادية كثيرة هامة، أصبح يطلق عليه أحياناً اسم (المثلث الذهبي) للبرازيل (أنظر الخريطة ١٨).

تبدو أهمية هذا الاقليم الصناعية اذا ما علمنا بأنه يحتضن أكثر من نصف العمالة الصناعية في البلاد، كما أنه ينتج حوالي ٨٠٪ من قيمة الانتاج الصناعي فيها.

هذا التطور الصناعي هو الذي يمثل محور الجذب السكاني الذي شهدته المنطقة هنا، سواء من الهجرة الداخلية أو التدفق الخارجي، مما أدى إلى النمو المتسارع للمدن، حيث يمتلك الإقليم أكبر المدن المليونية في البلاد، وخاصة ساو باولو (أكثر من ١٢ مليون نسمة) وريو دي جانيرو (حوالي ٩ ملايين) وبيلو هوريزونتي (حوالي ٢,٥ مليون)، في حين يتزايد النمو الحضري في المساحات الواقعة بين هذه المدن، خاصة بين مدينتي (ريو) الساحلية و (ساو باولو) الداخلية، بحيث يتجه هذا النمو لأن يتحول إلى تجمع حضري عملاق (Megalopolis) شبيه بالتجمعات العملاقة في الدول الصناعية الأخرى.

إن هيمنة هذا الإقليم على بقية أقاليم البلاد بالمؤشرات المتعددة التي ذكرناها، قد أعطته أهميته التي تتمثل عملياً في التسمية التي يحملها أحياناً من أنه يمثل القلب النابض الذي يدفع بالدم موزعاً في جسم البلاد. ومثل هذا الدم يتمثل بالاستثمارات التي أخذت تتدفق من هذا الإقليم حيثما وجدت الفرص لذلك في بقية مناطق البلاد، خاصة المشاريع الصناعية والتعدينية والزراعية التي تظهر على الساحة في مواقع مختلفة ما يسمى بالأقاليم الهامشية المحيطة بالإقليم القلب.

كما أصبحت مراكزه الحضرية، خاصة مدينة (ساو باولو)، نقاط استقطاب لعلاقات البلاد التجارية الداخلية تصدر إلى مناطق البلاد المختلفة منتجاتها المصنعة خاصة، وتستلم منها الكثير من موادها الأولية. فضلاً على ذلك، أصبحت هذه المدن، وكما أشرنا أعلاه، محاور جذب سكاني من مناطق الأطراف حيث يتوجه إليها الباحثون عن فرص توظيف جديدة بنمط الهجرة الداخلية، والتي أصبحت إحدى مصادر المشاكل التي تعاني منها هذه المدن حاليا نظراً لاستمرارها (راجع موضوع التحضر، ص   ).

كما يساعد وجود مركز الثقل الرئيسي لهذا الاقليم على سطح الهضبة توفر المجال المكاني اللازم للتوسع في الأنشطة الصناعية والزراعية المرتبطة به بشكل أفضل مما في المناطق الساحلية. كما أن ارتباطه بالسواحل يوفر له النافذة المهمة على العالم الخارجي والتي تتمثل بكثرة الموانىء التي تخدم هذا الإقليم، خاصة ريودي جانيرو وسانتوس وفيتوريا.

الفصل السادس
٦ ـ الاقليم المعتدل

يطلق على هذا الإقليم الذي يضم دول الأرجنتين وتشيلي ويورجوي وبارجوي، اسم الاقليم المعتدل بسبب وقوعه عموماً إلى الجنوب من مدار الجدي وامتداده إلى عروض معتدلة وعليا تقرب من دائرة عرض ٥٥°ج، بحيث يخرج بذلك عن موقع بقية القارة اللاتينية الذي كان في الغالب موقعاً مدارياً. هذا رغم أن أجزاء من شمال هذه الدول (عدا يورجوي) تمتد إلى الشمال من المدار وتكتسب بالتالي الخصائص المدارية: الرطبة منها والجافة.

كما تختلف دول هذا الإقليم، عدا تشيلي، عن بقية أقاليم القارة، من أن السطح المنبسط أو المتموج نسبياً يشكل الصفة الغالبة على خصائصها الطبيعية، وهي الصفة التي لها تأثيراتها البالغة على اقتصاديات هذا الاقليم وحياة سكانه، وذلك بدلاً من الأراضي المرتفعة والهضاب والجبال التي كانت لها تأثيراتها المغايرة على السكان في بقية دول أميركا اللاتينية عموماً.

كذلك، تشترك دول هذا الإقليم بأنها ذات موقع متطرف البعد وقد يكون منعزلاً أحياناً، عن بقية مواقع القارة، وذلك نسبة إلى بقية كتل العالم القارية الأخرى، في العالم الجديد منها، أو القديم، حيث عمل ذلك على تأخير استيطان معظم مناطقه، إلى أن تطورت طرق النقل الحديثة التي عملت على تغيير علاقاتها مع العالم الخارجي.

من بين الوحدات السياسية الأربع التي تكون هذا الإقليم، تهيمن الأرجنتين على أهمية الإقليم من جوانب متعددة. فهي تحتل ثلثي مساحة هذا الإقليم، كما أنها تزيد بأكثر من ٣,٥ مرة على مساحة تشيلي، الدولة الأخرى المهمة في الإقليم، في حين يكون سكانها حوالي ٦٠٪ من مجموع سكان الإقليم وأكثر من ضعفي سكان بلاد تشيلي.

كذلك، فإن الأرجنتين، حتى وقت قريب كانت في طليعة دول أميركا اللاتينية ثراء حيث كان الفرد فيها يحظى بأعلى معدل دخل سنوي بين مواطني دول أميركا اللاتينية الأخرى.

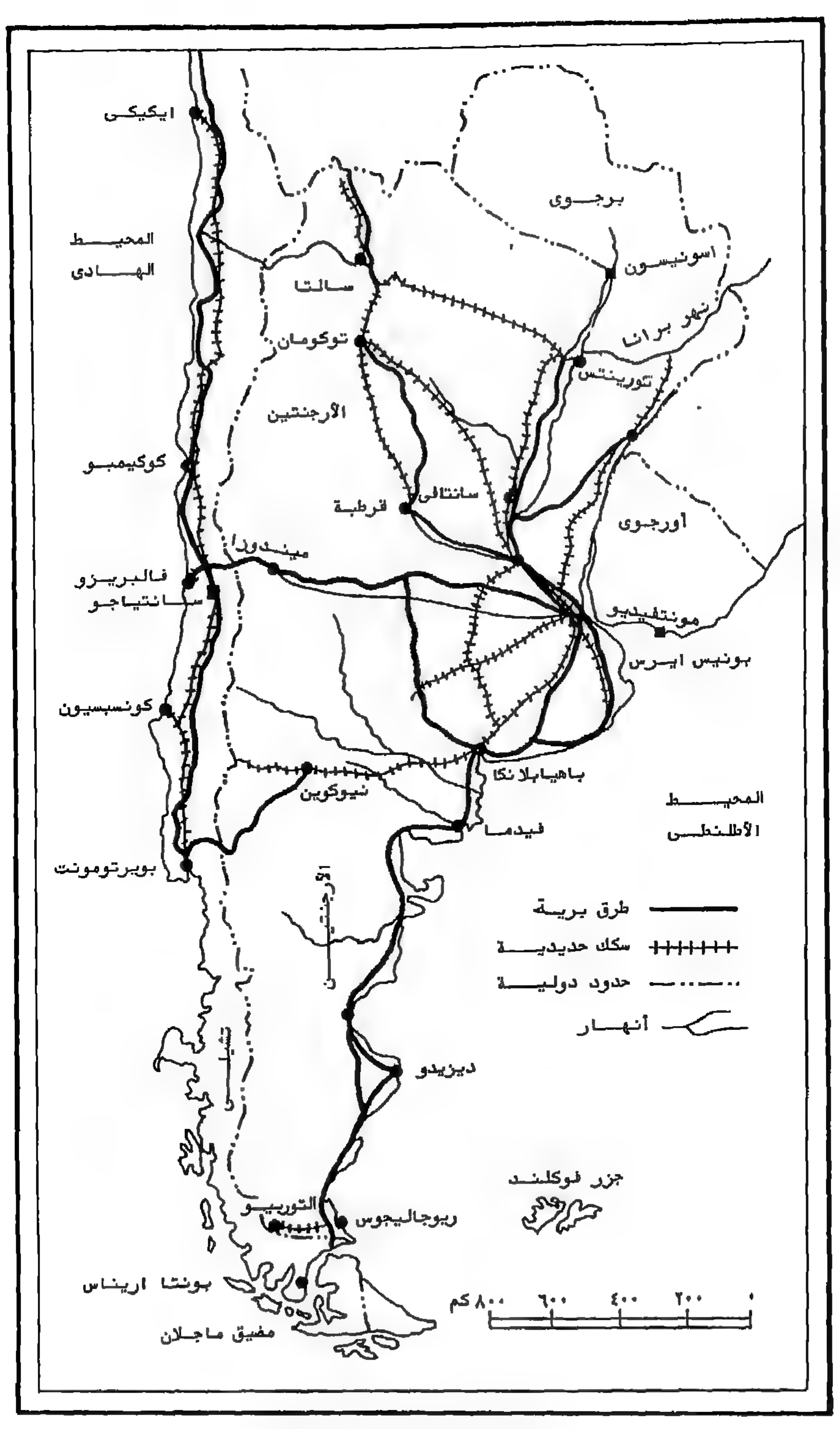
لهذه الاعتبارات ولغيرها فإننا ستتخذ من الأرجنتين النموذج الدراسي المنتخب عن هذا الإقليم. رغم علمنا بأن الكثير من خصائصها الطبيعية ولربما البشرية منها أيضا، لا تمت بصلة مقارنة بما هي عليه الحال في تشيلي، الدولة المهمة الأخرى. ولكنها ربما تكون أقرب إلى يورجوي وبارجوي.

الأرجنتين

هي الدولة الثانية بحجمها المكاني البالغ أكثر قليلاً من ٢,٧ مليون كم٢، بعد البرازيل، ولكنها الثالثة بسكانها البالغ عددهم حوالي ٣١ مليون نسمة، بعد البرازيل والمكسيك. غير أن هناك سمات أخرى، ربما أكثرها بشرية، تميزها عن بقية دول أميركا اللاتينية، فالأرجنتين أكثر دول القارة أوروبية، اذ تكاد تخلو من التركيبات العرقية المتنوعة التي تميز المجتمع اللاتيني، سوى مجموعات صغيرة جدا، قد لا تتجاوز ٣٪ من مجموع السكان، تكونهم الجماعات الأصلية من السكان الذين لا يزالون يعيشون في جيوب بعيدة في بعض مناطق الشمال الغربي من البلاد، أو بعض أجزاء جزيرة أرض النار (تيرا دل فويجو). ويترتب على مثل هذا الوضع اقتراب المجتمع الأرجنتيني من مجتمعات الشمال ببعض الخصائص الديمجرافية التي تتمثل بقلة الزيادات السكانية الطبيعية التي تبلغ حوالي ١,٦٪ سنويا، والثقافية التي تتمثل بارتفاع نسبة التعليم التي تزيد على ٩٥٪. ومع ذلك فمن الصعوبة القول بأن هذا المجتمع قد اقترب من الاندماج والتماثل العرقي أو الاجتماعي أو الاقتصادي. أو أنه أكثر بعداً من مشاكل أميركا اللاتينية السائدة، سواء كان ذلك المتمثلة منها بعدم الاستقرار السياسي أو الاضطراب الاقتصادي، وذلك رغم ثراء البلاد المعهود. فهي لا تزال تقف في المرتبة الثالثة بين دول القارة في المديونيات الخارجية بعد البرازيل والمكسيك، حيث تشكل الديون حوالي ٧٩٪ من مجمل ناتجها القومي (حسب أرقام ١٩٨٧).

طبيعيا:

تمتد بلاد الأرجنتين امتداداً طولياً بالغاً، شأنها في ذلك شأن بلاد تشيلي المجاورة لها، بين دائرتي عرض ٢٠°ج و٥٣°ج قبل أن تستكمل رقعتها في جزيرة (أرض النار) المقتسمة بينها وبين تشيلي، حتى درجة ٥٦ جنوباً تقريبا، فهي بذلك تمتد لأكثر من ٣٧٠٠ كيلومتر بين الشمال والجنوب، في حين يزيد عمقها بين الساحل والداخل على ١٢٠٠ كيلومتر.



شكل (١٩): دول الاقليم المعتدل

شكل (١٩)

الأرجنتين

عبر هذا الامتداد يختلف السطح اختلافاً بيناً، بين جبال شاهقة الارتفاع حيث تصل مرتفعات الأنديز التي تمر خلالها حدود البلاد مع تشيلي، أقصى ذراها في قمة جبل (أكونكجوا Aconcagua) الحدودي، الذي يقرب من ٢٣٠٠٠ قدماً ارتفاعاً، وبين سهول منخفضة برواسبها المائية والهوائية الحديثة التي تمتد امتدادا طويلا بين سهول (الجاكو) شمالاً وهضبة بتاجوينا جنوباً. وقد تكون على درجة كبيرة من الانبساط أحيانا كما هو الحال في سهول (بين النهرين) الواقعة بين نهري (البرانا) و (اليورجوي) شرقاً، أو متموجة تموجاً طفيفاً، وهي الصفة الغالبة لسهول البمباس الفسيحة والأكثر أهمية بين وحدات السطح الأخرى، هذا اضافة إلى كتلة هضبة (بتاجونيا) التي تمتد إلى الجنوب من دائرة ٤٠°ج، وحتى النهاية المستدقة للبلاد.

تقع الهضبة في امتدادها هذا محصورة بين مرتفعات الأنديز شرقاً والساحل غرباً، والتي رغم انبساطها العام، إلا أنها ذات تربة رقيقة وضعيفة وخاصة بسبب الجرف الهوائي لسطحها، يخترقها العديد من الأنهار المنحدرة من المرتفعات الغربية باتجاه المحيط، فتوفر بذلك ودياناً عميقة نسبياً ومحفوظة مناخياً، فضلاً على تكوين التربات الرسوبية المائية فيها ذات الأهمية في الاشغالات الزراعية.

في هذا الامتداد الطولي للبلاد وبالاشتراك مع خصائص السطح المختلفة فإن المناخ يتميز بقدر غير قليل من الاختلاف: بين مناخ مداري في مناطق سهول الجاكو الشمالية ومناخ معتدل دافىء في مناطق سهول اليمپاس الوسطى، ومناخ معتدل بارد جنوباً، هذا إضافة إلى المناخات الجبلية لمرتفعات الأندير الحدودية.

غير أن الأكثر أهمية في هذا الشأن هي أوضاع التساقط وخاصة وأن البلاد تقع قريبة من تأثير المحيط الهادي غرباً والأطلسي شرقاً، ولكن امتداد مرتفعات الأنديز الشاهقة عبر الحدود، يعمل على فصل تأثير المحيط الهادي على البلاد، وبالتالي يحجب تأثير الرياح الغربية المطيرة القادمة منها سواء على مناطق حضيضها الشرقية، أو سهول اليمپاس الداخلية، أو (هضبة بتاجونيا)، حيث تعاني هذه المناطق من الجفاف بسبب وقوعها في ظل الأمطار الغربية.

إضافة إلى ذلك، فإن مما يسبب الجفاف في هذه المناطق الداخلية هو أنها مشمولة عموماً بامتداد نطاق الضغط المرتفع شبه المداري الجاف هذا اضافة إلى تأثير تيار (فولكلند) البحري على سواحل هضبة (بتاجونيا).

لذا فإن إشغالات الأرض في هذه المناطق تعتمد على مدى توفر الموارد المائية وقيام الزراعة الإروائية، كما يلاحظ ذلك في كثير من مستوطنات الواحات عند حضيض

الجبال، مثل منطقتي (مندوزا) و (توكمن).

كلما ابتعدنا شرقاً من ذلك وباتجاه السواحل الشرقية، نقترب من تأثير المحيط الأطلسي بأمطاره المعتدلة الصيفية التركيز هنا، وبالتالي نتجه في اقترابنا من السواحل نحو المناخ الأكثر رطوبة. ففي الوقت الذي يبلغ فيه معدل التساقط عند (بوينس ايرس) على الساحل حوالي ٩٥ سم سنوياً، يهبط إلى أقل من ٣٠ سم سنوياً في المناطق الداخلية وعند حضيض مرتفعات الأنديز. لذا يلاحظ بأن سهول البمباس من الناحية المناخية تقسم إلى قسمين: البمباس الرطبة، وهي الشرقية والأقرب إلى السواحل، والبمباس الجافة وشبه الجافة الداخلية. وعادة يتخذ خط مطر ٥٠ سم المتساوي حداً مميزاً بين القسمين.

بشـــرياً:

بقيت الأرجنتين ولفترة غير قليلة من الزمن بعيدة عن اهتمام الباحثين الأسبان، إما بسبب بعدها المكاني أو بسبب فقرها بموارد الثروة النفيسة المطلوبة. لذلك بقيت تمثل ما يعبر عنه (بالحديقة الخلفية) للبيت الأسباني الذي كان مركزه الأساسي في بيرو، وبالذات في مدينة (ليما). وكان أفضل ما استخدمت به البلاد هو تربية حيوانات النقل من البغال والخيول على مراعيها الطبيعية في سهول البمباس والتي تساق إليها ومنها عبر المنطقة الجبلية. كما استخدمت تربية الحيوانات هذه من أجل الحصول على منتجات هذه الحيوانات المعمرة من الجلود بصورة خاصة والشحوم، والتي كانت تصدر عبر مركز الحكم الأسباني في ليما أيضا. ومن أجل تسهيل هذه العلاقات التجارية بين سهول الأرجنتين ومركز الحكم المركزي في بيرو، أقيمت في المناطق الداخلية من البلاد وبالذات عند حضيض المناطق الجبلية المتقدمة مراكز مهمة، أمثال (مندوزا MENDOZA) و (توكمن TUCUMAN) وغيرهما استندت الحياة فيها على الزراعة الإروائية المستمدة مياهها من المصادر الباطنية أو الوافدة من المرتفعات المجاورة. لذا فإن مراكز المستوطنات الداخلية هذه لعبت دوراً كبيراً في حياة الأرجنتين حتى بعد انشاء ميناء البلاد، مدينة (بوينس ايرس) واستيطانها بالشكل الراسخ عام ١٥٨٠. إذ بقيت أهمية (بوينس ايرس) ثانوية في تصدير منتجات البمباس لفترة غير قليلة من الزمن بعد انشائها.

إلا أن زيادة اهتمام الأوروبيين الآخرين بالمنتجات الحيوانية وغيرها من الثروات الأخرى في المنطقة بدأ يعطي المدينة أهمية متزايدة. ثم جاء الحدث المهم الذي أعطاها استقلاليتها، وهو استحداث (نيابة عرش لابلاتا) عام ١٧٧٦، حيث انتهت به تبعية الأرجنتين والمناطق المجاورة لها في براجوي ويورجوي لمركز الحكم في ليما، وأصبحت

(بوينس ايرس) عاصمة الإدارة الجديدة التي يتم خلالها الاتصال المباشر مع الوطن الأم. هذه العلاقة التي فسخت نهائيا بإعلان استقلال البلاد عام ١٨١٠ لتصبح الأرجنتين دولة مستقلة أخرى من دول أميركا اللاتينية. إلا أن البلاد دخلت بعد ذلك في نزاعات داخلية وخارجية تخللتها الكثير من القلاقل ولم يستقر الحكم فيها نسبياً إلا بإقامة حكم مركزي دكتاتوري عام ١٨٣٥، والذي عمد إلى توزيع الأراضي الزراعية والرعوية على المقربين وذوي السلطة بشكل اقطاعيات كبيرة (استانسيا ESTANCIA) غرضها بالدرجة الأولى الاستمرار في تربية الحيوانات التي أخذ الطلب يتزايد على منتجاتها، المعمرة وغير المعمرة، في الأسواق العالمية.

كما أن انفتاح البلاد واستقرارها قد عمل على جذب الكثير من المهاجرين الأوروبيين من دول أوروبا الوسطى إضافة إلى الجنوبية، طمعاً في الحصول على مجال للكسب. وقد عمد الكثير من أصحاب الاقطاعيات إلى تأجير جزء من أراضيهم للمزارعين الراغبين وخاصة في تلك المناطق القريبة على الأنهار مثل المناطق القريبة من مدينة (روزاريو ROSARIO) شمال العاصمة، خاصة وأن سهول البمباس عموما فقيرة بموارد المياه السطحية رغم وفرة أمطارها، بحيث تمكن أمثال هؤلاء المهاجرين الراغبين في الزراعة من ممارسة حرفتهم وادخال العديد من المحاصيل الزراعية الحقلية ومحاصيل البسنة التي لم تعرفها الأرجنتين قبل ذلك. كما استقر قسم منهم في المدن المتنامية خاصة العاصمة. وقد استلمت الأرجنتين بين نهاية القرن الماضي والثلاثينات من هذا القرن أكثر من ٦ ملايين مهاجر، وهو الأمر الذي أدى إلى تزايد سكان البلاد وبنسبة ربما زادت أحياناً على زيادتهم الطبيعية.

إلا أن انكماش الهجرة منذ أواسط هذا القرن وانخفاض معدلات الزيادات الطبيعية والتي تبلغ الآن ١,٦٪ سنويا، بل وعودة الكثير من المهاجرين إلى أوطانهم، كل هذه عوامل ساهمت على بقاء حجم السكان في حدود ضيقة وبعيدا عن الزيادات الانفجارية التي تميز مجتمعات أميركا اللاتينية الأخرى. اذ يبلغ سكان البلاد حسب (١٩٨٥) حوالي ٣١ مليون نسمة، أو بمعدل كثافة لا يزيد كثيراً على ١١ نسمة للكم٢ الواحد، وهو رقم لا يمثل تحولاً كبيراً عن مجموعهم الذي كان ٢٢ مليون نسمة عام ١٩٦٥، أو حتى عن مجموع ٨ ملايين نسمة عام ١٩١٤.

غير أن الأكثر أهمية في موضوع السكان هو تباين توزيعهم في أنحاء البلاد المترامية الأطراف. فبعد ظهور (بوينس ايرس) كعاصمة للبلاد وميناثها الرئيسي، أصبحت تشكل قطبا مهما للجذب السكاني، بحيث أدى ذلك إلى نقل قاعدة ثقلهم من مراكز الانتقال

الداخلية السابقة الـذكر إلى المـراكز الشرقيـة الساحليـة. فضمن حدود (بـوينس ايرس) الجغـرافية يـوجد حـوالي ٣٠٪ من مجمـوع السكـان، في حـين يتـوزع حـوالي ٧٥٪ من مجموعهم في النطاق شبـه الدائـري لمنطقـة البمباس الـرطبة الـذي يحيط بمدينـة (بوينس ايـرس) وبعمق داخلي لا يـزيد كثيـراً على ٤٥٠ كم، و(انـظر الشكـل ١٠). وهـذا مما يشـير إلى ارتفاع نسبـة التحضر بين السكـان، والذي يبلغ حـوالي ٨٥٪ منهم، في بـلاد تعتـبر بالـدرجة الأولى زراعيـة. وهو اتجاه أصبح يمثل إحدى المشـاكـل الاقتصـاديـة والاجتماعية التي أخذت تعاني منها الأرجنتين حالياً.

النشاط الاقتصادي وأهم التحولات الاقتصادية:

اقترنت أهمية الأرجنتين الاقتصادية ومنذ أوائل أيام الاستيـطان الأوروبي بمراعيهـا الطبيعية من الحشائش والأعشاب المختلفـة التي تغطي سهـولها الفسيحـة من الشمال إلى الجنـوب، وببعض أنواع الأشجـار التي توجـد في الأجزاء الشـمالية من هـذه السهول في منطقة (الجاكو). حيث استغلت هذه كمسارح لـتربية وتكثـير الحيوانـات التي أدخلوها، إمـا لأغراض النقـل والحمـل أو لأغـراض الحصـول عـلى منتجـاتهـا لا سيـما من الجلود والشحوم، كما سبق وذكرنا. ومما ساعد على تحضير الجلود واعدادها للتصديـر هو وجـود أنواع من الأشجار في منطقة (الجاكو) الشمالية والمسماة بأشجار (الكويبراتشو Quebracho) التي تحتوي على المادة العفصية اللازمة لصناعة الدباغة. غير أن استخـدام هذه السهـول ومنتجاتها لهذه الأغراض كان بدائياً وحراً بـدرجة كبـيرة، حيث كانت تـطلق الحيوانـات دون ضوابط أو رعاية كبيرة. مع ذلك فقد كانت عملية تربية الحيوانات هذه مصدراً مهماً للدخل في تسويقها إلى بقية مواقع السلطة الأسبانية في بـيرو وبوليفيـا وغيرهـا من المناطق الجبلية. وبقيت مثل هذه الاستخدامات هي السائدة حتى منتصف القرن الماضي عندمـا أخذت الأرجنتين تتعرض إلى الكثير من التحـولات بعد قيـام السلطة المستقلة في الشرق منها، وتحت تأثير بعض العوامل الخارجية المختلفة في زيادة الاهتمام بـثروات الأرجنتين، وخاصة من قبل المصالح الأوروبية، وبالذات البريطانية منها. فمنذ ذلك التاريخ أخذت تتحول عملية تربية الحيوان إلى عملية منظمة ومستهـدفة تشـترك معها بعض النشـاطات الزراعية الحقلية بدلاً من الاعتـماد المطلق عـلى الاطار الـطبيعي في هذا المجـال. وهكذا أخذت البمباس تتعرض بتزايد لتأثير الإنسان، الذي انطلق الآن من السواحل الشرقيـة وعـبر مـدينـة (بـوينس ايـرس) بـدلاً من مـراكـز الإنـطلاق الأولى في غـرب البـلاد (Webb, 1972) ومن الممكن تلخيص أهم العوامل المؤثرة في هذا التغيير بما يأتي:

١ ـــ تـدفق الفـلاحـين مـع الهجـرات القـادمـة من الغـرب الـذين أدخلوا معهم بعض المحـاصيل الهـامة، بمـا في ذلك المحـاصيل العلفيـة الأفضل غـذاء للحيوانـات من الأعشـاب الـطبيعيـة، والتي أخـذوا يمـارسـون زراعتهـا إمـا في حقـولهم الصغـيرة المستأجرة، أو في الاقطاعيات الكبـيرة التي كانـوا يعملون فيها. وقـد أدى ذلك إلى بداية تنوع حاصـلات الأرض الزراعيـة فضلاً عـلى توفـير أعلاف مـزروعة أفضـل تغذية وتنمية للثروة الحيوانيـة من الأعلاف الـطبيعية الصعبـة بعض الأحيان. هـذا رغم وجود حد فاصل: اجتماعي واقتصادي، بين المزارعـين الفلاحـين وبين مـربي الحيوانات أصحـاب الإقطاعيـات الكبيرة الـذين يعتقدون بـأنهم شريحة متميـزة في المجتمع.

٢ ـــ دخول الأسلاك الشائكة التي استخدمت لتسييج الحقول والمراعي وبـالتالي امكـانية حصر الحيوانات عن الانتشار والضياع، كما ساعـد ذلك عـلى الحفاظ عـلى أصناف الحيوانات الجيدة دون الاختلاط بالأصناف الرديئة.

٣ ـــ دخول المحاريث الحديديـة التي أصبحت لها قـدرة أفضل من المحـاريث الخشبية في حراثة الأرض واعدادها للزراعة.

٤ ـــ استخدام الطواحين الهوائية الملائمة في سهول البمباس المفتوحة من أجل استخـراج الميـاه الباطنيـة الضرورية لسقي الحيـوانات. حيث سـاعد ذلـك على امكـانية نشر عملية تربية الحيوانات إلى مناطق بعيدة عن مجاري الأنهار وتوزيعها توزيعاً جغـرافياً أوسع.

٥ ـــ بناء القطار، خاصة من قبل الشركات البريطانية، وتوزيع خطوطه بشكل مـروحي من مركز العاصمة، تيسيراً لنقل الحيوانات أو المنتجات الزراعية الأخرى من أجـل التصدير (أنظر الشـكل ١٩). . ثم أضيفت إليها الطرق الـبرية لتصبـح الأرجنتين أفضل دول أميركا اللاتينية بشبكات النقل فيها.

٦ ـــ وقد ارتبطت كل هذه التطورات، بتطور تقنيات حفظ اللحوم والمنتجـات الحيوانيـة الأخرى عن طريق التـبريد والتجميـد، فضلاً عـلى تطور وسـائل النقـل البحري، وهي أمور ساعدت جميعاً على سهولة وسلامة تسويق منتجات سهول الأرجنتـين إلى الأسواق العالميـة، خاصـة الأوروبية منهـا، والتي أخذت تشهـد طلباً مـتزايداً عـلى اللحوم، فضلاً على المحاصيل الغذائية الأخرى.

وهكـذا أخذت الأرجنتـين تشهد ازدهـاراً اقتصادياً متزايـداً مستمداً مـوارده من سهولها الغنية في الوقت الذي بقيت أعداد السكان فيها محـدودة، مما وضـع البلاد ومنـذ

مـطلع القرن الحـالي بين أغنى دول القـارة اللاتينيـة، كما أصبحت من الـدول الزراعيـة الغنيـة في العـالم. لهـذا قلنـا، بـأن الأرجنتـين أصبحت تعني (البمبـاس)، والعكس بالعكس.

مثل هذا الرخاء الزراعي، بثرواته الحيوانية، لم يعمر طويلاً. فقـد أخذت البـلاد ومنذ مجيء (بيرون) إلى الحكم خلال الأربعينات، تتجه وبسرعة نحو التصنيع، خـاصة وأن نسبة متزايدة من السكان أصبحت تعيش في المدن، التي كان ازدهارها أساساً يعتمد عـلى الثراء الـزراعي والحيواني. وقـد صحب ذلك زيـادة تشجيع طبقـة العـمال وزيـادة الانفـاق الاجتماعي، في الـوقت الـذي لم تتمكن فيـه الصنـاعـة من تحقيق النجـاحـات اللازمة.

هـذا إلى جانب المنـافسة التي أخـذت تشهـدهـا المنتجـات الـزراعيـة والحيـوانيـة للأرجنتين في الأسواق العالمية من قبل دول أخرى، خاصة من قبل استراليا ونيوزيلندا.

وهكـذا أخذت الأرجنتـين تتجه وبشكـل متزايـد نحـو الاضـطراب الاقتصـادي والمصحوب بالاضطراب السياسي والذي أخذ ينعكس على تطور مجمـوع ناتجهـا القومي الـذي تراجـع عام ١٩٨٥ بنسبـة ١,٥٪ بعد أن كـان يتقدم ولـو بنسب متواضعـة. كما تخلف معدل انتاج الغذاء والانتاج الصنـاعي فيها بنسبـة ٤٪ و١٥٪ على التـوالي لما كـان عليه في أوائل الثمانينات.

أهم القطاعات الاقتصادية:

نتيجة التطورات الاقتصادية المتـلاحقة، أصبـح النظام الاقتصـادي في الأرجنتين يتكون من مختلف القطاعات الاقتصادية، يقف بينها القطاع الصناعي في المقدمة ثم تليـه القطاعات الزراعية والحضرية الأخرى.

١ ـ الزراعة:

عند الحديث عن الزراعة في الأرجنتين، هناك تمييـز واضح، سـواء على المستـوى الاجتماعي أو المستوى الرسمي، بين الزراعة الحقلية وبين تربية الحيوانات، ولو أن هناك تداخلاً كبيراً بين النشاطين حاليا، وخاصة باتجاه الشرق الرطب وكلما اقتربنـا من مناطق التجمع الحضري. لكن عموماً ترتبط تربية الحيوانات بالاقطاعيات الكبيرة (الاستانسيا) وبنمط الحياة التي يعيشها أصحابها، والتي تكون عادة بعيدة عن المدن. ويعتبر أصحابهـا أنفسهم طبقة متميزة في المجتمع الأرجنتيني.

لكن في الحصر الاحصائي تدخل الوظيفتان مترابطتين مع بعضهما غالباً، خاصة وأن التداخل بينهما أخذ بالتزايد الآن بسبب المشاكل التي تواجه الانتاج الحيواني في الأسواق العالمية.

يعتمد النشاط الزراعي والرعوي في البلاد على المعطيات الطبيعية الملائمة التي أشير إليها سابقاً، والمتمثلة بسعة السهول ذات التربة الرسوبية العميقة والخصبة وبالمناخ المعتدل الذي يخلو من التطرفات الحرارية عموماً. لذا تحتل الأراضي الزراعية والرعوية المستديمة حوالي ثلثي مجموع مساحة البلاد، منها ١٣٪ للأراضي الزراعية و ٥١٪ للأراضي الرعوية الدائمة في حين توظف الزراعة حالياً حوالي ١١٪ من مجموع قوة العمالة النشطة اقتصادياً وهي نسبة تقل عن نسبة الـ ٢٠٪ التي كانت عليها عام ١٩٦٠.

ومع ذلك فإن القطاع الزراعي في الأرجنتين لا يزال مصدراً للكثير من الحاصلات التجارية منها أو الاستهلاكية، سواء من المحاصيل الحقلية أو الحيوانية.

تعتبر الأرجنتين إحدى أهم دول القارة الجنوبية في انتاج الحبوب الغذائية خاصة القمح والذرة، حيث يساهم انتاجها من ذلك بحوالي ٣٦٪ من مجموع انتاج القارة (حسب ١٩٨٥) في حين تعتبر الأرجنتين إحدى مصادر العالم الهامة في تصدير هذه السلع إلى الأسواق العالمية، حيث تساهم بحوالي ٤٪ من قيمة صادرات الحبوب الغذائية من كل من القمح والذرة في التجارة العالمية.

أما الثروات الحيوانية، فتمتلك الأرجنتين أكثر من خمس أعداد الماشية التي توجد في قارة أميركا الجنوبية وأكثر من ربع الأغنام فيها. بينما تنتج حوالي ٣٠٪ من انتاج اللحوم في القارة. أما صادراتها الدولية من ذلك فتعادل أكثر من ٤٪ قيمة صادرات اللحوم الدولية.

وتتوزع مواطن هذه الثروات الزراعية والحيوانية توزيعاً جغرافياً متميزاً عن بعضها في البلاد. فالمناطق الأقرب إلى السواحل أكثر انصرافاً لانتاج الحبوب الغذائية، حيث تزرع الذرة في المناطق الساحلية الأكثر رطوبة وخاصة إلى الشمال من بونيس ايرس، بينما تختص المناطق الأكثر جفافا إلى الغرب والجنوب من ذلك بانتاج القمح. أما تربية الحيوانات، فلها اقطاعياتها الخاصة، حيث تربى الماشية في المناطق الأغزر عشباً من البمباس الرطبة، أو المراعي المزروعة بالأعلاف المحسنة قبل أن تساق إلى المراكز الحضرية الشرقية لذبحها وتصدير لحومها إلى الخارج، بينما تنتشر تربية الأغنام في المناطق الأقل أمطاراً والأفقر عشباً باتجاه جنوب بوينس ايرس، وخاصة على هضبة (بتاجونيا).

أما مناطق الواحات الداخلية والتي تمارس الزراعة بمساعدة الري، فأكثر شهرة في انتاج مختلف الفواكه والكروم، اضافة إلى بعض المحاصيل النقدية من قصب السكر والأقطان، والتي تنتشر زراعتها أيضا في مناطق الجاكو شبه المدارية.

على أن الانتاج الزراعي والحيواني للأرجنتين، وبمعدلاته المطروحة أعلاه، لا يمثل تطوراً مثيراً منذ بداية السبعينات وحتى الآن، إن لم يكن قد تعرض إلى التراجع في بعض السنوات. إن ذلك يعود إلى العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي أشير إليها أعلاه.

٢ ــ الصناعة والتصنيع:

من الواضح أن بداية الصناعة الحديثة قد انطلقت أساساً من إعداد المنتجات الحيوانية وخاصة اللحوم، المعدة للتصدير والتي كان مركزها الأساسي مدينة (بوينس ايرس) العاصمة، حيث أقامت الاستثمارات الخارجية ومنذ الربع الأخير من القرن الماضي بعض مراكز ذبح الحيوانات ومخازن تبريد وتجميد اللحوم ومصانع تعليبها والتي تطورت طاقتها التصنيعية لتصل إلى أكثر من ٥٠٠٠ بقرة و ١٠٠٠٠ رأس من الأغنام يومياً.

على أن الأرجنتين شهدت أكبر اندفاع نحو التصنيع منذ النصف الأول من هذا القرن وبالذات في ظل سياسة بيرون التصنيعية التي أشرنا إليها. فأخذت بذلك الصناعات تتطور حجماً ونوعاً وتمر بذات المراحل التي مرت بها في بقية دول القارة: بداية بالصناعات الاستهلاكية وانتهاء بالصناعات الثقيلة.

وقد أخذ النشاط الصناعي يتمدد شمالاً وجنوباً من منطقة العاصمة الصناعية فشمالاً اتجه التصنيع نحو مدينة (روزاريو ROSARIO) المدينة الثالثة في البلاد ومركز نطاق زراعة الذرة، حيث أقيمت مراكز تصنيع الحبوب الغذائية وتصديرها إلى الخارج عبر نهر (برانا) الذي تقع عليه المدينة، ثم بعد ذلك أبعد إلى الشمال وعلى محور النهر ذاته، إلى مدينة (سانتا في SANTA FE). بينما جنوباً، امتدت الصناعة إلى مركز تجميع وتصدير القمح في مدينة (باهيا بلانكا) وبنفس النمط الذي تم في (روزاريو).

إضافة إلى هذا التجمع الصناعي في مجال العاصمة الجغرافي والمدن المحيطة به، فإن الصناعة ظهرت أيضا في المراكز الداخلية معتمدة على محاصيل البستنة والمحاصيل النقدية لقصب السكر والقطن وغيرهما، اضافة إلى قيام الصناعات التجميعية الحديثة وخاصة لصناعة السيارات والتي أصبحت مدينة (قرطبة) الداخلية وهي المدينة الثانية في

البلاد، مركزها الرئيسي، حيث السعة المكانية اللازمة لتوسع هذه الصناعات اضافة إلى موقعها الجغرافي الوسط بين المناطق الداخلية والشمالية للبلاد، من ناحية والمناطق الشرقية المزدحمة، من ناحية أخرى. انظر الشكل (١٨).

لا شك في أن هذه التطورات الصناعية أصبحت لها علاقة وثيقة بالتطورات الحضرية وما يرتبط بها من تطور قطاع الخدمات، حيث وجدنا بأن حوالي ٨٥٪ من سكان البلاد أصبحوا من سكان المدن، التي توجد بينها مدينتان مليونيتان، هما العاصمة (بوينس ايرس) والمدينة الداخلية (قرطبة) في حين أصبحت (روزاريو) تقترب لأن تكون مدينة مليونية أيضاً.

وعلى الرغم مما أحدثته الحركة التصنيعية الحديثة في البلاد من تحولات في النظام الاقتصادي الأرجنتيني، إلا أن الصناعة، لا سيما الثقيلة منها، تواجه بعض المصاعب في مجال توفر المواد الأولية اللازمة لها. فالأرجنتين أكثر ثراء في المواد الأولية الزراعية والحقلية مما في المواد المعدنية. كما يوجد عجز في مجال الحصول على الطاقة اللازمة، رغم أن البلاد تنتج معظم حاجاتها من النفط. كما تحاول تطوير مصادر الطاقة الكهرومائية الرخيصة فيها.

الدراسة الاقليمية:

يتبين لنا بوضوح أن من الممكن تمييز عدد غير قليل من الأقاليم الجغرافية في البلاد، سواء بين الشمال، حيث اقليم (الجاكو)، أو الغرب حيث الاقليم الجاف وشبه الجاف لحضيض مرتفعات الأنديز، أو الجنوب حيث هضبة بتاجونيا، أو الوسط الذي تشغله سهول البمباس، بجزئيها الجاف والرطب.

ولكن من الواضح أيضا، أن من بين هذه الأقاليم المتعددة، يبرز اقليم البمباس الرطب كأهمها جميعاً، وبمختلف المقاييس، كما أنه يمثل مركز الثقل الرئيسي في البلاد وقلبها النابض، وهي الصورة التي وجدناها تتكرر في بقية دول أميركا اللاتينية.

اقليم البمباس:

فاقليم البمباس الرطب الذي يمثل حوالي ٢٢٪ من مساحة البلاد (Webb, 72) يضم أكثر من ٧٥٪ من سكانها، والذين معظمهم يسكنون المدن، لا سيما في بؤرة الاقليم الرئيسية، العاصمة (بوينس ايرس)، كما يحتوي على أكثر من ٧٠٪ من خطوط

السكك الحديدية ومعظم وسائط النقل البري، وعلى شواطئه توجد أهم موانىء البلاد التي تتناول تجارة البلاد الخارجية. كما يضم الاقليم أكثر من ٧٥٪ من المؤسسات الصناعية في البلاد. هذا اضافة إلى أنه موطن الثقل الزراعي فيها، حيث يتحقق ضمنه معظم انتاج الحبوب الغذائية وتربى على حقوله معظم أعداد الماشية، هذا اضافة إلى مزارع البستنة والألبان. والواقع، أنه ضمن هذا الاقليم تتداخل حرفتا تربية الحيوانات وزراعة المحاصيل الحقلية مع بعضها وبشكل متكامل في كثير من الأحيان.

إن أسباب هذه الأهمية لا تنطلق من العوامل الطبيعية فحسب، وإنما تحركت أيضا في ظل المؤثرات البشرية. وتشترك هذه العوامل الطبيعية والبشرية مع بعضها في علاقات وظيفية متبادلة أضفت على هذا الإقليم أهميته المتميزة.

صحيح أن الاهتمام باقليم البمباس الرطب قد حركه انشاء مدينة (بوينس ايرس) وخاصة بعد تحولها إلى قاعدة الحكم للبلاد، وبعد اقامة بعض مراكز صناعة اللحوم فيها. إلا أن ذلك لم يكن ليحقق مثل هذه الأهمية لو لم تكن البيئة الجغرافية المحيطة بالمدينة تتميز بدرجة كبيرة من الايجابية، وهي أمور سبق الحديث عنها على (ص)، والتي تتمثل في الانبساط العام للأرض والذي سهل عملية الاتصال بين أجزاء الاقليم والمدينة. كما أن موقع المدينة الساحلي هو عامل آخر من عوامل تسهيل الاتصال، والآن مع العالم الخارجي، وقد تعمقت أهمية هذا الجانب بعد دخول وسائط النقل الحديثة. لذا في الوقت الذي أمكن فيه تسويق منتجات اقليم البمباس إلى الخارج بحيث أخذ يخلق رخاء اقتصاديا في المنطقة، وفي المدينة المركزية بالذات، فإن ذلك قد أخذ يضاعف من فرص العمل التي عملت على جذب السكان اليها. ووجد السكان سهولة كبيرة، سواء من الخارج أو من الداخل، في التسرب إلى هذه المنطقة ركضاً وراء هذه الفرص المتزايدة، وذلك بسبب سهولة الاتصال.

من الناحية الثانية، فإن ثراء منطقة البمباس الانتاجي يستند إلى ظروف المناخ الملائمة التي تحدثنا عنها، مقرونة بخصوبة التربة، التي مكنتها مع مرور الزمن من تنويع اقتصادها الزراعي بحيث لم يعد يعتمد على منتجات الرعي، فحسب بل أيضا على المحاصيل الحقلية، ولا سيما من الحبوب الغذائية لأغراض التصدير أيضا، فأضاف ذلك مجالاً آخر إلى مجالات التوظيف في المنطقة والتي حمل الإنسان على تطويرها بادخال التقنيات التي تؤدي إلى زيادة الانتاجية، سواء من الأرض أو من العمالة، كما عمل التجمع الحضري الكبير على تطور أنماط زراعية أخرى ضمن الاقليم، مثل زراعة البستنة وانتاج الألبان. وهكذا أصبح النظام الزراعي في بعض مناطق البمباس، خاصة الأقرب من الحواضر، أكثر تكاملاً ونضوجاً.

وهكذا أخذت تتفاعل هذه العوامل وغيرها مع بعضها تفاعلاً مستمراً ومتغيراً تسبب في جعل البمباس محوراً مهماً من محاور الجذب السكاني، الذي مع تزايده أخذ يخلق الأسواق المحلية الرابحة، فشجع ذلك على اقامة الصناعات الاستهلاكية لهذه الأسواق، اضافة إلى صناعات التصدير، والتي تطورت مع الزمن لتضيف إلى اقتصاد المنطقة زخماً جديداً من الثراء ومن فرص التشغيل. وهي أمور تسببت في نمو المدن وتطورها هنا، وخاصة العاصمة ذاتها التي أخذت تعج بالسكان، وبدرجة ربما أصبحت تزيد على القدرة الاستيعابية والتشغيلية للقادرين منهم.

لهذه الأسباب ولغيرها، قلنا بأن البمباس أصبحت قلب البلاد النابض وحسب المؤشرات التي ذكرناها في مقدمة هذا الحديث عنها.

مثل هذا الوضع يعني بأن أي تعثر أو تراخ يتعرض له اقتصاد الاقليم، يعطي انعكاساته السلبية والقاسية أحيانا على حياة السكان فيه. وهو الأمر الذي أصبحنا نشهده في الآونة الأخيرة بسبب الظروف الاقتصادية الضاغطة والتي أدت إلى زيادة التضخم وانتشار الركود وتزايد البطالة، فتحولت جماعات كبيرة من سكان هذا الاقليم تمارس سلوك العصابات المخلة بالأمن والاستقرار، سواء داخل مدن المنطقة أو خارجها.

وتحاشياً لمثل هذا الازدحام السكاني في هذه المنطقة، وخاصة في العاصمة فإنه يدور في ذهن بعض المخططين الآن اقتراح بنقل العاصمة باتجاه الجنوب، حيث المناطق الأقل سكاناً والأرحب مجالاً، هذا فضلاً على محاولات الدولة بنشر واعادة توزيع الصناعات التي ظهرت مركزة في منطقة البمباس، وذلك باتجاه أقاليم البلاد الأخرى كأسلوب لخلق محاور جديدة للجذب السكاني إليها، وبالتالي اعادة توزيع السكان أيضاً.

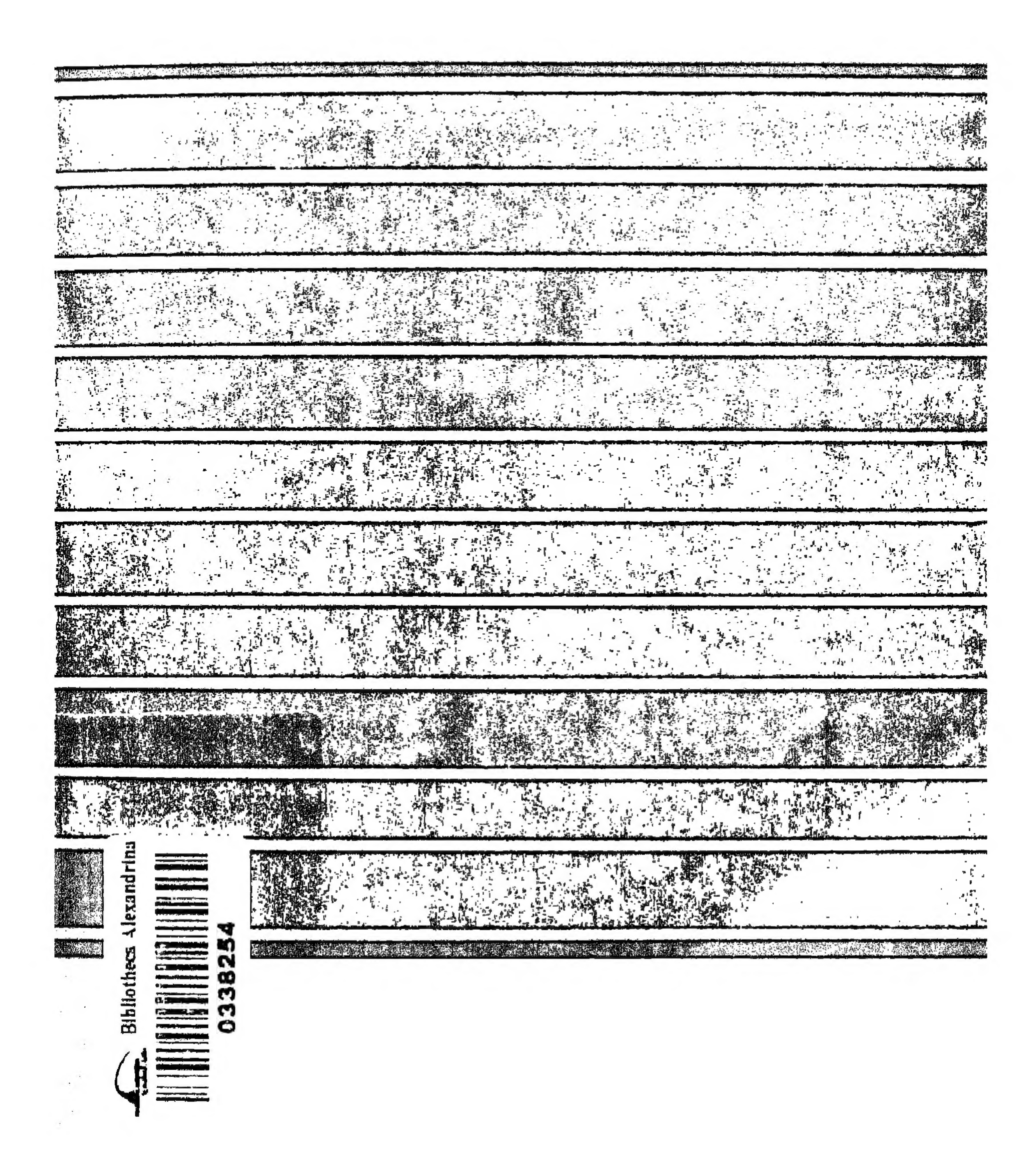
أهم المصادر

1. James, P.E., Latin America. New York, Odyssey Press, 1975
2. Morris, Arthur, South America. London. Hodder an Stoughton, 1987
3. Preston, David, Latin American Development: A Geographical Perspectives. U.K., Longman Scientific and Technical, 1987
4. Stamp, D., A Regional Geography: The Americas. London, Longmans, 1986
5. Gilbert, A., Latin American Development: A Geographical Perspective. England, Penguin Books, 1974
6. Martinson, T. and Elbow, G.(edit), Geographic Research in Latin America: Benchmark 1980 N.Y., 1981
7. Butland, G., Latin America: A regional Geography. N.Y., John Wiley, 1968
8. Pohl, J., Zepp, J., & Webb, K., Latin America: A Geographical Commentary. London, John Murray, 1966.
9. Hoy, D.R., Geography and Development - Regional Approach. New York, Macmillan, 1978
10. Robinson, H., Latin America. Plymouth, 1979
11. Dickenson, J.R., and others, A Geography of the Third World. London, Methuen, 1984
12. Webb, K.E., Geography of Latin America. N.J., Prentice-Hall, 1972

الإحصائيات والدوريات

1. U.N. Statistical Yearbook For Latin America and the Caribbean. Economic Commission For Latin America & The Caribbean, Santiago, Chile
2. ———, Statistical Yearbook, New York
3. ———, National Accounts Statistics Yearbook, New York.
4. ———, International Trade Statistical Yearbook, N.Y.
5. F.A.O., Production Yearbook, Rome.
6. CEPAL Review, UN. Economic Commission For Latin America and the Caribbean, Santiago, Chile

محتويات الكتاب


Bibliotheca Alexandrina
0338254